

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 2

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

مكانة علم الاجتماع في الجزائر: أزمة الهوية عند السوسيولوجيين المهنيين

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص علم الاجتماع التربوي

تحت إشراف
الأستاذ غلام الله محمد

من إعداد الطالبة
عمروني بهجة

السنة الدراسية 2012 – 2013

Created with



nitroPDF[®] professional

download the free trial online at nitropdf.com/professional

الإهداء

إلى روح أبي وأمي وإخوتي

Created with

 **nitro**^{PDF} professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

شكر

أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الفاضل غلام الله محمد على
توجيهاته القيمة وعلى جهوده الكبيرة التي ساعدتني في انجاز هذا العمل.
شكري أيضا إلى الأستاذ كمال بوشرف على كل الدعم الذي قدمه لي
وعلى تقبله مناقشة مختلف جوانب الموضوع.

كل من ساهم في انجاز هذا العمل

Created with

 **nitro**^{PDF}professional

download the free trial online at nitropdf.com/professional

الفهرس

فهرس الجداول

فهرس الرموز

المقدمة

1

الفصل الأول: بناء موضوع البحث

9

المبحث 1: إشكالية البحث

15

المبحث 2: الفرضيات

16

المبحث 3: منهج البحث في الدراسة

16

المبحث 4: تعريف تقنية المقابلة

17

المبحث 5: تحليل المحتوى

18

المبحث 6: مجتمع البحث المستهدف

19

المبحث 7: التعريف بمجتمع البحث

22

المبحث 8: صعوبات البحث

23

الإطار المفاهيمي

23

مفهوم الهوية

23

المبحث 1: الهوية من منظور علم النفس

23

المبحث 2: الاقتراب السوسيولوجي لمفهوم الهوية

24

المبحث 3: الهوية المهنة

24

المبحث 4 : مفهوم المهنة

24

4-1:الاتجاه الوظيفي في تحديد مفهوم المهنة

25

4-2: الاتجاه التفاعلي ومصطلح المهن

26

4-3: الجماعات المهنية

Created with

 **nitro**PDF[®] professional

download the free trial online at nitropdf.com/professional

29	المبحث5: قابلية التشغيل
30	5-1: قابلية التشغيل الثنائية الأوجه
30	5-2: قابلية التشغيل من وجهة النظر الطبية الاجتماعية
31	5-3: قابلية التشغيل المبنية على المبادرة
31	5-4: قابلية التشغيل التفاعلية
32	المبحث6: التمهينية، الامتحان
32	6-1: مميزات الهيئة المهنية
33	المبحث7: مفهوم الإستراتيجية
34	7-1: التحليل الاستراتيجي
37	المبحث8: نظرية التمثلات
38	8-1: التمثلات المهنية
39	8-2: ثقافة المؤسسة
39	المبحث9: مفهوم الفعل
40	المبحث10: مفهوم الوظيفة
41	المبحث11: مفهوم الدور
42	نموذج التحليل لمفهوم الهوية المهنية
43	مراجع الفصل
46	الفصل الثاني: علم الاجتماع في الجزائر
46	تمهيد
46	المبحث1: صعوبة تحديد البدايات التاريخية لعلم الاجتماع في الجزائر
48	المبحث2: إصلاح التعليم العالي في الجزائر 1971
49	2-1 مبادئ إصلاح 1971

50	2-2: مبدأ ديمقراطية التعليم العالي
52	2-3: مبدأ الجزارة
54	2-4: مبدأ التعريب
56	2-5: البعد العلمي والتقني
56	المبحث 3: أهداف إصلاح 1971 حسب مكتب الدراسات الأمريكية
58	المبحث 4: إصلاحات ما بعد 1971
59	4-1: الملتقى الوطني الأول حول التكوين العالي
59	4-2: الملتقى الوطني الثاني
60	المبحث 5: تدريس علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية
61	المبحث 6: علم الاجتماع و إصلاحات التعليم العالي
70	المبحث 7: إصلاح ل.م.د. وحظوظ تمهين التكوين في علم الاجتماع
71	7-1: تاريخ نشأة نظام التعليم العالي ل.م.د.
72	7-2: أهداف التكوين في ظل نظام ل.م.د.
74	7-3: مدة الدراسة
76	المبحث 8: مواقف وآراء الأساتذة اتجاه تطبيق إصلاح ل.م.د.
76	8-1: الموقف المؤيد لتبني الإصلاح الجديد
77	8-2: الموقف المعارض للإصلاح
79	8-3: طرق توجيه الطلبة نحو نظام ل.م.د.
81	المبحث 9 - الإرشاد أو الوصاية (le tutorat)
81	9-1: الاستقبال، الإعلام والتوجيه
82	9-2: الإرشاد البيداغوجي

83	9-3: الدعم للاندماج المهني
86	استنتاج الفصل
88	مراجع الفصل
94	الفصل الثالث: تشكيلة ومميزات خريجي علم الاجتماع
95	تمهيد
95	المبحث-1: الأصل الاجتماعي للسوسيولوجيين المهنيين
96	1-1: مهن الآباء
96	1-2: المستوى التعليمي للآباء
97	المبحث 2: سياسة الدولة التنموية لسنوات 70
99	المبحث 3: صعوبة تعرف الإباء على التخصصات الأنسب لأبنائهم
100	المبحث 4: الأصل الجغرافي للطلبة
101	المبحث 5: الجنس
102	المبحث 6 : الحافز للتسجيل في علم الاجتماع
102	6-1: نظريات الحافز
105	6-2: حضور الحافز للتسجيل في علم الاجتماع
118	المبحث 7 : غياب الحافز للتكوين في علم الاجتماع
119	7-1: التسجيل عن طريق الصدفة
120	7-2: الجهل بعلم الاجتماع وآفاقه المهنية
124	7-3: معدل شهادة البكالوريا: الحاجز أمام ميولات الطالب
125	7-4: الظروف الأمنية لسنوات 90
126	7-5: علم الاجتماع التخصص المفتوح لكل المرفوضين

128	6-7: الشعور بالإحباط في التجربة المهنية
129	المبحث 8 :عدم تجانس شعبة الباكلوريا
130	المبحث 9 .عدم تجانس المسار الجامعي
130	المبحث10 -طلبة متقدمون في السن
131	استنتاج الفصل
132	مراجع الفصل
134	الفصل الرابع :المصير المهني لخريجي علم الاجتماع
134	تمهيد
134	المبحث 1: الأفاق المهنية لعلم الاجتماع.
138	المبحث 2: البدايات الأولى لتمهين علم الاجتماع
138	2-1: في الولايات المتحدة الأمريكية
139	2-2 : في فرنسا
144	المبحث3: الاندماج المهني لخريجي علم الاجتماع
145	3-1: : سهولة الاندماج المهني
153	3-2: صعوبة الاندماج المهني
153	3-2-1: طول مدة الانتظار للحصول على منصب عمل
156	3-2-2: عدم تناسب منصب العمل وطبيعة التكوين في علم الاجتماع
158	المبحث 4: موقف المبحوثين من التكوين في علم الاجتماع
158	4-1:الموقف الايجابي من التكوين في علم الاجتماع
162	4-2: الموقف السلبي من التكوين في علم الاجتماع
162	المبحث 5 : التغيرات التي أدخلت على برامج التكوين في علم الاجتماع
164	5-1: صعوبة الحصول على مناصب عمل

164	5-2: اللغة ومشكل الإقصاء من سوق العمل
166	المبحث 6: مهن وادوار السوسيولوجي المهنيين أية علاقة مع علم الاجتماع
168	المبحث 7:توظيف شبكة العلاقات للحصول على مناصب العمل
169	7-1: علاقات الزمالة
170	7-2: تدخلات عائلية
172	المبحث 8: عدم الاستقرار الوظيفي
174	المبحث 9: خريجو علم الاجتماع وشبح البطالة
179	استنتاج الفصل
181	مراجع الفصل
183	الفصل الخامس: المعرفة السوسيولوجية وسوق العمل
185	تمهيد
185	المبحث 1: مفهوم الممارسة السوسيولوجية
186	المبحث 2:علاقة الممارسة السوسيولوجية بالمؤسسات
187	المبحث 3: البدايات الأولى للممارسة السوسيولوجية
188	3-1: الطلب الاجتماعي على الممارسة السوسيولوجية
188	3-1-1: طلب تلقائي
188	3-1-2: طلب موجه
189	المبحث 4: النماذج المهنية للممارسة السوسيولوجية عند سان سوليو
189	4-1: نموذج عالم الاجتماع النقدي
189	4-2: نموذج المتخصص في التشخيص الاجتماعي
189	4-3: نموذج المتدخل المحترف
190	المبحث 5: الممارسة السوسيولوجية في المؤسسة الجزائرية

192	المبحث 6: توظيف المعرفة السوسيولوجية، إقبال تلقائي أم تلبية لطلب اجتماعي؟
192	6-1: الطلب التلقائي، التدخل والفعل
195	6-2: الطلب الاجتماعي الموجه
196	المبحث 7: أشكال توظيف المعرفة السوسيولوجية
196	7-1: توظيف المفاهيم النظرية
200	7-2: توظيف القواعد المنهجية
200	7-3: الاعتماد على شبكة القراءة
201	7-4: قواعد بناء الإشكالية
201	7-5: توظيف أدوات البحث
202	7-6: الاستعانة بقواعد كتابة التقرير النهائي
202	7-7: الاستعانة بعلماء الاجتماع
203	المبحث 8: غياب الطلب الاجتماعي على المعرفة السوسيولوجية: جهل أم تخوف؟
204	8-1: مدير الموارد البشرية
204	8-2: مستشار الفاعلين على مستوى السلطة
205	8-3: مسؤول مكتب الانتخابات بالبلدية
206	8-4: مكلف بالدراسات في الموارد البشرية
207	8-5: السوسيولوجي المنفذ
209	المبحث 9: جهل المسؤولين لمعرفة السوسيولوجية
210	المبحث 10: التخوف من علم الاجتماع كعلم ينتج معرفة نقدية
212	المبحث 11: علاقة السوسيولوجي المهني بالجامعة

212	11-1: السوسيولوجي المهني والدراسات العليا في علم الاجتماع ما بين الإقبال والتراجع
219	المبحث 12: السوسيولوجي المهني والبحث العلمي القطيعة
220	المبحث 13: غياب تصور واضح لمهن علم الاجتماع
220	13-1: غياب مهن لعلم الاجتماع خارج المجال الأكاديمي
222	13-2: علم الاجتماع والتعددية المهنية
224	المبحث 14: علم الاجتماع والمشروع المهني الخاص: مخاطرة وانتحار
225	استنتاج الفصل
227	مراجع الفصل
229	الفصل السادس: هوية سوسيولوجية أم هوية مهنية، أية هوية يحملها السوسيولوجي المهني
229	تمهيد
230	المبحث 1: نشأة وتطور مفهوم الهوية
231	المبحث 2: علم الاجتماع ومفهوم الهوية
233	المبحث 3: النظرية السوسيولوجية لبناء الهوية عند دوبار
234	المبحث 4: الهوية الغيرية والهوية الذاتية
235	4-1: السيرورة العلاقتية/ السيرورة البيوغرافية
235	4-2: التنشئة البيوغرافية
235	4-3: التنشئة العلاقتية
236	4-4: الهوية والانتماءات المتعددة للفرد
237	المبحث 5: نشأة مفهوم الهوية المهنية
238	5-1: التيار التفاعلي الرمزي
239	5-2: سان سوليو ومفهوم الهوية المهنية

240	3-5: النماذج الأربعة لبناء الهوية عند سان سوليو
241	المبحث6: السوسيولوجي المهني ومنطق الانتساب إلى علم الاجتماع
242	6-1: الانتساب للمهام المهنية و منصب العمل
245	6-2: منطق علم الاجتماع الانتساب عن طريق التكوين
248	6-3: إقبال السوسيولوجي المهني على المطالعة في علم الاجتماع
249	6-4: منطق الانتساب بالمهنة
251	المبحث 7: السوسيولوجي المهني والهوية الذاتية
251	7-1: الاعتراف الذاتي بالهوية السوسيولوجية
253	7-2: الاعتراف الاجتماعي ومسألة الهوية الغيرية
261	المبحث8: السوسيولوجي المهني وأزمة الهوية
262	8-1: العوامل المتسببة في أزمة الهوية
263	8-2: غياب المرجعية السوسيولوجية المهنية
272	المبحث 9: جمعيات العلوم الإنسانية والاجتماعية في الجزائر وعلاقتها بالطلبة
275	استنتاج الفصل
273	مراجع الفصل
277	الخاتمة
	قائمة المراجع باللغة العربية
	قائمة المراجع باللغة الفرنسية
	الملاحق

فهرس الجداول

رقم الصفحات	عنوان الجدول	رقم الجدول
67	عدد المتعاقدين المعربين المتعاقدين مع وزارة التربية والمسجلين في التخصصات العلمية	جدول رقم 01
96	يوضح عدد التلاميذ المسجلين في المدارس الابتدائية العمومية من الجزائريين و الأوروبيين	جدول رقم 02
99	يقدم تطور العدد الفعلي الأطفال المتمدرسون في سنوات 70	جدول رقم 03
102	يقدم تطور عدد طلبة قسم علم الاجتماع حسب الجنس	جدول رقم 04
104	جدول الحاجات حسب ماسلو	جدول رقم 05
139	يقدم تطور عدد التلاميذ الناجحين في شهادة الباكلوريا	جدول رقم 06
146	يوضح تطور عدد الطلبة المتخرجون من علم الاجتماع في فرنسا	جدول رقم 07
223	يوضح عدد طالبي مناصب التدريس في قسم علم الاجتماع	جدول رقم 08

فهرس الرموز الخاص بالمؤسسات والمناصب المهنية

اسم المؤسسة	رمز المؤسسة
الديوان الوطني للإحصائيات.....	O.N.S / د.و.إ.
المخبر المركزي للأشغال العمومية.....	l.c.t.p / م.م.أ.ع.
مديرية وزارة التربية الوطنية.....	م.و.ت.و
مركز الإسعاف الاجتماعي.....	م.إ.إ.
الوكالة الوطنية للتشغيل.....	و.و.ت

عنوان مناصب العمل

رمز المنصب

إداري رئيسي.....	إ.ر
تقني سام.....	ت.س
مسؤول الموارد البشرية.....	م.م.ب
رئيس مدير عام.....	ر.م.ع

Created with

 **nitro**^{PDF}professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المقدمة

حلمت ذات يوم، وتمنيت أن يصبح كل طلبة علم الاجتماع. وبعد بعض السداسيات من التكوين الجيد رجالا ونساء ميدانيين، فخورين بتخصصهم ومستعدي لعمل ما يجب فعله من أجل فهم الوضعيات الاجتماعية المختلفة والعمل على تغييرها، وذلك بعد أن يتمكن كل الطلبة الجدد من الحصول على منصب عمل له علاقة مباشرة بالعلوم الاجتماعية.

كلود دوبار

تقديم لكتاب: اوديليريو

"الوجه الخفي للسوسيولوجيا"

إذا كان كلود دوبار وغيره من علماء الاجتماع المهتمين بالمستقبل المهني لخريجي علم الاجتماع خارج المجال الأكاديمي، يرون بأن هذا الحلم قد تحقق منذ سنوات 60، ومنذ أن استطاع علماء الاجتماع من الشباب أن يفرضوا أنفسهم في سوق العمل الغير أكاديمي من خلال ممارستهم لنشاطات مهنية ذات طابع سوسيولوجي. لقد سمحت لهم الممارسة السوسيولوجية على فرض أنفسهم كعلماء اجتماع مهنيين وعلى تحقيق اعتراف اجتماعي بهويتهم السوسيولوجية في قطاع الشغل خارج المجال الأكاديمي. يرتبط هذا الاعتراف بمكانة علم الاجتماع في الدول المتقدمة والتطورات التي عرفها منذ تأسيسه وإلى يومنا هذا.

إن علم الاجتماع هو علم حديث النشأة، هذه هي الصفة التي ينعت بها دائما علم الاجتماع، نتيجة طبيعة اهتماماته (دراسة الظواهر الاجتماعية) وهي الظواهر التي تتميز بالتغير، فقد كثر عليه النقاش سواء من جانب حداثة نشأته مقارنة بالعلوم

Created with

 **nitroPDF** professional

download the free trial online at nitropdf.com/professional

الإنسانية و الاجتماعية ، أو من جانب طبيعته المعرفية حيث يطرح التساؤل دائما عن ماهيته، هل هو علم أم صنف من الأدبيات.

لقد جعلت وضعية علم الاجتماع المؤسسين الأوائل حسب W.Lepenes "يواجهون اختيارا صعباً بسبب عدم تمكنهم من تحديد طبيعة هذا العلم الجديد، هل يمكن اعتباره مثل بقية العلوم الطبيعية يسعى بالدرجة الأولى إلى إنتاج معرفة، أم هل هو مطالب على بأن يواجه تعقد الظواهر الاجتماعية والتي تج بره على إنتاج تحليل تقريبي، essayiste

أمام كل الصعوبات التي واجهها المؤسسون الأوائل لعلم الاجتماع، إلا أنهم نجحوا ومن خلال أعمالهم حسب بودون " على تحليل وتفسير الظواهر الاجتماعية الأكثر تعقيداً والتي كانت تظهر في بعض المراحل عند شعوبها غامضة ومبهمه" (Boudon :2002.131- 154)

من هؤلاء يشير بودون إلى توكفيل، فيبر، دوركايم. لقد أستطاع هؤلاء من خلال أعمالهم على دراسة العديد من الظواهر التي تمس الحياة الاجتماعية مثل الجرائم، الحركية الاجتماعية والتدرج الاجتماعي. مواضيع أخرى حول التربية، دراسة التنظيمات، الفعل الاجتماعي القيم وغيرها كثير.

لم يعمل تنوع وتعدد مثل هذه الدراسات فقط على تقديم معرفة تراكمية، بل عمل أيضا على تغيير التصورات التي كان يحملها الأفراد عن حياتهم وسلوكاتهم وما ينتج عليها من ظواهر اجتماعية.

بما أن التراكم المعرفي عبر الزمن سمح لعلم الاجتماع في الدول الغربية أن يفرض نفسه كعلم يهتم بالمجتمع، مختلف مؤسساته الاقتصادية، الثقافية، الدينية والسياسية وغيرها.

فقد كانت التحولات التي عاشتها المجتمعات الصناعية عاملا محفزاً لتزايد طلب مسؤولي المؤسسات على الخدمة الاجتماعية والتدخل السوسيولوجي بحثا عن حلول لمشاكل العمل المتعددة ، مثل المشاكل التي كانت تعيشها المؤسسات الصناعية والتي ظهرت كرد فعل لتطبيق مبادئ تايلور منذ القرن التاسع عشر والذي كان يهدف من خلال إنشائه لما يعرف بـ: (The Taylor society) إلى التحكم في العملية الإنتاجية

Created with

للعامل معتبراً إياه كآلة ومهملاً بذلك عواطفه ونفسيته وأيضاً حياته الاجتماعية داخل المؤسسة التي يعمل بها.

لم تتوقف اهتمامات علماء الاجتماع على الطلب الآتي من قبل مسؤولي المؤسسات. بل أن العديد من السوسيولوجيين من ذوي التكوين الفلسفي بدؤوا يهتمون بما يجري في المجتمعات الصناعية الجديدة. من هؤلاء، ألان توران، بيار بورديو، سان سوليو، جورج فريدمان والذي نشر برفقة بيار نافيل كتابه المعنون "المشاكل الإنسانية للمكننة الصناعية".

لقد أعتبر هذا المؤلف من أساسيات مهام علم الاجتماع العمل، وفي نفس الوقت مؤشراً لوضعية علم الاجتماع في المؤسسة الصناعية في فرنسا. (Morin.p :1994.26-38)

نتيجة لقدرتها على تقديم تفسير موضوعي ومنطقي للأحداث المختلفة التي كان يعبر العمال من خلالها عن استيائهم وعن مطالبهم المهنية والاجتماعية، فقد سمحت أعمال هؤلاء بتقطن مسؤولي المؤسسات وإطاراتها إلى ضرورة الاهتمام بالظواهر ذات الطابع الاجتماعي في العمل واعتبار محيط العمل الذي يعيش فيه العمال كعامل مفسر لسلوكياتهم ولردود أفعالهم.

أكثر من ذلك فقد ساعد تنوع وتوسع مجالات اهتمام علم الاجتماع والمشتغلين فيه، على توسع نشاطهم وتدخلهم كعلماء اجتماع ليشمل المدارس، السجون، الأحياء، الإدارات وغيرها. لقد جاء هذا التدخل كاستجابة لطلب من أجل الوصول إلى أنسب الطرق التي يمكن أن تساعد على إحداث تغييرات إيجابية على مستوى هذه المجالات.

من جهة أخرى كان ارتفاع عدد خريجي علم الاجتماع وتوجههم نحو سوق العمل خارج المجال الأكاديمي بحثاً عن مناصب شغل، عاملاً مشجعاً لهم على التعريف بأنفسهم على أنهم سوسيولوجيون يحملون معارف متميزة، وبإمكانهم القيام بمهام متنوعة.

لقد ساعد مثل هذا السلوك من جانب آخر على تقطن العديد من علماء الاجتماع أمثال سان سوليو لضرورة الاهتمام بهذه الفئة من السوسيولوجيين المهنيين ومساعدتهم للقيام بمهامهم المهنية خارج المجال الأكاديمي.

عن هذا الاهتمام يقول Legrand "لا يمكن لعلماء الاجتماع في الوقت الحاضر أن يهملوا خريجي علم الاجتماع من الشباب والذين يحتلون مناصب شغل جد متنوعة وحيث تم توظيفهم على أنهم يحملون مهارات متميزة وخاصة بتخصص علم الاجتماع". (Legrand :2001.7)

وإذ ساعد الاهتمام بالسوسيولوجيين المهنيين في مختلف الدول الغربية بتحقيق اعتراف اجتماعي بهم وبالمعرفة السوسيولوجية التي يحملونها، مما ساعدهم في نفس الوقت على فرض هويتهم السوسيولوجية خارج المجال الأكاديمي، فإن الإيجابيات التي حققها هؤلاء تدفع للاهتمام بالواقع المهني لخريجي علم الاجتماع خارج المجال الأكاديمي في الجزائر، كما تفرض أيضاً توضيح الوضعيات المهنية التي تعيشها هذه الفئة من خريجي علم الاجتماع، خصوصاً وأن الغالبية العظمى منهم تتواجد على مستوى مختلف القطاعات المهنية الاقتصادية منها والسياسية والثقافية وغيرها .

يعرف التكوين في علم الاجتماع انتشاراً كبيراً في الجزائر، فهو يدرس على مستوى أكثر 18 جامعة و 10 مراكز جامعية. مما عمل على الارتفاع في عدد الطلبة في كل سنة جامعية. 8226 طالب في مرحلة الليسانس الكلاسيكي 6967 في سنة 2012/2013، و 6967¹ في نظام ل.م.د.

مع غياب عنوان لمنصب عمل سوسيولوجي في قوانين الوظيف العمومي، و بالرغم من التواجد الكبير لخريجي علم الاجتماع على مستوى مختلف المؤسسات غير أكاديمية، لم يستطع خريجو علم الاجتماع فرض أنفسهم كسوسيولوجيين يحملون معرفة ومهارات متميزة، كما كان الشأن بالنسبة لنظرائهم في الدول المتقدمة.

لقد أثر غياب عنوان منصب عمل لعلماء الاجتماع غير الأكاديميين سلباً على وضعياتهم المهنية، فهم يشغلون في الغالب لمناصب عمل لا تمت بأية صلة إلى التكوين الذي تلقوه في أقسام علم الاجتماع، كما أنهم يحرمون من توظيف معارفهم السوسيولوجية حتى وإن كانت الوضعيات المهنية التي يتواجدون فيها تتطلب التدخل السوسيولوجي.

¹ راجع الملحق رقم 3 الذي يقدم تطور عدد الطلبة المسجلين في أقسام علم الاجتماع وكذا عدد المتخرجين في النظامين الكلاسيكي ونظام ل.م.د.

أكثر من ذلك ومع غياب هذا العنوان، يعاني السوسيولوجيون المهنيون وبالدرجة الأولى من عدم تمتعهم باعتراف اجتماعي على غرار أقرانهم من العلوم الإنسانية والاجتماعية²، سواء كان ذلك من قبل زملائهم في المهنة أم من قبل المسؤولين على مستوى المؤسسات.

نفوض ظاهرة عدم الاعتراف التي يعاني منها السوسيولوجيون المهنيون من جهة أخرى إلى الاهتمام بطبيعة الهوية التي يحملها هؤلاء المهنيون خارج المجال الأكاديمي، هل هي هوية سوسيولوجية تعكس المعرفة السوسيولوجية التي يحملها خريج علم الاجتماع خارج المجال الأكاديمي، أم هوية مهنية تعكس التنشئة الثانوية التي يطبعه بها منصب العمل وخصوصياته.

إن أية محاولة لقراءة طبيعة الهوية التي يحملها السوسيولوجي المهني، سواء كانت هوية سوسيولوجية أم هوية مهنية، تفرض دراسة وتحليل الواقع المعاش لهذه الفئة من خريجي علم الاجتماع منذ التحاقهم بقسم علم الاجتماع مروراً بمرحلة تكوينهم وظروف التحاقهم بسوق العمل.

على هذا الأساس، تم تقسيم موضوع البحث إلى ستة (6) فصول، يتناول كل فصل عنصراً من عناصر الموضوع.

الفصل الأول: يخصص هذا الفصل بالإطار المنهجي للدراسة، سيتم في الأول طرح إشكالية البحث والتي تقدم العناصر الأساسية التي تمس موضع الدراسة خصوصاً منها مسألة الهوية عند فئة من خريجي علم الاجتماع.

تتبع الإشكالية بعرض فرضيات البحث وهي الجسر الناقل ما بين الإطار النظري والجانب الميداني للدراسة، ذلك أن اختبار الفرضية والتي هي عبارة عن تصور ذهني نابع من المعرفة النظرية يسمح بربط هذه المعرفة مع مؤشرات الواقع المدروس. لاختبار هذه الفرضيات وكذا أداة الاقتراب من الواقع والمتمثلة في تقنية المقابلة وكذا تقنية تحليل المحتوى والإجراء المتبع في تحليل محتوى خطابات المبحوثين.

²نقصد بها تخصص التاريخ، الفلسفة، الجغرافيا وعلم النفس. تظهر هذه التخصصات علاقة كبيرة مع ميدان التعليم على مستوى مختلف مراحله. كما يظهر أيضاً تخصص الحقوق واللغات علاقة واضحة مع سوق العمل، تسمح هذه العلاقة بوضع عناوين لمناصب العمل في التصنيفات المهنية للوظائف العمومي.

يقدم الفصل الأول تحديد المفاهيم التي توظف في هذه الدراسة وكذلك النموذج المفاهيمي الخاص بمفهوم الهوية المهنية.

الفصل الثاني: يخصص هذا الفصل إلى نشأة وتطور علم الاجتماع في الجزائر. وإذ ترتبط فترة النشأة بالمرحلة الكولونيالية، يقدم الفصل لمحة تاريخية عن طبيعة التكوين وتنظيمه في الجامعة الجزائرية والذي كان جزءاً لا يتجزأ من طبيعة التكوين في الجامعات الفرنسية نظراً لتبعية الجامعة الجزائرية في هذه الفترة للجامعة الفرنسية.

الفصل الثالث: تحت عنوان تشكيلة ومميزات خريجي علم الاجتماع، يقدم هذا الفصل الخصائص العامة التي يتميز بها السوسيولوجيون المهنيون من مجتمع البحث، ما هو أصلهم الجغرافي الاجتماعي والاقتصادي. ما هي الدوافع والحوافز إن وجدت والتي دفعت بهم للالتحاق بأقسام علم الاجتماع، و ما هي شعب البكالوريا التي ينحدرون منها. هل كانت لهؤلاء فكرة عن تخصص علم الاجتماع قبل الالتحاق به، وهل كان اختيارهم للتخصص عن وعي أم كانوا موجهين بطريق آلية.

الفصل الرابع: وهو الفصل الذي خصص إلى المصير المهني لخريجي علم الاجتماع. يقدم هذا الفصل البدايات الأولى لتمهين علم الاجتماع في الدول الغربية وفي أمريكا.

كما يعالج الوضعية المهنية لخريجي علم الاجتماع في الجزائر وحظوظ قابلية تشغيلهم، ما هي الصعوبات التي تعترضهم للحصول على مناصب شغل. ما هي مناصب العمل التي يوجهون إليها وهل تتناسب ومستواهم الجامعي. كيف يقيم هؤلاء تكوينهم في علم الاجتماع وما هي نظرة مسؤوليهم وزملائهم في محيط العمل.

الفصل الخامس: يهتم هذا الفصل بمكانة المعرفة السوسيولوجية خارج الجامعة ومراكز البحث، تاريخ الممارسة السوسيولوجية ومجالات توظيفها، خصوصاً وأن هذه الممارسة كما يظهر في هذا الفصل استطاعت في الدول الغربية أن تفرض نفسها منذ أمد بعيد خارج المجال الأكاديمي.

هل يمكن الحديث عن مهن علم الاجتماع في الجزائر مع غياب عنوان لمنصب عمل سوسيولوجي في قوانين الوظيفة العمومي.

الفصل السادس: لدراسة موضوع الهوية المهنية للسوسيولوجي في المهنيين، فقد تم معالجة هذا المفهوم على مستويين:

المستوى الأول وقد خصص لنشأة وتطور مفهوم الهوية : بداية بمساهمات علماء النفس والذين يهتمون بالجانب الذاتي لمفهوم الهوية، ثم اهتمامات السوسيولوجيين والذين يركزون اهتماماتهم على الجانب الجماعي للهوية. مركزين بعد ذلك على مفهوم الهوية المهنية.

المستوى الثاني وخصص لتسليط الضوء على طبيعته الهوية أو الهويات التي، يمكن أن يحملها السوسيولوج في المهنيين في وسطهم المهني. سيعالج هذا الفصل طبيعة أنتساب السوسيولوجي المهني، هل ينتسب إلى معارفه السوسيولوجية وصرح بذلك أنه عالم اجتماع ويحمل معارف سوسيولوجية، أم أن منصب العمل يفرض عليه تنشئة ثانوية تطبعه بهوية جديدة وهي الهوية المهنية متناسيا بذلك هويته الأصلية وهي الهوية السوسيولوجية.

Bibliographie

- Boudon (R) **A quoi sert la sociologie ?** Texte paru dans Cités, rubrique « grand article »,131–154. 2002.
- Dubar(C) : préface du livre, **la face cachée de la sociologie**, a la découverte, sociologues praticiens, belin 2006.
- Legrand (M) : **la sociologie et ses métiers**, L'harmattan, 1995
- Morin (P) : **De la sociologie masquée a la sociologie avouée**, in/L'intervention sociologique en entreprise, Actes des journées d'

إشكالية البحث

يدفع الاهتمام بإشكالية الهوية المهنية لخريجي علم الاجتماع والمشتغلين خارج المجال الأكاديمي، إلى الاهتمام في نفس الوقت بمكانة علم الاجتماع في المجتمع الجزائري بصفة عامة وفي سوق العمل بصفة خاصة.

في كل سنة جامعية يزداد عدد خريجي علم الاجتماع ، لتسجل السنة الجامعية 2010-2011 حوالي 6208 متخرجاً من النظام الكلاسيكي في حين وصل عدد حاملي شهادة ليسانس ل.م.د. 2079 طالباً (مديرية الإحصائيات ،وزارة التعليم العالي 2013)¹.

في الوقت الذي تتاح فيه فرص الالتحاق بالجامعة وبمراكز البحث لفئة قليلة من خريجي علم الاجتماع ليوظفوا كأساتذة أو كباحثين، تتجه الفئة الغالبة نحو سوق العمل بحثاً عن مناصب شغل.

وفي الوقت التي تتاح فيه فرص الالتحاق بالجامعة ومراكز البحث لفئة قليلة من خريجي علم الاجتماع ليوظفوا كأساتذة أو كباحثين، يعاني الكثير من الذين يشتغلون خارج المجال الأكاديمي من عدم وضوح العلاقة التي تربط ما بين التكوين والتشغيل، بسبب جهل المسؤولين لعلم الاجتماع على عكس العلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى مثل علم النفس ، التاريخ، الحقوق وغيرها، كما يشير إلى ذلك لقجع حيث يقول "ففي الوقت الذي يعرف علم الاجتماع بأنه العلم الذي يهتم بالممارسات الاجتماعية في تطورها وتحولاتها من أجل فهمها وتأويلها على ضوء المعنى الذي يقصده الفاعلون أنفسهم، فإن مجال الشغل في الجزائر يبدو وكأنه يستغني عن المعرفة السوسيولوجية وعن حاملي هذه المعرفة". (لقجع، ع. 2004. 9)

يرتبط الغموض حول مكانة ودور علم الاجتماع في كل الميادين بغياب علم الاجتماع ضمن التصنيفات الرسمية للمهن في الوظيف العمومي وفي المؤسسات الاقتصادية . يخلق هذا الغياب مشاكل على مستويين اثنين:

على مستوى الميكرو سوسيولوجي، حيث يطرح مشكل قابلية التشغيل لفئة كبيرة من الجامعيين من خريجي علم الاجتماع، مما يجرهم على قبول مناصب عمل ليست لها أية

¹ أنظر الملحق الذي يوضح تطور عدد الطلبة المتخرجون من أقسام علم الاجتماع في النظامين الكلاسيكي ونظام ل.م.د.

صلة بمستوى الشهادة الجامعية التي يحملونها. كما أن المهام المهنية التي توكل لهم هي مهام بسيطة لا تتطلب التطبيق السوسيولوجي.

على مستوى الماكرو سوسيولوجي ، فإن غياب علم الاجتماع في التصنيفات المهنية حتى الرسمية، يعرقل نشوء فكرة " تمهين علم الاجتماع " مما يعمل على حرمان فئة ممن يمكن اعتبارهم سوسيولوجيين مهنيين أو مطبقين ، من بناء هويتهم السوسيولوجية خارج الجامعة ومراكز البحث العلمي سواء كانت مفاهيم نظرية أو مناهج بحث.

بالرغم من اعتراف العديد من السوسيولوجيين المهنيين² بأن مجال الشغل بمختلف قطاعاته هو بحاجة ماسة إلى العلوم الإنسانية والاجتماعية ومنها علم الاجتماع، حيث أن الاعتماد على موضوع علم الاجتماع كمرجعية أساسية للسوسيولوجيين المهنيين سواء على مستوى التدخل أم الفعل، هو دليل على فعالية تكوينهم في علم الاجتماع والذي يؤهلهم على أن يكونوا فاعلين اجتماعيين في ميدان العمل.

تعمل صعوبة تحديد مهن لعلم الاجتماع على غرار التخصصات الأخرى حيث يَعْتَرَفُ الجميع بمهنة المحامي ومهنة المختص في علم النفس والحقوق والاقتصادي وغيرها. على حرم ان علماء الاجتماع المهنيين من إمكانية توظيف معارفهم السوسيولوجية وتطويرها مهنيًا. تعمل الوضعية المهنية الصعبة التي يعيشها السوسيولوجيين المهنيين في الجزائر من جهتها على حرمانهم من الاعتراف الاجتماعي بهم كسوسيولوجيين، كما هو الشأن بالنسبة لأقرانهم من السوسيولوجيين الأكاديميين، حيث يُعْتَرَفُ بهم في الجامعة ومراكز الدراسات والبحوث كوسط مهني تمارس فيها المعرفة السوسيولوجية.

يسمح هذا الاعتراف للسوسيولوجي الأكاديمي بالتمتع بهوية سوسيولوجية مزدوجة: "هوية أجل الأنا" (هوية ذاتية) حيث يصرحون بأنفسهم بهويتهم السوسيولوجية، وذلك من خلال التصريح بمناصب عملهم وبياناتهم لتخصص علم الاجتماع، و "هوية عند الآخرين" (هوية غيرية) حيث يُعْتَرَفُ بهم الآخرون من خلال مناصب عملهم كأساتذة في علم الاجتماع وهي الفكرة التي تشير إليها.

² على عكس الأكاديميين ، ينعت خريجو علم الاجتماع الذين ينشطون على مستوى سوق العمل إما بالسوسيولوجيين المهنيين والتي يعادلها باللغة الفرنسية = Sociologues Professionnelles أو بالسوسيولوجيين المطبقين Sociologues Praticiens . وتدل العبارتين على ممارسة المعرفة السوسيولوجية خارج المجال الأكاديمي من قبل خريجي علم الاجتماع

بالرغم من أن المجتمع الجزائري يحمل خصوصيات تجعله حقلاً خصباً للبحث السوسيولوجي والخدمة الاجتماعية بسبب تنوع ظواهره الاجتماعية، مثل الانحراف البطالة ، الإجرام، مشاكل السكن وغيرها ، وبالرغم من حضور العديد من خريجي علم الاجتماع في سوق العمل بمختلف مؤسساته ، وبما أن لفظة سوق العمل تبعث حسب (Musselin) إلى علاقات التبادل التي تحاك ما بين المستخدمين والمستخدمين. أي إلى علاقات العمل وإلى التوافق المتعارف عليه نتيجة التفاوض بين الطرفين وفي ميادين مختلفة من ميادين الشغل" (Musselin,C :2008.84).

يطرح هذا الحضور إشكالا مزدوجا، يرتبط الإشكال من جهة بمدى تقبل فكرة تمهين علم الاجتماع والاعتراف بدراسة المجتمع وتحديد كنهه كنسق ذي رهانات متعددة ومختلفة. كما يرتبط من جهة أخرى بمسألة الاعتراف بهوية السوسيولوجي المهني والتي يكتسبها من خلال تنشئته المهنية في مجال الشغل.

يعتبر مفهوم الهوية المهنية من المفاهيم التي حازت بلهتمامات العديد من علماء الاجتماع ومنهم سان سوليو الذي يعرفها " بمجموع المعايير ،القيم والانتماءات المتعددة والتي تمثل مرجعية قاعدية ينتسب إليها أعضاء مجموعة مهنية محددة " ويشير سان سوليو من خلال تعريفه إلى نظرة الفاعل - الفرد أو الجماعة - إلى عمله وما هي الصورة التي يبنينا عنه زملائه في العمل. (سان سوليو 1977. 56)

أما (Dubar :2000.59) وانطلاقا من أعمال سان سوليو فإنه ينظر إلى الهوية على "أنها بناءات اجتماعية معترف بها تتداخل فيها المسارات الفردية وكذا مسارات مختلف الأنساق المهنية للشغل والتكوين".الفرد يحمل دائما وعبر مختلف مراحل حياته مكتسبات واستعدادات تطبع شخصيته وهويته. و يمكن لهذه الاستعدادات أن تنمو وتتطور إذا وجدت مجالا خصباً لتنميتها وتطويرها، بينما يتبنى الشخص هوية أو هويات جديدة تنشأ مع ظروف وشروط المحيط الجديد الذي ينتقل إليه والذي يفرض عليه التأقلم مع خصوصياته.

يبعث كل من تعريف "دوبار وسان سوليو" للتفكير عن طبيعة الهوية أو "الهويات" التي يمكن أن يحملها السوسيولوجي المهني. وإذا كان تكوينه في علم الاجتماع يجعله يحمل هوية سوسيولوجية تطبعه بها المعارف السوسيولوجية التي يكون قد امتلكها خلال مدة تكوينه

في تخصص علم الاجتماع، فإن منصب العمل الذي يحتله السوسيولوجي يطبعه بثقافة جديدة وهي الثقافة المهنية. فإذا كانت هذه الثقافة قريبة من طبيعة تكوينه الجامعي فهذا يسمح له بتحقيق هويته السوسيولوجية المهنية، كما يسمح بالاعتراف الاجتماعي به كسوسيولوجي مهني.

مع غياب شروط توظيف مثل هذه المعارف، يطبع خريج علم الاجتماع بتنشئة مهنية جديدة ومغايرة للتنشئة التكوينية في علم الاجتماع.

بما أن اكتساب الهوية المهنية للسوسيولوجي يرتبط بقطاع الشغل، فإن هذا الارتباط يدفع في الأول إلى طرح مسألة قابلية التشغيل لخريجي علم الاجتماع والتي تعرف حسب المكتب العالمي للشغل "بقدرة الفرد على إيجاد منصب عمل وعلى الحفاظ عليه وعلى تحسين إنتاجيته وطموحاته لضمان مقابل لذلك" (المكتب العالمي للشغل)

يدفع بنا هذا التعريف للتساؤل عن نصيب خريج علم الاجتماع في الحصول أولاً على منصب شغل، ما هي الإستراتيجيات التي يلجأ لتوظيفها من أجل الحصول على هذا المنصب، وهل يلجأ إلى توظيف العلاقات الشخصية ورأسم اله الاجتماعى والذي يعرفه بورديو بأنه "مجموع الموارد الآنية والمستقبلية المرتبطة بامتلاك شبكة دائمة من العلاقات المؤسسة على المعارف المتداخلة" (Bourdieu :2006.31).

كيف ينظر السوسيولوجي المهني لتكوينه في علم الاجتماع، سواء من جانب تأهيله للاندماج المهني، أو من جانب دفعه وتمكينه على خلق مناصب شغل تابعة للتخصص.

هل يمكن لخريج علم الاجتماع استغلال وتوظيف المعرفة السوسيولوجية المكتسبة من مرحلة التكوين، كأداة تطبيقية فعالة يمكنها أن تجد حلولاً وتقدم تفسيرات للمشاكل التي تطرح أمامه في ميدان الشغل؟ ما هو نصيب المعرفة السوسيولوجية من الخروج من عتبة الجامعة، حيث تتم الممارسة التقليدية في التعليم والبحث العلمي،

كيف يقيم خريج علم الاجتماع نظرة المستخدمين من هذا التخصص؟ وما هي طبيعة تعاملهم مع حاملي شهادات علم الاجتماع وإزاء المعرفة السوسيولوجية التي يحملونها؟

وإذا كانت علاقة التكوين بعالم الشغل لا زالت تطرح في ظل النظام الكلاسيكي للتكوين الجامعي حيث يغلب الطابع النظري على التكوين في علم الاجتماع مع غياب الجانب

التطبيقي الذي يمكن الطالب من التعرف على الواقع الاجتماعي وعلى ربط معارفه النظرية مع هذا الواقع، فهل يمكن للإصلاح الجديد الذي تبنته الجامعة الجزائرية والمتمثل في نظام ل.م.د. ليسانس، ماستر، ودكتوراه. أن يمكن هذه المؤسسة المعرفية من منافسة نظيراتها العالمية في المساهمة في اقتصاد ومجتمع الم عرفة. ما هي التغيرات التي سيجعلها النظام الجديد، في محتوى البرامج التي ستقدم لطلبة الجامعة ومنهم طلبة علم الاجتماع؟ ما هو نصيب الجانب المهني من عروض التكوين وما هي حظوظ الطلبة في التربصات الميدانية، وهي التربصات التي يمكنها أن تعرف المستخدمين على أهمية ودور علم الاجتماع وخبرجه على مستوى مختلف قطاعات الشغل؟

تجمع نتائج العديد من الدراسات³ التي تهتم بمسألة توظيف خريجي علم الاجتماع وسوق العمل، على أن خريجي علم الاجتماع في الجزائر يعانون من صعوبة الاندماج المهني، سواء تعلق الأمر بصعوبة الحصول على مناصب شغل وعلى طبيعة هذه المناصب إن حصلوا عليها. ما مدى تناسبها مع مستواهم الجامعي والمعرفة السوسيولوجية التي يحملونها من تكوينهم في أقسام علم الاجتماع والمتواجدة على مستوى العديد من الجامعات الجزائرية. بالرغم من تواجد خريجي علم الاجتماع في العديد من قطاعات الشغل خصوصاً منها القطاع العمومي. إلا أن عدم تعرف المستخدمين على دور علم الاجتماع في سوق العمل، كثيراً ما يعمل على تقزيم المعرفة السوسيولوجية وتكليف حاملها بمهام تقنية بسيطة لا تمت بأية صلة لتكوينهم في علم الاجتماع. وهذا ما يدل على أن دور السوسيولوجي في سوق العمل خارج المجال الأكاديمي ما هو إلا دور تقني (كيرور ن، 2006/102.2007).

في نفس المسار وبغرض التعرف على المصير المهني للسوسيولوجيين، توصلت دراسة مرميوي والتي خصت 153 سوسيولوجيا في مؤسسة سونلغاز. 151 منهم يحمل شهادة ليسانس و 02 يحملون شهادة الماجستير، على أن المهام الموكلة لهذه الفئة من الإطارات الجامعية إنما تتمثل في المهام الإدارية البحتة، أي المكلفين بالملفات الإدارية، مثل الأعوان الإداريين على مستوى مختلف المؤسسات العمومية.

³ نقصد بها مذكرات الماجستير التي أنجزت على مستوى قسيمي علم الاجتماع بجامعة الجزائر وجامعة بجاية، تكفي الاستعانة بهذه المذكرات بالمعطيات الميدانية فقط وليس للجانب التحليلي..

وحيث يحرم السوسيولوجي من أداء مهام لها علاقة بتكوينه الأكاديمي بالرغم من الطلب الكبير على تخصص تنظيم وعمل في مثل هذه المؤسسات. (مريموي 2010-2011.140-141)

انطلاقاً من مثل هذه النتائج وبما أن علم الاجتماع هو العلم الذي يهتم بدراسة المجتمع من مختلف أنساقه الاجتماعية، التربوية، الصحية، والاقتصادية. فإن الاهتمام بمكانة علم الاجتماع في المجتمع الجزائري يمكن أن تفسر انطلاقاً من الاهتمام بمسألة تمهين علم الاجتماع في المجتمع الجزائري وكذا بطبيعة الهوية التي يمكن أن يح ملها السوسيولوجيون المهنيون أو المطبقون خارج المجال الأكاديمي وهو ما سيكون موضوع هذه الدراسة.

ما هي العلاقة القائمة بين التكوين الذي يتلقاه طلبة علم الاجتماع وما بين منصب العمل الذي يحتله حامل شهادة هذا التخصص؟

ما هي حظوظ السوسيولوجي المهني من توظيف المعرفة السوسيولوجية في مجال الشغل وما هي حظوظه في فرض اعتراف اجتماعي له في الوسط المهني، سواء كان ذلك من قبل المسؤولين أم من قبل الزملاء؟

وإذ يُعترف بعلم الاجتماع كفرع من فروع العلوم الإنسانية والاجتماعية يدرس في الجامعة ويتوج بشهادة معترف بها قانونياً ، فما هو الغرض من الاحتفاظ بهذا الفرع في الجامعات الجزائرية؟

هل هو ضرورة يفرضها المجتمع للاهتمام بمختلف الظواهر التي تنشأ في مختلف المؤسسات التربوية منها السياسية والاقتصادية وغيرها؟

أم أن الغرض من الاحتفاظ بهذا الفرع وتوسيع تكوينه على مستوى كل الجامعات في القطر الجزائري ، يتوقف على توفير منصب بيداغوجي لحاملي شهادة البكالوريا خصوصاً منهم الذين لم تسمح لهم معدلاتهم بالتسجيل في التخصصات التي تطلب معدلات عالية. مما يطرح مشكل تراتيب التخصصات في نظام تعليمي قائم على ديمقراطية التعليم؟

إن الإجابة على مثل هذه التساؤلات ستتم انطلاقاً من اختبار مجموعة من الفرضيات حول واقع خريجي علم الاجتماع المهني وطبيعة الهوية التي يحملونها خارج المجال الأكاديمي.

2-الفرضيات

الفرضية العامة

تسعى الجامعة عادة إلى تلبية طلب اجتماعي على التعليم العالي من خلال ضمان تسجيل جامعي لكل حملة البكالوريا، وبحكم التوجيه الكمي للطلبة لقسم علم الاجتماع فان هذا يدل على عدم قدرة صانعي القرار على تحقيق التوازن المطلوب ما بين الطلب الاجتماعي للتكوين ومتطلبات سوق العمل.

إن محتوى برامج التكوين في علم الاجتماع تحمل أساساً طابعاً نظرياً بحتاً بالرغم من أنها تسعى من هذا التنظير إلى فهم وتفسير الواقع بكل ميكانيزماته. لكن غياب الجانب التطبيقي الميداني لهذا التخصص، يطرح مسألة تكيف خريج علم الاجتماع في الوسط المهني من جهة. كما تطرح في نفس الوقت مشكل الاعتراف الاجتماعي بعالم الاجتماع في الوسط المهني بالرغم من المهارات والاستعدادات المعرفية التي يوظفها في مجال الشغل.

الفرضية الأولى : غياب منصب عالم الاجتماع في التصنيفات المهنية للوظيف العمومي والمؤسسات الاقتصادية، يفرض على حامل شهادة علم الاجتماع قبول أي منصب عمل يقترح عليه، حتى وإن كان بعيداً إلى درجة ما عن تكوينه في علم الاجتماع ويتطلب مستوى أدنى من التأهيل.

الفرضية الثانية : إذا كان توظيف خريجي علم الاجتماع في مناصب الشغل يفرض توظيفهم للمعارف السوسيولوجية فهو تعبير عن توظيف لعلم الاجتماع والذي يتضمن بناء ممارسات سوسيولوجية ومهارات تقنية. كما يعبر أيضاً عن إمكانية تمهين علم الاجتماع والاعتراف بالسوسيولوجيين المهنيين في الوسط المهني ومحيط الشغل.

في حالة ما إذا تحصل السوسيولوجي على منصب عمل يناسب تكوينه ويسمح له بتوظيف معارفه السوسيولوجية وتطويرها، فهذا يدل على الاعتراف بتمهين علم الاجتماع خارج المجال الأكاديمي.

الفرضية الثالثة : كلما ابتعد السوسيولوجي المهني عن توظيف معارفه السوسيولوجية وتطويرها في مجال العمل، كلما شعر بازدواجية في الهوية: هوية تكوينية وهوية مهنية

تعمل هذه الإزدواجية على الشعور بأزمة هوياتية تنشأ من تناقض الصورة المثالية التي يبنها السوسيولوجي خلال فترة التكوين والواقع المهني الذي يعيشه.

الفرضية الرابعة: أمام ضيق فرص التشغيل أمام حاملي شهادة علم الاجتماع، يقبل طلبة هذا التخصص على تلقي تكوينات في تخصصات عديدة موازاة مع تكوينهم في علم الاجتماع، تعبر هذه الممارسات عن استراتيجيات يوظفها طلبة علم الاجتماع لتوسيع قابلية تشغيلهم في سوق العمل.

الفرضية الخامسة : غياب مناصب شغل خاصة بعلم الاجتماع وغياب الممارسة التطبيقية للمعرفة السوسيولوجية وتطوير الجوانب التطبيقية والإجرائية، هو تعبير على فشل كل الإصلاحات الجامعية في إعطاء الطابع التمهيني للتكوين وفي تقديم مهارات عملية لخريجي علم الاجتماع.

3-المنهج المتبع في الدراسة

"ليس هناك بحث بدون منهجية" هكذا يقول (Beaud,M : 1999.9) وإذا كانت المنهجية أداة للتفكير النظري، فهي أيضاً الأداة الأساسية لكل بحث ميداني. اعتباراً لأهداف موضوع البحث، المتمثلة في محاولة فهم وتفسير مواقف و تمثلات السوسيولوجيين المهنيين لوضعيتهم المهنية ومكانتهم في سوق العمل. فقد تم الاعتماد المنهج الكيفي والذي يسمح بالحصول على معطيات كيفية من أجل الفهم والتفسير والتأويل وليس من أجل التكميم والقياس " (Mucchielli,Paille :2008.9)

بما أن مجتمع البحث والمتمثل في فئة من خريجي علم الاجتماع المتواجدون في سوق العمل خارج المجال الأكاديمي، يتطلب السؤال والتحاور، فقد تم اعتماد تقنية المقابلة وهي أحد تقنيات المنهج الكيفي.

4- تعريف تقنية المقابلة

تعتبر المقابلة تقنية أساسية في المنهج الكيفي، يرى كل من (Hughe,Everet1996.20) بأن "علم الاجتماع أصبح في الوقت الحاضر علم المقابلة، وهي أداة البحث المفضلة عند العديد من السوسيولوجيين، لأن علم الاجتماع يعتمد على التحاور كشكل من أشكال البلاغة

الاجتماعية" حيث تسمح المقابلة بإنتاج خطاب أن ي- في نفس اللحظة- مما يسمح بنشوء
وضعية اجتماعية خلال اللقاء وتبادل الآراء بين باحث ومبحوث. (Blanchet ,Gotman2007,15)
لقد دخلت المقابلة حسب بلانشيه وبمختلف أشكالها، العلمية، الصحافية والإعلامية، في
الثقافة الشعبية. حيث من خلالها يستطيع المجتمع أن يحاور ويتحاور في نفس الوقت.
للاحتفاظ بجانب من الحرية في التدخل أثناء إجراء المقابلة ومحاورة المبحوث. فقد تم
اختيار تقنية المقابلة النصف موجهة والتي تعرف أيضاً **بالمقابلة المركزة**.
تسمح هذه الأخيرة للباحث باختيار أحد محاور البحث وتقديمها مسبقاً
للمبحوث (Combessie JC , 1998,p25) ، كما يسمح للباحث أيضاً بالتدخل لتوجيه
المبحوث من حين لآخر

لقد دخلت المقابلة حسب (Hughe, ibid.14). وبمختلف أشكالها، العلمية، الصحافية
والإعلامية، في الثقافة الشعبية. حيث من خلالها يستطيع المجتمع أن يحاور ويتحاور في
نفس الوقت. وإذ تعطي الحرية التامة للمبحوث حتى يعبر عن آرائه ومواقفه، وبما أن مجتمع
البحث يخص فئة من الجامعيين والذين يحملون مهارات فكرية ونقدية تم اكتسابها من خلال
تكوينهم في علم الاجتماع. فإن اختيار تقنية المقابلة كتقنية الاقتراب من المجتمع المدروس
تعتبر التقنية الأنجع والتي تتماشى وأهداف البحث. وللاحتفاظ بجانب من الحرية في التدخل
أثناء إجراء المقابلة ومحاورة المبحوث. فقد تم اختيار تقنية المقابلة النصف موجهة والتي
تعرف أيضاً **بالمقابلة المركزة** " أي المقابلة التي تسمح للباحث باختيار من دليل المقابلة
محاور البحث وتقديمها مسبقاً للمبحوث (Combessie JC , ibid.15) كما يسمح للباحث
أيضاً بالتدخل لتوجيه المبحوث من حين لآخر.

5- تحليل المحتوى:

تتعدد وتتنوع تعريفات تحليل المحتوى نظراً لأهمية هذه التقنية في معالجة الشهادات،
الآراء والمواقف التي يحملها الخطاب موضوع الدراسة، سواء كان خطاباً مكتوباً أم شفوياً.
تعرف (Laurance Bardin,1977.38) تقنية تحليل المحتوى: "بمجموع تقنيات
التحليل لخطاب ذو طابع اتصالي موظفين في ذلك طرق موضوعية لوصف محتوى
الخطاب".

تأخذ عملية تحليل المحتوى والتي تعتبر عملية ذهنية بحتة أشكالاً عديدة ترتبط بالأهداف المحددة للتحليل. يحدد كل من (Shatzman et struss 1973 : 84) ثلاث طرق لتحليل المحتوى. الوصف البسيط، التحليل الوصفي والنظرية المحلية. لقد تم في هذا العمل الاعتماد على طريقة **الوصف التحليلي**، بمعنى لا يكون المخطط التحليلي في هذه الطريقة مجهزاً من قبل، بل يتم بنائه انطلاقاً من المعطيات الميدانية التي يتم استخراجها من خطابات المبحوثين. يسمح تحليل الخطابات وفق هذه الطريقة على اكتشاف فئات دقيقة تسمح بوصف وفهم الوضعيات المدروسة أو الملاحظة. يدخل هذا النوع من التحليل حسب (Maroy, ch : 1995.85) في علم اجتماع الفهم، حيث يسعى هذا الاقتراب على إعادة بناء ومن خلال عملية التأويل المعنى الذي يريد الفاعلون تمريره لوصف وضعياتهم. تسمى هذه الطريقة عند جيجليون وماتلون " **الإجراء المفتوح** " تكون الفئات المستخرجة من خطابات المبحوثين ذات طابع استكشافي بحت. لإنتاج الفئات التي يشملها خطاب المبحوثين ، تم تقسيم النص أو الخطاب إلى [وحدات] ثم ترتيبها إلى فئات تتدرج تحتها كل الوحدات المتشابهة أو ما يسمى بالأبعاد. "الأبعاد" هي "المواضيع" التي تم استخراجها من عملية تحليل الخطابات. وتعرف طريقة التحليل هذه " **بالتحليل الأفقي** " حيث يتم من خلاله استخراج الأشكال المختلفة للمواضيع (الأبعاد) والتي تتكرر في خطابات مختلف المبحوثين كما أنها تحمل في نفس الوقت نفس المعنى (Ghiglione, et M, 1978. 178)

6-مجتمع البحث المستهدف

بالرغم من تواجد خريجي علم الاجتماع على مستوى مختلف القطاعات المهنية خصوصاً منها القطاع العام، إلا أن تحديد هذه القطاعات هو من الأمور الصعبة التي تواجه أي بحث يهتم بدراسة الوضعية المهنية لهذه الفئة من الجامعيين. إن غياب المعلومة عن المؤسسات المهنية التي تنتمي إليها هذه الفئة من الجامعيين، ما هو إلا تعبير عن عدم تتبع الإدارة في المؤسسات الجامعية لخريجي الجامعة. وهذا ما

يعبر عن غياب التسيير الراشد في المؤسسات الجامعية نتيجة ابتعاده كلية عن الشروط العالمية لتسيير التمدرس و البيداغوجية وهي شروط ضمان الجودة لأي تسيير جامعي.

في ظل غياب مصادر المعلومات حول مختلف المجالات المهنية التي يتواجد فيها السوسيولوجيون المهنيون، فقد تم توظيف طريقتين من طرق اقتناء مجتمع البحث وهما:

أ- الطريقة العرضية والتي تعرف أيضاً بالعينة عن طريق الصدفة: يتم اللجوء إلى هذا النوع من العينة عندما يتعذر تحديد الجماعة الأم، مجالات تواجدها، عددها الحقيقي.

على هذا الأساس، فإن العديد من أفراد مجتمع البحث تم لقا وهم عن طريق الصدفة، سواء كان ذلك في القطاعات المهنية التي يشتغلون فيها. أو على مستوى قسم علم الاجتماع بجامعة الجزائر (2). حيث يحضر الطلبة إما للتسجيل أو إعادة التسجيل في الدراسات العليا، أو لمقابلة الأساتذة المشرفين على مشاريع أطروحاتهم.

ب- العينة الكرة ثلجية، حيث يسمح فرد واحد من أفراد مجتمع البحث من التعريف بمكان تواجد عنصر آخر من عناصر مجتمع البحث.

7-التعريف بمجتمع البحث

تبعاً للمميزات التي يحملها أفراد مجتمع البحث من السوسيولوجيين فقد تم توزيعهم على أربع فئات. يساعد التنوع في فهم مواقف وتصورات مختلف الفئات حول التكوين في علم الاجتماع. وهل يساعد هذا التكوين في فتح فرص تشغيل خريجي علم الاجتماع من جهة، ومن توظيف الم عرفة السوسيولوجية خارج المجال الأكاديمي من جهة ثانية.

يتشكل مجتمع البحث من 44 مبحوثاً، منهم 13 مبحوثاً من الجيل الأول أي المبحوثين الذين تكونوا في قسم علم الاجتماع في فترة 70 ولغاية منتصف 80. و 31 مبحوثاً من الجيل الثاني وهم ال مبحوثين الذين تكونوا في قسم علم الاجتماع بعد منتصف الثمانينات وإلى يومنا هذا. يتوزع أفراد مجتمع البحث على الفئات التالية وفق مؤشرات آخر وهو:

مؤشر طبيعة التكوين: يسمح هذا المؤشر بإبراز فئتين من السوسيولوجيين المهنيين من أفراد مجتمع البحث.

الفئة الأولى: ذات "التكوين الصافي". تعني عبارة "التكوين الصافي" أن هذه الفئة لم تتلقى تكويناً موازياً في تخصصات أخرى، مع التكوين في علم الاجتماع.

يمثل هذه الفئة حوالي 32 مبحوثاً، منهم 13 مبحوثاً ممن ينتمون إلى الجيل الأول، أي بنسبة 100% من المبحوثين والذين تكونوا في سنوات 70 والنصف الأول من سنوات 80. يفسر عدم إقبال هذه الفئة من المبحوثين على تكوين آخر خلال فترة تواجدهم في الجامعة وفي قسم علم الاجتماع، باقتناعهم من جهة باختيارهم لهذا التخصص والذي كان اختياراً واعياً.

ومن جهة ثانية فإن مستقبلهم المهني كان مضموناً، حيث كانت الدولة الجزائرية في هذه الفترة تؤمنُ مناصب شغل، خصوصاً بالنسبة لخريجي الجامعات.

كما يندرج ضمن هذه الفئة حوالي 19 مبحوثاً أي بنسبة 43% من الجيل الثاني أي جيل ما بعد منتصف 80 وإلى يومنا هذا.

بالرغم من عدم وضوح أي أفاق لمستقبلها المهني، لم يقدم أفراد هذه المجموعة أية رغبة في تكوين آخر خلال فترة تكوينهم في علم الاجتماع.

الفئة الثانية: وتسمى بالسوسيولوجيين النفعيين وعددهم 12 مبحوثاً أي بنسبة 27% من مجتمع البحث وترتبط سمة "النفعية" بفئة المبحوثين من الجيل الثاني.

تتمو ظاهرة النفعية عند طلبة الجيل الثاني من غموض مكانة ودور علم الاجتماع في المجتمع الجزائري، الأمر الذي يدفع بالطلبة الموجهين لتخصص علم الاجتماع خصوصاً منهم طلبة دفعات العشريتين الأخيرتين، إلى التسجيل في تكوين آخر مكمل للتكوين في علم الاجتماع.

يضمن التكوين الموازي الحصول على شهادة أخرى يستفيد منها الطالب في تركيبة ملفه أثناء البحث عن منصب عمل. ويتم التسجيل عادة في التخصصات التي لها رواج في المجتمع مثل المناجمنت، التسيير، اللغات الأجنبية و تسيير الموارد البشرية، الإعلام الآلي وغيرها. يتم التكوين في مؤسسات خاصة أو في جامعة التكوين المتواصل.

يدفع الطابع النفعي عند هذه الفئة من طلبة علم الاجتماع لمحاولة فهم الاستراتيجيات التي يوظفها خريجو علم الاجتماع للحصول على مناصب عمل وفرض اندماجهم المهني في سوق العمل.

الفئة الثالثة: يمثلها خمسة (5) مبحوثين ويمثلها الإطارات الحاملة لشهادات جامعية في تخصصات أخرى والذين أقبلوا على الدراسة في علم الاجتماع.

نسجل في هذه الفئة أفراد 1 من السلك الطبي، اثنين منهم أطباء وواحدة تقني سام في التمريض، المربون والمنشطون التربويون التابعون لوزارة الشباب والرياضة والحقوقيون.

تقرض ظاهرة إقبال إطارات من مختلف التخصصات على متابعة التكوين في علم الاجتماع سواء كان ذلك في مرحلة التدرج أو في ما بعد التدرج. الاهتمام بأسباب ودواعي هذا الإقبال، هل هي أسباب ذاتية من أجل الحصول على ثقافة عامة من ثقافة العلوم الاجتماعية. أم هي حاجة مهنية تحتاج إلى توظيف المعرفة السوسيولوجية.

الفئة الرابعة: ويمثلها (3) من السوسيولوجيين الخبراء،

إضافة إلى مهامها التكوينية في قسم علم الاجتماع، تستجيب هذه الفئة إلى طلب اجتماعي موجه على المعرفة السوسيولوجية. وذلك من خلال القيام ببحوث حول مسائل مختلفة يحددها طالبو الخبرة السوسيولوجية سواء كان ذلك من قبل المؤسسات الوطنية أو من قبل المنظمات الدولية. يدفع الطلب الموجه على المعرفة السوسيولوجية، للتساؤل عن درجة الحرية التي يتمتع بها السوسيولوجي في مهامه البحثية. هل يسمح له بتوظيف معارفه السوسيولوجية بحرية سواء تعلق الأمر بالنقد والتحليل والتفسير، أم أن هذه الفئة من السوسيولوجيين تجد نفسها مقيدة بالشروط التي يفرضها طالب البحث السوسيولوجي، مما يجعل المعرفة العلمية السوسيولوجية تخضع وتنتقد بالشروط والتوجهات التي يفرضها المسؤولون الإداريون.

صعوبات البحث:

لا يمكن أن يخلوا أي عمل علمي من صعوبات تعترض عملية البحث وتكون عقبة في إنجاز خطوات البحث في آجالها المحددة. تتمثل الصعوبة الأساسية في هذا العمل في مشكل الترجمة، علما بأن غالبية المراجع والوثائق العلمية التي نستعين بها هي مراجع باللغات الأجنبية، الفرنسية والانجليزية.

تكمن الصعوبات في غياب معجم وطني أو عربي تتفق فيه الآراء حول ترجمة المفاهيم والمصطلحات الخاصة بعلم الاجتماع أو بالعلوم الإنسانية والاجتماعية،

يعتبر مشكل الترجمة والاتفاق على مصطلحات موحدة دليلا قاطعاً على عدم تكاثف جهود الباحثين الجزائريين من جهة وجهود زملائهم من العالم العربي على تأليف معاجم باللغة العربية تسهل عملية البحث أمام الباحثين محترفين كانوا أم مبتدئين. وهو دليل واضح على أن نشر المعرفة العلمية ما زال يعاني من الانغلاق ويطنى عليها الاجتهاد الفردي أكثر من الاجتهاد الجماعي والذي يمكن أن يفرز نقاشات حول مختلف الاقتراب والمواقف العلمية.

الفصل 1: الإطار المفاهيمي

تحديد المفاهيم

إن محاولة فهم العلاقة القائمة ما بين التكوين الذي تلقاه الطلبة في علم الاجتماع والمسار المهني الذي اتبعته هذه الفئة من خريج الجامعة، يفرض تأويلا وتفسيرا نظريا وذلك بإسناد المفاهيم الأساسية التي تركز عليها الدراسة إلى نماذجها النظرية.

مفهوم الهوية:

المبحث 1: الهوية من منظور علم النفس

يعود الفضل في إبراز هذا المفهوم إلى أعمال (Erik Erikson 1950) حيث يوضح مبدأ العلاقة أو الرباط القائم ما بين النماذج الثقافية لمجتمع ما ونماذج شخصيات الأفراد المكونين للمجتمع. أما دخول هذه اللفظة إلى علم الاجتماع فقد ارتبط بنظريات الدور وكذلك بنظريات الجماعة المرجعية مع أعمال CHAPOULIE .

يمكن تمييز مفهوم الهوية من زاوية اللغة

ففي اللغة الفرنسية يعتبر لفظ الهوية الموظف في حقل العمل حديث الاستعمال. بدليل انه لم يظهر في الكتابات الأولى لعلماء اجتماع العمل الفرنسيين مثل "رسالة في علم الاجتماع العمل" (جورج فريدمان وبيار نافيل 1961-1962)

المبحث 2: الاقتراب السوسيولوجي لمفهوم الهوية

يعود ظهور هذا المفهوم في علم الاجتماع الفرنسي إلى سنوات 1970 - 1980 وفي الوقت الذي كان فيه "النموذج المفاهيمي الطبقي" يتلاشى أمام المشاكل الاجتماعية التي بدا يعرفها المجتمع الفرنسي مثل، مشكل الاندماج المهني والاجتماعي للشباب، تفاقم ظاهرة البطالة. في هذه الفترة بدا التساؤل ولأول مرة عن مفهوم الفرد وعن انتماءاته، أي عن هويته. ويرى (Dubar.C 2007.45) بأن "الهوية ليست كل ما يتبقى بالضرورة كما هو دون تغيير، بل هي نتيجة تحقيق للذات محتمل" نتيجة انتماءاته المختلفة والتي يمكن أن تتغير خلال مراحل حياته. منها الحياة العملية أي في ميدان الشغل حيث يصبح الفرد منتما إلى نظام حياة مهنية متميزة والتي تختلف عن طبيعة الحياة الأولى والتي اكتسب منها هويات معينة مثل الحياة العائلية أو الحياة التكوينية. [تتبع كلمة الهوية عند السوسيولوجيين المهنيين

من الخلل القائم ما بين ما اكتسبه من معارف أثناء مرحلة التكوين في علم الاجتماع مع طبيعة الجهود التي يقوم بها في نشاطه المهني. والتي تفرض عليه اكتساب سلوكاته جديدة لا تتطابق ومعارفه السوسيولوجية الأصلية.

تعرف الهوية في علم الاجتماع عادة بأنها نتاج عملية التنشئة الاجتماعية كما تعتبر بأنها ثمرة التداخل ما بين الأفراد ومجالات بناء هذه الهوية، مثل (مجال التنظيم أو المجال المهني).

وتعتبر الهوية كميكانيزم ديناميكي قابل للتحويل الناتج عن مسارات الفاعلين، أو إلى علاقات القوة القائمة ما بين الفاعلين والتنظيمات وكذلك في علاقاتها مع المحيط الذي تعيش فيه.

وهكذا يمكن القول بأن هوية السوسيولوجيين تبنى انطلاقاً من عناصر نابغة من التكوين في علم الاجتماع. لكنها قابلة للتحويل وللتطور وذلك انطلاقاً من مواقف الفاعلين ومن أهدافهم وكذا انطلاقاً من نموذجهم المرجعي سواء منه التنظيمي أو المهني.

المبحث 3: الهوية المهنية : وتعرف بانها " مختلف المواقف التي تظهر بعلاقتها مع العمل ،بالعلاقات الاجتماعية داخل المؤسسة، ومع المؤسسة في حد ذاتها. كما تعني أيضاً مواقف الانعزال التي تظهر عند الأفراد "خارج المكانة" والذين يبحثون عن الترقية الفردية بمحاولة تمسكهم "بالمهنة" أو " بالجماعة المهنية".

تمثل هذه المواقف جغرافية اجتماعية معقدة تأخذ في الحسبان العديد من الخصوصيات : التأهيل، المكانة في سوق العمل، المسار المهني (Etienne (Jean) et al.304/305).

المبحث 4: مفهوم المهنة:

تجمع العديد من الدراسات التي اهتمت بموضوع المهنة (بيريو 1999، شابولي 1973، دويار. 2007) على أن علماء الاجتماع الفرنسيين والذين درسوا علم الاجتماع كممارسة مهنية أو كمهنة، لم يهتموا كثيراً بالتفسير النظري للفظ المهنة، على غرار علماء الاجتماع الأمريكيين.

يعود النقص في الدراسات السوسيولوجية لموضوع المهنة في فرنسا إلى ضعف انتشار نموذج المهن كما كان الشأن في الولايات المتحدة الأمريكية، والذي كانت فيها الحركة العمالية قريبة جداً من الطبقة المتوسطة

نتيجة لهذا فقد عرف علم اجتماع المهن اهتماماً كبيراً في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل علماء الاجتماع وكذا من قبل مدارس نظرية كالمدرسة الوظيفية والمدرسة التفاعلية.

4-1: الاتجاه الوظيفي في تحديد مفهوم المهنة : ويعتبر بارسونز و ميرتون من

السوسيولوجيين الأوائل الذين قدموا تفكيراً نسقياً حول المهن وبالخصوص حول الحركة التمهينية . لقد تم استنباط هذا التفكير من الحركة والتطور الاجتماعي الذي ظهر عند الطبقة المتوسطة في المجتمع الأمريكي. لقد عملت هذه الحركة على بروز نموذج مهني والذي استوحى منه الوظيفيون الكثير من تحليلاتهم للمهن.

بالنسبة للوظيفيين يتشكل النسق العام للمجتمعات الحديثة من أنساق فرعية والتي تعتبر المجموعات المهنية احد العناصر المكونة لها. تقوم هذه الأنساق بوظيفة المراقبة كما تعمل على الحفاظ على الضبط الاجتماعي والأخلاقي.

تعمل المهن من جهة أخرى على تلبية حاجيات الأفراد والجماعات وذلك بتجاوز

التقسيمات الداخلية للبنية الاجتماعية (شابولي 1973.172)

تحتل المهن وضعية مهمة في المجتمع الأمريكي والذي يتميز بتقسيم عـ مل قائم على تخصص تقني، بحيث أن العديد من الميادين المـ همة في التنظيم الاجتماعي هي تابعة للوظائف المهني.

ويرى GREENWOOD بأنه " ليس من الغريب أن تصبح الظاهرة المهنية موضوعاً من مواضيع الدراسات السوسيولوجية. كما أن الاقتراب السوسيولوجي لدراسة المهن ينظر إلى المهن كمجموعة منظمة تكون في تفاعل دائم مع المجتمع الذي شكلها".

(GREENWOOD, E : 1962.207)

تتحدد المهن حسب الاتجاه الوظيفي، من خلال مهامها الغيرية وكذا من جانب المعارف العلمية والمكتسبة من تكوين طويل أي التكوين الجامعي. من هذه المهن هناك مهنة الطب، مهنة الحقوق.

تتميز هذه المهن بكو نها تخدم الغير وتساهم في الحفاظ على التماسك الاجتماعي ففي التقاليد الأمريكية، تعني المهنة النشاط الناتج عن مهارات وعن تكوين "معرفي عال" intellectuelle والذي يسمح بتحديد مهام المهنة من خلال مشاركتها في معرفة علمية وتقنية "لها فائدة اجتماعية"، وهذا ما يعني إبعاد المهن التي تتطلب مهارات مهنية عادية. (Erbès-Seguin. S1990. p87)

هكذا إذن يعمل مصطلح المهنة على تمييز المهام اليدوية عن المهام المعرفية والتي تتطلب مستوى معرفيا كبيرا. لقد تطورت هذه الفكرة بالخصوص مع تطور ونمو الجامعات، وعندما بدا التمييز ما بين العمل الفكري الذي يتطلب معارف علمية عالية عن العمل اليدوي البسيط.

على عكس التحليل القائم على المعرفة العلمية كأساس قيام المهن، فان Denise1988 يرى في تحديد المهن القائم على تطور معارف خاصة وعلى أخلاق مهنية غيرية ما هو إلا ضجة إيديولوجية لا غير، ويتساءل عما إذا كان من الممكن أن نسجل تحت هذا الاتجاه الإيديولوجي قطاعات مهنية أخرى والتي أصبحت هي الأخرى تتطلب مستوى معرفي عالها، من خلال هذه اللحظة التاريخية حول نشأة المهن. تظهر هذه الأخيرة على أنها ظواهر من إنتاج المجتمع حيث ترتبط بقوانينه وبالشروط التي يعيشها هذا المجتمع. (Beitone,A.1995.131) إن نشوء المهن ما هو إلا نتيجة التلاحم ما بين الطلب الاجتماعي والقانوني لمشاركة الأفراد في إنتاج الخيرات والخدمات المثمنة اجتماعيا.

من هذا المنطلق ترتبط ممارسة عالم الاجتماع لمعارفه السوسيولوجية خارج المجال الأكاديمي، بحضور طلب اجتماعي على المعرفة السوسيولوجية وعلى الاعتراف بدور خريجي علم الاجتماع وقدرتهم في المساهمة في إنتاج الخدمات سواء عن طريق التدخل أم الفعل. هذه الخدمات التي يحتاجها المجتمع على مستوى مختلف انساق.

4-2:الاتجاه التفاعلي ومصطلح المهن: يرتبط مصطلح "المهنة" حسب التيار التفاعلي

لعلم اجتماع العمل، بأنواع مختلفة من الممارسات المهنية اليومية.وتتمثل هذه الممارسات حسب E.C.Hughes وتلاميذه في الفئات التالية:

- الفئات القانونية، كمهنة الطب.

- الفئات الإدارية، مثل مهنة أساتذة التعليم الثانوي العام.

-الفئات المرتبطة بأهداف إيديولوجية مثل الجمعيات المهنية.والتي تسعى للدفاع على حقوق المهنيين.

3-4: الجماعات المهنية يعتبر "شابولي"، أول من اهتم بهذه اللفظة بمقاله حول الجماعات المهنية (1986.114: Chapolli). محاولا بذلك وضع المبادئ الأساسية للدراسة السوسيولوجية لهيئة مهنية، وهي -هيئة المدرسين- في المرحلة الثانوية يرى شابولي أن مهنة التدريس في الثانوي هي " حالة خاصة" في علم اجتماع المهن. يقدم تحليلا نقديا للنظريات التي حاولت أن تهتم بالهيئات أو الجماعات المهنية. ويشير إلى توجيهين أساسيين في تفسير المهن وهما:

أ-الاتجاه الذي يميز المهن كما هي ، سواء كمفهوم مبني حسب قواعد العمل السوسيولوجي أو كموضوع من مواضيع الممارسة اليومية.

ب-الاتجاه الذي يهتم بموضوع المهنة انطلاقا من أعمال بارسونز و ميرتون معتبرين المهن مثل النموذج المثالي الفيبييري، مفسرين المهن على أساس النظرية الوظيفية.

يرى "شابولي" بأن الجماعات المهنية والتي يعتبر وجودها مؤسس أي معترف بها قانونيا، تحمل تمثلات اجتماعية من خلال الأدوار التي تلعبها . وكذلك من خلال النموذج الذي تتمتع به، بسبب هذه السمات استطاعت أن تأخذ صفة "النموذج المهني".

من جهته استطاع تحليل بارسونز للمهن الق ائم على مكان ودور المهن في ضمان تماسك المجتمع بنشوء تصنيف للمهن على أساس النموذج التحليلي لماكس فيبر، مما سمح بنشوء أنماط عديدة من النماذج فهناك:

* نموذج السيرة المهنية.

* نموذج التنظيم المهني.

* نموذج الهيئات المهنية كفاءة اجتماعية.

يؤكد (شابولي 1973.92) على وجود اتفاق حول مميزات هذه النماذج والتداخل القائم بينهم. تتمثل هذه المميزات في طابع الاحتكار للمهام المهنية. ولضمان النجاعة المهنية فان

هذا الاحتكار يرتكز على عنصرين اثنين :

1 -كفاءة تقنية وعلمية مؤسسة.

2-قبول وتوظيف رمز أخلاقي والذي ينظم ممارسات النشاط المهني.

من جهة أخرى فان النموذج المثالي للمهن يتحدد من خلال الملكات التالية:

أ-حق الممارسة المهنية يتوقف على تكوين مهني طويل المدى، وفي مؤسسات تكوينية متخصصة.

ب- تتم المراقبة للنشاطات المهنية فقط من قبل الزملاء في المهنة، ك ونهم يملكون الكفاءات التي تسمح لهم بالمراقبة التقنية والأخلاقية. وهكذا تعمل المهنة في نفس الوقت على ضبط التكوين المهني، الالتحاق بالمهنة، وكذا الممارسة المهنية.

يُعترفُ بالمراقبة بصورة قانونية، وتكون منظمة تحت أشكال هي موضوع اتفاق ما بين المهنة والسلطات القانونية. تُكوّنُ المهن جماعات حقيقية ، يمارس أفرادها مهامهم بصورة دائمة "plein temps" دون إن يكون لهم الحق في ترك المهنة خلال فترة النشاط المهني إلا بصورة استثنائية، كما يحمل زملاؤهم في المهنة نفس "الهوية" ويتشاركون في نفس المصالح الخاصة.

ينتمي أفراد نفس المهنة إلى فئة عليا من الطبقة المتوسطة، ويظهر هذا الانتماء من ارتفاع " المداخل ومستوى الأبهة وكذا سلطتهم في المجتمع".

يرى "شابولي" بأن الجماعات المهنية والتي يعتبر وجودها مؤسس أي معترف بها قانونيا، تحمل تمثلات اجتماعية من خلال الأدوار التي تلعبها ، وكذلك من خلال التنظيم الذي تتمتع به، مما سمح لها باتخاذ صفة "النموذج المهني"، لكنه يرى في نفس الوقت بأن تحليل مسألة "الجماعات المهنية " تواجه صعوبة على مستويين

المستوى الأول : ويتمثل في ضعف المميزات النسقية لمعظم الأعمال والتي تعتمد

على تأويلات متعددة لدراسة حالة خاصة. وتوجد هذه الظاهرة في المقالات الأمريكية

المستوى الثاني : وهي الصعوبة الأساسية، ذلك أنها تنتج عن تنوع التسميات في

المهن، والتداخل ما بين مصطلحات علم الاجتماع مع مصطلحات الحياة اليومية.

تتفق معظم النقاشات حول الجماعات المهنية على وجود نموذج اجتماعي واسع الانتشار، للجماعات المهنية والتي تلعب دور الممثل للمهنيين. يمكن تحديد مصطلح المهنة من وجهة نظر اتجاهين اثنين:

المبحث 5 : قابلية التشغيل

يعتبر مفهوم قابلية التشغيل من المفاهيم الأساسية لكل دراسة تهتم بقضايا التشغيل والمؤهلات التي يحملها الأفراد والتي تمكنهم من الاستجابة لشروط سوق العمل مما يؤهلهم للحصول على منصب عمل.

وإذ نحاول من خلال هذه الدراسة تحديد مميزات الكفاءة المعرفية التي يحملها السوسيولوجي وإمكانية تأهيله للحصول على منصب عمل وفق هذه المؤهلات والكفاءات، سنحاول تقديم المعاني المتعددة لهذا المفهوم والتي نبعت من مختلف الاهتمامات والجهود الساعية لضمان اندماج مهني للأفراد وحسب الخصوصيات التي يحملونها.

يندمج هذا المفهوم ضمن شبكة معيارية مستقرة، وهي الشبكة التي تحدد القضايا التي تربط ما بين عمل الأفراد ومتطلبات المؤسسات المسؤولة بتوفير وعرض فرص التشغيل. نظرا لأهميته في تحديد الفرص الممكنة لحصول الأفراد على مناصب شغل وعلى اندماج مهني. من بين هذه الدراسات نذكر دراسة (Gazier, 1999.38) التي يشير فيها إلى صعوبة تحديد مفهوم واحد لقابلية التشغيل. يتفق غازييه ومعاونوه في الدراسة على أنه يجب العمل وفق المفهوم العام والشامل وهو " القدرة على الاندماج المهني من خلال فعل كل شخص عامل يملك مؤهلات ومهارات حيوية وحديثة لإظهار مقدرته في سوق العمل "

يتضح من هذا التعريف على أن عملية الاندماج المهني لا ترتبط فقط بعملية الحصول على منصب عمل، بل ترتبط بالدرجة الأولى بما يحمله الفرد من مهارات واستعدادات تؤهله ليس فقط للحصول على منصب عمل بل أيضاً للحفاظ عليه من خلال مؤهلاته واستعداداته خلال الممارسة المهنية ، لذا فإنها تعرف أيضاً " القدرة على امتلاك التأهيل والكفاءة"، أي على قابلية تشغيله. (Staukieurcz, (F) 1998.38)

يعود تحديد مفهوم قابلية التشغيل إلى سنوات 1900-1950 خصوصا في إنجلترا والولايات المتحدة. ويمكن تمييز عدة مراحل متتالية تطور خلالها هذا المفهوم، وذلك منذ القرن العشرين. منها:

5-1 قابلية التشغيل الثنائية الأوجه: وتعرف بالثنائية لان قابلية التشغيل تتوقف على الخصوصيات التي يحملها الفرد والتي يمكن أن تؤهله أو تمنعه من الحصول على منصب عمل. ومن خلال تعريف (Gazier, ibid. p6) القائل "هي قابلية الشخص أو عدم قابليته للدخول إلى سوق العمل" حدد هذا الأخير ثلاث شروط أساسية تسمح للفرد من أن يكون قابلا للتشغيل وهي:

-السن والذي يجب أن يكون ما بين 15 و64 سنة. مما يعني أن قبل سن 15 يصنف الفرد ضمن فئة الأطفال والتي تمنعهم شروطهم الفيزيولوجية والعقلية لتسلم أية وظيفة مهما كانت طبيعتها.

-السلامة العقلية والبدنية لطالب العمل.

-عدم وجود أي عائق عائلي مثل تربية الأطفال والتي تعيق الفرد من الحضور بانتظام إلى مجال العمل.

لقد تعرض هذا المصطلح إلى انتقادات لسببين أساسيين وهما: عدم اعتماده على أي مرجع قانوني من جهة، كما أن العديد من الأشخاص الذين صنفوا ضمن الغير قابلين للتوظيف، استطاعوا الحصول على منصب عمل.

انطلاقا من هذه الانتقادات عرف مفهوم قابلية التشغيل تطورا في الفترة ما بين 1950-1960. لتظهر ثلاث مصطلحات جديدة وهي على التوالي:

5-2 قابلية التشغيل من وجهة النظر الطبية الاجتماعية: لقد تم تطويرها من قبل الأطباء والمهتمين بإعادة حقوق المعوقين للاندماج المهني. تقوم هذه المرحلة على الاختبارات الفردية التي تلمس الجانب الفيزيقي والذهني. تسمح هذه الاختبارات بالتعرف على مؤهلات الفرد للحصول على منصب عمل.

مراحل أخرى ظهرت بعد هذه المرحلة. وهي المراحل التي كان اهتمامها منصبا على قياس المسافة ما بين مميزات الشخص والاحتياجات التي تؤدي إلى قبوله في سوق العمل. كما

اهتمت أيضاً بمسألة المرونة في سوق العمل. هذه المرونة التي يعرفها (Grazier,ibid.8)" بالسرعة التي يجد من خلالها مجموعة من البطالين منصب عمل".

بالرغم من المبادرات العديدة التي قامت بها مختلف الأطراف المهتمة بمشاكل العمل البطالة تبقى مبادرة الأفراد أحد العناصر الأساسية التي ي قوم عليها مفهوم قابلية التشغيل. مما سمح ببروز رؤى جديدة لهذا المفهوم نذكر منها:

3-5 قابلية التشغيل المبنية على المبادرة: ويرتكز هذا النوع على المسؤولية الفردية وقدرة الشخص على إحاطة مشاريعه عن طريق الرأسمال الاجتماعي.

يهتم هذا النمط من قابلية التشغيل بتوضيحه للصفات الفردية، أي أن الشخص الأكثر قابلية للتوظيف هو الشخص الذي يحسن توظيف معارفه، مما يؤهله إلى خلق مناصب عمل جديدة في تخصصه.

4-5 قابلية التشغيل التفاعلية: وتعني مدى تفاعل الكفاءات المتصلة بالفرد مع شروط وخصوصيات سوق العمل. "من خلال التحديد الأكثر تداولاً، تعرف قابلية التشغيل على أنها "قدرة المتكون على الحصول على منصب شغل والحفاظ عليه، وكذا على الحركية الهيراركية أو الوظيفية ضمن منصب العمل.

تطرح هذه التعاريف مسألة العلاقة ما بين التكوين ، مؤسساته و ما بين المؤسسة المستخدمة والموفرة لمناصب الشغل.

وفي موضوعنا هذا تطرح العلاقة التي يمكن أن تحصل ما بين التكوين الذي يمكن أن يقدمه تخصص علم الاجتماع حتى يؤهل حامل شهادة التخصص من توظيف معارفه السوسيولوجية ضمن منصب العمل وكذا السعي على خلق مناصب عمل في تخصصه ومجالات تكوينه.

إن انطلاق دراسة أي موضوع سوسيولوجي على مفاهيم نظرية أساسية ، لابد وان يركز في نفس الوقت على مفاهيم فرعية تساعد في فهم الموضوع من جوانب مختلفة. لذا فان تحديد ما يعرف بالمفاهيم الفرعية مرحلة ضرورية في مراحل البحث. والتي تتمثل في المفاهيم التالية.

المبحث 6: التمهينية الامتحان professionnalisation

يدفع مفهوم المهنة للاهتمام بمصطلح التمهينية، والتي تعني عند Chapoulie "العملية التي تحاول من خلالها جماعة أو هيئة حرفية أن تنتظم حسب نموذج المهن القائم. أما مصطلح التمهينية عند Dubar فيعني "التمييز ما بين الموضوع النظري و موضوع الممارسة اليومية "

مميزات الهيئة المهنية. وتتميز أبحاث الوظيفيين عن غيرهم بكونها لا تعطي اهتماما اكبر لنوع من المهن دون الأخرى في أي هيئة حرفية. (Chapoulie. 91)
إن السمة الوسيطية لهذه المهن تظهر من خلال المهام النمطية التي تحملها هذه الحرف أو المهن وذلك من أجل المصلحة العامة والمؤسساتية وليس بالضرورة المصلحة الفردية.
إن تحليل بارسونز للمهن القائم على مكان ودور المهن في ضمان تماسك المجتمع. سمح بنشوء تصنيف للمهن على أساس النموذج التحليلي لماكس فيبر. مما سمح بنشوء أنماط عديدة من النماذج فهناك:

- النموذج المثالي للمهن على أساس السيرة المهنية.
 - النموذج المثالي القائم على الجانب التنظيمي للمهن.
 - النموذج المثالي القائم على الهيئات المهنية كفاءة اجتماعية.
- يؤكد (Chapoulie 92) على وجود اتفاق حول مميزات هذه النماذج والتداخل القائم بينهم. تتمثل هذه المميزات في طابع الاحتكار للمهام المهنية، ولضمان النجاعة المهنية فان هذا الاحتكار يرتكز على عنصرين اثنين :

- 1- كفاءة تقنية وعلمية مؤسسة.
- 2- قبول وتوظيف رمز أخلاقي ينظم ممارسات النشاط المهني. من جهة أخرى فان النموذج المثالي للمهن يتحدد من خلال الملكات التالية:
حق الممارسة المهنية يتوقف على تكوين مهني طويل المدى، وفي مؤسسات تكوينية متخصصة.

تتم المراقبة للنشاطات المهنية فقط من قبل الزملاء في المهنة، كونهم يملكون الكفاءات التي تسمح لهم بالمراقبة التقنية والأخلاقية. وهكذا تعمل المهنة في نفس الوقت على ضبط التكوين المهني، الالتحاق بالمهنة، و الممارسة المهنية.

يعترف بالمراقبة بصورة قانونية، وتكون منظمة تحت أشكال هي موضوع اتفاق ما بين المهنة والسلطات القانونية.

تكون المهن جماعات حقيقية، وتمارس مهامها بصورة كلية *plein temps*، دون إن يكون لهم الحق في ترك المهنة خلال فترة النشاط المهني إلا بصورة استثنائية. كما يشاركون زملائهم في المهنة في "الهوية" وفي المصالح الخاصة.

ينتمي أفراد نفس المهنة إلى فئة عليا من الطبقة المتوسطة، ويظهر هذا الانتماء من ارتفاع المداخل والشهرة وكذا سلطتهم في المجتمع. (Chapoulie, ibid. 93).

المبحث 7 : مفهوم الإستراتيجية

إن المقاربة الإستراتيجية تدخل ضمن علم الاجتماع التنظيمات الذي يعد فرعاً أو تخصصاً لعلم اجتماع العمل، والذي ينفي فكرة أن يحل الواحد محل الآخر. فعلم الاجتماع التنظيمات يشكل بالتحديد، مستوى من مستويات التحليل السوسيولوجي للعمل بتمثله للمستوى الوسيط بين المستوى المجتمعي والمستوى الفردي للفعل الاجتماعي.

يعرف كل من " كروزيه " و " فريدبرغ " في مؤلفهما المؤسس للمقاربة الإس تراتيجية : *l'acteur et le system* كدليل . ليس لعلم الاجتماع التنظيمات فحسب . وإنما لعلم الاجتماع الفعل المنظم يعرفان المنهج الاستراتيجي بأنه يتموقع في مستوى علاقات السلطة بين الفاعلين والقواعد الضمنية التي تحكم تفاعلهم ، والتي يدعونها بالأدوار " (الألعاب) *les jeux* ". ويستخدم المواقف كأداة بحث طيعة وغير وافية من أجل اكتشاف هذه الألعاب . إن التنظيم في هذا المنحى، يُنظر إليه

(مملكة علاقات السلطة والتأثير والمساومة والحسابات) و (كبناء إنساني ليس له دلالة خارج علاقات أفرادها)

فالسطة تعرف على أنها علاقة مبنية قائمة على علاقة تبادل و بالتالي علاقة تفاوض، كما أنها علاقة غير متكافئة. تمكن بعض الأفراد أو جماعات التأثير من فرض آرائهم على

أفراد أو جماعات أخرى. وتتعايش هذه العلاقة القائمة على السلطة والضغوطات مع جانب من الحرية التي من الضروري الدفاع عنها أو توسيعها بواسطة المفاوضة. فتكون المفاوضة في هذا التصور هي إستراتيجية للبناء الاجتماعي للفعل الجماعي بما تحمل من احباطات و اشباكات .

إن الأفعال الفردية تبني قدرة جماعة خاصة، بمعنى أنها تُختزل ل في أفعال أفرادها، بواسطة تعلم تدجين النزاعات وظاهر السلطة بدل من خنقها ومنعها من التعبير عن نفسها وعن وجودها. وبتعبير آخر استقرار هذه الأ دوار وعلاقات التأثير فيما بينها ، بواسطة ميكانيزمات تسوية النزاعات التي تشكل أدوارا أخرى فإن منظومة الفعل المبني هو مجموعة من البشر المهيكلة والتي تنسق أفعال المشاركين فيها بواسطة آليات لعب مستقرة والتي تحافظ على هيكلها ، أي استقرار لعبها وعلاقات هؤلاء بينهم، بآليات التسوية والتي تؤسس ألعاب أخرى

إن هذا التصور يشير إلى أهمية الاختيارات والقرارات أدوات الفهم لهذه الميكانيزمات ولا سيما معالجة العلاقة بين ترشيد المنظومة للمرور إلى ترشيد الفاعل: ترشيد محدود . بالمقابل مع ترشيد مختزل . تأخذ بعين الاعتبار علاقات نزاعية وتعترف بها .يتعلق الأمر بتوجيه القرارات بتحديد المشكلة أكثر من الصراع حول الكلفة والميزات، والوعي بأهمية قيمة المعلومة التي على أساسها تستند الاختيارات. ولقد نبه "كروزيه" و "فلدبرغ" إلى نسبية الأدوات والتصورات المستخدمة عادة من أجل وضع نتيجة الكشف، وترجع هذه الأدوات في غالب الأحيان إلى الثقافة الجزئية إلى صاحب القرار.

7-1 التحليل الاستراتيجي : الذي يساعد على فهم استراتيجيات السوسيولوجيين

المهنيين كفاعلين في الحصول على منصب عمل من جهة، أو استغلال الفرص المتاحة لتوظيف معارفهم السوسيولوجية من جهة ثانية. تسمح هذه الاستراتيجيات للسوسيولوجيين المتواجدين في سوق العمل بتحقيق اندماج مهني وعلى فرض مكانتهم كفاعلين مهنيين، سواء كان ذلك انطلاقا من المعرفة السوسيولوجية أم من خصوصيات مناصب الشغل التي يحتلونها.

يؤكد التحليل الاستراتيجي على مقولة "الفعل المنظم" هذا معناه تمتع الفاعل باستقلالية في اختيار أفعاله ضمن ضغوطات معينة. لكن هذه الضغوطات ليست محددا لاختياراته، وإنما هي التي تجعل اختياره محدودا، مما يجعل الفعل ممكنا وليس ضروريا. يرتبط التحليل الاستراتيجي باهتمامات كروزييه في دراسته "للظاهرة البيروقراطية" (1963). وتعتبر الانتقادات الموجهة للنظريات السابقة في التنظيم والتي لم تكن تتصور بأن الفرد أو الجماعة يمكن أن تكون لهم استراتيجيات توجه سلوكياتهم ضمن المؤسسة. نقطة الانطلاق لجهود كروزييه و (Erhard Friedberg, 1975) في دراسة الوظائف والخلل الوظيفي للمؤسسات البيروقراطية. ويوضحان كيف يتمكن الفاعلين من إيجاد حلول للمشاكل المعاشة بالفعل الجماعي. وهي الفرصة التي سمحت للكاتبين على أن يطرحا الإطار النظري لعلم الاجتماع التحليل الاستراتيجي. في مؤلفهما "الفاعل والمنظومة" (l'acteur et le système, 1977)

ينطلق الباحثان من مسلمة مفادها " عدم النظر إلى الإدارة أو المؤسسة على أنها بنية عقلانية" وهذا ما ساعدهما في فهم وظيفة التنظيمات انطلاقا من دراسة "رهانات (لعبة) أو دور السلطة الدائرة ما بين الفاعلين" والاستراتيجيات التي يلجا إليها الفاعلون ضمن هذه (الألعاب) الأدوار الخاصة بالسلطة.

وإذ تعتبر المؤسسة كبناء اجتماعي "أي هي نتاج العلاقات ما بين الفاعلين وكيف يمتلكون نوعا من العقلانية، المحدودة دائما بالظروف التي تحيط بأفعالهم. فإن التحليل الاستراتيجي لا يستسلم للنظرة البسيطة للمؤسسة كنظام عقلائي. بل يتمحور حول وجهة نظر جديدة والتي تربط الفرد بالمنظمة كما يؤكد ذلك (BERNOUX, PH 1985 . 129-31) يقوم التحليل الاستراتيجي حسب Bernoux والذي عمل على تعميق هذا الإطار النظري على ثلاث مسلمات.

1- رفض الإنسان بصورة آلية على أن يعامل كوسيلة لخدمة الأهداف التي يسطرها الإداريون في المؤسسة. حيث أن لكل فرد فاعل تصورات الخاصة والتي لا تتماشى بالضرورة مع تصورات المنظمين. فالمؤسسة تقدم عادة على أنها بناء يسير وفق درج عينة

من العقلانية، لكن كثيراً ما تخضع لبعض السلوكات التي تجعله ا تبتعد عن أهدافها المسطرة.

2- لكل فاعل الذي ينتمي إلى أي تنظيم إمكانية الحصول على درجة من التصرف بحرية حتى وان كانت حرية محدودة.

3- إذا كانت استراتيجيات الأفراد تحمل نوعاً من العقلانية فإنها "عقلانية محدودة" وترتبط هذه المحدودية بإجبار الفرد الفاعل على تقيده بشروط وظروف المحيط الذي ينتمي إليه وكذلك استراتيجيات الفاعلين الآخرين في نفس المحيط. تظهر طريقة التحليل الاستراتيجي "كروزييه" أنها تنتقل من التحليل الممركز حول مفهوم التنظيم إلى نظام الفعل الملموس.

يتضمن نموذج التحليل الاستراتيجي مفاهيم أساسية تتمثل في الإستراتيجي ة، السلطة ومنطق اليقين.

لقد انبثق الاهتمام بمفهوم الإستراتيجية عند "كروزييه و فريد بارق" من خلال ملاحظة تصرفات الفاعلين في مواقع عملهم. مما جعلهما يعتبران إستراتيجية الفاعل هي "كل تصرف له معنى حتى ولو لم يكن مرغوب فيه أو صدر من الفاعل نفسه عن غير وعي". لفهم وتفسير العلاقة القائمة ما بين تصرفات الأفراد وطموحات (أهداف) المؤسسة ، قام كروزييه وبارق بتحليل مفهوم السلطة .وهو المفهوم الذي يعبر عن علاقات غير متوازنة تفرض التبادل والتفاوض. وقد حددا أربعة مصادر أساسية للسلطة داخل المنظمة.

المصدر الأول: يرتكز على الدور (اللعبة) بشكل مفتوح.

المصدر الثاني: يرتكز على التحكم في العلاقات مع المحيط.

المصدر الثالث: يقوم على التحكم في الإعلام والاتصال الداخلي.

المصدر الرابع: يقوم على استعمال القواعد التنظيمية.

أما المفهوم الثالث والمتعلق بمفهوم السلطة، هو منطقة عدم اليقين والتي يخضع لها كل تنظيم في مختلف ميادين التقنية منها أم التجارية. يرى (كروزييه وبارق، ص 35) بأن "كل من يتحكم في هذه المناطق بفضل قدراته ومؤهلاته وكذا بشبكة علاقاته يمكنه التنبؤ بمنابع السلطة والتحكم فيها". من هذا المنطلق فإن محاولة فهم إستراتيجيات الفاعلين أفراداً كانوا أم

جماعة تتوقف على كشف مناطق عدم اليقين في التنظيم. هذه المناطق التي تسمح بالحرية النسبية للفاعل كما تسمح له بالحركية والديناميكية داخل النسق التنظيمي.

البمحث 8 : نظرية التمثلات

إن الفرد اجتماعي بطبعه، لذا لا يمكنه أن يعيش في عالم منعزل وفي فراغ اجتماعي. وحتى يتمكن الفرد من التعايش مع الآخرين فهو مجبر على أن يدخل معهم في علاقات تكون في بعض الأحيان متجانسة وأحيانا أخرى متصارعة، لتحقيق نوع من التعايش مع المجموعات التي يعيش معها يسعى الفرد دائما لبناء تصورات و تمثلات حول الواقع الذي يحيط به وحول الأفراد الذين يعيش معهم.

يعتبر (دوركايم 1895) أول من اهتم بمسألة التمثلات والتي اعتبرها "إنتاج ذهني اجتماعي". من خلال رفضه لمصطلح التمثلات الجماعية ركز دوركايم اهتماماته على التمثلات الاجتماعية، محاولا بذلك فهم كيف تلعب هذه الأخيرة دورا كبيرا على الممارسة الاجتماعية.

بالحديث عن التمثلات الجماعية، يبرز دوركايم فكرة جديدة حول الفرد، من خلال إبراز فكرة القهر الاجتماعي. أي أن التمثلات تفرض على الفرد طرق التفكير والتصرف، كما أنها تتجسد على مستوى المؤسسات الاجتماعية من خلال القواعد الاجتماعية، الأخلاقية، القانونية.

يعني هذا أن فكرة دوركايم تتمحور حول تعالي العناصر الاجتماعية مثل: الوعي الجماعي، التمثلات الجماعية على العناصر الفردية.

منذ 1961 حاول موسكوفتشي أن يطور جهود دوركايم حول مسألة التمثلات. والتي يعرفها " بأنها أشكال من المعارف الساذجة، موجهة لتنظيم السلوكات ولتوجيه الاتصالات بين الأفراد والمجموعات الاجتماعية". من خلال هذا التعريف يرى موسكوفتشي بأن التمثلات تمثل جسرا ما بين العالم الفردي والعالم الاجتماعي.

يقدم (Jodelet) من جهته اقترابا لمفهوم التمثلات كآلاتي. " هي ظواهر معقدة ودائمة النشاط وتؤثر في الحياة الاجتماعية، ومن خلال ثراء ظواهرها يمكن ملاحظة عناصر متعددة منها، عناصر اعلامية، معرفية، ايديولوجية، عقائدية...." (Jodelet, 1989, 36)

تكون هذه العناصر ظواهر يمكن ملاحظتها بطريقة مباشرة، كما يمكن إعادة بنائها من خلال عمل علمي وحيث تكون دائما منظمة تحت نظام من المعارف حول حالة الواقع الذي يعيشه الأفراد.

تعتبر التمثلات الاجتماعية موضوعاً أساسياً من مواضيع العلوم الإنسانية كما يشير إلى ذلك "جودلي" . مؤسّسةً بذلك ميداننا للبحث مجهزاً بأدواته المفاهيمية والمنهجية.

تحمل للتمثلات صفة "ظاهرة معرفية" "cognitif" . بالرغم من سمتها المعرفية، تساهم التمثلات في بناء الانتماءات الاجتماعية للأفراد، من خلال الجوانب العاطفية والمعارية، وكذا من خلال استبطان الخبرات و الممارسات ونماذج السلوك والتفكير. تمرر كل هذه العناصر من خلال التواصل الاجتماعي. لذا فإن دراسة موضوع التمثلات تشمل في نفس الوقت جوانب الحياة الفكرية الفردية وكذا الحياة الاجتماعية . (JODELET, ibid.37)

8-1 التمثلات المهنية : يندرج الاهتمام بالتمثلات المهنية من خلال الطابع

الاجتماعي لمحيط العمل والذي يجعل من العامل يدخل في تفاعل مع الأفراد الآخرين ويؤثر فيهم كما يتأثر هو الآخر بما يحملونه من ثقافات وقيم ونماذج للسلوكات باعتبارها عنصرا مميزا من التمثلات الاجتماعية، تعرف التمثلات المهنية على أنها "مجموع الأفكار التي يتقاسمها الأفراد حول مهنة محددة. تكون هذه الأفكار ذات طابع وظيفي [fonctionnelles] كما تسمح للفاعلين بالفهم وبالتحرك حول واقع مهني ووفق مبادئ اقتصادية، معرفية "cognitif" تسمح بحل المشاكل اليومية في مجال العمل وبتكلفة أقل.

اعتبارا لطابعها المهني، تحمل التمثلات المهنية طابعا مميزا، كونها تبني انطلاقا من "مواضيع" لها دلالة مهنية تساهم في بناء الهوية المهنية للأفراد، تعرف هذه التمثلات " بشبكة من العناصر الخاصة للتمثلات المهنية" (BLIN.(J.F),1997.7) .

تنشط هذه الشبكة وفق وضعية التفاعل ما بين الأفراد داخل المحيط المهني ، للاستجابة إلى نظرة " الانتساب/ التمايز" مع مجموعات اجتماعية أو مهنية. كما تفسر العلاقة ما بين التمثلات والممارسات المهنية.

تبنى قوة هذه العلاقة من قوة الاستقلالية التي يتمتع بها الفاعلون ضمن النسق المهني، أما في الوضعية التي يكون فيها الفاعلون خاضعين لسلطة مؤسساتية، فإن المعايير المؤسساتية هي التي توجه ممارسات الفاعلين. وهذا ما يدل من جهة أخرى على تعالي ثقافة المؤسسة على تصرفات الأفراد، فما هي هذه الثقافة وكيف تعرف.

8-2 ثقافة المؤسسة : وتعرف أيضاً بالثقافة المهنية أو بالثقافة التنظيمية. تعتبر هاتين

العبارتين جزءاً لا يتجزأ من التمثلات المهنية. تعرف ثقافة المؤسسة أو التنظيم حسب (Louche) من خلال المعايير، الاعتقادات، ومن السلوكيات. يتشارك أعضاء التنظيم في كل هذه العناصر وينقلونها إلى الأعضاء الجدد. يتفق أعضاء التنظيم على طرق مواجهة المشكلات المهنية والتنظيمية وإيجاد حلول لها.

من خلال طابعها الغير رسمي، تقوم ثقافة المؤسسة بدور المراقب، كما تسعى إلى الربط وكذا تلاحم كل الأعضاء المنتمين إلى مجموعة مهنية محددة وفق المعايير والقيم وكذا الخصائص التي تتميز بها المجموعة. (Louche (C), 2007.154)

المبحث 9: مفهوم الفعل

يعرف الفعل عند ماكس فيبر انطلاقاً من الجانب الذاتي للفرد أو الأفراد أي انطلاقاً من الموصفات الداخلية للأفراد الفاعلين. ويرى ماكس فيبر بأن الفعل (الإنساني) هو فعل اجتماعي، من حيث أن الدلالة أو المعنى الذاتي للأفراد الفاعلين والمتمسكين به، ما هو في حقيقة الأمر إلا سلوك ممتد لسلوكات الآخرين والمؤثرة فيه (Rocher, 25)

ويسمح هذا التعريف بتمييز ثلاث خصوصيات لتحديد الميزة الاجتماعية للفعل.

أ - خصوصية انتباه الأفراد إلى سلوكات الآخرين أي الاعتراف بحضور وتواجد الأفراد الآخرين.

ب - خصوصية المعنى المعطى للفعل، أي يجب أن يحمل فعل الفرد معاني ورموز للآخرين، كما أن أفعال الآخرين يجب أن تحمل رموزاً ومعاني للفرد ويمكن تفسير هذه الميزة بأن النشاط الجماعي يتطلب تمرير خطابات ذات معنى للأفراد القادرين على تلقيها. على تأويلها وعلى فهمها. وهذا ما يدل على نظم الاتصال القائمة في المجتمع الإنساني وعلى درجة تطورها.

ت - خصوصية الإدراك perception أي أن سلوك الأفراد يكون متأثراً بما يتلقاه من معاني الأفعال عند الأفراد الآخرين وسلوكياتهم.

وعلى خلاف ماكس فيبر يتحدد الفعل الاجتماعي عند دوركايم في "طرق التصرف ،التفكير، والإحساس والتي هي خارجة عن إرادة الفرد ومفروضة بقوة قهرية عليه" ويظهر من هذا التعريف بأن دوركايم لا يبحث عن ميزة الفعل الاجتماعي في الحالة الذاتية للأفراد بقدر ما يربط هذا الفعل مع واقع خارج عن الأفراد.

وهكذا يصبح من الممكن ربط الأفعال الناتجة عن مؤسسة معرفية مثل المؤسسة الجامعية، بالمحيط الذي تعمل فيه هذه المؤسسة وبما يفرضه هذا المحيط عليها من قوة قهرية. وتكون مسألة الضمير الجمعي مربوطة بتصرفات الفاعلين أي الأساتذة ، الطلبة، والمسؤولين الإداريين.

أما (Guy Rocher) فيرى "أن الفعل الاجتماعي هو موضوع علم الاجتماع، أي دراسة الفعل الإنساني في مختلف الجوانب الاجتماعية ويسعى (Rocher) من خلال هذا التعريف إلى "حصر وتحليل حقيقة الفعل الاجتماعي انطلاقاً من أصغر صيغة للوحدة الملاحظة مباشرة والتي تهم عالم الاجتماع ، من أجل معالجة بصورة تدريجية المجموعات الكبيرة والأكثر تعقيداً في النظام الاجتماعي. وهكذا يظهر بأن نقطة الانطلاق في علم الاجتماع ، لا تكمن في الشخص الفردي والذي هو محل اهتمام عالم النفس..... بل تتمثل أصغر وحدة ملموسة للملاحظة عند عالم الاجتماع، في العلاقة ما بين شخصين.... وبالضبط التداخل الناتج عن العلاقة القائمة بينهما. (Guy rocher, 1970.18)

المبحث 10: مفهوم الوظيفة

يتخذ مفهوم الوظيفة معاني متعددة وذلك حسب تصورات المفكرين حول هذا المفهوم، وتشير أعمال سوروكين إلى أن "مقدار أهمية متغير ما يحدد بدوره مقدار أهمية متغير آخر". وغالباً ما تشير الوظيفة إلى الإسهام الذي يقدمه الجزء إلى الكل. وهذا الكل قد يكون متمثلاً في مجتمع أو في ثقافة. كما يقصد بذلك كل من راد كليف براون، رالف لينتون و مالمينوفسكي وكذلك دوركايم.

يؤكد الاتجاه الوظيفي على ضرورة تكامل الأجزاء في إطار الكل. وهكذا تظهر الجامعة بأنها جزء من مجتمع كلي لا تتمكن من أداء وظيفتها إلا بعد أن تتكامل كل العناصر الفاعلة فيها من أساتذة وطلبة و المسؤولين على سير هذه المؤسسة المبحث

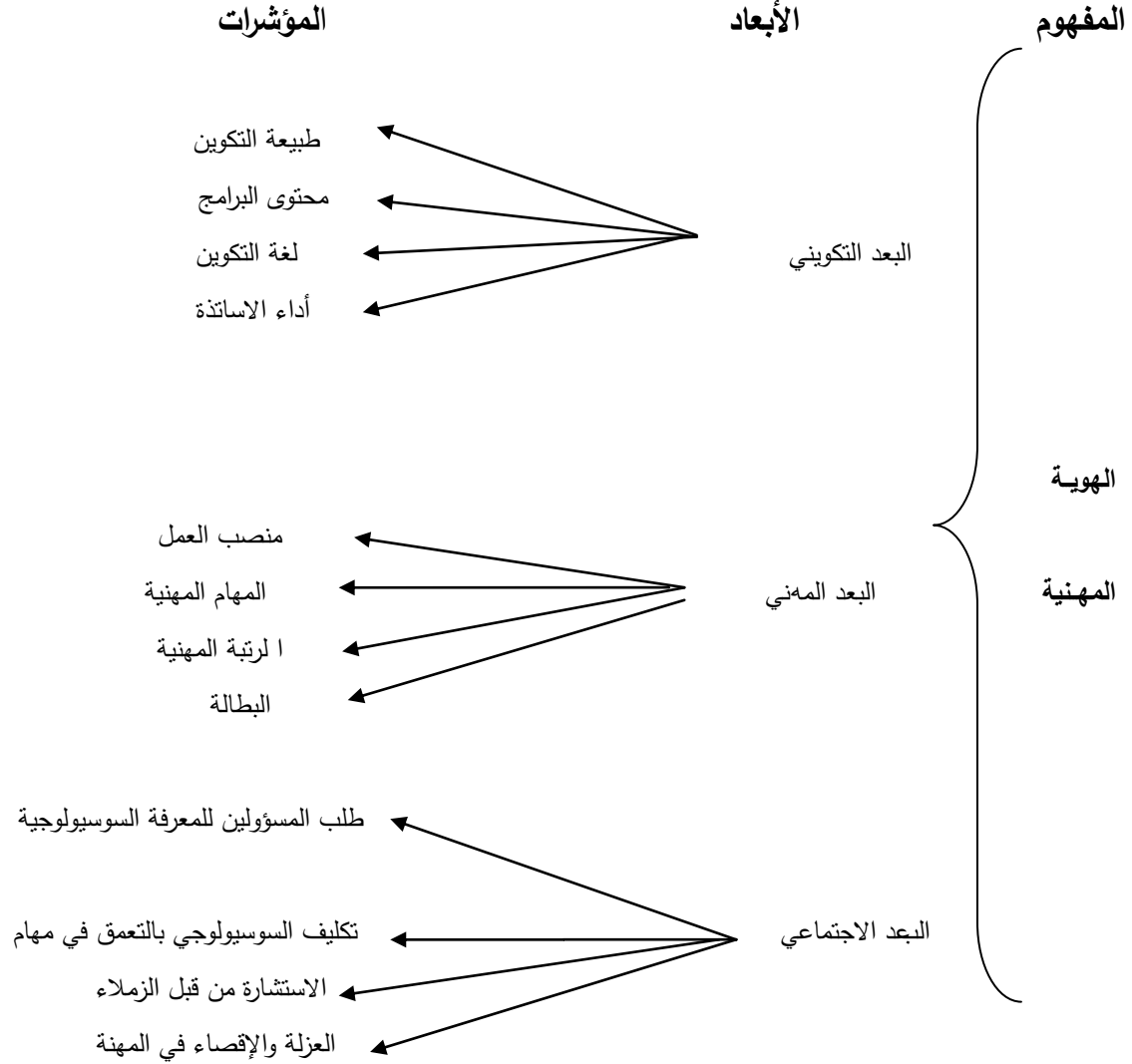
المبحث 11: مفهوم الدور

ينسب عادة مفهوم الدور إلى (لينتون) ويعني في المعنى السوسيولوجي أن "كل تنظيم يتضمن مجموعة من الأدوار المتميزة تقريبا. وتعرف بصفاتها أنظمة إلزامية معيارية يفترض بالفاعلين الذين يقومون بها الخضوع لها، وحقوق مرتبطة بهذه الإلزامية. وهكذا يحدد الدور منطقة موجبات والزامات مرتبطة خاصة بمنطقة استقلال ذاتي مشروط. (بودون وبوريكو 1986.288) ويشير بارسونز إلى أن دور جماعة معينة ينتظم طبقا للأدوار الموجودة عند الجماعات الأخرى (عاطف غيث 1997.390).

ومن هذا المنطلق فإن دور السوسيولوجي في المهني إنما يتحدد بطبيعة الأدوار التي تتضمنها التنظيمات التي يعمل فيها هؤلاء السوسيولوجيون. بل أكثر من ذلك وبسبب غياب عنوان لمنصب عمل سوسيولوجي ضمن مختلف التنظيمات. فإن أدوار السوسيولوجيين تتحدد وفق طبيعة المهام الموكلة للسوسيولوجيين وليس المعارف التي تحصلوا عليها خلال مرحلة التكوين.

يوضح المخطط الموالي نموذج التحليل للهوية المهنية عند السوسيولوجي المهني، الأبعاد والمؤشرات التي يعتمد عليها في دراسة موضوع الهوية.

التحليل الاجرائي لمفهوم الهوية المهنية



يلاحظ من نموذج التحليل بأن مفهوم الهوية المهنية هنا هو مفهوم استقرائي، لذا فإن عملية التحليل ستكون قائمة على مفاهيم عملية منعزلة، نظرا لعدم استنباطها من أي إطار نظري، كما تم إنشاء شبكة التحليل من المعطيات المستخرجة من تحليل خطابات المبحوثين

مراجع الفصل

-لقجع عبد القادر: (تنسيق وتقديم)، علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر، دار القصة للنشر، الجزائر 2004.

-مرميوي أحمد: الممارسة السوسيولوجية لعلم الاجتماع في المؤسسة العمومية الجزائرية، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع الجزائر 2010-2011.

-كيورور نصر الدين: علم الاجتماع وسوق العمل، مذكرة ماجستير، قسم علم الاجتماع، 2006/2007.

Bibliographie

- Beitone ,(A) et Alliés : **Dictionnaire des sciences économiques**, édition : Armand Colin, Paris. 1995.
- Blanchet(A) Gotman (A) : **L'enquête et ses méthodes, L'entretien**, 2^e édition, Armand colin, 2007 .
- Blin (J F) : **Représentation, pratiques et identités professionnelles**, l'Harmattan, Paris, 1997
- Bourdieu(P) : « **Le capitale sociale. Notes provisoires** » ,in/ Bevort, Lallment. **Le capital social, performance, équité et réciprocité**. Edition la découverte, 2006
- Combessie (J C) :**La méthode en sociologie**, casbah édition.1998.
- Crozier Michel, Freiberg(E) : **L'acteur et le système**, Edition seuil,1977.
- Dubar(C) : **La crise des identités, l'interprétation d'une mutation**, Paris, puf, 2000.
- Etienne (J) et autres : **Dictionnaire de sociologie : les notions, les mécanismes et les auteurs**, édition Hatier, 1997.
- Gazier (B) Et all : **Employabilité : concepts et politiques**, Automne/hiver, n°67/68,1999.
- Ghiglione(R), Matalon (B) : **Les enquêtes sociologiques, théories et pratique**, Armand Colin1978.
- Hughe (EV) :In/Combessie :**la méthode en sociologie**, casbah éd, 1998.
- Jodelet(D) : **Les representation sociales**, sociologie d'aujourd'hui, PUF,1989.
- Laurence (B), **L'analyse de contenue** ,1977,
- Legrand (M) et autres : **la sociologie et ses métiers, L'harmattan 1995**.
- Louche (C) : **Psychologie sociale des organisation**, Armand colin, Paris 2007.
- Musslin (C) :**le pilotage des établissements d'enseignement supérieur**, les entretiens de lille 2-3/07/2003
- Paillé(P) Mucchielli : **L'analyse qualitative en sciences humaines et sociales**. Armand colin, 2 édition 2008.
- Paillé,(P) : « **la recherche qualitative : une méthodologie de la proximité** », in/ h. Dorvil, **problèmes sociaux .théorie et méthodologie de la recherche**. presses de l'université du Québec.
- Odile (P): **La sociologie des sociologues, formation, identité, profetion;** ENS édition 1999.
- Odile(P) : **la face cachée de la sociologie, à la découverte des sociologues praticiens**, belin2006. ébec, 2007.

- Sain Saulieu (R) : **La construction des Identités au travail**, PSPO 2000.
- Sain Saulieu (R): **Quel métier de sociologue aujourd'hui ?** in/L'intervention sociologique en entreprise , actes des journée d'études 31et 38 mai 1991. L.S.C.I.N° 48.1994
- Shatzment (S) :in/Albareello(L) : **Pratiques et Méthodes de recherche en sciences sociales**, Armand colin,1995.



الفصل 2 : علم الاجتماع في الجزائر

تمهيد

تتطلب أية محاولة لتحديد مكانة ووضعية خريجي علم الاجتماع المهنية وحفظ تطبيق معارفهم السوسيولوجية خارج المجال الأكاديمي ، التطرق إلى نشأة هذا العلم في الجزائر والظروف التي تطور فيها، حيث أن وضعية خريجي أي تخصص تتحدد بالدرجة الأولى بالوضعية والمكانة التي يحددها المجتمع للتخصص نفسه.

لقد عاش علم الاجتماع وضعيات متعددة منذ تاسيسه في الجامعة الجزائرية، فمن تخصص معترف به وبالمعرفة التي يحملها والتي يمكنها ان تساهم في بناء الفكر النقدي لدى الطالب ليصبح إطارا مساهما بصفة فعالة في عملية التنمية التي سطرته الدولة في سنوات السبعينات، إلى التخصص الذي أصبح يضم المرفوضين من التخصصات الاخرى وتضييق فرص التوظيف امام خريجيه، نتيجة الجهل بماهية هذا التخصص وطبيعة المهام المهنية التي يمكن ان توكل لحالي شهادة علم الاجتماع

المبحث 1: صعوبة تحديد البدايات التاريخية لعلم الاجتماع في الجزائر

ترتبط هذه الصعوبة بعدم اتفاق المهتمين بتاريخ علم الاجتماع في الجزائر في تحديد البدايات الأولى لنشأته، فهناك من يربط هذه النشأة إلى أعمال ابن خلدون، وذلك من خلال الخصائص المعرفية التي اتسمت بها أعماله في معالجته لعلم العمران البشري. واهتماماته بالاجتماع البشري وارتباط خصائص هذا الاجتماع بسلوكات الأفراد وعلاقاتهم ببعضهم البعض وكذا طرق معالجته للسياسات القائمة في المجتمعات الإسلامية . اعتبر ابن خلدون المؤسس الأول لعلم الاجتماع.

من جهة أخرى وانطلاقا من الهدف الاختلافي فقد اعتبرت الأبحاث الاجتماعية لفترة ما قبل الاحتلال، كمقدمات استكشافية هـ دفها التعرف على هذه البلدان وخصوصياتها الاجتماعية والثقافية. لقد كانت الجزائر أحد هذه الأهداف والذي عمل الاستعمار الفرنسي

Created with



nitroPDF professional

download the free trial online at nitropdf.com/professional

الكثير لغزوها وإقرار النظام الاستعماري فيها، وهذا ما طبع البحث العلمي آنذاك بطابع إيديولوجي هدفه التعرف على المجتمع الجزائري قبل احتلاله سنة 1830. نتيجة حاجتها إلى معلومات علمية أسندت الإدارة الفرنسية البحوث الميدانية إلى أساتذة جامعيين، منهم (Basset, R. 1855-1924) والذي اسند إليه كرسي العربية في مدرسة الآداب سنة 1885، لينتخب عميد لنفس الكلية سنة 1909. كما قام السوسيولوجي G.H.Bousquet بتقديم دراسات عديدة حول ثنائية العرف و الشرع وغيرهم من السوسيولوجيين الذين اهتموا بالمجتمع الجزائري وكانت اهتماماتهم تدخل ضمن السياسة الاحتلالية لفرنسا.

أما في بداية الستينات فقد استطاع علم الاجتماع أن يستقل كفرع من فروع العلوم الإنسانية في جامعة الجزائر، وكان يشتمل على خمس شهادات: علم الاجتماع العام، علم النفس الاجتماعي، الديموغرافيا، الاقتصاد السياسي و الاثنولوجيا.

وكان يشترط على الطالب حتى يتحصل على شهادة الليسانس أن يتحصل على أربع شهادات في المرحلة التحضيرية: وهي شهادة علم الإجماع العام، شهادة الاقتصاد السياسي، وشهادة علم النفس الاجتماعي. وللحصول على شهادة الليسانس كان على الطالب أن يختار ما بين الديموغرافيا أو الاثنوغرافيا.

لقد أوكلت مهام إدارة الفرع إلى السيدة Clémence Ramnaux بعد انتدابها من كلية الآداب والعلوم الإنسانية من مدينة (Nanterre) وذلك لغاية 1963. ليخلف منصبها الأستاذ إميل سيكار حتى سنة 1970.

بعد مغادرة سيكار لقسم علم الاجتماع أوكلت إدارة القسم إلى الأستاذ فاروق بن عطية منذ سنة 1970 حيث يعتبر أول أستاذ جزائري يدير قسم علم الاجتماع، ليتركه بعد سنتين نتيجة العديد من المشاكل التي كان يعيشها القسم والمتمثلة في التناحرات ما بين المشتغلين

بهذا العلم، السياسة المركزية للقسم والمتمثلة في فرض القرارات ورفض كل المبادرات، طغيان النزاعات الإيديولوجية والمصالح الشخصية على حساب العلم والمعرفة. بعد ذه اب فاروق بن عطية تعاقب على إدارة قسم علم الاجتماع خمسة مدراء خلال مدة لا تتعدى الثلاث سنوات.

إن عدم الاستقرار في إدارة القسم جعل هذا الأخير يعيش اضطرابات وفوضى كبيرة في التسيير وهذا ما اثر سلبا على أعمال الطلبة. بحيث أن عدد الرسائل التي تمت مناقشتها في هذه الفترة لم تتعد الـ 56 رسالة في الدراسات العليا وكذلك دبلوم الدراسات المعمقة.

لقد تميزت هذه الفترة أيضاً بالزيارات العلمية العديدة التي كان يقوم بها العديد من علماء الاجتماع الفرنسيين إلى الجزائر مثل بورديو منذ 1970 والذي كان يشرف على طلبة الدراسات المعمقة والدكتوراه من الدرجة الثالثة. لقد اثر عدم انتظام حضور بورديو إلى الجزائر سلبا على إتمام الطلبة لمشاريع بحوثهم في الآجال القانونية.

لم يستمر نظام التعليم العالي الموروث من المرحلة الاستعمارية كثيراً بعد الاستقلال، وبما انه كان تابعا للإدارة الاستعمارية سواء في محتوى برامجه أو في تنظيم التكوين، فقد أصبح ينظر إليه وكأنه نظام تجاوزته الأحداث الجديدة للمجتمع الجزائري الجديد و إلى المشاريع التنموية العديدة التي برمجت من أجل الخروج من المجتمع من مخلفات الاستعمار. لهذه الأسباب وغيرها فقد قرر المسؤولون على التعليم العالي في سنوات 70 وضع مشروع لإصلاح التعليم العالي وهو المشروع المعروف بإصلاح 1971.

المبحث 2: إصلاح التعليم العالي في الجزائر 1971

لقد كان الهدف من تطبيق هذا الإصلاح، جعل من الجامعة الجزائرية مؤسسة منتجة لكل الإطارات التي تحتاجها المشاريع الكبرى التي سطرته الدولة آنذاك. حيث أن النقص الكبير في الإطارات الوطنية في تلك المرحلة كان يمثل العائق الأول لتحقيق جهود التنمية التي سطرته الدولة. (Labidi,dj :1992.125)

2-1 مبادئ إصلاح 1971:

تتطلب كل محاولة لفهم وضعية و سيرورة تخصص ما بالجامعة الجزائرية، التوقف عند إصلاح 1971 و مبادئه والنتائج التي ترتبت على تطبيق هذا الإصلاح.

وبما أن بناء الجامعة ينطلق من التعرف على خصوصية المشاكل وتطلعات المجتمع الذي تنتمي إليه، سواء منها الاتجاهات السياسية، الاجتماعية والاقتصادية. فقد كان من الضروري إعادة بناء جامعة تتماشى وهذه الجهود كما يشير إلى ذلك بن اشنهو "لم يكن بالإمكان الإبقاء على جامعة تنشر انطلاقا من فرع الحقوق أفكارا مخالفة للسلطة والتي كانت تحاول وفي إطار الثورة الزراعية أن تراجع قانون الملكية الفردية ولا يمكن الشروع في تطوير الريف وتحسين مستوى الحياة في البلاد، دون أن تهتم الجامعة بتطبيق العلوم الإحيائية والفيزيائية والكيميائية لحل المشاكل الزراعية" (بن اشنهو.م. 1981.3)

يظهر بأن إصلاح التعليم العالي كان يهدف إلى جعل الجامعة الجزائرية مؤسسة تسهر على تكوين إطارات ذات قدرات فنية، أي الإطارات التي تحمل معلومات تمكنها من التصرف وبطريقة فعالة في الحياة المهنية، كما يكون بإمكانها أن تتأقلم مع كل التغيرات ومسايرة التقدم، انطلاقا من هذه الأهداف فقد مس أهداف الإصلاح برامج ومحتوى التكوين في كل التخصصات الجامعية ومنها تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية في مداخل حول العلوم الاجتماعية ضمن إصلاح 1971، يشير نذير معروف إلى "إن الاستمرار في العمل بنظام التعليم العالي القديم أصبح يمثل خطورة على مستويين اثنين":
- على مستوى الخطاب والمحتوى في برامج التكوين نظرا لعلاقته الكبيرة مع الإيديولوجية الاستعمارية.

- على مستوى طبيعة المهن والتي أصبحت المؤسسات الوطنية الحديثة النشأة في حاجة إليها. (Marouf (N), 1982.252)

وإذ كان إصلاح التعليم العالي يهدف إلى إنشاء جامعة جديدة تعمل على تكوين
الإطارات اللازمة التي يحتاجها المجتمع الجدي في تحقيق طموحاته التنموية، فما هو الشيء
الجديد الذي جاء به الإصلاح وما هي درجة تحقيق هذه الأهداف؟
لقد انطلق إصلاح 1971 من أربعة مبادئ: الديمقراطية، التعريب، الجز أرة وكذا البعد
العلمي والتكنولوجي

2-2: مبدأ ديمقراطية التعليم العالي: نظرا لأن إصلاح 1971 كان قد تزامن مع
المشاريع التنموية الكبرى التي سطرته الدولة في هذه المرحلة ، فقد كان مبدأ ديمقراطية
العليم العالي كتلبية لحاجة الجزائر الكبيرة للإطارات التي تحتاجها مختلف المشاريع التنموية.
وإذ كان ينظر إلى الجامعة وكأنها مصدر هذه الإطارات كما صرح بذلك وزير التعليم
العالي بن يحي.م.ص. "أن هدف الجامعة هو تكوين كل الإطارات التي يحتاجها البلد،لان
غيابها يمثل في الوقت الحالي العقبة الأولى في مجهوداتنا التنموية(....) ويكون من
الضروري أن يعترف بالجامعة من قبل شعبها وان تعترف الجامعة نفسها بشعبها ".(نقلا عن
لعيبيدي، 1992. 125). وهكذا فان تطبيق مبدأ ديمقراطية التعليم العالي معناه فتح أبواب
الجامعة الجزائرية الحديثة النشأة أمام مختلف الشرائح الاجتماعية، لتصبح الجامعة الموروثة
من العهد الاستعماري وكأنها جامعة دخيلة وأجنبية عن طموحات المجتمع الجزائري لما بعد
الاستقلال نتيجة طابعها النخبوي.

لقد عرفت الجامعة الجزائرية نتيجة الرؤية الجديدة للتعليم، تطورا ملحوظا في عدد الطلبة
الجامعيين وبصورة غير منقطعة. فمن 9794 طالب في سنة 1968/1969 انتقل عدد
الطلبة في الجامعة إلى 50.097 خلال السنة الدراسية 1976/1977. أي أن عدد الطلبة
تضاعف بخمس مرات في مدة لا تتجاوز الثماني سنوات. لم يتوقف عدد الطلبة في الارتفاع
في كل سنة جامعية لتعرف الجامعة الج زائرية انفجارا في عدد الطلبة في سنوات الثمانينات
لينتقل من 51.520 في سنة 1978/1979 إلى 103.000 في 1984/1985 إلى
197.560 في سنة 1990/1991 (بوتفونشت م، 1991/1992. 8-37)

بالنسبة إلى شعار "التعريب" كشعار ثان من شعارات الإصلاح، فقد كان القصد منه تعويض اللغة الفرنسية والتي كانت تعتبر لغة المستعمر، باللغة العربية وهي اللغة الوطنية الرسمية، أي تعريب برامج التكوين الجامعي على مستوى كل التخصصات. تبعا للشعارين الأوليين، تم تطبيق الشعار الثالث "الجزارة" أي الاعتماد على الكفاءات الوطنية في التعليم الجامعي والاستغناء عن الأساتذة الأجانب الذين درسوا ولمدة ليست بالقصيرة في الجامعة الجزائرية.

ولتحقيق هدف أقصى تكوين وبتكلفة أقل، تم تنظيم التكوين الجامعي حسب هذا الإصلاح وفق نظام الوحدات والنظام السداسي للتكوين. ليتخلّى بذلك نظام التعليم العالي عن نظام الشهادات والذي كان معمولاً به في سنوات الستينات. أكثر فعالية وأكثر ملائمة لمشروع المجتمع الجديد، هكذا أصبح ينظر إلى الجامعة الجديدة. وهي مطالبة بتجسيد وعلى مستوى عال المبادئ الكبرى للسياسة التعليمية في المجتمع الجزائري، كما ك ان ينتظر من هذا الإصلاح على أن يضمن تكوين جماهيري وسريع للإطارات وبتكلفة أقل.

من جهة أخرى فقد تقطن القائمون على إصلاح (1971) إلى أن الهياكل القاعدية والطاقة الاستيعابية على مستوى الأساتذة المؤطرين للجامعة التقليدية لم يكن يتناسب مع التزايد المتسارع لأعداد الطلبة في كل سنة جامعية. هذا العدد الذي انتقل من 10 إلى 50.000 طالب ما بين سنة 1969 و1976، لذا فان نمو مماثل في هياكل الاستقبال ونمو آخر في عدد الأساتذة المؤطرين للطلبة كان أيضاً من أهداف إصلاح 1971. ويشير الأستاذ غلام الله إلى "أن الجامعة لم تكن قادرة على رفع التحدي للارتفاع الكبير في عدد الطلبة دون أن تعدل مسبقا المعادلة التقليدية للتعليم، وان تلجا إلى تطبيق أشكال البيداغوجية العقلانية، وهي الوسيلة التي تمكن من مضاعفة قدرات استقبال للمؤسسات الجامعية وقدرات الأساتذة" (غلام الله.م، 3.42007)

لتغطية العجز في التكفل بحوالي 5000 طالب إضافي في كل دخول جامعي، سعت الدولة إلى توظيف عدد معتبر من حاملي شهادة الليسانس مباشرة بعد تخرجهم، مما عمل على تضاعف عدد الأساتذة المعيّدين بين الفترة الممتدة من 1969 و1975. ست مرات (أي في مدة ست سنوات) لينتقل من 255 إلى 1509، كما انتقل عدد الأساتذة المتعاونين من الأجانب من 420 في سنة 1996 إلى 2.781 في سنة 1977. وهكذا وحتى وإن استطاعت الجامعة الجزائرية أن تحافظ على نسبة التأطير وتحسنها من الناحية العددية، فقد كان ذلك على حساب الجانب النوعي، لأن الأساتذة الشباب كانت تقتصرهم الخبرة ولم يكن بإمكانهم تقديم المعارف الكافية ولا التأطير الكافي للطلبة.

2-3: مبدأ الجزارة

وتعني هذه العبارة ببساطة الاستغناء عن الإطارات والمتعاونين الأجانب والذين كانوا يتمتعون بكفاءات وخبرات كبيرة تساعد في التكوين الجيد للطلبة الجزائريين. وإن استطاع الطلبة الجزائريون الأوائل في سنوات الستينيات وبداية السبعينيات أن يستفيدوا من هذه الخبرات، مما جعل مستواهم التكويني والمعرفي يعادل المستويات الجامعية العالمية، فقد تمكنوا بدورهم من أن يقدموا خبراتهم لطلبة ما بعد الإصلاح أي طلبة السبعينيات وبداية الثمانينيات. لكن الحصول على مثل هذه الفرص لم يكن من حظ كل الطلبة الجامعيين نتيجة الارتفاع المتزايد في أعدادهم في كل سنة جامعية نتيجة تطبيق مبدأ ديمقراطية التعليم العالي.

في حقيقة الأمر، وكما ينبه إلى ذلك العديد من الباحثين المهتمين بنتائج إصلاح 1971. فإن تطبيق مبدأ الجزارة لم يتم حسب ما كان منتظرا، بل بالعكس من ذلك فلقد عرف تباطؤا أو بالأحرى نوعا من التراجع ليمر من 50% في سنة 1971-1972 إلى 42% في سنة 1975-1976.

في سنوات الثمانينات عرفت عملية الجزارة من جديد انتعاشا لنسجل ما بين سنتي 1981-1982 حوالي 72% من مجموع 9780 مع احتفاظ الأساتذة المعيّدين بحصة الأسد بحوالي 61% من الأساتذة الجزائريين. (l'université en chiffres 1980. 20)

ولكن وبالرغم من محاولة تغطية النقص في عدد الأساتذة عن طريق توظيف الأساتذة المعيّدين من حاملي شهادة الليسانس، فقد بقيت الحاجة إلى الاستعانة بالأساتذة الأجانب جد كبيرة، لتسجل سنة 1977 ارتفاع عدد الأساتذة المطبقين من المتعاونين إلى 2781 أستاذًا، بينما لم يتعد 420 في سنة 1969 خصوصا على مستوى مرحلة ما بعد التدرج وحيث كانت الحاجة كبيرة للأساتذة المحاضرين وأساتذة مرتبة الأستاذية.

يؤكد ناجي سفير من جهته على عدم تحقيق مبدأ الجزارة كما كان مقررا له، ويقدم كمثال لذلك قسم علم الاجتماع في جامعة الجزائر والذي "كان لغاية سنوات 80 يوظف أساتذة أجانب 12 أستاذًا متعاونًا من مجمل 45 أستاذًا الذين كانوا يدرسون بالقسم". (Safir, N, 1985. 29)

لم يرتبط النقص في عدد الأساتذة نتيجة تطبق مبدأ الجزارة ورحيل الأساتذة الأجانب فقط، بل أن حدة هذا المشكل زادت في سنوات 90 بسبب رحيل عدد معتبر من أساتذة الجامعة ذوي الخبرة الكبيرة، بسبب ضغط ظاهرة الإرهاب مما زاد من الفرق الكبير بين عدد الأساتذة الذي كان يتطور بصورة بطيئة جدا وبين عدد الطلبة الذي لم يتوقف بسبب الارتفاع الكبير لحاملي شهادة البكالوريا وكذا التوجيه اللاعقلاني للطلبة نحو العلوم والاجتماعية والإنسانية. دون مراعاة ميولات الطلبة ولا شعبة البكالوريا التي يحملونها.

إن الجهود الكبيرة لتغطية العجز في أعداد الأساتذة، أي في تحقيق الجانب الكمي للتكفل بالأعداد الكبيرة من حملة شهادة البكالوريا والذين يلتحقون بالجامعة ، كان قد تم على حساب نوعية سلك الأساتذة خصوصا المعيّدين منهم والذين كانت تنقصهم الخبرة في التعليم.

لم تكن هذه الفئة من الأساتذة بعيدة كثيراً في الجانب المعرفي عن الطلبة الذين كانوا يدرسون عندها. مما أثر سلباً على طبيعة المعارف التي كانت تقدم للطلبة. ذلك أن الأساتذة المعيّدين أنفسهم لم تتح لهم الفرصة للعمل مع الأساتذة المحاضرين وتحت إشرافهم، نتيجة ضغط عدد الطلبة على الجدول الزمني لمهام الأساتذة بمختلف مراتبهم، يضاف إليها نقص المرافق البيداغوجية مثل مكاتب الأساتذة والتي يمكن أن تجمع ما بين الأستاذ المحاضر ومعيّديه.

إن نقص المرافق البيداغوجية من قاعات ومدرجات بالإضافة إلى التزايد الكبير في أعداد الطلبة في كل سنة جامعية، أثر من جهة ثانية على طبيعة التكوين الذي كان يتلقاه الطلبة بسبب تقليص الوقت المحدد للمحاضرات وحصص الأعمال الموجهة. لقد قلصت الثلاث 3 ساعات التي كانت تخصص للمحاضرات إلى ساعة ونصف لتتوازى مع حصص الأعمال الموجهة والتي كانت تتجزأ في ساعتين من الوقت. لقد عملت هذه الأوضاع وكما يراها العديد من المهتمين بقضايا الجامعة والتكوين فيها، على خلق خلل وظيفي في لهذه المؤسسة المعرفية، مما عمل على حرمان الطلبة من تغذية عقولهم بالمعارف العلمية وتسليم شهادات فارغة من محتواها للمتخرجين، وهذا ما يؤثر سلباً على توظيف خريجي الجامعات من قبل المؤسسات المستخدمة (بوحوش، ع.: 2006، 16).

2-4: مبدأ التعريب

يعتبر مبدأ التعريب من أهم المبادئ التي جاء بها إصلاح التعليم العالي، لكن في حقيقة الأمر لا يمكن ربط النقاش حول إعادة الاعتراف باللغة العربية بإصلاح 1971، بل أن مسألة التعريب كانت إحدى مطالب مرحلة الثورة التحريرية ومرحلة ما بعد الاستقلال.

بالرغم من الشروع في تطبيق مبدأ تعريب التعليم بمختلف مستوياته ومنه تعريب التعليم العالي. وحتى وإن بدأت نسبة الطلبة الدارسين باللغة العربية ترتفع لتنتقل من 8 % في 1971 إلى 26% من مجموع الطلبة المسجلين في الجامعة في سنة 1979 (غلام الله م، 2006، 9).

لم يكن التعريب يعنى كل التخصصات الجامعية، لسبب واحد وهو أن مبدأ التعريب تم تطبيقه على كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية فقط، والتي تم تعريبها كلية في سنوات 80 مع صدور قرار وزاري ابتداء من الدخول الجامعي 1980 يلغى بموجبه استعمال اللغة الفرنسية في تدريس طلبة العلوم الاجتماعية. بينما لم يمس هذا المرسوم التخصصات الجامعية الأخرى مثل (الطب، العلوم التكنولوجية، الهندسة المعمارية وغيرها).

إن الصفة التي تم بها تطبيق مبدأ التعريب توضح على عدم وجود سياسة من خطة للتعريب تعمل على توحيد مختلف التخصصات في الجامعة الجزائرية. كما أن التخصصات التي تم تعريبها لم تحظ في نفس الوقت بتوفير الدعا ئم البيداغوجية لضمان نجاح مثل هذه العملية.

من جهة ثانية، فقد اعتبرت عملية تعريب العلوم الاجتماعية بأنها تعبير عن فكرة التفاوت ما بين التخصصات والتي خلقتها الإدارة المشرفة على تطبيق مبادئ الإصلاح. وينبه جمال غريد إلى فكرة التفاوت بين التخصصات بقول هـ"إن التصور الذي انطلق منه الإصلاح سمح بتدخل المشتغلون في الجهاز التربوي والتكويني. كما أعطى لهم الحق في تقرير. -هدف التكوين] استثمار منتج

-نوع الإطارات] التي يجب تكوينها [التقنيين العمليين والذين يمكن توظيفهم بسرعة] العلم والتخصصات المدرسة] حيث رتبت العلوم الدقيقة والتكنولوجية في القمة ويضيف بأن "النموذج التصنيعي للنظام التربوي عمل على تقليص وظائف النظام التربوي إلى واحدة فقط، ألا وهي الوظيفة الإنتاجية وحسب الطلب(Guerid ,D ;2007.277)

إضافة إلى كل ما سبق فقد أدى التفاوت القائم ما بين التخصصات إلى صعوبات خاصة عاشها طلبة التخصصات المعربة، تمثلت في عدم تمكنهم من الحصول على مناصب عمل. بسبب عدم تعريب القطاع الاقتصادي والاجتماعي كما كان الأمر بالنسبة لتخصصات العلوم الإنسانية الاجتماعية (Kadri ,A :opcit.445)

لقد خلق هذا الوضع نوعا من الخلل الوظيفي ما بين قطاع التكوين وسوق العمل والذي بقي يعمل باللغة الفرنسية. وهذا ما أثار استياء كبير نتج عنه إضراب واسع امتد ما بين سنة 1979-1980، نادت به الجهات المسؤولة على تطبيق التعريب للضغط على السلطات السياسية حتى تسعى إلى تعريب القطاع الاقتصادي وتوسيع فرص الحصول على مناصب شغل لطلبة العلوم الاجتماعية مثلهم مثل بقية المتخرجين من التخصصات التقنية والتكنولوجية. كما طالبت في نفس الوقت بتوسيع فرص التكوين في مرحلة ما بعد التدرج بالنسبة للطلبة المعربين.

لم تتوقف الحركة الاحتجاجية إلا بعد أن صرحت اللجنة المركزية للحزب (ح.ج.ت.و) وبصورة رسمية ببلتخاذ قرارات تعمل على توسيع عملية التعريب لتشمل مختلف التخصصات الأخرى.

2-5: البعد العلمي والتقني:

يظهر التركيز على هذا البعد كاستجابة للنهج التصنيعي الذي انتهجته الجزائر في فترة السبعينات. وحتى تستطيع الدولة الجزائرية تحقيق هذه السياسة كان عليها أن تجعل من الجامعة مؤسسة تنتج الإطارات التقنية بأعداد كبيرة والتي كانت الثورة الصناعية بحاجة ماسة إليها.

المبحث 3: أهداف إصلاح 1971 حسب مكتب الدراسات الأمريكية

ترتبط أهداف إصلاح التعليم العالي 1971 بالاقترحات التي قدمها مكتب الدراسات الأمريكية والذي أوكلت له مهمة التفكير في إصلاح التعليم العالي في الجزائر. تتمثل هذه الأهداف في ما يلي:

2-1- الحد من الضياع الكبير في التكوين الجامعي حيث تم تسجيل حوالي 1/5 من الطلبة المسجلين في السنة الأولى جامعي من إتمام دراساتهم. و 18% فقط من هؤلاء كان بإمكانهم أن يصبحوا مستغلين في اقتصاد البلاد

2-2- السهر على ضمان تكوين طلبة يمكن أن يستغلوا مباشرة على مستوى سوق العمل ويوضح Little هذه الفكرة كالآتي : "فالتالب الذي يفكر في ترك مدرجات الجامعة قبل المدة القانونية للتخصص الذي سجل فيه، يمكن أن يوجه إلى وظيفة لا تتطلب مستوى تكويني عاليًا مثل المستوى الذي تخلى عنه" (Little, in/Guerid.271)

لقد كان القصد من تطبيق مبادئ الهدف الثاني هو جعل برامج التكوين وكذا مؤسسات التعليم العالي أكثر مرونة، حتى تسمح بإعادة التكوين (رسكلة) الطلبة في التخصصات التي تهيئهم للحصول على منصب عمل.

لتحقيق مثل هذه الأهداف كان يجب إعادة النظر في طرق تنظيم التعليم العالي حسب

اقتراح Little

- التمديد في السنة الجامعية وذلك بإلغاء بعض العطل أو جمعها.
- إلغاء التنظيم السنوي للدروس وإرساء تنظيم سداسي وثلاثي.
- تنظيم وحدات التكوين في مقررات-(modules)
- ضم العديد من التخصصات ضمن فروع مختلفة من التكوين، والتي تنتمي إلى نفس الاهتمامات المعرفية.
- تعويض الكليات بالمعاهد.

لم يعمل هذا الإصلاح كما يرى العديد من المهتمين بقضايا الجامعة الجزائرية (لعبيدي ج، نفس المرجع. 128) على تحقيق مشروع الجامعة الجديدة والتي كان المجتمع الجزائري الجديد في حاجة إليها.

يرتبط فشل مشروع الإصلاح بلفتقاره إلى الإدارة والتسيير الجامعي، أي إلى إرساء الأساليب الديمقراطية لوظيفة الجامعة ، نتيجة هذه الأسباب فشلت المؤسسة الجامعية من المشاركة في مسيرة التنمية، كما كان ينتظر منها.

يترجم غياب الجامعة عن مسيرة التنمية لعدم النظر إلى مشروع الإصلاح كعملية شاملة تمس كل مجالات المؤسسة الجامعية ويشارك فيها كل المعنيين من أساتذة وطلبة وعمال.

وهكذا وحتى وان اقترح اصلاح 1971 تغييرا شاملا لنموذج مؤسساتي أصبح غير ملائم للمهام الموكلة للجامعة الجزائرية،[تكوين عدد كبير من الإطارات لتلبية حاجيات مختلف القطاعات الاقتصادية] فانه عجز وبالخصوص على أن يصحب هذا التغيير بتوفير واسع للوسائل والإمكانيات المطلوبة على مستوى المؤسسات الجامعية. يتضح من الواقع الذي عاشته الجامعة الجزائرية بعد إصلاح 1971، بأن تطبيق مبدأ الأهداف المرجوة من هذا الإصلاح أي "إنشاء مؤسسة جامعية بعيدة عن خصوصيات الجامعة التقليدية وقائمة على أسس البيداغوجية الحديثة المعمول بها على المستوى العالمي" لم يتحقق، بل بالعكس فان الجامعة الجديدة التي جاء بها إصلاح 71 كانت ضحية التخطيط اللاعقلاني. مما لم يسمح لمبادئ الإصلاح أن تعرف الضوء على مستوى الواقع الجامعي.

إن العجز في تطبيق مبادئ الإصلاح كان نتيجة بروز جهاز إداري هيراركي جد ممرکز، لقد كان هذا الجهاز يعمل على تطبيق القرارات الوزارية بصورة ميكانيكية وتسلطية، مما يدل على تسلط الجانب الإداري على الجانب البيداغوجي. لقد أصبحت الإدارة تتدخل وبصورة قوية حتى في إصدار القرارات الخاصة في طرق تقييم الطلبة ومعامل الوحدات، مما جعل من الأستاذ الجامعي عبارة عن أداة تطبق التعاليم التي تسطرها الإدارة والتي لا يملك القائمون عليها أية معرفة بالجوانب البيداغوجية للتكوين الجامعي. و إذا كان ينظر إلى أي إصلاح للتعليم بأنه فعل الانتقال من الحاضر نحو المستقبل، ويتوقف نجاح هذا الانتقال على ما يأتي به فعل الإصلاح من إبداعات وتجديدات على المستوى العملي. فان فشل اصلاح 1971، وحسب المحللين للمنظومة الجامعية الجزائرية، كان يرتبط "بتطبيقه المبكر وحتى قبل نضجه حتى يتمكن من تطوير وتجديد توجهاته البيداغوجية على المستوى العملي"(غلام الله م، 1988. 170).

المبحث4:اصلاحات ما بعد 1971

نتيجة عجزه عن تحقيق الأهداف المنتظرة منه عرف قطاع التعليم العالي إصلاحين اثنين وهما إصلاح 1984 ثم إصلاح 1987. انبثق هذان الإصلاحان من ملتقيين اثنين. أ- **الملتقى الوطني الأول** حول التكوين العالي المنعقد في شهر جويلية 1980. لقد تركز النقاش في هذا الملتقى حول طبيعة النظام التكويني الذي كان يجب تبنيه في تلك الفترة، هل كان يجب الاحتفاظ بنظام الوحدات والسداسيات، وهو النظام الذي عرف خلاا وظيفيا نتيجة نقص الإمكانيات المادية والبشرية في تسييره.

لقد تم الاتفاق من قبل أعضاء الملتقى على الاحتفاظ بنظام السداسيات والوحدات، على أن يتم إدخال بعض التعديلات فيما يخص نظام الانتقال ليصبح نظاما سنويا بعد ما كان الانتقال يتم من سداسي لآخر.

ب- **الملتقى الوطني الثاني**: لم يأت بالجديد، بل حاول أن يؤكد على توصيات إصلاح 1980، التي كان ينظر إليها على أنها تغييرات تحمل تجديدا حقيقيا وشاملا فيما يخص نظام التكوين والانتقال من سنة جامعية لأخرى. نتيجة اقتصارها على إدخال بعض التعديلات في نظام التعليم العالي القائم منذ إصلاح 1971. لم ينظر العديد من المحللين إلى تطور المؤسسة الجامعية الجزائرية بأنها إصلاحات، بقدر ما اعتبرت "تعديلا" عاد بنظام التعليم العالي إلى نظام الشهادات القائم في سنوات الستينات. ولم يستطع إنقاذ الجامعة الجزائرية من الأزمة التي كانت تعيشها تحت الضغط الديموغرافي ونقص الموارد البشرية والمادية.

إن التغييرات التي جاء بها الإصلاح كانت "تعبّر عن البعد البيداغوجي لجامعة تحتضر ببطء بسبب عجزها عن الحفاظ على المم يزات الأكاديمية التي تعرف بها". (

ibid.162. (Ghulamallah, (M)

أكثر من ذلك ونتيجة عجز هذه الإصلاحات من جعل الجامعة الجزائرية مؤسسة قادرة على الحفاظ على مميزاتها الأكاديمية، فقد اعتبرت هذه الإصلاحات بالفاشلة لأنها كانت عبارة عن "عملية ذات طابع تقني لم يدمج فيها الملتقى الفاعلين الأساسيين من أساتذة وطلبة، بل

اكتفى بمشاركة الإطارات المتواجدة على مستوى الوزارة". - (Ghalamallah, M: 1987- 1988. 51-67)

نتيجة عجز كل المحاولات في إرساء نظام عقلاني للتعليم العالي في الجزائر، بقي هذا القطاع يعاني وبشدة من مشاكل عدة أثرت على طبيعة التكوين الجامعي الذي يتلقاه الطلبة. فالتزايد الكبير لأعداد الطلبة في كل سنة جامعية لم ترفقه و بنفس الوتيرة الزيادة في أعداد الأساتذة خصوصا منهم ذوي الخبرة والكفاءة المهنية. إضافة إلى نقص التجهيزات القاعدية لاستقبال الطلبة الجدد في كل سنة جامعية.

المبحث 5: تدريس علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية:

لا يمكن تحديد تاريخ محدد لبدايات تدريس علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية. لقد كان هذا التخصص يدرس كوحدة من وحدات التخصصات الأخرى مثل العلوم السياسية والحقوق. وذلك بالنسبة للطلبة الذين يحضرون رسائل الدكتوراه. وبالرغم من حضوره كوحدة ضمن برامج التكوين في تخصصات عديدة، إلا أنه كان غائبا كتخصص مستقل بذاته، كما ينبهه (Maunier, R: 1930.36) بقوله "حتى هذه اللحظة كلمة **سوسيولوجيا** لا وجود لها في البرنامج وملصقات جامعة الحقوق عكس ما هو معمول به في العديد من الجامعات الأجنبية". ومن بين الأسباب التي دفعت إلى إنشاء علم الاجتماع في الجزائر، هو محاولة تحقيق لا مركزية التعليم، وكذا تحقيق طموحات وتطلعات المثقفين في الجزائر.

لقد كانت السوسيولوجيا تدرس كوحدة ضمن العلوم الاجتماعية الأخرى كالاقتصاد والسياسة، ولم يستطع علم الاجتماع أن يستقل عن الفروع الاجتماعية الأخرى إلا في سنة 1958، حيث تم فتح فرع علم الاجتماع وبصورة رسمية بكلية الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة الجزائر، ويعتبر (Maunier) أول من وضع برنامج التكوين في علم الاجتماع. لكن مرحلة طويلة من تطور هذا الفرع تبقى غامضة وذلك لسببين اثنين:

السبب الأول: ويتمثل في تبعية الفرع للإدارة الفرنسية والتي كانت تسيّره عن بعد، مما أدى إلى نوع من الغموض ما بين كل فروع العلوم الاجتماعية فيما يخص الإحصائيات، أعداد الطلبة والمسؤولين الذين اشرفوا على إدارة.

السبب الثاني: عدم قدرة الفرع من تأسيس أرشيف خاص بالوثائق والمعلومات الخاصة بالتسيير. أما في بداية الستينيات فقد استطاع علم الاجتماع أن يستقل كفرع من فروع العلوم الإنسانية في جامعة الجزائر، وكان يشتمل على خمس شهادات: علم الاجتماع العام، علم النفس الاجتماعي الديموغرافيا، الاقتصاد السياسي والاثنولوجيا. وكان يشترط على الطالب حتى يتحصل على شهادة الليسانس أن يتحصل على أربع شهادات في المرحلة التحضيرية: ومنها شهادة علم الاجتماع العام، شهادة الاقتصاد السياسي، وشهادة علم النفس الاجتماعي. وللحصول على شهادة الليسانس كان على الطالب أن يختار ما بين الديموغرافيا أو الاثنوغرافيا.

المبحث 6: علم الاجتماع وإصلاحات التعليم العالي.

ككل الفروع التابعة لقطاع التعليم العالي عرف تخصص علم الاجتماع عدة تغيرات مست الجانب التنظيمي وكذا الجانب البيداغوجي، فعلى المستوى التنظيمي استطاع هذا الفرع أن يصبح معهدا منذ سنوات الثمانينات. وعلى غرار كل الفروع الجامعية في الجزائر ونتيجة تطبيق مبدأ ديمقراطية التعليم الذي جاء به إصلاح التعليم العالي، عرف عدد الطلبة المسجلين في علم معتبرا وفي مدة قصيرة.

فمن (15 إلى 30) في سنوات 1963-1967، انتقل العدد في سنة 1974 إلى (300) طالب. ليصل فيما بعد عدد طلبة اليسانس إلى (1000) طالب في سنة 1979 وإلى حوالي (800) طالب في سنة 1984 في مرحلة الليسانس، بينما لم يتعد عدد الأساتذة المؤطرين 75 استاذًا 2 منهم أساتذة أجنبية (بوتفنوشت م. 1991/92. 38/37).

لقد استمر عدد الطلبة في ارتفاع بنفس الوتيرة لتسجل السنة الجامعية 98-99 حوالي 8386. ليرتفع هذا العدد في سنة 2002-2003 إلى 13334 طالب مسجل في اقسام علم الاجتماع حسب احصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

لقد أثر تضاعف عدد الطلبة سلباً على علاقة التاطير البيداغوجي، وإذا كانت نسبة التاطير في سنة 1967 5/1 (أي أستاذ واحد لكل خمسة طلبة) فقد تراجعت كثيراً لتسجل سنوات الثمانينات أسلف واحد لكل 12 طالبا.

وكما كان الشأن بالنسبة لمختلف القطاعات التكوينية في الجامعة الجزائرية، فقد عان علم الاجتماع وبصورة خاصة شأنه شأن العلوم الإنسانية والاجتماعية، من العديد من المشاكل كان سببها التطبيق اللاعقلاني لأهداف الإصلاح.

فتطبيق مبدأ ديمقراطية التعليم العالي على العلوم الاجتماعية والإنسانية أدى إلى انزلاقات عديدة نتيجة الارتفاع الغير منقطع لعدد الطلبة في كل سنة جامعية في قسم علم الاجتماع، والذي لم يكن فقط نتيجة الانفجار الديموغرافي لتلامذة المرحلة الثانوية والذي أدى بدوره إلى ارتفاع عدد حملة الباكلوريا، بل هو نتيجة "النظرة الدونية" لهذه العلوم وترتيبها في أسفل درجات التخصصات الأخرى فقسم علم الاجتماع كما يصرح بذلك رئيس القسم " لم يسمح لنا ولو مرة أن يحدد شروط استقبال الطلبة، مثل معدل النجاح في شهادة الباكلوريا ولا حتى الشعبة التي درس فيها الطالب في المرحلة الثانوية. كما لم يتم استشارتنا حول الطاقة الاستيعابية للقسم، بل أن عدد الطلبة الموجه إلي للتكوين في علم الاجتماع يتحدد وفق نسبة النجاح في شهادة الباكلوريا" *

بهذه النظرة أصبح علم الاجتماع كغيره من العلوم الإنسانية والاجتماعية مجال استقبال الطلبة الغير مرغوبين فيهم في التخصصات الأخرى مثل العلوم الدقيقة والعلوم التكنولوجية والتي يسمح لها بوضع حد أدنى لمعدلات الباكلوريا حتى يتمكن الطالب من التسجيل فيها. لم يتوقف الأمر عند هذا الحد فقط.

أكثر من هذا فقد أصبح علم الاجتماع وفق هذا المنطق، التخصص الذي يضم طلبة نفس الكلية الذين فشلوا في امتحانات الانتقال من سنة دراسية لأخرى ، وهم الطلبة الذين لا يسمح لهم بإعادة السنة الجامعية لأكثر من مرتين، مرة واحدة في الجذع المشترك ومرة أخرى في التخصص كما يحدده قانون إعادة السنة الدراسية في الجامعة.

لقد أدت مثل هذه الوضعية إلى تكثيف المدرجات بأعداد غير محدودة من الطلبة وفي ظروف جد مزرية. بالرغم من عدم تهيئتها لاستقبال العدد اللامحدود من الطلبة في كل سنة جامعية.

في نفس الوقت لم تتوفر للأساتذة أدنى التجهيزات اللازمة لإلقاء محاضراتهم مثل جهاز مكبر الصوت وغيرها من وسائل الدعم البيداغوجية والتي تساعد الأستاذ لتأدية مهامه البيداغوجية على أحسن ما يمكن.

● انظر بهجة عمروني : "تسيير التمدريس والبيداغوجيا في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية" في / الجامعة الجزائرية وحكومتها، تحت إشراف علام الله محمد، مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي والتنمية 2009 ،

وإذا كان هذا واقع المحاضرات، فإن حصص الأعمال الموجهة قد تضررت وبالكثير بسبب الضغط في أعداد الطلبة والذي كثيراً ما فاق ال 50 طالبا في الفوج الواحد، و إذ خصصت الأعمال الموجهة لإعطاء فرص اكبر للطلاب حتى يستوعب محاضراته بصورة أعمق وذلك من خلال الأعمال الفردية التي يقوم بها وتحت إشراف الأستاذ المطبق ، فقد تحولت هذه الحصص (حصص الأعمال الموجهة) إلى محاضرات يلقيها الأستاذ المطبق دون إعطاء فرصة لمشاركة الطلبة بالأسئلة والنقاش، مما عمل على تدهور مستوى الدروس نتيجة عدم تمكن الأساتذة من محاضرين ومطبقين من إيصال المعرفة العلمية للطلاب في علم الاجتماع.

وإذ تفسر مشاكل التعليم العالي ومنها تخصص علم الاجتماع بالضغط الطلابي وضعف الهياكل القاعدية وكذا قلة عدد الأساتذة ذوي الكفاءات العالية للتكوين في الجامعة. فإن مشاكل التكوين في علم الاجتماع تعزى أيضاً إلى مسألة التعريب الشامل للعلوم الإنسانية والاجتماعية.

لم تمس عملية تعريب التعليم العالي كل التخصصات. لقد بدأ العمل بتعريب السنوات الأولى في تخصص العلوم الإنسانية والاجتماعية، الاقتصادية، القانونية وكذا العلوم السياسية منذ 1980. بينما تمت عملية التعريب الشامل لهذه العلوم بالإلغاء التدريجي للتكوين باللغة الفرنسية في هذه التخصصات، ليترك المجال أمام انتشار التكوين باللغة العربية. بينما أدرجت اللغات الأجنبية الفرنسية والانجليزية في وحدة المصطلحات، ويختار الطالب التكوين في هذه الوحدة حسب اللغة التي تكون عليها في المرحلة الثانوية. و كالعادة ومع تطبيق أي إصلاح، لم يتم التفكير في تكوين الأساتذة باللغة العربية قبل تعميم التعريب في العلوم الإنسانية والاجتماعية. علماً أن الغالبية القصوى من أساتذة الجامعة الجزائرية بعد الاستقلال هم من طلبة سنوات الستينات والذين تلقوا تكوينهم الجامعي باللغة الفرنسية.

ولتدارك النقص في الأساتذة المكونين باللغة العربية، عملت الوزارة على تنظيم تربصات للأساتذة في بعض البلدان العربية. لم تستطع هذه التربصات أن تحل مشكل النقص في عدد الأساتذة المتمكنين من اللغة العربية، مما اضطر للاستعانة بالأساتذة من بلدان الشرق الأوسط. وإن دل هذا التعاون على شيء، فإنما يدل على عدم تمكن الجامعة الجزائرية من الاعتماد على إطاراتها الوطنية كما كان منتظراً من تطبيق مبدأ الجزارة.

إذا كان النقص في عنصر الأساتذة قد أثر وبشدة في عدم نجاح عملية التعريب، فإن النقص في الكتاب المعرفي باللغة العربية زاد وعمق من أزمة التعريب في تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية نتيجة عدم اهتمام الجهات المسؤولة على تطبيق مبدأ التعريب بالعمل على توفير المراجع العلمية والأساسية في هذه العلوم. لقد اعترف وزير التعليم العالي بنفسه

حيث يصرح في سنة 1978 " تعاني عملية التعريب من النقص الكمي والنوعي للتأطير في كل التخصصات المعربة، بالإضافة إلى قلة المراجع والوثائق العلمية باللغة العربية ". كما يعترف أيضاً على أن هذه الوضعية "تعتبر كمشكل عويص والذي لا يوجد له حلا في الوقت الراهن". نقلا عن (لعبيدي، نفس المرجع. 135)

بالرغم من كل النقائص التي عاشتها عملية التعريب، فقد تم الاحتفال في سنة 1984 بتخرج أول دفعة من الطلبة الحاملين لشهادة الليسانس بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الجزائر وبحضور وزير التعليم العالي، لقد كان حضور وزير التعليم العالي تعبيراً رسمياً عن نجاح عملية التعريب ولوفي جانبها الكمي، كما تدل عليه الإحصائيات، حيث سجلت سنة 1979، 15.000 طالبا مكونا باللغة العربية ليصل إلى حوالي 60.000 في سنة 1989 (غلام الله، م: 2006. 45)

على عكس النظرة الرسمية لنجاح عملية تعريب العلوم الإنسانية والاجتماعية، اعتبرت هذه العملية ومن قبل العديد من المحللين على أنها إجحاف في حق هذه العلوم بسبب عدم التحضير لها، لأنها تعبر عن التفاوت الاجتماعي ما بين مختلف العلوم. وتعتبر خولة الإبراهيمي عن هذا فتقول. " لقد كان التعريب عبارة عن خطاب موجه للقاعدة- وللتأثير على الجانب العاطفي. بينما على مستوى الواقع فإن الأمور كانت تعكس وجهها مخالفا. فالتعليم كان دائما مقسما إلى تخصصات ذات مكانة عالية ومتميزة تدرس باللغة الفرنسية مثل (الطب والعلوم) ولها مستوى راق من الجانب الاقتصادي الاجتماعي. بالمقابل نجد تخصصات دنيا تدرس باللغة العربية مثل العلوم الاجتماعية. 60. (Taleb Ibrahimi (Kh), 1977).

كما يؤكد من جهته جيلبر غرانغيوم على مسألة التفاوت ما بين التخصصات فيقول: "يوضح التحليل المعمق لهياكل التعليم وكذا إلى أنظمة الانتقاء المدرسي في الجزائر

إلى أن اللغة الفرنسية تعتبر أداة الانتقاء لصالح طبقات اجتماعية تتمتع بامتيازات"

(Grandguillaume,G :1995.56)

يظهر التفاوت الاجتماعي ما بين التخصصات في الصعوبات التي كانت تواجه خريجي العلوم الاجتماعية ومنها خريجي علم الاجتماع في الحصول على مناصب عمل، حيث أن سوق العمل بقي يعمل باللغة الفرنسية وكانت تعتبر أحد الشروط المطلوبة في الحصول على منصب العمل.

لقد أثارت هذه القضية استياء الطلبة الدارسين باللغة العربية وكذا المشرفين على تطبيق عملية التعريب، مما أدى إلى انزلاقات كبيرة تمثلت في الاحتجاجات والإضرابات المطالبة بفتح فرص عمل أمام خريجي طلبة الأقسام المعربة وخارج القطاع التعليمي ، هذا القطاع الذي كان ملجأ الطلبة الذين درسوا باللغة العربية ومن كل التخصصات مما عمق من حدة القطيعة ما بين العلوم وانكسار الجامعة لغويا وفكريا.

يوضح ماضي مصطفى هذه الفكرة كما يلي: "لقد كان سوق العمل يرفض كل من يتقن فقط اللغة العربية، لتجد هذه الفئة نفسها مضطرة للعمل فقط في مؤسسات أو هيئات (...)
ذات طابع ثقافي إيديولوجي مثل الصحافة ، مكاتب حزب جبهة التحرير الوطني وفي أحسن الحالات مصلحة تعميم استعمال اللغة الوطنية " وهي المصلحة التي كانت متواجدة على مستوى كل المؤسسات الصناعية تتمثل مهمتها في تعميم اللغة العربية.(ماضي،م

(18.2007

وفقا لهذا التفاوت فقد انقسم سوق العمل انقساما لغويا: اللغة العربية كانت تعتبر لغة الدعاية، بينما اعتبرت اللغة الفرنسية لغة الصناعة والتكنولوجيا.

في نفس الوقت كان قطاع التربية والتعليم القطاع الأكثر اجتذابا لخريجي الشعب المعربة بما فيهم طلبة الفروع العلمية التي فتحت شعبا للتكوين في الرياضيات والفيزياء و غيرها من العلوم الدقيقة على مستوى المدرسة العليا للأساتذة كما يوضح الجدول المعروض في الصفحة الموالية.

جدول رقم (1) عدد المتعاقدين المعربين مع وزارة التربية المسجلين في التخصصات

العلمية 1986

المتعاقدون %	عدد المتعاقدين	العدد الإجمالي للطلبة المعربين	الفروع
52.59	1575	2516	ج.م. علوم دقيقة
98.95	843	858	ليسانس رياضيات
79.96	878	1098	ليسانس فيزياء، كيمياء
100	145	145	شهادة ت.ع. رياضيات
100	165	165	شهادة ت.ع. فيزياء
100	152	152	شهادة ت.ع. كيمياء
76.16	3758	4938	المجموع

المصدر: ماضي مصطفى، النخبة والمسألة اللغوية في الجزائر، دار القصة للنشر 2008

20.

انطلاقاً من النتائج السلبية المتعددة لعملية التعريب المستعجلة، فقد أصبح ينظر إلى اللغة العربية كعامل مساعد على انهيار "النموذج الجزائري للتنمية" م ع نهاية 80 كما أصبحت اللغة العربية عامل من عوامل الانتقاء الاجتماعي بين الفئات التي درست وتكونت باللغة العربية وما بين الفئات الدارسة باللغة الفرنسية. (غلام الله، م: نفس المرجع).

وإذ تعتبر مسألة التعريب أحد الأسباب التي ساعدت على فشل الإصلاحات التي عرفها قطاع التعليم العالي ومنها اصلاح 1971. يربط عيسى قادري فشل هذه الأهداف بـمميزات السياسة الجامعية لسنوات 80 ويلخصها في العناصر التالية:

- سياسة ركزت على علاقات القوة وقرارات مدروسة مسبقا وجاهزة للتنفيذ، حيث كانت كل القرارات المتعلقة بالجامعة تأتي من السلطة مفكر فيها وجاهزة للتنفيذ دون إشراك مختلف الأطراف الذين تخصهم هذه القرارات.

- عمقت السياسة السلطوية انحراف المؤسسة الجامعية واندثار ما تبقى من القواعد

المؤسسانية، مهياة بذلك التحولات السوسولوجية لسنوات 90

- خصوصية الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت في التراجع عن المناخ التصنيعي الذي انتهجته البلاد كعامل أساسي للتنمية. الإيديولوجية التنموية وكذا التطلعات المشروع الاشتراكي. (قادري، ع: مجلة نقد، عدد 5، ص 2)

لقد كان لتراجع التطلعات الخاصة بالسياسة التنموية في الجزائر في سنوات 80 ومنها تطلعات المشروع الاشتراكي أثرا سلبيا على علم الاجتماع، حيث كان ينتظر من علماء الاجتماع المشاركة في إنجاحه، فدور عالم الاجتماع إنما كان يتمثل في التوعية بالتطلعات الاشتراكية للدولة الجزائرية الفتية بعد الاستقلال كما يظهر ذلك في عبارة وزير التعليم العالي: "على عالم الاجتماع أن يكون في مستوى التأثير السليم والايجابي على تطور مجتمعه" (مجلة الجامعة، مرجع سابق، ص 23)

وفي الوقت الذي كان الاهتمام كبيرا بتوفير الإطارات ذات التكوين التقني والعلمي كأحد شعارات إصلاح التعليم العالي، فإن ظهور علم الاجتماع في الخطاب السياسي لهذه الفترة والاهتمام ببرامج التكوين فيه إنما كان نتيجة خصوصية علم الاجتماع النقدي، نتيجة هذه الخصوصية فقد تم توجيهه من طرف السلطة لخدمة الإيديولوجية التصنيعية السائدة في فترة السبعينات كما ينبه إلى ذلك العياشي عنصر حيث يقول "إنَّ أصعب ما يتعرّض له علم الاجتماع الجزائري اليوم، إنّما يتمثّل في سيطرة السلطة السياسية التي سعّت تحت شعار-

Created with

تأسيس علم اجتماع ملتزما بقضايا المجتمع إلى بسط نفوذها على هذا الفرع الهام من فروع المعرفة-".منبها إلى قبول علم الاجتماع لهذا الدور الإمتالي، مكتفياً بلعب دور الصدى للقراءات والإجراءات السياسية، وتبرير سيطرة القوى الاجتماعية التي بيدها الحكم." (العايشي عنصر 1990، ص32).

في نفس السياق وتأكيدا على التبعية التي كان يعيشها علم الاجتماع للسلطة السياسية بعد الاستقلال يقدم ماضوى محمد مكانة علم الاجتماع في الجزائر بعد الاستقلال من خلال المميزات التالية والتي جعلت منه أداة مزدوجة الدور، " فمن جهة كان هذا التخصص يعتبر كحلقة وصل لتمير ونشر الخطاب السياسي، وذلك من خلال دور علماء الاجتماع كمساهمين في بناء الدولة القوية وذلك عن طريق تبرير شرعية التوجهات الاجتماعية والاقتصادية للسلطة الحاكمة في الجزائر في 70.

من جهة أخرى، كان ينظر إلى علم الاجتماع كوسيلة لخدمة برامج التنمية ، لذا فإن الهدف من التكوين في علم الاجتماع كان يتمثل في العمل على إعطاء الشرعية لفكرة تحديث المجتمع الجزائري. أي من خلال عملية التصنيع المصنع" (145p 2007 : M : Madoui)

يمكن فهم وضعية علم الاجتماع في الجزائر في هذه الفترة من خلال الدراسات التي كانت توكل إلى علماء الاجتماع والتي كانت تدور كلها حول مسألة التنمية الشاملة. لقد كانت جل المواضيع تهتم بمسألة الثورة الزراعية و التسيير الذاتي، التحول التكنولوجي، الصناعة المصنعة. التسيير الاشتراكي للمؤسسات وغيرها من المواضيع التي كانت مرتبطة بالتوجه الصناعي للدولة الجزائرية في سنوات 70. وإذا كان الاهتمام المعرفي لعلماء الاجتماع قد وجه نحو هذه المواضيع ، فلقد أصبح علماء الاجتماع الجزائريين بعدين كل البعد عن الواقع الاجتماعي للمجتمع الجزائري.

إضافة إلى كل ما تقدم حول معاناة علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية بسبب التطبيق الإستعجالي لمبادئ الإصلاحات خصوصاً منها مبدأ التعريب. فقد ساهم هذا المبدأ كثيراً في إبعاد خريجي علم الاجتماع من سوق العمل الذي بقي يعمل باللغة الفرنسية.

أكثر من ذلك فإن تعريب التّك وين في علم الاجتماع دون تحضير الأرضية اللازمة لإنجاح هذه العملية لهو دليل على ترتيب العلوم حسب أهميتها في الجزائر، كما هو دليل على محاولة إبعاد العلوم الاجتماعية من عملية التنمية وكذا تخوف المستخدمين أو جهلهم لمكانة هذه العلوم في صيرورة التنمية.

أمام عجز تخصص علم الاجتماع من تحقيق قابلية تشغيل حاملي شهادته في سوق العمل، نتيجة عدم تطابق محتوى التكوين في هذا التخصص ومتطلبات سوق العمل، مما جعل الغالبية العظمى من حاملي شهادة علم الاجتماع تعيش وضعيات صعبة، فإما أن تقبل بمناصب عمل لا تمت بأية صلة إلى طبيعة المعارف التي تحملها ولا للمستوى الجامعي الذي من المفروض أن يجعلها في مرتبة الإطارات الجامعية المتخرجة من تخصصات أخرى، أو أنها تعيش شبح البطالة نتيجة غياب عنوان لمنصب عمل سوسيولوجي ومنافسة خريجي التخصصات الأخرى من العلوم الإنسانية والاجتماعية لحاملي شهادة علم الاجتماع نتيجة وضوح المهام المهنية التي يمكن أن توكل لهم على مستوى مختلف المؤسسات المستخدمة.

انطلاقاً من هذه الأسباب وغيرها وحتى تتمكن الجامعة الجزائرية أن تحتل مكانة ضمن الجامعات العالمية، كما تتمكن من الصمود أمام تحديات مجتمع واقتصاد المعرفة، فقد أقبلت وزارة التعليم العالي ومنذ سنة 2002 على اقتراح إصلاح جديد للتعليم العالي والمتمثل في نظام ل.م.د.

المبحث 7: إصلاح ل.م.د. أو ما يعرف بنظام الثماني سنوات 3،5،8

يسعى النظام الجديد إلى ضمان مسارين للتكوين الجامعي، المسار الأكاديمي والمسار المهني مما يفتح فرصا أكبر للاندماج المهني لخريجي الجامعات.

وإذ يعتبر هذا الإصلاح إصلاحا شاملا يمس كل تخصصات التعليم العالي ويهدف إلى توسيع فرص قابلية التشغيل لخريجي الجامعات. فهل سيتمكن تخصص علم الاجتماع من أن يكتسب ضمن الإصلاح الجديد طابع التمهينية في التكوين، مما يفتح فرصا أوسع لخريجيه في الحصول على مناصب شغل خارج المجال الأكاديمي. وإذ تم تطبيق الإصلاح الجديد عن طريق تبني عروض التكوين التي اقترحتها الوزارة ، فما هي الأسباب التي جعلت من بعض التخصصات مثل تخصص علم الاجتماع تتأخر في تبني نظام ل.م.د. في الوقت الذي تبنته تخصصات أخرى منذ سنة 2004 وهي السنة التي عرضت فيها الوزارة الإصلاح الجديد؟

تطلب الإجابة على مثل هذه التساؤلات وغيرها، التوقف عند الظروف التاريخية التي نشأ فيها هذا النظام، وما هي الخصوصية التي تميزه عن الأنظمة الكلاسيكية للتعليم العالي.

لقد تم تطبيق نظام ل.م.د. في الجزائر حسب القانون التوجيهي للتعليم العالي المؤرخ في 17 أوت 1998. والذي تم تنفيذه بالمرسوم التنفيذي ل23 أوت 2003.

يتمثل هذا النظام في تكوين من 3 مستويات.

ليسانس (باكلوريا +3 سنوات).

ماستر (باكلوريا +5 سنوات)

دكتوراه (باكلوريا +8 سنوات)

7-1-تاريخيا: يعود أصل نظام ل.م.د إلى الدول الانجلوساكسونية، أي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وقد بدا التفكير فيه في الدول الغربية منذ 25 ماي 1998. وذلك بمناسبة العيد 800 لجامعة السريون. لكن تبني هذا النظام كان في سنة 1999 في مدينة بولونيا بإيطاليا.

يعتبر برنامج بولونيا تكملة لبرنامج "إرامسوس" الذي ظهر في سنة 1987. وتتمثل مهمته في تفضيل الحوار بين الثقافات.

يسمح هذا البرنامج لثلاث جامعات أوروبية بالإتحاد من أجل تحضير شهادة ماستر مشتركة يتم اقتراحها على طلبة جامعة رابعة غير أوروبية. كما يسمح البرنامج بتقديم منح دراسية لأحسن الطلبة من جامعات بلدان العالم الثالث التي يتم اختيارها في برنامج إرامسوس، كما يسمح هذا البرنامج للطلبة الأوروبيين الراغبين في الدراسة خارج الدول الأوروبية من الحصول على منح دراسية. لتحقيق ديناميكية في التعليم العالي في أوروبا، وللتمكن من نشر القيم والثقافة الأوروبية في العالم، يشترط التسجيل في شهادة الماستير تعلم لغتين أوروبيتين من لغات الدول الأعضاء.

لقد خلصت التوصية الرئيسية لممثلي الدول الغربية المجتمعة في بولونيا إلى أن " الاعتراف الدولي بمنظومة التعليم العالي لأوروبا وإمكانية جذب الطلبة من دول أخرى نحو هذه القارة مرتبطة بوضوح ومقروئية الشهادة المحضرة داخليا وخارجيا" (حرز الله 2008، ص14).

تدخل عملية اجتذاب الطلبة الأجانب نحو الجامعات الأوروبية ضمن إستراتيجية معالجة النقص الكبير في عدد الطلبة المقبلين على التعليم الجامعي في هذه الدول، كما أن التقدم العلمي والتكنولوجي للجامعات العالمية وخاصة منها الجامعات الأمريكية، كان أحد الحوافز التي دفعت الدول الأوروبية التي تحرص على نموها الاقتصادي ومواجهتها لتحديات العولمة لمراجعة أنظمتها التعليمية الجامعية وإدخالها ضمن النظام الجديد

لقد أصبح نظام التكوين العالي في أوروبا بعد هذا التاريخ مطابقا للنظام الانجلوساكسوني، المتمثل في المستويات الثلاث التالية B.A "بachelor فنون" - M.A "ماستر في الفنون" - PH.D "دكتوراه في الفلسفة".

7-2- أهداف التكوين في ظل نظام ال.ل.م.د.

تتمثل أهداف النظام الجديد في ضمان تكوين للتعليم العالي، يتماشى والمقاييس الدولية، وذلك من خلال ضمان توفير شهادات ذات مقاييس دولية وقابلة للتقويم والمقارنة مع نظيراتها في الجامعات العالمية،

يتفرع التكوين الجامعي في ظل النظام الجديد إلى نوعين من الليسانس: الليسانس الأكاديمي والليسانس المهني، مما يعني أن الطالب الجامعي يمكنه أن يُسَطَّر مشروع تكوينه الجامعي حسب ميولاته وحسب اهتماماته. فإما أن يختار تكويناً أكاديمياً وبالتالي يختار الليسانس الأكاديمي والذي يسمح له بمتابعة تكوينه في البحث العلمي، أو أنه يبني ويسجل مشروعه المهني ضمن تكوين جامعي مضافاً له تكويناً مع مؤسسة تضمن له منصب عمل.

-ضمان وبصورة مستمرة علاقة تكوين -شغل.

-ضمان نوعية في التكوين، من خلال التقويم المستمر.

-ضمان حركية الطلبة. إمكانية متابعة الطالب لتكوينه في جامعة أخرى غير الجامعة الأصلية. حاملاً معه كل الوحدات المكتسبة من السداسي السابق.

إمكانية تثمين مكتسبات الطالب وخبرته طول مساره التكويني وذلك من خلال احتسابها في عملية التقويم والمقروئية.

تفسر عملية التقييم والمقروئية في فكرة الأرصدية التي يتميز بها نظام ل.م.د. يعني هذا أن حصول الطالب على شهادة الليسانس مرهون بحصوله على 180 رصيد. و 120 رصيد إضافي فيما يتعلق بشهادة الماجستير. إن الحصول على هذه الأرصدية لا يتوقف على المكان أو الزمان، حيث يمكن للطالب أن يتحصل على 60 رصيداً من جامعة ما، كما يمكنه أن يتحصل على باقي الأرصدية في جامعة أخرى بعد أن يتحصل على التسجيل فيها. وتمنح له شهادة الليسانس من الجامعة الثانية.

Created with

-تدعيم التقارب في الوسط المهني عن طريق الترتيبات.
-ضمان التعامل ما بين الجامعة كمؤسسة للبحث وما بين المؤسسة كهيئة ضامنة للشغل.

7-3-مدة الدراسة: تحدد مدة الدراسة في هذا النظام في ثلاث سنوات لمرحلة الليسانس، تخصص السنة الأولى للجذع المشترك. ويضم الجذع المشترك كل الفروع التي تنتمي إلى نفس الكلية، مثل كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. يتلقى طلبة السنة الأولى لنفس الكلية تكويناً في الوحدات المشتركة بين فروع الكلية، أما التخصص فيكون ابتداء من السنة الثانية ، وهي السنة التي يوجه فيها الطلبة إلى مختلف الفروع، وذلك انطلاقاً من معايير تحددها لجنة التوجيه. وكمثل الليسانس يتفرع الماستير إلى ماستر أكاديمي وماستر مهني، وتحدد مدة الدراسة في سنتين لا أكثر، بينما تدوم مدة التكوين في الدكتوراه في ثلاث سنوات فقط إن الانتقال إلى مرحلة الدكتوراه يكون من حظ الطلبة الذين اختاروا التكملة الأكاديمية والذي يعمل على تهيئة الطالب على التمرن على البحث العلمي. تدل هندسة ل.م.د. على مرونة هذا النظام خصوصاً لأنه يسمح بحركية الطلبة ما بين الجامعات في حالة ما توفرت فيهم شروط المقرئية والتقييم. بالنسبة للجزائر فقد تم تبني نظام ل.م.د. بصورة تدريجية في بعض الكليات الأخرى مثل كلية العلوم الاقتصادية، قسم علم النفس وقسم اللغة الفرنسية بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية منذ سنة 2004. في حين أقبلت جامعة باب الزوار على تعميمه في نفس السنة على طلبة السنة الأولى. وحسب مبادئ النظام الجديد لم تعد وزارة التعليم العالي مسؤولة على وضع برامج التكوين. بل أن هذه العملية أصبحت من مهام أعضاء وحدات التكوين، أي الأساتذة المكونون في تخصص معين التابع لفرع من الفروع الجامعية.

لقد أصبح لوزارة وفق هذا النظام دور المراقب لكل ما يصلها من عروض تكوين يقوم الأساتذة بإنشائها وذلك ضمن هيئة رسمية تجمع الأساتذة، تسمى بخلية التكوين.

تحظى الجامعة وفق هذه المبادئ ووفق توصيات مؤتمر بولونيا، بالاستقلالية مما يعطي لها الحق في إنشاء التخصصات والفروع وكذا ميادين التكوين.

للسماح للجامعة الجزائرية للدخول في تجربة نظام ل.م.د. حددت وزارة التعليم العالي 14 ميدانا للتكوين. مما يعني أن الوزارة لم تعمل على تطبيق وبصورة كلية إصلاح ل.م.د.

كما كان الشأن بالنسبة لإصلاح 1971. بل تركت حرية الدخول في هذه التجربة إلى مبادرات الأساتذة من مختلف الأقسام، فبأي شيء ترتبط مسألة الحرية في الاختيار، إلى أي مدى تم العمل بمبدأ حرية اتخاذ القرارات الخاصة بالتكوين الجامعي من قبل الأسرة الجامعية خصوصا منها سلك الأساتذة؟

وإذ يتوقف تطبيق نظام ل.م.د. على تتبع الشروط المفروضة من قبل الدول الغربية، فهل ستمكن الجزائر كبلد من بلدان العالم الثالث على توفير الشروط المفروضة من قبل الدول الأوروبية. هل تسمح ظروف الجامعة الجزائرية من الصمود أمام تحديات العولمة.

ما هي أسباب التفاوت في تبني هذا النظام بين مختلف الجامعات في بلد واحد بالرغم من أنه نظام تم اقتراحه من وزارة التعليم العالي. ما هي مواقف وآراء الأسرة الجامعية من أساتذة ومسؤولين اتجاه تطبيق النظام الجديد للتعليم العالي؟ وما هي مواقف الطلبة اتجاه طرق التوجيه في النظام الجديد؟

للتعرف على مختلف المواقف والآراء حول الإصلاح الجديد في الجامعة الجزائرية ، فقد تم إجراء مقابلات مع بعض رؤساء الأقسام على مستوى كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الجزائر، لقد تم اختيار الأقسام وفق متغير الإقبال على هذا النظام أم الرفض له.

من بين الأقسام التي تبنت نظام ل.م.د. بمجرد تقديم عروضه من قبل الوزارة، نسجل قسم اللغة الفرنسية، قسم علم النفس. مقابل ذلك تم إجراء مقابلات مع رئيس قسم علم

الاجتماع، رئيس قسم علم المكتبات، رئيس قسم التاريخ. تعتبر هذه الأقسام من جهتها كأمثلة عن الأقسام التي أعرضت عن تطبيق هذا النظام.

مقابلات أخرى تم تحقيقها في جامعة باب الزوار، مع نائبي مدير الجامعة للبيداغوجية. يعود السبب في إدراج هذه الجامعة ضمن مجتمع البحث نتيجة تطبيقها لنظام ل.م.د. بصورة كلية منذ سنة 2004. يسمح هذا السلوك بتحديد أسباب الاختلاف في سياسات الإقبال على تبني النظام الجديد بين مختلف المؤسسات الجامعية الجزائرية.

لقد مست المقابلات أيضاً بعض الأساتذة الذين يدرسون في النظام الجديد. يقدر عددهم بـ 32 أستاذاً. منهم 28 أستاذاً شاباً والذين تتراوح أعمارهم ما بين 23 إلى 38 سنة. و 4 أستاذة تتعدى أعمارهم الـ 42 سنة.

المبحث 8: مواقف وأراء الأساتذة اتجاه تطبيق اصلاح ل.م.د.

تختلف آراء الأساتذة وكذا مواقفهم اتجاه الإصلاح الجديد، ويفسر هذا الاختلاف بمؤشر السن والأقدمية في التعليم العالي. وهما المؤشران اللذان يفسران التجربة التي يعيشها الأساتذة في التكوين الجامعي مما يسمح لهم بالحكم على مدى إمكانية تطبيق أي إصلاح وفق الظروف التي تعيشها المؤسسة الجامعية ومدى استعدادها للدخول في تجربة نظام جديد.

8 - 1: الموقف المؤيد لتبني النظام الجديد

وهو الموقف الذي يعبر عن خلاله المبحوثون على ضرورة دخول الجامعة الجزائرية في هذه التجربة، حتى تتمكن من التعرف على نقاط القوة والضعف في نظام تعليمها العالي، كما تتمكن في نفس الوقت من أن تساير الأنظمة التعليمية الكبرى وذلك من خلال وضع نظام التعليم العالي في نفس مستوى المعايير الدولية ، حسب منسق وحدة اللغة الفرنسية حيث يقول "إن تطبيق النظام الجديد هو أمر ضروري يسمح للجامعة الجزائرية أن تأخذ مكانتها ضمن الجامعات العالمية، من خلال توحيد أنظمة التكوين وكذا الشهادات الجامعية والتي ستأخذ هي الأخرى المقاييس الدولية"

من جهته يصرح منسق وحدة علم النفس " إن تطبيق نظام ل.م.د هو مبادرة فرضتها الظروف العالمية في تطبيق نظام موحد للتعليم الجامعي وبما أن الوزارة قدمت عروضاً للتكوين، فلماذا لا ندخل في هذه التجربة.

يؤيد هذا الموقف منسق كلية العلوم الاقتصادية بملحقة بني مسوس بقوله " لماذا لا ندخل في هذه التجربة ونعطي فرصة للجامعة الجزائرية حتى تكيف مستوى شهاداتها مع مستوى الشهادات العالمية.

تبعاً للموقف المؤيد للدخول في تجربة نظام ل.م.د . نسجل مواقف مشابهة عند فئة الأساتذة الشباب. بالرغم من أن هذه الفئة من الأساتذة هي نتاج النظام الكلاسيكي الذي تكونت فيه. فإنها لا ترى مانعاً من الدخول في تجربة النظام العالمي الجديد. تبرر هذه الفئة من الأساتذة مواقفها الإيجابية اتجاه نظام ل.م.د انطلاقاً من خصوصياته والتي تتلخص في:

- السماح للجامعة الجزائرية بالانفتاح على الجامعات العالمية.
- توحيد الشهادات الجامعية مما يضمن بالاعتراف بالشهادة الجامعية الجزائرية على المستوى الدولي.

- ضمان حركية الأساتذة والطلبة على مستوى الجامعات العالمية.
تؤكد مثل هذه المواقف على أن طموح الأساتذة الشباب هو طموح عقلائي تفرضه الظروف العالمية والتي تؤكد على ضرورة الانفتاح على مجتمعات المعرفة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

8-2- الموقف المعارض للإصلاح.

خلافا للموقف المؤيد لتطبيق نظام ل.م.د.د. نسجل مواقف أخرى لمسؤولي بعض الأقسام على مستوى ملحقة بوزريعة،¹ منهم رئيس قسم التاريخ، رئيس قسم علم الاجتماع، رئيس قسم علم المكتبات.

تعارض هذه الفئة وبشدة الدخول في تجربة تبني هذا النظام وتتفق على رأي واحد وهو "عدم استعداد الجامعة الجزائرية في الوقت الحاضر لتطبيق إصلاح ل.م.د.د.، خصوصا وأنه الإصلاح الذي يتمشى وشروط وضعتها الدول الغ ربية، هذه الشروط لا يمكنها أن تتماشى مع وضعية الجامعة الجزائرية وهي الجامعة التي ما زالت تحتضر تحت الضغط الطلابي مع ضعف قدراتها الاستيعابية سواء تعلق الأمر بعدد الأساتذة أم بعدد مرافق الاستقبال". أكثر من ذلك يتأسف هؤلاء المبحوثين من عملية الإقصاء الذي لازال ت تعرض إليها الأسرة الجامعية خصوصا فيما يتعلق بتطبيق القوانين المصيرية لمؤسسة الجامعية. ويظهر الإقصاء بوضوح في عدم اكتراث مسؤولي الوزارة برفض الأساتذة خصوصا منهم الأساتذة القدامى والذين عايشوا الن ثلج السلبية للتطبيق العشوائي لإصلاح 1971 والنتائج المزرية التي وصلت إليها الجامعة الجزائرية في الوقت الحاضر. وعوض أن يحاول المسؤولين على مستوى الوزارة الوصية الاستفادة من التجارب السابقة وأن يأخذوا العبرة من عدم مشاركة الأساتذة في اتخاذ مثل هذه القرارات.

لجأت الوزارة وكالعادة للضغط على المؤسسات الجامعية لتطبيق قراراتها وبمختلف الطرق، من بينها تطبيقه الشامل على مستوى الجامعات الفتية التي تتواجد في المنا طق الداخلية.

¹ ننبه هنا إلى أن تسمية ملحقة بوزريعة كان معمولا بها قبل التقسيم الإداري لجامعة الجزائر، بعدها أصبحت كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية تابعة لجامعة الجزائر 2

هذه الجامعات التي لم يبد أساتذتها أو طاقمها الإداري أي اعتراض على تطبيق النظام الجديد لأنهم وببساطة شباب تنقصهم الخبرة والمعرفة الدقيقة بقضايا التكوين العالي.

يعلق رئيس قسم التاريخ على هذا السلوك بقوله "إن عملية تعميم نظام ل.م.د على الجامعات الفتية ما هي إلا تعبير عن طرق جديدة للضغط على الأسرة الجامعية خصوصا منهم الأساتذة، مما يجبرهم على تطبيق القرارات الوزارية حتى لا يتعرضوا لمشكل إقصائهم من تخصصاتهم، علما بأن التكوين في نظام ل.م.د يتوقف بالدرجة الأولى على عروض التكوين التي يقترحها أساتذة التخصص. أما إذا غابت مثل هذه العروض فهذا معناه غلق التخصص وتوجيه الأساتذة إما للتكوين في تخصصات أخرى وإما إحالتهم للتقاعد.

تعتبر مواقف المبحوثين وبوضوح على أن تطبيق الإصلاح الجديد في الجامعة الجزائرية جاء بطريقة قهرية، وبواسطة قوانين وشروط تم تحديدها من قبل الإدار ة. دون الرجوع إلى الأسرة الجامعية من أساتذة وطلبة.

في نفس السياق نسجل مواقف معارضة للإصلاح الجديد عند البعض من الأساتذة، تتفق هذه الفئة من الأساتذة على فكرة عدم تأهل الجامعة الجزائرية في الوقت الحاضر من الدخول في تجربة إصلاح جديدة. يعبر عن هذا الموقف حوالي 75% من الأساتذة ويبررون آرائهم بأسباب عديدة منها. " أن النظام الجديد تطلب إمكانيات كبيرة مادية وبشرية تفوق قدرات الجامعة الجزائرية. كما أن النظام الجديد القائم على ثلاث سنوات من التكوين، يعمل على التعجيل في تخرج الطلبة في حين أن عروض العمل لا زالت قليلة إن لم نقل منعدمة خصوصا أمام خريجي العلوم الإنسانية والاجتماعية ومنها حاملي شهادة علم الاجتماع".

لقد كانت لعملية التطبيق القهري للنظام ظواهر أخرى سلبية تبرز من خلال عدة مؤشرات منها مؤشر توجيه الطلبة نحو هذا النظام وكذا مؤشر التسيير البيداغوجي.

8-3: طرق توجيه الطلبة نحو نظام ل.م.د

بما أن تطبيق النظام الجديد للتكوين الجامعي كان قد تم بصورة تدريجية على مستوى بعض المؤسسات الجامعية. فلم يتم توجيه كل الطلبة الحاصلين على شهادة الباكلوريا في سنة 2004 إلى نظام ل.م.د. مما يدفع للتساؤل عن الطرق المعتمدة التي تم من خلالها اقتناء الطلبة نحو النظام الجديد.

من خلال سؤال حول طرق التوجيه نحو نظام ل.م.د. يصرح منسق وحدة علم النفس بما يلي " لقد كان اختيار الطلبة محددا من قبل الوزارة والتي قررت بتوجيه 200 طالب نحو مختلف التخصصات على أساس التجربة، في حين يوجه الطلبة الآخرون نحو النظام الكلاسيكي".

لقد تم العمل بهذه الطريقة على مستوى كل تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية وهي التخصصات التي قبلت الدخول في تجربة تطبيق النظام الجديد، منها علم النفس، اللغة الفرنسية، وكذا كلية الاقتصاد.

تدل مثل هذه الطرق في توجيه الطلبة على أن الجامعة الجزائرية لا تعتمد على القواعد العالمية في التسيير البيداغوجي والتي تؤكد على ضرورة :
احترام اختيارات الطلبة وميولاتهم نحو التخصصات.

ضمان تكافؤ فرص التكوين لكل الطلبة في المجتمع الواحد. أي تحقيق مبدأ ديمقراطية التعليم لكل أبناء المجتمع.

على عكس طرق التوجيه الانتقائية ما بين طلبة نفس الدفعة من حملة شهادة الباكلوريا لسنة 2004، اعتمدت جامعة باب الزوار طريقة التطبيق الشامل لهذا النظام على كل طلبة السنة الأولى وعلى كل التخصصات التابعة لهذه الجامعة.

يبرر مسؤولي هذه الجامعة سلوكهم هذا بعدم قدرة الجامعة على تسيير نظامين مختلفين في نفس الوقت وبنفس الإمكانيات البشرية والمادية.

ينبه نائب رئيس الجامعة للتوجيه " إلى أن الوزارة كانت قد اقترحت توجيه البعض من حاملي شهادة الباكلوريا (200) طالب للنظام الجديد لكن رفضت الفكرة ودعم الرفض من

قبل رئيس جامعة باب الزوار، " يعلق هذا المبحوث مع نائب رئيس الجامعة للبيداغوجية على قرارهم هذا فيقولان. " يتطلب هذا النظام إمكانيات كبيرة جدا، سواء تعلق الأمر بعدد الأساتذة ومن مختلف الدرجات العلمية إضافة إلى الأساتذة المرشدين أو المرافقين، ناهيك عن الإمكانيات المادية الأخرى بما في ذلك القاعات والمدرجات وغيرها من المرافق البيداغوجية الأخرى. وبما أن الجامعة لم تهنيء نفسها للنظام الجديد فلا يمكن أن تضيف لثقل النظام الكلاسيكي ثقل النظام الجديد".

يتأكد الموقف المعارض للدخول في تجربة ل.م.د. من خلال عدم تمكن الجامعة الجزائرية من تحقيق الوسائل الأساسية التي تسير وفقها بنود هذا النظام منها:

المبحث 9: الإرشاد أو الوصاية (le tutora).

يعرف الإرشاد بأنه "شكل من المساعدة المشخصة، المقدمة إما من أجل مرافقة متعلم يعاني مصاعب sic وإما من أجل تقديم تكوين خاص مكمل أو عن بعد ". (التقرير الوطني للتقويم المرحلي لتطبيق إصلاح التعليم العالي، 2008، ص11)

يحتل نظام الإرشاد أو الوصاية مكانة مهمة في نظام ل.م.د..وإذا كان الهدف من عملية الإرشاد، تقديم دعم معنوي وبأشكال متعددة لحاملي شهادة الباكلوريا منذ التحاقهم بالمؤسسة الجامعية. فإن هذا الدعم يعطى الفرصة للطالب حتى يتصل بالأستاذ المرشد وي طرح تسؤلاته حول مختلف القضايا التي تهمه، يصبح الإرشاد بهذا الشكل فضاء حوار بين الأساتذة والطلبة حيث يسعى الأستاذ لتقديم إجابات وتفسيرات لكل الانشغالات التي يمكن أن تعطل المسار التكويني للطالب.

ينظم الإرشاد أو الوصاية أو نظام المرافقة في جوانب عديدة وهي:

9-1 الاستقبال، الإعلام والتوجيه: يعتبر هذا البند من أهم المراحل الإرشادية. لأنه

يساعد الطالب للتعرف على مختلف التخصصات المتوفرة على المؤسسة الجامعية التي يمكنه التسجيل بها، تعريفه على مختلف الفضاءات البيداغوجية، قواعد الحياة الجامعية.

يهدف هذا البند إلى:

- الحد من نسب الرسوب في السنة الأولى والثانية من التعليم الجامعي.
- القضاء على ظاهرة التسرب في هذه المرحلة من التكوين العالي.
- تفادي ظاهرة طلب إعادة التوجيه نحو تخصصات أخرى بسبب الاختيار العفوي للتخصص والذي كثيراً ما لا يتناسب وطموحات الطالب المستقبلية بما فيها طموحاته المهنية.

10-2: الإرشاد البيداغوجي: يسعى الأستاذ المرشد في الحصص المخصصة لهذا البند إلى مساعدة الطالب في فهم ما أصعب عليه خلال حصص المحاضرات، كما يشرف على متابعة الأعمال الشخصية للطالب وذلك من خلال توجيهه في البحث البيبليوغرافي وفي طرق البحث وغيرها من القضايا البيداغوجية التي لا يمكن لأساتذة المحاضرة والأعمال الموجهة التوسع فيها.

لضمان تكوين جامعي متين ولإعطاء الطالب فرص أكبر في المشاركة في تكوينه الجامعي،

- محاولة شرح ما استعصى على الطلبة من أجل فهم الدروس.
- وكما كان الشأن بالنسبة للعنصر الأول من عناصر الإرشاد فطلبة النظام الجديد لم يستطيعوا أن يتعرفوا على ما يسمى بالأستاذ الوصي أو المرشد ، وتنبه عميدة كلية العلوم الرياضية والإعلام الآلي على أنه من الصعب التفكير في توفير "الأستاذ الوصي" في الوقت الحاضر، نظراً للعدد المرتفع للطلبة مقارنة مع عدد الأساتذة من جهة. ضف إلى ذلك فإن استمرار التكوين في النظام الكلاسيكي من غير السنة الأولى، اجبر الأستاذ الجامعي على أن يدرس ساعات إضافية دون أن يسعى هو بنفسه للمطالبة بها. وتضيف العميدة إلى أن الإدارة تعمل الآن في تغطية ودفع من ح الساعات الإضافية للأساتذة، وهذا ما يعبر على انشغال الإدارة الجامعية في الجزائر على تسيير الكم على حساب الكيف.

نفس الفكرة يدعمها رئيس قسم اللغة الفرنسية لملحقة بوزريعة الذي يعبر بأسف عن
إتقال كاهل الأستاذ الجامعي بحجم ساعي ثقيل للتدريس من أجل مواجهة التدفق الطلابي.
يقول هذا المبحوث بأنه كإداري فهو مجبر على إلزام الأساتذة بقبول ساعات إضافية
أكثر من الحجم الساعي المقرر قانونيا. وذلك لتغطية العجز في عدد الأساتذة مقارنة بعدد
الطلبة. والمشكل الكبير الذي يواجهه قسم اللغة الفرنسية، هو قلة عدد الطلبة في الأفواج في
نظام ل.م.د. وذلك بسبب تحويل عدد كبير من طلبة هذا النظام إلى النظام الكلاسيكي. نظرا
لتخوفهم من نظام جديد لا علم لهم عن مستقبله التكويني ولا المهني.
يعيش طلبة العلوم الإنسانية و الاجتماعية هم الآخرون مشكلة غياب الأستاذ الوصي
(المرشد) ماعدا في قسم اللغة الفرنسية أين توكل هذه المهمة إلى طلبة الدكتوراه. وحسب ما
يصرح بهم مسؤول عرض ل.م.د. لقسم اللغات، فإن هؤلاء الأساتذة يقومون بمهمتهم على
أحسن وجه، نظرا للعدد القليل للطلبة.

وإذ كان ل.م.د. يهدف إلى توفير تربصات بيداغوجية للأستاذ الوصي و هي تربصات
جد ايجابية حسب ما تشير إليها نتائج بحث. حيث عبر الأساتذة الجدد عن رضا هم الكبير
لهذه التربصات، والتي ساعدتهم في التعامل مع الطلبة وتوجيههم (Fereolle.93)
إن مثل هذه العملية هي غائبة كلية في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر التي طبقت
النظام الجديد. وهذا ما يعمل على تضيق الكفاءات العلمية من الأساتذة الجدد نتيجة غياب
التربصات. ثم ضياع حملة شهادة الباكلوريا في مناهات إصلاح لم تظهر أهدافه بصورة
واضحة.

10- 3 الدعم للاندماج المهني. من بنود نظام ل.م.د. هو تسهيل عملية الاندماج المهني
لحاملي شهادة جامعية. ولهذا السبب، فقد هيكّل النظام الجديد إلى نوعين من التكوين. تكوين
أكاديمي والذي يبعث إلى التكوين على البحث العلمي ، ثم التكوين المهني والذي يدفع
بالطالب لتكوين مشروعه المهني خلال السنة الأولى. فما معنى هذا المشروع ؟ وكيف
يمكن الطالب من تحقيقه، وما هي حقيقة هذا البند في الجامعة الجزائرية؟

يعني المشروع المهني كما هو معمول به في الدول الغربية أن الطالب يبني مشروع تكوينه مع صاحب العمل وفي مؤسسة من المؤسسات التي تكون لها عقود تكوين مع

الجامعة سواء كانت مؤسسات عمومية أم خاصة. يحظى الطالب الذي يختار التكوين المهني بتكوين ذي جانبين:

الجانب النظري: يتمثل في التكوين النظري والذي يتم على مستوى المؤسسة الجامعية. يتمكن الطالب من خلاله التعرف على الجوانب النظرية والتاريخية للتخصص المهني الذي اختاره.

الجانب المهني: حيث يتم التكوين على مستوى المؤسسة على شكل تربصات والتي تنتج بمنح وعلى شكل أجور مسبقة ، ثم في النهاية ليستطيع الطالب بعد تخرجه من الحصول على التوظيف في نفس المؤسسة والتي بنى فيها مشروعه المهني. تعمل الدول الغربية بهذا النظام مما يسمح بفتح فرص أكبر لاندماج خريجي الجامعات في سوق العمل مثال ذلك: في فرنسا حيث تقيم جامعة ليون عقودا مع شركة (michelin) والتي يتم فيها توظيف الطلبة المتخرجين من الجامعة والمتربصين بنفس الشركة. إن مثل هذه العملية وكما يصرح رئيس قسم اللغة الفرنسية بملحقة بوزريعة * لم يتم التفكير فيها على الإطلاق في الجزائر ، ولم يتم تنظيمها في السنة الأولى من التكوين الجامعي لأن تطبيق الإصلاح جاء بصورة استعجالية ودون التحضير له كما كان الشأن بالنسبة للإصلاحات السابقة التي عاشتها الجامعة الجزائرية.

نظرا للغموض الذي يعيشه طالب ل.م.د. حول محتوى وتنظيم التكوين وكذا المصير المهني لحاملي شهادة الليسانس لا تتعدى مدة التكوين فيها الثلاث سنوات، جعلت العديد من طلبة الفترة الأولى لتطبيق هذا النظام يطلبون التحويل من النظام الجديد الذي وجهوا إليه دون إعلام ودون الأخذ بعين الاعتبار ميولاتهم المعرفية أو المهنية.

يصرح رئيس قسم علم المكتبات على التخلي² الواسع لطلبة هذا التخصص عن النظام الجديد نظرا لجهلهم عن محتواه وعن الأهداف من تطبيقه.

تعتبر ظاهرة هروب طلبة الدفعات الأولى للنظام الجديد إلى النظام الكلاسيكي، وكذا المواقف السلبية للأساتذة اتجاه تعنت الإدارة وعدم مشاركتها لهم وللطلبة قبل اتخاذ مثل هذا القرار، من المؤشرات الأولى على فشل هذا النظام.

وإذ يشتكي طلبة علم الاجتماع في النظام الكلاسيكي من إقصائهم من سوق العمل لعدم تعرف المستخدمين على دور تخصصهم في سوق العمل، فإن غياب استراتيجيات واضحة في نظام ل.م.د. حول إدخال الجانب التمهيني في برامج علم اجتماع وعدم ربط عقود شراكة مع المتعاملين الاقتصاديين، يحتاج إلى طرح إشكالية علاقة تكوين/شغل في الجامعة الجزائرية وبالأخص في تخصص علم الاجتماع.

² ننبيه هنا إلى أن تسمية ملحقة بوزريعة كان معمولاً بها قبل التقسيم الإداري لجامعة الجزائر، بعدها أصبحت كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية تتبع لجامعة الجزائر 2

*ننبيه إلى غياب الإحصائيات حول أعداد طلبة الدفعات الأولى الذين طلبوا التحويل من نظام ل.م.د. إلى النظام الكلاسيكي. وتعتبر ظاهرة غياب الإحصائيات عن غياب تسيير عقلاني للمؤسسة الجامعية وفق القواعد العالمية لضمان الجودة في قطاع التعليم العالي.

استنتاج الفصل

إن تتبع مراحل نشأة علم الاجتماع، توحى بعراقة هذا التخصص في الجامعة الجزائرية نظرا للفترة التاريخية التي أنشأ فيها في الجامعة الجزائرية والتي تتعدى النصف قرن من الزمن.

لكن وبالرغم من تزامن نشأة علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية مع نشأته في الجامعة الفرنسية في سنة 1958. وهي الفترة التي كانت فيها الجامعة الجزائرية تابعة للإدارة الفرنسية، إلا أن علم الاجتماع في الجزائر لم يستطع أن يفرض نفسه في المجتمع الجزائري كعلم يمكنه أن يتدخل ويعمل على تفسير وتحليل الأزمات العديدة بسبب التحولات التي مست مختلف مؤسساته الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية منذ استقلاله وإلى يومنا هذا، كما كان الشأن بالنسبة لعلم الاجتماع الفرنسي والغربي بصفة عامة، حيث استطاع علماء الاجتماع أن يفرضوا قيمة هذا العلم من خلال الدراسات المتعددة لمختلف القضايا التي عاشتها المجتمعات الغربية منذ الحرب العالمية الثانية.

وإذ تقبل الجزائر ومنذ سنة 2004 على تبني الإصلاح الجديد والمتمثل في نظام ل.م.د. فهل سيسمح هذا الإصلاح بإدماج الجامعة الجزائرية ضمن المستوى العالمي للتعليم العالي. خصوصا وأن عملية تطبيقه جاءت وكالعادة بقرارات فورية ودون إدماج كل الأطراف المعنية التي يمكنها أن تعيد بناء المرجعيات الأساسية للتعليم العالي.

وإذ تشكي غالبية الأسرة الجامعية من التهميش وعدم إشراكها في تطبيق الإصلاحات الخاصة بنظام التعليم العالي، فإن تطبيق نظام ل.م.د. سيطرح من جديد إشكالية الإصلاحات المتكررة على نظام التعليم العالي. هل ال هدف من هذه الإصلاحات هو إحداث تغييرات حقيقية على طرق التسيير والتنظيم وكذا محتوى البرامج التكوينية، لتدخل الجامعة الجزائرية في مرتبة الجامعات العالمية وتتمكن من التنافس العلمي والتكنولوجي. أم أن هذه التغييرات ستبقى كما حدث بالنسبة لإصلاح 1971 إصلاحات شكلية تنفذ وفق قرارات فورية ولا تعطي أية أهمية في مشاركة الأسرة الجامعية.

Created with

إذا كان خريجو علم الاجتماع يعانون من تهميش خطير في سوق العمل بسبب عدم وضوح المهام المهنية التي توكل لهم وعدم تعرف المستخدمين على مكانة ودور هذا التخصص في فهم الواقع المهني والواقع الاجتماعي بمختلف مؤسساته. فهل سيتمكن تخصص علم الاجتماع في ظل نظام ل.م.د. من أن يحقق مبدأ التمهينية في برامجهم، ويفتح مجالات التربص للطلبة على مستوى مختلف القطاعات المهنية مما يسمح في نفس الوقت للمستخدمين من التعرف على ضرورة إدماج علماء الاجتماع وعلى الإقبال على المعرفة السوسيولوجية كمعرفة علمية تساهم في فهم وتفسير لواقع المهني على ضوء جوانبه الاجتماعية الاقتصادية والسياسية والثقافية.

مراجع الفصل:

- بن اشنهوا عبد اللطيف : تكون التخلف في الجزائر ، محاولة لدراسة حدود التنمية
الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1883-1962، تر،نخبة من الأساتذة،الشركة الوطنية
للنشر والتوزيع، 1979.
- بن اشنهوا مراد: نحو الجامعة الجزائرية، تأملات حول مخطط جامعي،تر، عايدة أديب
بامية، د،م،ج. 1981.
- بوحوش عمار: برامج التعليم العالي تفقد مصداقيتها في الجزائر ، جريدة الشروق،
عدد 1672، 2006
- بوقراطة جمال :خصوصية علم الاجتماع في الوطن العربي، دراسة تحليلية نقدية،
ماجستير،قسم علم الاجتماع، جامعة القاهرة،1989
- الجلسات الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي: التقرير الوطني للتقويم المرحلي
لتطبيق إصلاح التعليم العالي،19-20 ماي. 2008.
- حرز الله ،ع بداري ك: نظام ل. م.د. ليسانس، ماست ير، دكتوراه، ديوان
المطبوعات الجامعية، 2008
- ذياب محمد حافظ: "علم الاجتماع في الجزائر: الهوية والسؤال" المستقبل العربي، مركز
دراسات الوحدة العربية، عدد 134، 1990.
- العياشي عنصر "أزمة أم غياب علم الاجتماع"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة
العربية، بيروت، 1990، عدد 137.
- غلام الله محمد: بناء الجامعة الجزائرية: ثلاث عقود من الانزلاقات، دفا تر
البحوث في الاقتصاد التطبيقي والتنمية، 2006.

-كيروور نصر الدين: علم الاجتماع وسوق العمل، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع
،الجزائر، 2006-2007.

--مركز مطبوعات اليونسكو: التعليم ذلك الكنز المكنون، القاهرة 1996..

-الحولية الإحصائية للتعليم العالي، 1972،

Bibliographie

–Berque,J: "**Quelques perspectives D'une sociologie de la décolonisation**" ,in,24em congrès Internationale de la sociologie ,OPU, Alger, du 25–30mars,1974.

–Bourdieu. (P)."**Les Conditions sociales de la production sociologique**", Sociologie coloniale et décolonisation de la sociologie, in, H. Moniot, le mal de vivre, col,10–18, Paris, 1976.

–Boutefnouchet (M) :**Aperçu Historique de l'enseignement de la sociologie a l'université d'Alger**, In/ revue de Sociologie, n° 4, 1991–92.

–Burke.(E): " **L'Institutionnalisation de la sociologie en France**"sa portée sociale et politique, In revue Internationale des sciences sociales.n°4,1984.

–Ferréol (G):Gouvernance universitaire et politique territoriales en europe. element de coparison,IRES, octobre2007

–Ghalamallah(M) :**Les signification Possibles de la récentes refontes des Etudes Universitaires**, "reform alternatives "ou "contre – reforme", In Annales de l'université alger, N°2,1987–1988, P,51–67.

–Ghalamallah(M) : « **L'université Algérienne : Genèse des contraintes Structurelles, conditions pour une mise a niveau** », In /Etudes sur L'université Algérienne, ,CREAD ,N° 77 , 2006.

– Kadri (A) : **le système de l'enseignement supérieur algérien dans la décennie 80les réformes dans la réforme : des contournements avortés**. Naqd n° 5, avril–aout1993.pp 74–90

– Khelfaoui,(h) :les conditions d'émergence d'une communauté scientifique en Algérie : savoir et pouvoir de 1962a1992in/ les cahiers algériens de sociologie . dép. de sociologie. U ,d'alger n°1,2000, pp157–178

–Labidi (Dj) : **Science et Pouvoir en Algerie**, de L'dépendance au 1^{er} plan de la recherche scientifique1962–1974, opu 1992.

IN/ L'Année Sociologique, N°32

–Lecourt.P: "**Objet de la sociologie Coloniale**"

–Maatouk, (F) ,**les contradictions de la sociologie arabe**, l'harmattan, 1992

–Madoui (M), **Lessciences sociales en Algérie. Regards sur les usages de la sociologie**, sociologie d'ailleurs. In sociologies pratiques. 2007/2. n°5

–Marouf (N): " **Statut et fonction des sciences Sociales dan la politique Algérienne dedéveloppement**" IN/ Politique scientifique et technologique Au Magreb et au proche orient, cahiers du Cresm, Chrs, Paris, n°14, 1982

–Maunier ® **Mélanges de sociologie nord–africaine**, Programme d'une sociologie

Algérienne, librairie flex alcon, 1930

–MESRS : Dossier, **REFORMES DES Enseignement SUPERIEURES**, decembre 2003

–Safir, (N) : **essais d'analyse sociologique**, culture et développement, T1 OPU–Enal 1985.

–Taleb Ibrahimi (Kh) ;" l'arabisation, lieu de conflits multiples", in/ **Elites et questions identitaires, réflexions**, casbah ed, 1977

–Gilles FERREOL: **Gouvernance universitaire et politiques territoriales en europe**. Eléments de comparaison, IRES. Octobre 2007

– université de Bejaia : **Guide d'information suer le system L.M.D.**, mars 2005

–Musslin (Ch) : **le pilotage des établissements d'enseignement supérieur**, les entretiens de lille 2–3/07/2003

الفصل 3 : تشكيلة ومميزات خريجي علم الاجتماع

تمهيد

ربما يتساءل القارئ عن جدوى هذا الفصل والتي يتشابه في كثير من عناصره مع ما ورد في الجانب الخاص بخصوصيات ومميزات البحث.

ونشير إلى أن الخصوصية التي يحملها طلبة علم الاجتماع، من الأصل الاجتماعي الذي ينحدرون منه، شعبة الباكلوريا التي يحملونها وغيرها من الخصوصيات التي سوف تعالج في هذا الفصل. تعتبر عناصر ضرورية توضح بقية العناصر التي ستعالج في مختلف الفصول التي يحتويها هذا العمل. إن أية محاولة للتعرف على المصير المهني لخريجي علم الاجتماع وكذا مصير المعرفة السوسيولوجية خارج المجال الأكاديمي، تتوقف بالدرجة الأولى على التعرف على خصوصيات الطلبة الذين يتكونون في قسم علم الاجتماع، ما هي الدوافع إن وجدت التي دفعتهم للتسجيل في هذا التخصص، هل كانت لهم نظرة عن ماهية علم الاجتماع وما هي تمثلاتهم لمستقبلهم المهني بعد تخرجهم من قسم علم الاجتماع؟

منذ نشأته في الجامعة الجزائرية عمل قسم علم الاجتماع على تكوين وتخرج عدد لا يستهان به من الطلبة. لقد عرف هذا التخصص تحولات عديدة منذ نشأته سواء تعلق الأمر بسياسات التكوين، أم بخصوصيات الطلبة الذين يلتحقون به.

في الوقت الذي كان عدد طلبة علم الاجتماع يعرف تطورا بطيئا خصوصا في مرحلة السبعينات، فقد بدأ هذا العدد ومنذ سنوات الثمانينات يعرف تطورا كبيرا نُعت في كثير من الأحيان بالانفجار الديموغرافي الطلابي. والذي يفسر عادة بتطبيق مبدأ ديمقراطية التعليم العالي وهو احد شعارات إصلاح 1971.

كما تمت الإشارة إليه سابقا فقد عرف علم الاجتماع تطورا مذهلا في عدد الطلبة منذ سنوات 80. لتسجل سنة 1981-1982 حوالي (1389) طالبا ليصل في السنة الجامعية 1985- أي بعد خمس سنوات 1986 (1418)، لتعرف سنوات التسعينات ارتفاعا اكبر حيث نسجل حوالي 7426 طالبا في السنة الأولى ليسانس في علم الاجتماع ، ليرتفع أكثر في السنة الجامعية 2000-2001 إلى (9208) أي بنسبة (24%). مما ضاعف من احتياجات قسم علم الاجتماع إلى عدد اكبر من الأساتذة.

لقد أدت ظاهرة الضغط الطلابي إلى عدم التوازن ما بين تطور عدد الأساتذة من صنف الأساتذة المكلفين بالدروس، والأساتذة المحاضرين مما اضطر المسؤولين إلى الاستعانة بالأساتذة المساعدين. هذه الفئة من الأساتذة الشباب كانت تنقصهم الخبرة الكافية نتيجة تخرجهم الحديث من مرحلة ما بعد التدرج الأولى (الماجستير) وعدم اكتسابهم للخبرات البيداغوجية.

بالرغم من كل الخصوصيات التي عرفها التكوين في علم الاجتماع، فإن ارتفاع عدد الطلبة المسجلين في كل سنة يطرح تساؤلات عدة حول الدوافع التي تجعل الطلبة يلتحقون بهذا التخصص. هل هي دوافع اختيارية واعية بطبيعة التخصص وآفاقه المهنية، أم أن التسجيل في قسم علم الاجتماع تتحكم فيه عوامل أخرى خارجة عن إرادة الطالب، لذا فإن جملة من العناصر تظهر ضرورة في هذا المحور وهي كالآتي:

المبحث 1: الأصل الاجتماعي للسوسيولوجيين المهنيين

ويعتبر العامل الحاسم في حياة الفرد الدراسية والمهنية، ويستند عليه العديد من علماء الاجتماع التربية ومن أنصار نظرية إعادة الإنتاج الاجتماعي والثقافي (بورديو وباسرون 1964، ص 20) لينظروا إليه " كجهاز قائم على توزيع الفاعلين الاجتماعيين ضمن التقسيم الاجتماعي للعمل، حيث تعمل المدرسة على توريثهم القيم والمكانة الطبقية التي يحتلونها في هذا التقسيم"

وتؤكد (Tanguy, L, 1986.105) بدورها هذه الفكرة حيث ترى بأن "الأصل الاجتماعي للطلبة ومن خلال طبيعة وحجم الرأسمال المورث لهم من قبل آبائهم، يؤثر وبصورة كبيرة على مسارهم الدراسي، مستوى الشهادة التي يتحصلون عليها وكذا اختيار التخصص في الجامعة". فما هي الفئة الاجتماعية الاقتصادية التي ينحدر منها أفراد مجتمع البحث، وهل كان لها تأثير على اختياراتهم للتخصصات الجامعية؟

1-1: مهن الآباء

من خلال تصريحات معظم المبحوثين، يظهر بأن الأصل الاجتماعي البسيط هو السائد. سواء تعلق الأمر بفئة الجيل الأول أم فئة الجيل الثاني.

يفسر هذا العنصر مهن الآباء ما هي سوى مهن بسيطة، وعلى سبيل المثال نذكر "مزارع للأشجار المثمرة". "حارس في مؤسسة عمومية"، سائق سيارة الأجرة. موظفين

بسطاء على مستوى الشركات الوطنية و غيرها من المهن البسيطة والتي لا يمكنها أن
توعي أصحابها بطبيعة التكوين الجامعي الأنسب لأبنائها. في حين نسجل غيابا كلياً
لعمل الأمهات

1-2: المستوى التعليمي للآباء

يعتبر المستوى التعليمي من أحد محددات الأصل الاجتماعي، لأنه يحدد في نفس
الوقت طبيعة المهن وبالتالي المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسرة. بالنسبة لمجتمع
البحث نلاحظ بأن المستوى التعليمي للآباء يتراوح ما بين المستوى الابتدائي حيث نسجل 7
حالات، بينما نسجل 3 حالات في المستوى المتوسط. و 3 من الآباء أميين لا يعرفون
القراءة والكتابة. أما بالنسبة للأمهات فإن طابع الأمية هو الغالب حيث يصرح 9 مبحوثين
بأن أمهاتهم لا تعرف القراءة والكتابة، في حين يصرح 4 من هذه الفئة بأن المستوى
التعليمي لأمهاتهم هو المستوى الابتدائي. هذا بالنسبة لفئة المبحوثين من الجيل الأول.
وبالرغم من الفارق الزمني في الفترة التي عاش فيها أولياء المبحوثين من الجيل
الثاني، إلا أن مستوى تعليمهم لم يكن بالأحسن، كما سيتم الإشارة إليه لاحقاً.
إن ضعف مستوى التعليم للآباء هذه الفئة من المبحوثين يُفسّر بالفترة التي عاشوا
فيها أي فترة الاحتلال. والتي لم يكن التعليم خصوصاً في مستوياته العليا من نصيب
الغالبية العظمى من الجزائريين. مما يسجل ضعف نسبة الالتحاق بالمدارس عند
الجزائريين على غرار الفرنسيين، كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (2) يوضح عدد التلاميذ المسجلين في المدارس الابتدائية

العمومية

الأوروبيون		الجزائريون		عدد تلامذة المدارس الابتدائية من الجزائريين و الأوروبيين.
ذكور	إناث	ذكور	إناث	
12720	10639	379	9053	الجزائر العاصمة
7863	6933	510	7867	قسنطينة
12966	11003	239	3459	وهران
3864	28575	1218	20379	المجموع: 75036

المصدر: حلوش عبد القادر: سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، 1999

Created with



nitroPDF professional

download the free trial online at nitropdf.com/professional

إن حرمان الآباء من حقهم في التعليم نتيجة الظروف القاسية التي فرضها الاستعمار الفرنسي لم يكن حجر عثرة أمام تعليم أبنائهم، إن حظوظ الأبناء كانت أوسع بكثير نتيجة تطبيق مبدأ ديمقراطية التعليم والتي كانت تعني تقديم فرص أكبر لكل فئات المجتمع وعلى مستوى كل المراحل التعليمية، من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الجامعية. لقد ساعد هذا المبدأ كثيراً على فتح فرص واسعة أمام كل الشرائح الاجتماعية للوصول إلى المستويات العليا من التعليم وفتح فرص الاختيارات الواعية للتخصصات المرغوب فيها دون ربط هذه الاختيارات بتدخلات الآباء أو بمستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية.

وعلى هذا الأساس فإن النظام التعليمي والتكويني في الجزائر، لم يكن نظاماً انتقائياً، يوجه الأطفال وفق مستويات آبائهم الاجتماعية والاقتصادية كما هو الشأن بالنسبة للنظام التربوي الفرنسي والذي يراه كل من (Bourdieu, Passeron.1970.206)، بأنه "نظام انتقائي قائم على أساس طبقي ويوجه الأطفال وفق انتمايتهم الطبقية، لأن الانتقاء التقني ما هو إلا انتقاء اجتماعي بالدرجة الأولى".

انطلاقاً من مبدأ ديمقراطية التعليم وتدخل الدولة في ضمان مناصب شغل لكل خريجي الجامعات لتغطية النقص في مختلف الإطارات التي تحتاجها برامج التنمية. كان علم الاجتماع مقصد أبناء مختلف الشرائح الاجتماعية في سنوات 70، حيث لم يكن هناك تخوف من المستقبل المهني لطلبة هذا التخصص.

إن مشكل ضعف المردودية الاقتصادية لم يكن مطروحا في المجتمع الجزائري في هذه الفترة الزمنية كما كان الأمر في فرنسا. ما جعل من علم الاجتماع مقصد أبناء الفئات الميسورة والتي لا تعتمد على التعليم الجامعي للحصول على منصب عمل. (Bourdieu,1964.110)

المبحث 2: سياسة الدولة التنموية لسنوات 70

بالنسبة للفئة الأولى والتي تصنف ضمن الجيل الأول من السوسيولوجيين والذين تكونوا في سنوات السبعينات والنصف الأول من الثمانينات. فإن التكوين الجامعي في هذه الفترة كان مرتبطاً بالسياسة التنموية التي سطرته الدولة في السبعينات والتي كانت

ترى في الجامعة مؤسسة إنتاجية وظيفتها الأساسية إنتاج الإطارات وكل الإطارات التي تحتاجها المشاريع التنموية الكبرى.

من هذا المنطلق فإن اختيار التخصص في الجامعة لم تكن تواجهه صعوبات وكان الطالب الجامعي حرا في اختيار التخصص الذي يرغب فيه. حيث أن كل " التخصصات كانت مطلوبة في هذه الفترة و دورها كان جد واضحا في سوق العمل والذي كان هو الآخر يوفر فرص عمل لخريجي الجامعات" (Guerid,opcit. 292)

لقد كان تكافؤ فرص التكوين الجامعي وكذا فرص الحصول على مناصب شغل لكل خرجي الجامعات دليلا على عدم وجود تراتيب ما بين خريجي مختلف التخصصات، لأن الدولة الجزائرية في هذه الفترة كانت تتكفل بتوفير مناصب الشغل لكل خريجي الجامعات في إطار السياسة الاجتماعية القائمة آنذاك.

في نفس التوجه ولمحاولة فهم مدى تأثير الأصل الاجتماعي على توجهات الأفراد في اختيار التخصص الجامعي ، فإن معطيات البحث لا تقدم فروقا كبيرة بين المستويات التعليمية لآباء أفراد مجتمع البحث من الجيل الثاني، وتلك التي تم تسجيلها عند أفراد الجيل الأول. أي أن المستوى التعليمي لآباء الفئة الثانية يغلب عليه المستوى الضعيف، حيث نسجل 6 حالات من الآباء أميين ، 15أبا يحمل المستوى المرحلة الابتدائية، 9 حالات لم يتخطوا المرحلة المتوسطة، بينما نسجل حالة واحدة لها مستوى التعليم العالي. تبقى المرأة في الجزائر أكثر حرمانا من التعليم حتى في عهد تطبيق مبدأ الديمقراطية، كما توضح ذلك نتائج الدراسة ، 21أماً من 31 لم يسعفهن الحظ بالتحاق بالمدارس، بينما توقفت 7 منهن في المرحلة الابتدائية و 3 فقط في المرحلة المتوسطة.

إن أي تفسير للمستوى المتدني للتعليم عند آباء أفراد مجتمع البحث من الجيل الثاني، إنما هو عدم تحقيق مبدأ ديمقراطية التعليم في الجزائر على مستوى الواقع ، بل أن هذه الديمقراطية كانت عبارة عن شعارات فقط بحيث أن عدم تكافؤ فرص الالتحاق بالتعليم في الجزائر بقي دائما في ارتفاع خصوصا عند النساء وفي المناطق الريفية.كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (3) يقدم تطور العدد الفعلي للأطفال المتدربون في سنوات 70

السنة الدراسية	المعدل الفعلي للتدريس (*)		
	إناث	ذكور	المجموع
1969/70	41,1	66,5	54,0
1970/71	43,9	70,4	57,3
1971/72	47,6	74,1	61,1
1972/73	50,6	77,6	64,3
1973/74	53,4	80,6	67,3
1974/75	55,0	81,8	68,5
1975/76	61,4	89,1	75,5
1976/77	64,7	92,7	79,0
1977/78	64,2	88,7	76,7
1978/79	65,6	88,4	77,2
1979/80	65,7	88,4	77,3

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

وإذ لم نسجل فروقات كبيرة للمستويات التعليمية لأولياء المبحوثين من كلا الجيلين بالرغم من الفارق الزمني في مرحلة الالتحاق بالجامعة ، فإن تأثير الأولياء على أبنائهم في اختيار التخصص لم يكن واردا في معظم خطابات المبحوثين لسببين اثنين:

المبحث 3: صعوبة تعرف الأولياء على التخصص الأنسب لأبنائهم

الذي يمكن أن يضمن لهم مستقبلا مهنيا جيدا. يصرح معظم المبحوثين من الجيل الثاني على أن أبنائهم لم يتدخلوا في اختيار تخصصاتهم بعد الحصول على شهادة البكالوريا، بسبب ضعف مستوياتهم التعليمية من جهة وبسبب جهلهم عن طبيعة التخصصات الجامعية ومستقبلها المهني.

إن اختيارات هذه الفئة من المبحوثين كانت اختيارات شخصية وتعتمد أساسا على المعلومات التي يتحصلون عليها من زملائهم في الحي والذين يدرسون في الجامعة.

* المعدل الفعلي للتدريس = عدد التلاميذ المسجلون في المستوى الابتدائي والمتوسط في سن ما بين 6-13 والذين ينتسبون إلى عدد الأطفال البالغين من العمر 6-13 سنة .

المبحث 4: الأصل الجغرافي للطلبة

يلعب الأصل الجغرافي دورا كبيرا في محاولة رسم الآباء لإستراتيجيات معينة، يتحدد من خلالها المستقبل المهني لأبنائهم. لكن هذه الاستراتيجيات تتوقف هي الأخرى على الرأسمال المعرفي الذي يمتلكه الآباء مثل الشهادة الجامعية المتحصل عليها وكذا المنصب المهني الذي يحتلونه في سوق العمل.

يلعب هذان العنصران دورا كبيرا في توجيه الأبناء نحو التخصصات التي يرى أباؤهم بأنها تخصصات الامتياز وان مستقبلها المهني مضمون. مثل مهنة الطب، الصيدلة، المحاماة، الإعلام الآلي وغيرها من التخصصات التي لها مستقبل كبير في سوق العمل. ولضمان منصب بيداغوجي في مثل هذه التخصصات يسعى الأولياء عادة لتوظيف كل الطرق، كاللجوء إلى العلاقات الشخصية، علاقات القرابة، الولاء، والمركز الاجتماعي، أو ما يعرف بالرأسمال الاجتماعي. (بورغدة، ع: 2007، ص215).

من جهة أخرى يؤثر الأصل الجغرافي غير حضري. سلبا على الأفراد نتيجة عدم تمكنهم من ربط علاقات زمالة وجوار تمكنهم من اكتساب " رأسمال اجتماعي " والذي يعرفه بورديو "بمجموع الموارد الحالية والمستقبلية والتي هي مرتبطة باكتساب وبشبكة دائمة لعلاقات تكون مؤسرة على علاقات تعارف داخلية و تداخلية"، وهي العلاقات الحتمية ما بين الأفراد الذين يملكون مصادر الامتيازات". (Bourdieu, 2006.31).

إن غياب عنصر الرأسمال الاجتماعي* أثر بصورة سلبية على التدخل في تحقيق طموحات الطلبة، مثل اختيار التخصص أو تغيير التخصصات بعد التسجيل في الجامعة، كما يظهر في خطابات معظم المبحوثين من الجيل الثاني والذين لم يختاروا تخصص علم الاجتماع.

يقول أحد المبحوثين "لقد قدمت عدة طعون لتغيير التخصص، لكنها رفضت، إن تحقيق طموحات الطالب يتوقف بالدرجة الأولى على معارفه الخاصة، ونحن لا نعرف أي أحد مكنه التدخل في الإدارة حتى تقبل الطعون التي نقدمها" (كاتبة مكلفة بالحالة المدنية بالبلدية) نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية لسنوات 80. ومنذ أن ظهر تراجع الدولة في ضمان مناصب شغل من جهة، بالإضافة إلى تراجع مكانة العلوم الإنسانية والاجتماعية في

* لا يمس مشكل الرأسمال الاجتماعي فقط الطلبة المنحدرون من المناطق الداخلية، بل تمس في نفس الوقت العديد من الأفراد القاطنين في المدن.

الخطاب السياسي، بدأت تظهر بوادر تأثير العامل الاجتماعي الاقتصادي على اختيار التخصص الجامعي والذي أصبح منذ سنوات 80 يخضع لاعتبارات أخرى، مثل مع دل شهادة البكالوريا وتوجيه الطلبة عن طريق الإعلام الآلي ووفق عدد المقاعد البيداغوجية التي تقترحها بعض التخصصات على حساب تخصصات أخرى كالعلوم الإنسانية والاجتماعية. لقد بدأ منذ سنوات 90 العمل بورقة الرغبات التي تفرض على الطالب أن يذكر 10 تخصصات ويرتبها حسب الأولوية وحسب ميوله الخاصة.

لكن الواقع كان ولا زال يسير عكس ما تمليه قواعد التسجيل الجامعي ولم يستفيد أغلب الطلبة من تحقيق رغباتهم في التسجيل الجامعي. لقد عانى طلبة الجيل الثاني من مجتمع البحث، من التوجيه اللاعقلاني في اختيار التخصص الجامعي.

يصرح أغلبية المبحوثين، بأن تخصص علم الاجتماع لم يكن واردا في ورقة (الرغبات) وضمن العشر تخصصات المفروضة عليهم ذكرها في هذه الورقة. أما في حالة ما تم ذكرها للوصول إلى النصاب 10 تخصصات فعادة ما يكون علم الاجتماع في المراتب الأخيرة أي الغير مرغوب فيها، كما سيظهر بصورة أوضح في محور الحافز لاختيار علم الاجتماع.

المبحث 5 : الجنس

ويعتبر متغيرا أساسيا في فهم وتفسير العلاقة ما بين اختيار التخصص في الجامعة من قبل الذكور والإناث.

يلاحظ من خلال مميزات أفراد عينتنا أن متغير الجنس لا يعبر عن أي اختلاف في اختيار التخصص ما بين الذكور والإناث بالنسبة لجيل السبعينات، بقدر ما يعبر عن ميل واعي إلى تخصص معين يستطيع من خلاله الطالب تحقيق ذاته وتحقيق طموحات مهنية وثقافية في نفس الوقت.

على عكس ذلك ومع ارتفاع نسبة الطلبة الناجحين في شهادة البكالوريا خصوصا منهم نسبة الفتيات، سجل قسم علم الاجتماع تفاوت عدد الإناث في التخصص على عدد الذكور منذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينات. كما يظهر في الجدول التالي حول تطور عدد طلبة علم الاجتماع حسب الجنس.

جدول رقم (4) يوضح تطور عدد طلبة علم الاجتماع حسب الجنس

السنة الجامعية	مرحلة التدرج				مرحلة ما بعد
	التدرج	إناث	المجموع	إناث	
91-90	00	26500	919	1671	
2001-2000	275	613	2658	8668	
2011 - 2010	945	1778	14526	20855	
2012-2011	1026	1925	12947	18489	

المصدر: مديرية التخطيط والإحصائيات، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 2013.

يفسر التفاوت ما بين الجنسين بعوامل عدة منها.

1- ضعف فرص العمل بالنسبة ل خريجي علم الاجتماع في سوق العمل، أمام التخصصات والتي تسمى بالتخصصات العلمية. لذا يسعى الطلبة الذكور بعد حصولهم على شهادة البكالوريا إلى الالتحاق بمثل هذه التخصصات، ضمانا لتحقيق المشروع المهني مستقبلا.

2- مكانة ودور الفتاة في المجتمع الجزائري ، فهي غير مطالبة بالعمل لتحقيق طلمات أسرتها على عكس الرجل، لذا فهي كثيراً ما تقبل أن تبقى في التخصصات التي توجه إليها. وحتى وإن حاولت البحث على منصب عمل فإن مهنة التدريس هي الأقرب إلى طموحاتها والتي ترتبط بالطموحات المجتمعية. وهي الطموحات التي ترى فيها المرأة ا لأم والمربية للأطفال.

3- انحدار أغلب الطلبة الملتحقين بعلم الاجتماع من المناطق الداخلية. ولا يملكون رأسمالا اجتماعيا المتمثل في العلاقات التي يمكنها التدخل عند الجهات التي تستطيع تسجيلهم في التخصصات المرغوب بها والتي لها علاقة بشعبة الباكلوريا التي تحصلوا عليها.

4- عامل اللغة ويعتبر من المحددات الأساسية في إقبال الطلبة للتكوين في علم الاجتماع على غرار باقي العلوم الإنسانية والاجتماعية. وإذ كان تطبيق مبدأ تعريب التعليم العالي ام تدادا لتعريب التعليم الثانوي وإذ عانت ولا زالت المناطق الريفية تعاني من نقص أساتذة اللغات الأجنبية، يضطر العديد من حاملي شهادة الباكلوريا للتسجيل في العلوم الإنسانية والاجتماعية والتي تم تعريبها كلية منذ 1982-1984.

المبحث6- الحافز للتسجيل في علم الاجتماع

يعتبر الحافز أحد محددات سلوك الفرد أمام اختياراته التي تسطر حياته المستقبلية. سواء تعلق الأمر بالحياة التكوينية، المهنية أو الحياة الاجتماعية بصفة عامة يعرف الحافز على انه " مجموع العوامل المحددة لفعل ولسلوك الفرد من أجل الوصول إلى هدف أو تحقيق نشاط معين. كما يعرف أيضاً على انه " الارتباط أو التداخل ما بين الأسباب الواعية أو غير الواعية، جماعية أو فردية والتي تدفع الفرد للتصرف داخل المجموعة"

6-1نظريات الحافز

تتبع نظريات الحافز من سوسيولوجية التنظيم والعمل، نظرا لارتباط هذا العنصر بمتغيرات خاصة بالمجال التنظيمي المهني مثل ، الحاجات الفيزيولوجية المكافآت، الارتقاء في مناصب العمل.وتعتبر نظرية ماسلو م ن أهم النظريات التي تقدم تفسيراً دقيقاً لمفهوم الحافز.

من بين نظريات الحافز نسجل نظرية " فريدريك هاربرغ". تقوم هذه النظرية على نتائج بحث حول إمكانية استخدام العمل كعنصر محفز للعامل. بعد تحليل نتائج البحث والتي نشرت سنة 1959، تم تحديد مجموعتين مختلفتين من العوامل وهي:العوامل الوقائية والعوامل المحفزة.

تتلخص العوامل المحفزة والتي تؤكد نتائج البحث على أنها تساعد العامل على تأدية دوره بحيوية، كما تزيد من تحفيزه وإنتاجيته.

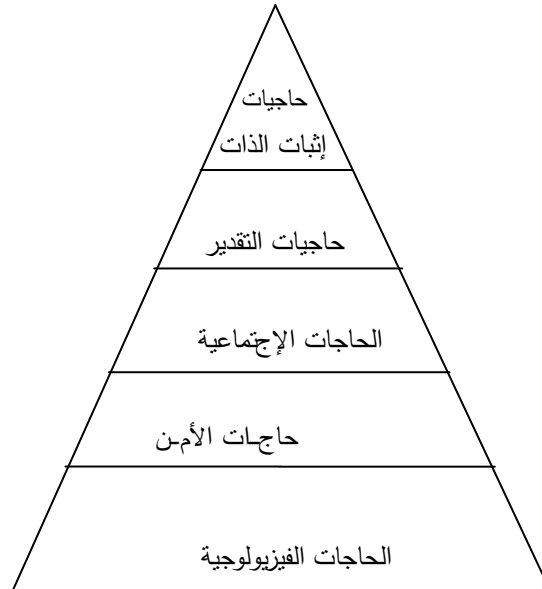
- طبيعة الوظائف.
- إنجاز الأعمال الصعبة.
- الاعتراف والاعتراف من طرف الغير بعد نجاح أو تقديم جهد.

تبعا لنظرية فريدريك هاربرغ "يعتمد ماسلو" في تفسير محتوى نظريته على مبدئين اثنين وهما:

- تصنيف حاجات الفرد في مستويات مختلفة وترتيبها ترتيبا تصاعديا.
- تؤثر الحاجات الغير مشبعة على سلوك الفرد مما يدفعه إلى تحفيزه، بينما ينتهي تأثير الحاجات المشبعة في عملية التحفيز لترك المجال إلى حاجات جديدة لم يتم تحقيقها بعد.

انطلاقا من هذين المبدئين ترتب الحاجات عند ماسلو وعلى شكل هرمي وفق أهميتها بالنسبة للفرد كم يوضحه الشكل الهرمي التالي.

جدول رقم 05 : جدول الحاجات حسب ماسلو



المصدر: برير كمال، إدارة الموارد البشرية، اتجاهات وممارسات، 2008. 158

الحاجات الفيزيولوجية: تعتبر من الحاجات الأساسية لأنها تضمن بقاء الإنسان على قيد الحياة مثل الحاجة إلى الأكل والشرب، تنعكس هذه الحاجات على مستوى مجال العمل في الحاجة إلى الظروف الضرورية للعمل خصوصا منها الراتب الذي يمكن أن يتحصل عليه العامل

*** الحاجة إلى الأمن:** وتعني أن للفرد ميلا ورغبة في تحقيق أمان على مستوى العمل مثل العمل في بيئة مستقرة تضمن له الطمأنينة في الحاضر والمستقبل، الاستقرار في منصب العمل مما يسمح بالحفاظ على دخله المادي ومستواه المعيشي.

*** الحاجة للانتماء الجماعي:** أي الانتماء إلى جماعة العمل أو ما يعرف بالجماعة المرجعية. هذه الجماعة التي يحس الفرد بأنه ينتمي إليها من خلال التعاون وليس التنافس نتيجة تشاركه معها في العديد من المميزات مثل المستوى التعليمي، طبيعة منصب العمل، قيمة الأجر الخ..

*** حاجات التقدير:** وتركز على الأهمية التي يوليها الفرد لتحقيق مكانة اجتماعية عالية، تتحقق هذه المكانة انطلاقا من إحساس الفرد بالثقة بالنفس نتيجة اعتراف الآخرين بأدائه المهني والكفاءات المعرفية والمهنية التي يحملها، أي تحقيق اعتراف اجتماعي على مستوى محيط العمل.

*** حاجات إثبات الذات:** وتعني أن الفرد يحقق ذاته من خلال تحقيق أكبر قدر من الانجازات بواسطة مهاراته ومعارفه الحالية.

يسمح تصنيف ماسلو بتحديد طبيعة العوامل وأسبابها التي حفزت المبحوثين من اختيار تخصص علم الاجتماع.

وإذ يتوزع مجتمع البحث إلى فئتين متباينتين نتيجة تباين الظروف السياسية الاقتصادية والاجتماعية التي عايشوها. فيمكن توزيع إجابات المبحوثين ضمن وحدتين من فئات الأجوبة.

6-2: حضور الحافز للتسجيل في علم الاجتماع.

يتم دمج ضمن الفئة الأولى من الإجابات. طلبة الجيل الأول من السوسيولوجيين أي جيل السبعينات والنصف الأول من الثمانينات. وهي الفترة التي كان فيها المجتمع الجزائري يعيش تحولات كبيرة نتيجة تطبيق البرامج التنموية الكبرى والتي تمثلت في الثورات الثلاث الثورة

الثقافية، الثورة الزراعية و الثورة الصناعية. هذه الثورات الثلاث التي كان شعارها إخراج المجتمع الجزائري من حالة التخلف التي فرضتها عليه مرحلة طويلة من الاستعمار. نتيجة الرؤية الجديدة لبناء مجتمع حديث يواكب المجتمعات المتطورة، حاول الخطاب السياسي لهذه الفترة تنمية وعي الطلبة وإحساسهم بالدور المنوط بهم في إنجاح مختلف برامج التنمية. لقد استطاع علم الاجتماع أن يأخذ مكانة غير مستهان بها في مثل هذا الخطاب وكان دور السوسيولوجي مصرح به وبقوة خصوصا مع إصلاح التعليم العالي لسنوات السبعينات.

فوزير التعليم العالي ثمن وبوضوح دور عالم الاجتماع في الجزائر كبلد نام يحتاج إلى الخروج من التخلف الذي فرضته عليه حقبة تاريخية صعبة فيقول "بالنسبة لعالم الاجتماع الذي ينتمي إلى العالم الثالث والذي يقع بلده تحت الخط الفاصل بين التخلف والتقدم، عليه أن يثبت سلوكه اليومي وفي توجيه بحوثه، انه قد تخطى عن طرق التفكير والأساليب التي وضعت لتقدير التغيرات الاجتماعية في المجتمعات الاستهلاكية وفعلا لا يجوز التصدي للمشكلة الجديدة المتمثلة في التغيير العميق الذي طرا على مجتمعاتنا (....)دون الإشارة إلى ما قد يكون لتلك المشكلة من تأثير على عالم الاجتماع في قيامه بعمله، وفي تعليمه للعلوم الاجتماعية" (بن يحيى م، ص. في/الجامعة، 1975، عدد 1)

لقد كان علم الاجتماع نتيجة نظرة السلطات إلى أهميته والدور الذي يمكن أن يلعبه في تمرير إيديولوجياتها حول المشاريع التنموية يظهر في كل خطابات وزير التعليم العالي لهذه الفترة. لقد كان الوزير بن يحيى في فترة السبعينات يقدم علم الاجتماع على أنه " تخصص فوق كل التخصصات، وهو علم التنمية بسبب قدرته على التعريف والتتويه بالمشاريع التنموية التي سطرت لهذه الفترة.

أكثر من ذلك فمحتوى برامج التكوين في علم الاجتماع في فترة 70 كان يغلب عليها التيار الماركسي. وهو التيار الذي ينقد البرجوازية والرأسمالية مما كان يساعد على تركية وعي الطلبة حول مخاطر النظام البرجوازي وإبراز محاسن النظام الاشتراكي وهو النهج الذي نَهَجَتْهُ السلطة في هذه الفترة كنظام مثالي للخروج بلبلاد من دائرة التخلف التي فرضت عليها من قبل نظام رأسمالي بورجوازي، كما أن التخصصات التي كانت مبرمجة في فرع

علم الاجتماع كانت هي الأخرى متماشية مع السياسة العامة للدولة الجزائرية فيما يخص البرامج التنموية.

لقد ركز الإصلاح على فتح ثلاث شعب كما ورد في توصيات إصلاحات الدراسات على مستوى ليسانس علم الاجتماع وتتمثل هذه الشعب في علم اجتماع ريفي حضري، علم اجتماع العائلة، علم الاجتماع الصناعي.

لكن في الواقع بقي القسم يعم ل بتخصص واحد وهو علم الاجتماع ريفي حضري لغاية السنة الدراسية 1975/1976 حيث تم فتح تخصص علم الاجتماع الصناعي تحت ضغوطات الطلبة الذين قاموا بالإضراب ضد رفض إدارة القسم لفتح هذا التخصص . لقد كان الخطاب السياسي لهذه الفترة محل اهتمامات العديد من المفكرين والذين اعتبروه "خطاب حاول أن يجعل من علم الاجتماع علما خادما لإيديولوجية تنموية خاصة، جعلت من علم الاجتماع علما مكثفيا بلعب دور الصدى للقرارات والإجراءات السياسية وتبرير سيطرة القوى الاجتماعية التي بيدها الحكم (العايشي عنصر، مرجع سابق، ص 32) ودائما ضمن هذه الفكرة يؤكد (Guerid,opcit,p292) في تحليله لأجيال الطلبة. "أن طالب السبعينات كان يملك مستوى عاليا من الوعي سواء كان ذلك على مستوى اختيار فرع التكوين في الجامعة أم على مستوى علاقة التكوين الجامعي بسوق العمل إضافة إلى هذا وتأثرا بالأوضاع السياسية الاقتصادية للمجتمع الجزائري، وكذا الحركات التحررية في العالم. فقد كانت تحمل هذه الفئة من السوسيولوجيين للجيل الأول والتي ينتمي معظمها إلى الفئات الأجرية المتوسطة. " **الشعارات التقليدية للحركة العمالية ضد الرأسمالية** والتي أثرت على تفكيرها وفي اختيارها لعلم الاجتماع كعلم نقدي تقدمي كما يشير إلى ذلك (Streicher,F:1995,p314).

يعتبر هذا النوع من التفكير احد الشعارات التي تسمح بتأسيس الشعور بالهوية الاجتماعية. ويسجل هذا التفكير في خطابات مجتمع البحث في المؤشرات التالية.

1.2.6: الوعي بتخصص علم الاجتماع كعلم يحدد الهوية الذ اتية ويكون الفكر

النقدي للفرد.

ضمن هذا المحور نسجل العديد من الحالات والتي يظهر من إجاباتها بأن اختيار علم الاجتماع كان اختيار واعيا. لكن الشيء المهم في هذا المحور هو تفرد غالبية المبحوثين من الجيل الأول عن أقرانهم من الجيل الثاني، كما يتضح في الاعترافات التالية:

"لقد كان اختياري لعلم الاجتماع واعيا نتيجة التعريف بالأحداث والتحولت التي كانت تعيشها المجتمعات والجامعات الغربية والأمريكية في سنة 1968 من قبل الأساتذة الأجانب من جهة. لقد ساهمت هذه الوضعيات كثيرا في صقل وتنمية وعي الطلبة حول مكانتهم في المجتمع. وبما أنني أردت أن افهم ما كان يجري في المجتمعات. وحتى أحدد مكانتي كإمرأة في مجتمع محدد وهو المجتمع الجزائري" فقد اخترت علم الاجتماع وهو العلم الذي كنت متأكدة من أنه سيعطيني القدرة على التفكير وتفسير مكانة المرأة في مجتمع فتي مثل المجتمع الجزائري (خريجة علم الاجتماع في سنوات 71، منسقة في شبكة الإصغاء للنساء في شبكة وسيلة).

حتى وإن كانت هذه السوسيولوجية قد تعرفت على علم الاجتماع خلال المرحلة التحضيرية، والتي تعتبر بالنسبة لها مرحلة ضرورية لاختيار التخصص عن وعي.

فإن هذا الوعي نجده حاضرا حتى عند الطلبة الذين مسهم إصلاح 1971 والذين لم يدرسوا في نظام الشهادات والذي لكان يشمل السنة التحضيرية.

لقد كان الحافز في اختيار التخصص ناتجا عن الظروف الاجتماعية الاقتصادية والسياسية التي كان يعيشها المجتمع الجزائري الحديث في فترة السبعينات. ومن هذا المنطلق نسجل القول التالي: "لقد كان المجتمع الجزائري في فترة السبعينات في تحول كبير. وكان الفرد الجزائري مهياً إيديولوجيا، لهذا السبب اخترت علم الاجتماع، لاكتساب منطق سوسيولوجي يمكن من خلاله فهم هذه التحولات"(رئيس مدير عام للشركة الجزائرية للجودة، باكوريا 1975. تخصص تنظيم وعمل)

بينما يصرح مبحوث آخر على أهمية علم الاجتماع مقارنة بالتخصصات الأخرى فيقول: "في فترة 70 كان النقاش كبيرا ما بين الطلبة حول مختلف التخصصات في الجامعة المركزية. وهذا ما جعلني اختار علم الاجتماع والذي بدا لي بأنه التخصص الأكثر انفتاحا

عن التخصصات الأخرى" (المدير العام للمخبر الوطني للأشغال العمومية، باكوريا 77، تخصص صناعي).

تبعاً لنفس الفئة من الإجابات "فئة الوعي بالتخصص" يؤكد مبحوث آخر مسألة الوعي بظروف المجتمع بقوله "لقد كان الاختيار انطلاقاً من تصور خاص: أولاً من حداثة التخصص، في 73 كان علم الاجتماع علماً حديثاً ولم نكن نفهم أبعاده الحقيقية مما دفعني والعديد من الطلبة إلى التسجيل في علم الاجتماع رغبة منا في اكتشافه. خصوصاً وأنني كنت أملك ميولات ذاتية، لفهم والتعرف على المجتمع. لقد نبع هذا الميل من دروس الفلسفة في القسم النهائي. وكطالبة شباب كنا نفهم بأن الجزائر تعيش في خضم التحولات الكبيرة، لذا فلقد كنا ندرك بأن مهمة الباحث السوسيولوجي هي جد كبيرة، بحيث يمكنه أن يواكب التطورات التي كانت تحدث في المجتمع الجزائري. (مستشار رئيس مجلس الأمة. باكوريا 73 تخصص تنظيم وعمل)

إضافة إلى عامل الوعي بأهمية التكوين في علم الاجتماع. نسجل فئة أخرى من الإجابات وهي:

2.2.6 : التعرف على التخصص وعلى أهميته قبل التسجيل فيه

يعتبر التعرف على التخصص من العوامل الأساسية التي تسمح لحامل شهادة الباكوريا على أن يختار التخصص الذي يستطيع من خلاله أن يحقق مشاريعه المستقبلية المهنية منها والاجتماعية. تتراوح مصادر التعرف على التخصص حسب إجابات المبحوثين من مصدرين اثنين:

يندرج تحت هذه الفئة اثنتين (2) من طلبة الجيل الأول، أربعة (4) طلبة من الجيل الثاني. تتوزع مصادر هذه الفئة من الإجابات

أ- المرحلة الثانوية . خصوصاً منها القسم النهائي حيث يدرس الطالب مادة الفلسفة وهي المادة التي تملكه من التعرف على مختلف العلوم ومنها العلوم الإنسانية والاجتماعية، ما هي المواضيع التي تتناولها هذه المواد، الأمر الذي يمكن الطالب من اختيار تخصصه في الجامعة عن وعي وإدراك.

ضمن هذا العنصر نسجل حالتين اثنتين، حيث يصرح كلا المبحوثين بتعرفهما على علم الاجتماع من خلال دروس الفلسفة. "تعرفت على علم الاجتماع من دروس الفلسفة، مما

ساعدني على اختياره عند التسجيل في الجامعة دون تردد" (مستشار رئيس مجلس الأمة، خريج 70) "التعرف على علم الاجتماع تم في القسم النهائي من المرحلة الثانوية. و حيث كانت التحولات الاجتماعية الاقتصادية في المجتمع الجزائري كبيرة، فقد ساعدتني معارفي الأولية على اختيار تخصص علم الاجتماع في الجامعة" (مدير مركز الإسعاف الاجتماعي، ت.ر.ح.خريج 80)

3.2.6: تكوين جامعي سابق للتكوين في علم الاجتماع

ونسجل هنا حالة واحدة وهي حالة المهني في المستقبل على علم الاجتماع بعد تخرجهم من تخصصات أخرى، مما خلق فرص التعرف على علم الاجتماع من جهة والإدراك بضرورة التكوين فيه لضمان أداء مهني بصورة أحسن. " علم الاجتماع لم يتم فرضه علي، لقد اكتشفت هذا التخصص من خلال دروس الأستاذ الذي كان مختصا في علم الاجتماع بجامعة "ليون" وأثناء تحضير لي ليسانس "تجارة وتسيير الموارد البشرية" في نفس الجامعة. مكلف بالدراسات رئيسي. الوكالة الوطنية للتشغيل ليسانس علم الاجتماع 2004) إن علاقة علم الاجتماع بالعلوم الأخرى لا يقتصر على تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية والذي هو فرع من فروعها. بل أن تخصصات أخرى تظهر علاقتها الكبيرة بعلم الاجتماع. كما يظهر من إجابات فئة المبحوثين المقبلين على التكوين في علم الاجتماع بعد تخرجهم من تخصصات أخرى.

4.2.6 : دافع ملء الفراغ المعرفي في التكوين الأصلي

ويصرح هؤلاء بضرورة تكملة النقص في تكوينهم الأصلي، ففئة الأطباء يصرحون بأن مهنة الطب تتطلب من الطبيب أن يكون مطلعاً على المعرفة السوسولوجية، يقول احد المبحوثين وهو طبيب عام . " تعرفت على علم الاجتماع من خلال تكويني في كلية الطب. حيث أن أول فكرة يتعلمها الطبيب في تكوينه هي ضرورة التعرف على الجانب الاجتماعي والاقتصادي للمريض ، لكن التكوين في كلية الطب يقيسه التكوين في علم الاجتماع والذي قد أدرج في الدول الغربية منذ أمد بعيد.

إن حاجتي للتكوين في علم الاجتماع زادت منذ ممارستي لمهنة الطب. لقد تأكدت خلال هذه الفترة ومن خلال معاينتي للعديد من المرضى والذين يصلون إلى المستشفيات من مناطق مختلفة من المجتمع الجزائري، بأن الطبيب لا يمكنه أن يفهم مرضاه ويمارس مهنته

كطبيب إلا من خلال فهم الأصل الاجتماعي الذي ينحدر منه المريض، بالإضافة إلى التعرف على الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيش فيها.

تسمح المعلومات التي يتحصل عليها الطبيب حول مرضاه، بوضع تشخيص دقيق للمرض. كما تسمح له بالتعرف على الأسباب التي سمحت إما باستفحال المرض أو توقفه عند مستوى محدد.

إن مثل هذه الأسباب والتي اعتبرها جد مهمة في حياتي المهنية كطبيب، هي التي دفعت بي للتسجيل في علم الاجتماع". (طبيب عام، تخصص ت. تنمية)

يفسر هذا المبحث ضرورة تسلح الطبيب بالمعرفة السوسولوجية. فيقول: "إن أنواع الأمراض ترتبط أيضاً بالوسط الذي يعيش فيه المريض، فالأمراض التي يعرفها أهل المدينة ليست هي أمراض الوسط الريفي. يضاف إلى ذلك، فإن التعرف على خصوصيات المريض لا تظهر في الهيئة الخارجية للمريض. وإذا كان الطبيب غير مسلح بالليقظة المعرفية والتي تدفعه للبحث عن العوامل الخفية في حياة الفرد. فإنه سيقدم تشخيصاً خاطئاً للمريض. ويقدم هذا السوسولوجي مثلاً عن الأخطاء التي يمكن أن يقع فيها الأطباء في تشخيص حالة المرضى الاجتماعية والاقتصادية نتيجة فقدانهم لليقظة السوسولوجية فيقول " عندما تقدمت مريضة في منطقة من مناطق الصحراء إلى الطبيب المعالج، وبعد معاينتها وتحديد طبيعة المرض الذي كانت تعاني منه، سألتها الطبيب عن حالتها الاجتماعية والاقتصادية، لقد كان سبب السؤال تحديد الفئة الاجتماعية التي تنتمي تنحدر منها المرأة حتى يمكن تحديد طبيعة المساعدة الطبية التي يمكن أن تقدم لها ومن خلال مظهرها الخارجي الذي كان يوحي بأنها فقيرة، ومن خلال تصريحها بأن زوجها يعمل بواحات النخيل، تم تصنيف المريضة، تم تصنيف المريضة ضمن الحالات التي تحتاج إلى مساعدات مادية. ولقد تم تدارك هذا الخطأ من رئيس الأطباء الذي عمل على التأكد من طبيعة عمل الزوج الذي لم يكن عاملاً بل مالكا لأشجار النخيل وأن الحالة الاقتصادية كانت جيدة. انطلاقاً من هذا المثال يؤكد الطبيب على ضرورة إدماج وحدات في علم الاجتماع ضمن برامج التكوين في تخصص الطب. (طبيب عام، ماجستير، تخصص علم اجتماع تغذية وتنمية).

نفس الفكرة تأكدها طبيبة مختصة فتقول: " التعرف على علم الاجتماع ينبع من خلال مهام في مركز إعادة تأهيل الشباب المدمنين على المخدرات، بالإضافة إلى وضعية النساء المصابات بداء السرطان أثناء إقامتهم بالمستشفى. بالنسبة للشباب المنحرف فقد ساعدني التكوين في علم الاجتماع على تحديد أسباب إقبالهم على تعاطي المخدرات، ما هي ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، ما هو مستواهم التعليمي وما هي انشغالاتهم. لقد ساعدني علم الاجتماع أيضاً في فهم وضعية النساء المقيمت بالمستشفى بسبب مرض السرطان خصوصاً منهن المرأة الريفية. يفسر تقدم المرض عند هذه الفئة من النساء بعدم السماح لها بمراجعة الطبيب واللجوء في غالب الحالات إلى تفسير المرض بتفسيرات ميتافيزيقية خرافية، كما أنها لا تحظى بأي اهتمام ولا رعاية إلا بعدما تصل إلى مرحلة ميئوس منها. ليصبح الاعتناء بها ليس لكونها أم وزوجة أو أخت، بل فقط من باب الشفقة عليها خصوصاً وأنها ستفارق الحياة" (طبيبة مختصة في سرطان الثدي، بكلوريا علوم 83) تباعاً لمؤشر ملء الفراغ المعرفي في التكوين الأصلي كأحد أسباب الإقبال على التكوين في علم الاجتماع، يصرح بمبحث آخر " شعرت بأهمية علم الاجتماع من خلال دروس أستاذ علم الاجتماع في معهد التكوين للمربين التابع لوزارة الشباب والرياضة. واتضحت لي أهمية هذا التخصص خصوصاً منه التربوي في ممارسة مهامي كمرب. "(ليسانس تربوي 2011 رئيسة مصلحة الترفيه التربوي بالمستشفى)

ودائماً ضمن الحاجة إلى علم الاجتماع في فهم العديد من القضايا الخاصة بالتخصص الأصلي نسجل حالة طالبة حاصلة على ليسانس حقوق وتقول " إن كل القضايا التي تطرح على المحامي أو على القاضي هي قضايا اجتماعية بالدرجة الأولى. وتتطلب معرفة سوسيولوجية وتحليل سوسيولوجي وتقدم مثلاً حول السباب إقبال الأطفال على السرقة والتي تفسرها بدوافع اقتصادية واجتماعية. ودون معرفة سوسيولوجية لا يمكن فهمها والحكم على مرتكبيها" (مساعدة إدارية بالمدرسة العليا للقضاة، ليسانس تربوي 2011).

5.2.6 التأثير بعلم الاجتماع والتعرف عليه كعلم ومعرفة من مصادر مختلفة

تتعدد وتتوزع مصادر التعرف على علم الاجتماع، وتعتبر هذه المصادر كقناة تصل ما بين المختص في علم الاجتماع وما بين الطالب سواء الذي يدرس المرحلة الثانوية أو

الذي هو في مرحلة التعليم العالي ، تعوض هذه المصادر غياب التعريف بهذا التخصص وغيره من التخصصات في المرحلة الثانوية كما هو معمول به في العديد من الدول خصوصا منها الدول المتقدمة. من بين هذه المصادر نذكر:

أ- الأفلام السينمائية الملزمة والتي تعالج القضايا الاجتماعية.

وتعتبر من المصادر المهمة بالتعريف على تخصص مثل علم الاجتماع، وكيف يعالج القضايا الخاصة بالأفراد وبالعلاقاتهم مع المحيط الذي ينتمون إليه مثل محيط العمل. وإذ يعتبر محيط العمل مجتمعا مصغرا تنشأ فيه علاقات مختلفة ما بين العمال من جهة وما بين العمال ورؤسائهم من جهة ثانية تؤثر على المردودية في العمل وعلى أداء العمال. فإن معالجة مكانة العمال وأدوارهم خصوصا منهم النساء العاملات في فيلم سينمائي، يساعد كثيراً على التعريف بمهام السوسيولوجي ودوره في الاهتمام بقضايا المجتمع وعند مختلف الشرائح الاجتماعية. وهذا ما نلمسه في تصريح احد المبحوثين من الجيل الأول.

" لقد وعيت بأهمية علم الاجتماع من خلال حضوري لعرض فيلم في نادي السينما في الجزائر العاصمة. لقد كان مخرج الفيلم عالم اجتماع. ولقد حاول من خلال هذا الفيلم أن يعالج وضعية النساء في محيط العمل . من خلال ربطها بمحددات أخرى مثل، الأصل الاجتماعي الذي تتحدر منه العاملات، مستواهن التعليمي، طبيعة مناصب العمل التي تحتلها كل واحدة منها طبيعة المهام المهنية التي تمارسها العاملات، أكثر من ذلك فلقد حاول عالم الاجتماع كمخرج ان يركز أيضاً على مؤشرات أخرى منها:

علاقة العاملات مع بعضهن البعض، علاقتهن مع الم سؤول المباشر ثم علاقتهن مع المسؤول عن المؤسسة المستخدمة. إن تتبعي لعرض هذا الفلم وأنا في المرحلة النهائية من التعليم الثانوي، سمح لي بالتعرف على أهمية التخصص كونه يقدم مهارات معرفية وبقظة سوسيولوجية تؤهل السوسيولوجي لفهم الواقع الاجتماعي والمهني وغيرهما فهما دقيقا .وذلك بمحاولته للبحث عن الأسباب الخفية للمشكل المطروح للبحث والدراسة والفهم.

لقد كان هذا الفيلم المحدد الأساسي لإقبالي على التسجيل في علم الاجتماع . خصوصا وأن المجتمع الجزائري في فترة السبعينات كان يعيش فترة تحول كبير ة والتي كانت تتطلب وعيا كبيرا وتكويننا خاصا يعطي التأهيل الكافي للفهم الجيد لهذه التحولات التي كان المجتمع

الجزائري يعيشها آنذاك.(مدير الموارد البشرية بمؤسسة وطنية، باكلوريا 77.تخصص علم الاجتماع الصناعي) إن التعرف على المختصين في علم الاجتماع وعلى دورهم في المجتمع يمكن أن ينبع من مساهماتهم في النقشات المختلفة حول قضايا المجتمع خصوصا منها تقدم (Piriau, opcit, p46). في نفس السياق شهادة عن مخرجة سينمائية ، والتي تعترف بأنها كانت بحاجة لأدوات ولمعطيات عديدة حتى تتمكن من معالجة الكثير من المواضيع في أفلامها ، الأمر الذي دفعها للتكوين في علم الاجتماع ولقد ساعدها كل ما تعلمته على إحداث تعديلات في تقنيات الإخراج السينمائي.

ب-الاحتكاك بعلماء الاجتماع

وتلعب دورا كبيرا في تنمية الرغبة للتسجيل في تخصص علم الاجتماع، كما يصرح أحد المبحوثين من الجيل الثاني. " تعرفت على علم الاجتماع من جاري الذي هو أستاذ في علم الاجتماع. لقد كان يكتسب ثقافة واسعة، ويتميز ذلك من خلال مناقشته وبجدارة لمختلف المواضيع ويقدم حججا مقنعة. ما يدل على انه يطالع كثيرا، الشيء الذي لم أكن أنا أقوم به عندما كنت في جامعة باب الزوار " (ضابط شرطة، تخصص ثقافي، باكلوريا علوم 93)

يرتبط الاعتراف بالكفاءات المعرفية والنقاش الصائب الذي يتمتع به علماء الاجتماع بطبيعة التكوين في هذا التخصص. فعلم الاجتماع الذي يهتم بدراسة المجتمع وكل ما ينشأ من تجمعات الأفراد وعلاقاتهم ببعضهم البعض، فإنه يسعى بربط الأحداث بأسبابها الموضوعية الاقتصادية، السياسية الدينية والثقافية. وهكذا فطبيعة التكوين وطبيعية معالجة الظواهر الاجتماعية محل الدراسة هما اللذان يكسبان الفكر النقدي والفتنة المعرفية لدى عالم الاجتماع والتي تجعله يبتعد عن اللغة الشائعة وعن التفسير العفوي للأحداث المعالجة كما يشير بورديو "يسعى السوسيولوجي دائما إلى إعلان رفضه للأحكام الشائعة عن طريق بناء خطاب علمي حول الافتراضات التي تبناها بصورة عفوية" (30, 2005, Bourdieu, p)

إن التعرف على المختصين في علم الاجتماع وعلى دورهم في المجتمع يمكن أن ينبع من مساهماتهم في النقاش الواسع والمتنوع حول قضايا المجتمع خصوصا منها القضايا ذات الطابع الاجتماعي مثل انحراف الأحداث، قضايا العنف في المجتمع، مسألة التعليم والتكوين وإمكانيات تطويرها الخ... كما يحدث في الدول المتقدمة. إن مثل هذه المساهمات

لعلماء الاجتماع هي تقريبا منعقدة خصوصا على المستوى العلني وفي وسائل الإعلام الأقرب للمواطن مثل التلفزة والإذاعة، الصحف. مما يجعل حظوظ التعرف على هذا التخصص الذي يهتم بدراسة المجتمع وبعلاقات الأفراد ببعضهم البعض جد قليلة. وتتوقف على حظوظ الأفراد في تعرفهم على علماء الاجتماع. يتشارك العديد من المبحوثين في مسألة التعرف على علم الاجتماع من قبل أطراف آخرين لنسجل الحالات التالي:

ج- التوجيه من قبل الأهل سواء أباء أم أقارب: " علم الاجتماع كان من اختيار الأب والذي كان مفتشا في الشرطة. لقد كان قريبا من المجتمع وكان يقول -أن علم الاجتماع هو علم المجتمع- ومهم للمجتمع.(ماجستير ريفي مسجلة في الدكتوراه. مساعدة إدارية رئيسية ، مكلفة بالتكوين.)

"اختيار علم الاجتماع كان رغبة ذاتية وسجلته في الرتبة 2. لقد نشأت هذه الرغبة من عند احد الأقارب الذي درس علم الاجتماع ودرس فيه وهو الذي نصحني ووجهني للتسجيل فيه.(ماجستير ثقافي 08، مسجلة بالدكتوراه، نائبة المدير للمكتبة والتوثيق)

" التسجيل في علم الاجتماع كان برغبة مني. في البيت هناك كتب كثيرة حول علم الاجتماع، لكن التشجيع الأساسي كان من طرف الأخ الذي هو ص حافي(ليسانس ت.ع01 مفتشة بنك بمديرية الصندوق الوطني للتوفير).

" اختياري لعلم الاجتماع كان من توجيه قريبي والتي هي أستاذة في الديموغرافيا" (ليسانس ت.ع*07.مسؤول الموارد البشرية بمؤسسة هاتفية Sony Erixon)

بالرغم من القواسم المشتركة التي يشترك فيها البعض من طلبة الجيل الأول والجيل الثاني. والتي دفعتهم للتسجيل في علم الاجتماع. إلا أن دوافع طلبة الجيل الأول كانت ترتبط برهانات إيديولوجية خاصة بهم والتي كانوا قد وعوا بها في الظروف التي كان يعيش فيها المجتمع الجزائري مرحلة تحولية كبيرة.بالإضافة إلى التأثير بالتيارات الفكرية المناهضة للاستعمار والامبريالية ، خصوصا وأن معظم هؤلاء ينحدرون من فئات اجتماعية بسيطة. "لذا فقد كان التكوين في علم الاجتماع هو التخصص الوحيد الذي له القدرة على كشف العوامل الإيديولوجية والسياسية التي تتحكم في حركية المجتمعات"(Perriou,opcit.46).

بالرغم من الأسباب الموضوعية التي دفعت ببعض المبحوثين للتسجيل في علم الاجتماع، مثل الوعي السياسي والمهني إلا أن تصريحات البعض من المبحوثين تكشف عن حوافز أخرى للالتحاق بعلم الاجتماع والتي تتمثل في الفئة الثالثة من صنف 1 من الإجابات. بعيدا عن خصوصيات المجتمع الجزائري في سنوات 70 والتي دفعت الكثير من الطلبة للالتحاق بعلم الاجتماع ك تخصص يسمح بفهم التحولات التي كان يعيشها المجتمع الجزائري. فإن الحافز للتسجيل في علم الاجتماع عند البعض من طلبة الجيل الثاني يتمثل في محاولة فهم صيرورة المجتمع الجزائري في الوقت الحاضر. وهنا نسجل 4 حالات من طالبات الجيل الثاني. 3 منهن يحملن باكلوريا آداب وعلوم إنسانية. بينما تحمل حالة واحدة باكلوريا علوم الطبيعة والحياة.

وإذ تتفق الحالات الثلاث الأولى على أنها اختارت بصورة إرادية التسجيل في علم الاجتماع، فإن حافزها لذلك فهو بغرض "فهم المجتمع" الرتبة 1 في ورقة الرغبات. (حاملة ليسانس تربوي 07 عون إداري مصلحة القانونية بمؤسسة عمومية).
"الرغبة في دراسة المجتمع" الرتبة 2 في ورقة الرغبات. (ليسانس ريفي 95، ملحقة بالبحث في وزارة الفلاحة)

بالنسبة لكلتا الحالتين فقد نمت هذه الرغبة في المرحلة الثانوية وحيث تم التعرف على علم الاجتماع في دروس الفلسفة ولو بصورة ضئيلة جدا.
أما الحالة الثالثة فتمثلها طالبة حاصلة على باكلوريا علوم. أما الحافز للتكوين في علم الاجتماع هو "التكوين في تخصص "تنظيم وعمل" لأنه قريب من المناجمنت وهو التخصص المطلوب في سوق العمل في الوقت الحاضر"
توضح هذه الإجابة بأن التعرف على علم الاجتماع في المرحلة الثانوية غير وارد. والسبب في ذلك أن محتوى دروس الفلسفة وهي المادة الوحيدة التي تشير إلى مختلف التخصصات. لا يتم التعمق فيها في الدروس الخاصة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية بالنسبة للشعب العلمية، الأمر الذي يجعل من يجعل من خريجي هذه الشعب اقل علما ومعرفة بالتخصصات البعيدة عن العلوم الدقيقة والعلوم الطبيعية.

6.2.6: حافز المعرفة والفضول العلمي.

" عند الإقبال على التسجيل في علم الاجتماع، لا يجب أن نفكر في الحصول مباشرة على منصب عمل لأن هذا يأتي بالضرورة. فالتكوين في علم الاجتماع معناه اكتساب المعرفة النقدية و المخيال السوسيولوجي كما يسميه رايت ميلز. " (ضابط في الجيش، باكلوريا آداب 80، تخصص ثقافي)

وإذ يشير هذا السوسيولوجي إلى ميلز فإنه يؤكد فكرته القائلة "يسمح المخيال السوسيولوجي بالنسبة للمتفطنين لفهم المسرح الواسع للتاريخ. انطلاقا من المعنى الذي يطبع الحياة السابقة للأفراد وأيضا من خلال مساراتهم الحاضرة. (Mills, c w, 1967, p7) يؤكد هذه الفكرة بمحوث آخر من الجيل الأول، حيث يقول "لا يمكن أن يكون هناك غرض آخر للتكوين في علم الاجتماع من غير تحقيق الجانب المعرفي الشخصي. خصوصا وأن الأفاق المهنية لعلم الاجتماع منعدمة في الجزائر" (مدير تحرير جريدة يومية، تخصص حضري. باكلوريا آداب 80).

يمكن أن نضي ف هاتين الإجابتين إلى نظيرتيهما حول حب المعرفة والتفتح العلمي. وهذا ما يعني إمكانية ربط هاته الإجابات بعامل الانتلجانية، حيث يقبل الأفراد على التكوين في علم الاجتماع من أجل تحقيق طموحات معرفية فقط وليس رغبة في الحصول على مناصب عمل والذي يمكن أن يتم بطرق أخرى.

إن الفرق ما بين الموقفين من التكوين في علم الاجتماع، يبرز في أن الأول يرى في علم الاجتماع العلم النظري الذي يسمح بالتفسير العقلاني لسيروية المجتمع. بينما يربط الموقف الثاني الجانب المعرفي المحض لعلم الاجتماع في الجزائر بغياب أفاق تمهين هذه المعرفة في المجتمع الجزائري. كما يصرح بذلك أحد المبحوثين ، "لا يمكن لعالم الاجتماع في الجزائر أن يطمح بالعمل بمؤهلاته المعرفية السوسيولوجية. فهذا الطموح هو مغامرة جد خطيرة تعرض عالم الاجتماع إلى البطالة في مجتمع غير متعود على المعرفة السوسيولوجية والتي تسعى لكشف الحقائق الخفية" (مدير تحرير جريدة يومية، نفس المصدر)

في نفس السياق المعرفي نسجل حالة واحدة من طلبة الجيل الثاني والتي كان حافزها للالتحاق بعلم الاجتماع هو " الرغبة في التعرف أكثر على هذا العلم. لذا فقد كان اختيارها

الأول في ورقة الرغبات. (عون إداري مصلحة الشؤون القانونية بمؤسسة وطنية، بكلوريا 89)

وتبعاً لمثل هذه الحوافز في التكوين في علم الاجتماع، نسجل 3 حالات من الجيل الثاني والتي كان دافعها للتكوين في علم الاجتماع " الفهم الأكثر للمجتمع. اثنين منهم يحملن بكلوريا آداب وعلوم إنسانية. وقد تعرفنا على علم الاجتماع في دروس الفلسفة ولو بقدر ضئيل جداً. " لقد كان علم الاجتماع اختياري الأول. لأنني كنت أربح في فهم المجتمع " (خريجة علم الاجتماع عون إداري مصلحة الشؤون القانونية بمؤسسة عمومية)

" كانت لي رغبة كبيرة في دراسة المجتمع، علم الاجتماع كان اختياري الثاني (خريجة علم الاجتماع، تخصص تغذية وتنمية، ملحقة بالبحث بوزارة الفلاحة، بكلوريا 90) وحتى وإن اختلف تعبير المبحثين إلا أنهم ينظرون إلى علم الاجتماع العلم الوحيد الذي يملك الأدوات التي تسمح بالتعرف على المجتمع وفهم سيرورته أكثر من العلوم الأخرى. ترتبط تصريحات المبحثين بتعريف أوجست كونت الذي كان يرى "بأن علم الاجتماع رغم حداثة نشأته.... فهو علم شامل لكل مواضيع العلوم الإنسانية"

توضح المؤشرات المذكورة والتي تفسر حافز اختيار تخصص علم الاجتماع للتكوين الجامعي، عن قدرة هذا التخصص بإشباع حاجيات المبحثين ، سواء كانت حاجيات فيزيولوجية أو حاجيات تقدير الذات كما هي مصنفة حسب تقديرات ماسلو. خلافا لما يميز هذه الفئة من السوسيولوجيين في اختيارها لعلم الاجتماع، تتفرد فئة أخرى من أقرانهم بخصوصيات تبرز أسباب عدم اختيارها الإرادي لتخصص علم الاجتماع. تندرج هذه المجموعة من المبحثين تحت فئة الجواب التالية:

المبحث 7. غياب الحافز للتكوين في علم الاجتماع

تظهر هذه الفئة من الجواب وبكثرة عند طلبة الجيل الثاني من المبحثين، أي الطلبة الذين التحقوا بقسم علم الاجتماع في الفترة التي تتراوح ما بين النصف الثاني من سنوات الثمانينات ولغاية الوقت الحاضر. يبرز غياب الحافز في مؤشرات عدة وهي:

7-1: التسجيل عن طريق الصدفة:

ونسجل ضمن هذه الفئة من الإجابات البعض من طلبة الجيل الأول وغالبية طلبة الجيل الثانية.

يفسر غياب الحافز للتكوين في علم الاجتماع يرتبط أساسا بعدم وضوح علاقة هذا التخصص بسوق العمل.

" لقد كان اختياري لعلم الاجتماع عن طريق الصدفة بسبب جهل علم الاجتماع مقارنة مع علم النفس والذي كان معروفا أكثر بالرغم من أن التخصصين قريبين. لقد تم تفضيل علم الاجتماع على الحقوق وعلم النفس (رئيس التحرير في جريدة يومية علم الاجتماع ريفي حضري، بكلوريا 76)

" اختيار علم الاجتماع كان صدفة، الرغبة كانت الدراسة والتكوين في الاركولوجيا) نصح الأخت التي كانت تعمل في متحف باردو بعدم جدوى التكوين في هذا التخصص. إن اختيار علم الاجتماع كان نتيجة اكتظاظ عدد طلبة الحقوق (مديرة متحف باردو، تخصص حضري ريفي باكلوريا: آداب، 82) إن عامل الصدفة الوارد في هذين التصريحين هو عامل مشترك ما بين فئة من طلبة الجيل الأول وفئة أخرى من طلبة الجيل الثاني. والذين يصرحون بدورهم بأن التكوين في علم الاجتماع لم يكن واردا تماما بل أملت عوامل خارجة عن إرادة الطلبة. "وجودي في علم الاجتماع لم يكن اختياريا. الاختيار كان بسبب الظروف الأمنية والتي لم تسمح لي بالتسجيل في تخصص علم الفلاحة والذي كان يدرس في جامعة البليدة. لقد اخترت علم الاجتماع بعد ما علمت بوجود تخصص ديموغرافيا" (مسؤولة الموارد البشرية في وزارة المالية. بلكوريا 95)

بالرغم من تكرار عامل الصدفة في إجابات المبحوثين، إلا أن هذا الأخير يمكن أن يفسر بعوامل أخرى من مثل: الإخفاق في التسجيل في التخصصات المرغوب نتيجة الظروف الأمنية من جهة وكذا ضعف معدلات الباكلوريا ويعتبر هذا الأخير العامل الأساسي الذي اجبر العديد من الطلبة للتسجيل في علم الاجتماع كما سيرد لاحقا في الفئات الأخرى من الإجابات.

7-2: الجهل بعلم الاجتماع وآفاقه المهنية

ينبع الجهل بالتخصص من غياب الإعلام عنه والتعريف بمكانته في المجتمع وبالأفاق المهنية التي يمكن أن تتاح لحاملي شهادة علم الاجتماع. إن التعرف على التخصصات الجامعية بالنسبة للطلبة الثانويين هو من القضايا الأساسية التي يجب أن تهتم بها السلطات المسؤولة على التعليم الثانوي. وفي الوقت الذي تسعى فيه الدول المتقدمة إلى تحضير طلبة المرحلة النهائية من التعليم الثانوي للتعرف على مختلف التخصصات الجامعية وبمختلف الوسائل التدعيمية والتي تتمثل في محتوى الدروس أو عن طريق الكتب التدعيمية (خارج المدرسية) تساعد هذه الكتب التلاميذ على التعمق أكثر في محتوى الدروس والقيام ببعض التمارين ذات الحلول المقترحة في نفس الكتيبات.⁸

إضافة إلى هذا عادة ما تنظم الجامعات أيام مفتوحة على التخصصات، قبل الدخول في امتحانات شهادة البكالوريا مما يساعد الطالب للتعرف على مختلف التخصصات القريبة من الشعبة التي يدرس فيها في الثانوي وهذا ما يجعل اختيار التخصص عند الطالب الجامعي اختياراً واعياً نابعا من استراتيجيات مستقبلية حول التكوين الجامعي وحول مستقبله المهني. خلافاً لمثل هذه الوضعيات، لا زال التلميذ في الجزائر وفي المرحلة الثانوية يتلقى تكويناً قائماً على الطرق التقليدية، (الإملاء والحفظ) ودون أن يبذل الأستاذ أي جهد لتوجيهه توجيهها علمياً بالتخصصات التي سيكتشفها بعد حصوله على شهادة البكالوريا، نتيجة انشغاله بتلقين التلاميذ المقررات الدراسية المكثفة. وحتى كتب الدعم لتحضير امتحان شهادة البكالوريا، هي كتب تقتصر على طرح تمارين في بعض المواضيع مع حلول لها، دون أن ترفق هذه الكتب بملخصات حول مواضيع الدروس التي تسمح لتلميذ هذه المرحلة من التعليم بتقوية معارفه حول مختلف مقررات برنامج القسم النهائي.

⁸ تشير هنا إلى سلسلة le bac en tête لوهي سلسلة الكتيبات التي تعالج مواضيع مختلفة من المقررات الدراسية لطلبة المرحلة النهائية من التعليم الثانوي، بالنسبة لعلم الاجتماع نجد مختصرات حول مؤسسي علم الاجتماع، أعمالهم، مختصرات حول مختلف المدارس النظرية. تقدم هذه الكتيبات أيضاً تمارين مع حلول لها

وعوض أن تعطيه هذه الكتب (التدعيمية؟) معارف أوسع حول مقررات البرامج الدراسية، تعمل وفي غالب الأحيان على تضليل التلميذ بالأخطاء التي تحملها العديد من التمرينات المقدمة فيها، تفسر هذه الأخطاء بعدم خضوع هذه الكتب إلى مراجعة ومراقبة. من هذا المنطلق يظهر بأن ظروف التعليم في المرحلة الثانوية لا تساعد الطالب على اكتساب معارف عميقة في التخصصات التي يمكن أن يتكون فيها في الجامعة، كما تجعل من مرحلة التعليم الثانوي مرحلة منعزلة تماماً عن التعليم العالي خصوصاً فيما يتعلق الأمر بعلم الاجتماع والذي يظهر بأنه متأخر كثيراً بالنسبة للتخصصات الأخرى من العلوم الإنسانية والاجتماعية التي ينتمي إليها مثل تخصص التاريخ، الجغرافيا والفلسفة. هذه التخصصات التي تجلب اهتمام الزبائن على الأقل من قطاع التعليم الثانوي والذين يقدمون عروض عمل لأساتذة هذه التخصصات من حاملي شهادة الليسانس يشير (kardiyv,1976,p34)

إلى نفس الظاهرة في فرنسا حيث يقول "إن علم الاجتماع هو متأخر وبصورة كبيرة بالنسبة للعلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى مثل الجغرافيا والتي يبدأ تدريسها في المرحلة الثانوية. مما مكنها من الحصول على قناعة الدولة والزبائن الآخرين من ناحية بحوثها الإمبريقية والوصفية.

نفس الشيء حدث بالنسبة لعلم النفس الذي تطور كثيراً على المستوى العلمي، الأكاديمي والاجتماعي إلا أن هذا المشكل قد تم تداركه، حيث تم إدراج تدريس علم الاجتماع في المرحلة الثانوية منذ سنوات 80. مما ساعد الثانويين على اختيار تخصصاتهم الجامعية ومنها تخصص علم الاجتماع وعن اقتناع منذ المرحلة الثانوية. ضمن فئة المبحوثين الذين صرحوا بعدم تعرفهم على علم الاجتماع قبل الالتحاق به، من الإجابات نسجل حالات عديدة من سوسيولوجي الجيل الثاني، أي جيل النصف الثاني من الثمانينات وإلى يومنا هذا. يعتبر هذا الجيل جيل ديمقراطية التعليم العالي والتي برزت نتائجها في التزايد المفرط في عدد حملة شهادة البكالوريا كما يظهر في الجدول الموالي:

جدول رقم (5) حول تطور عدد التلاميذ الناجحين في شهادة البكالوريا

عدد الناجحون	إناث	نسبة الناجحين	إناث	عدد الممتحنون	مجموع ونسبة الناجحين السنة الدراسية
100437	62987	28,70	29,01	350010	2003
158812	103499	42.63	44.10	372523	2004
112347	70029	31,20	31,34	360032	2005
171397	113265	45,88	////	373607	2006
187793	120836	47.71	49.77	393603	2007
136.982	92.727	55.38	57.08	247.336	**2008
92002	54786	38.08	38.82	241615	2009

المصدر: وزارة التربية الوطنية 2010

يقدم لنا الجدول التطور السريع في أعداد ونسب الناجحين في شهادة البكالوريا ، خصوصا منهم الإناث مما يفسر تزايد عدد الطلبة المقبلين على التعليم الجامعي. ومع قلة المناصب البيداغوجية في الجامعة أمام التزايد الغير منقطع في أعداد الطلبة في كل سنة جامعية. بدأ العمل بظاهرة التوجيه حسب المعدلات التي يتحصل عليها الطلبة في شهادة البكالوريا. موظفين بذلك ورقة الرغبات والتي يتم معالجتها بمركز الإعلام الآلي. ويعبر توظيف الآلة في توجيه الطلبة عن التغاضي الكامل لميولاتهم ولشعبة البكالوريا التي حصلوا عليها.

لقد عُرِفَ هذا التوجيه باللاعقلاني خصوصا بالنسبة لتخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية والتي أصبحت تتلقى الطلبة من كل التخصصات وحتى العلمية والتقنية منها. بسبب ضعف معدلاتهم في شهادة البكالوريا أمام المعدلات المحددة من بعض الكليات. أكثر من ذلك تعرف هذه التخصصات توافد أعداد معتبرة من الطلبة الفاشلين في تخصصاتهم الأصلية، سواء كانت تابعة للعلوم الدقيقة والتكنولوجية أم العلوم الإنسانية الأخرى والتي تضع شروطا لاستمرار الطلبة في التكوين في أقسامها.

**شمل احصائيات 2008 تلامذة التعليم العام والتعليم التكنولوجي.

وهكذا فإن الفرص التي كانت متوفرة لطلبة السبعينات في اختيار الفرع حسب الميولات لم تدم كثيراً ولم تمس طلبة منتصف الثمانينات والذين يعرفون وضعية خاصة سواء من جانب تصورهم لعلم الاجتماع في المرحلة الثانوية كعلم وكمعرفة، أو من جانب الأفاق المهنية لهذا التخصص. إن معظم المبحوثين وعددهم 11مبحوثاً من السوسيولوجيين المهنيين، يصرح إما بعدم اختياره لعلم الاجتماع في ورقة الرغبات أو أنه رتبته في المراتب الأخيرة من أجل ملأ العشر خانات المطلوبة في ورقة الرغبات كما تؤكد خطابات المبحوثين.

" لم أختار علم الاجتماع لأنني لم أعرفه سابقاً، رغبت في كانت دراسة الصحافة أو حقوق وهي التخصصات المطلوبة في سوق العمل علم الاجتماع كان في المرتبة 9 وفقط لملئ العشر خانات المطلوبة" (ليسانس ت.ع.2005، مسجلة في الماجستير موظفة في مؤسسة عمومية).

" لم يكن لدي أي حافز في التسجيل في علم الاجتماع بسبب جهله. ولم اذكره تماماً في ورقة الرغبات، توجيهي لعلم الاجتماع كان إجبارياً" (ليسانس 86 ريفي حضري. ملحق بالحفظ بوزارة السكن).

" لم أفكر إطلاقاً في علم الاجتماع، وضعته في الرتبة 6. (ليسانس ريفي 2005 مكلف بالدراسات مؤسسة عمومية)

دائماً وفي ظل التسجيل الإجباري في علم الاجتماع نسجل حالة واحدة يمثلها طالب في مرحلة الدكتوراه ويمارس مهنة التجارة. " في المرحلة الثانوية درست شعبة تسيير و اقتصاد، وهي شعبة تقنية بحتة مما لم يسمح لي بالتعرف على علم الاجتماع. لكنني اضطررت على وضعه في المرتبة 8 حتى أملأ كل خانات ورقة الرغبات. وعوض أن أوجه إلى التخصصات القريبة من شعبة الباكلوريا وجدت نفسي ادرس في علم الاجتماع الذي لم أتعرف عليه في السابق" (طالب في الدكتوراه تخصص حضري، يمارس مهنة التجارة) ترتبط مسألة الغموض في مجالات التشغيل لخريجي علم الاجتماع بطبيعة هذا العلم النظرية، إضافة إلى مجالات اهتماماته الواسعة مما لا يسمح بتحديد الأدوار والمهام المهنية التي يمكن أن توكل لخريجي علم الاجتماع على مستوى سوق العمل.

من جهة أخرى ترتبط صعوبة تحديد مه ن لعلم الاجتماع بطبيعة البرامج التكوينية والتي غالبا ما تكون غير مناسبة مع احتياجات سوق العمل، كما سيظهر لاحقا في محور طبيعة المهن

"لم يكن لدي أي حافز للتكوين في علم الاجتماع بسبب جهل المستقبل المهني لهذا التخصص علم الاجتماع كان في المرتبة السابعة (7). (ليسانس ثقافي 98مستشارة تربوية) وتتأكد هذه لفكرة عند العديد من خريجي علم الاجتماع في سنوات 90 وسنوات 2000، حيث اشتدت أزمة التشغيل وبطالة خريجي الجامعات، بالإضافة إلى نقص عروض التشغيل بالنسبة للعلوم الإنسانية والاجتماعية وخصوصا بالنسبة لعلم الاجتماع. تقول إحدى المبحوثات

"لم اختر علم الاجتماع بسبب نقص عروض التشغيل، فكل التخصصات مطلوبة إلا علم الاجتماع خصوصا علم الاجتماع التربوي" (ليسانس حضري 2000، مساعدة إدارية جامعة التكوين المتواصل)

إن أهم تفسير للتهرب من التسجيل في علم الاجتماع هو عدم وضوح المهام المهنية لهذا التخصص على مستوى سوق العمل. يتأكد هذا الغموض بالغياب الكلي لعلم الاجتماع في عروض التكوين، سواء كانت عروض مطروحة على مستوى الجرائد أو على مستوى المؤسسات المكلفة بتوجيه خريجي الجامعة نحو مناصب شغل، خصوصا في التخصصات التي تبقى مهامها غير واضحة على مستوى قطاعات الشغل. مثل علم الاجتماع التربوي والثقافي.

3.7 - معدل شهادة البكالوريا: الحاجز أمام ميولات الطالب

وتعتبر هذه الظاهرة من خصوصيات طلبة العلوم الإنسانية والاجتماعية ومنها علم الاجتماع. وباعتبارها علوما مفتوحة على كل التخصصات ويمكن لكل حامل لشهادة البكالوريا على الالتحاق بها فإن هذه الميزة انعكست سلبا عليها، لأنها أصبحت ملجأ لكل من لم يسعفه الحظ في التسجيل في التخصصات القريبة من شعبة البكالوريا التي يحملها. في هذه النقطة نسجل حالتين تحمل صاحباتهما شهادة باكالوريا شعبة علوم طبيعية وتعترف كل منهما بأن سبب تسجيلها في علم الاجتماع هو ضعف معدل شهادة البكالوريا.

إن تسجيلي في قسم علم الاجتماع كان الباب الوحيد المفتوح أمامي ، فبسبب ضعف معدلي في شهادة البكالوريا لم استطع التسجيل في كلية الطب أو الإعلام الآلي. لقد حاولت التسجيل في كلية الحقوق أو قسم علم النفس لكن فترة التسجيل كانت قد انتهت ولم يبق سوى قسم علم الاجتماع الذي كان يقبل كل من طلب التسجيل فيه فتم قبول ملف تسجيلي (اليسانس ثقافي 95، رئيسة القسم الاجتماعي بجريدة وطنية).

وإضافة إلى حالة الصحافية نضيف حالة أخرى والتي تقول "معدلي في البكالوريا تخصص علمي لم يسمح لي باختيار تخصصات علمية، فأقترح والدي والذي يحمل مستوى التعليم المتوسط أن أسجل في تخصص علم الاجتماع لأنه حسب رأيه من أحسن التخصصات" (ماجستير ديموغرافيا. إدارية رئيسية* بالديوان الوطني للإحصائيات) وإذا تباينت أسباب التحويل من التخصصات التقنية والتكنولوجية إلى قسم علم الاجتماع. تبقى ظاهرة الإقبال على التكوين في علم الاجتماع بعد التحويل من كليات أخرى هي إحدى مميزات طلبة علم الاجتماع من مجتمع البحث.

"تسجيلي الأول كان في جامعة باب الزوار علوم تكنولوجية، بعد سنتين من الدراسة اضطررت للتحويل إلى جامعة بوزريعة بسبب قربها من مكان السكن. أما اختياري لعلم الاجتماع فقد كان بسبب الأعمال التطبيقية التي يحتويها برنامج السنة الثانية." ويضيف "بأن حوالي 70% من طلبة علم الاجتماع في فترة 80 كانوا من الطلبة المحولين من جامعة باب الزوار ولأسباب مختلفة. (اليسانس ديموغرافيا 92 مسؤول ج.ت.م.)

7-4: الظروف الأمنية لسنوات 90 .

عملت الظروف الأمنية التي مر بها المجتمع الجزائري خلال العشرية السوداء، على تغيير المسارات الحياتية لفئة كبيرة من أفراد المجتمع الجزائري، سواء كان ذلك على المستوى المجالي، حيث اضطر الكثير إلى هجر مكان إقامتهم وتغيير طبيعة نشاطاتهم المهنية أو حتى تغيير طبيعة تكوينهم خصوصا منه التكوين العالي كما يتضح في إجابات المبحوثين. نتيجة لضعف معدلي في شهادة البكالوريا علوم طبيعية 11/20. فلقد تم توجيهي إلى جامعة البليدة تخصص علوم وتكنولوجيا. لكن الظروف الأمنية لسنوات 90 حالت دون التحاق بالتخصص. وكان علم الاجتماع آخر ملجأ إلي لمتابعة تكويني الجامعي خصوصا بعد ما

علمت بوجود تخصص ديموغرافيا والذي يشمل وحدات فيها ال كثير من الرياضيات والتي أميل إليها كثيراً" (ليسانس ديموغرافيا 95، عون مكتب مكلفة بالحالة المدنية بالبلدية).

7-5: علم الاجتماع التخصص المفتوح لكل المرفوضين

ترتبط صفة الانفتاح بالتوجيه الآلي والتعسفي للطلبة نحو تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية. يمكن تفسير هذا النوع من التوجيه إلى تخصص علم الاجتماع من خلال ثلاث محددات.

المحدد الأول: وهو المهم ويتمثل في جهل المسؤولين لأهمية ودور علم الاجتماع في المجتمع وكذا بوظيفة المعرفة السوسيولوجية (مكلف بالدراسات، المخبر الوطني للأشغال العمومية)

المحدد الثاني: عدم مشاركة علماء الاجتماع في معالجة المشاكل الاجتماعية مما يجعله غريبا عن الطلبة المقبلين على الدراسات الجامعية.

المحدد الثالث: وهو موقف معظم الطلبة حيث يرون في التوجيه ه إلى علم الاجتماع عقاب يُجَازَى به حاملو شهادة البكالوريا الذين لم يسعفهم الحظ في الحصول على معدلات عالية. إن (أحسن الطلبة) يوجهون إلى أحسن التخصصات، أي إلى التخصصات التابعة للعلوم الدقيقة والتكنولوجية، بينما يحول الطلبة الراسبون إلى شعب العلوم الإنسانية والاجتماعية.

إن كانت هذه الاعترافات تدل على شيء فإنها تدل على الأهمية التي تحظى بها العلوم التكنولوجية والعلوم الدقيقة في الجزائر وعلى الإقصاء الذي تعيشه العلوم الإنسانية والاجتماعية وهذا ما يؤكد مسألة ترتيب العلوم في مجتمع قائم على ديمقراطية التعليم والتي تعني الحق في اختيار التخصص حسب رغبات الطلبة وليس التوجيه الإجباري وحسب معدلات البكالوريا . بل حسب طبيعة الرأسمال الاجتماعي الذي يملكه الفرد في المجتمع الجزائري.

يلعب هذا العنصر دورا أساسيا في الحصول على تسجيل جامعي وفي التخصص المرغوب، كما يساعد وبصورة أكبر في السماح للطلبة في إعادة السنة في تخصصاتهم الأصلية حتى وإن كانوا قد أعادوا السنة لأكثر من مرة.

تتأكد هذه الفكرة في التصريحات التالية: " علم الاجتماع لم يدرج تماما ضمن اختيارات في ورقة الرغبات، التسجيل في هذا التخصص كان نتيجة تحولي من قسم اللغات وحيث لم يسمح لي بإعادة السنة على غرار الطلبة الآخرين بحجة أنني أعدت السنة مرة واحدة" وتضيف "إن إعادة توجيهي إلى قسم علم الاجتماع هو نتيجة عدم امتلاكي لمعارف شخصية يمكنها أن تلعب دور الوسيط بيني وبين مسؤولي الإدارة" (ليسانس ت.ع 05، منسقة ومتابعة لموقع الكتروني بمؤسسة وطنية)

نفس الفكرة يؤكد لها مبحوث آخر فيقول: " تم تسجيلي في علم الاجتماع بعد ما أخفقت في متابعة التكوين في قسم اللغة الفرنسية والذي قضيت فيه سنتين. في السا بق لم أكن اعرف أي شيء عن علم الاجتماع. لكن أحد الزملاء الذي كان يدرس في قسم علم الاجتماع نصحني بطلب التحول إلى هذا التخصص والذي هو حسب رأيه من " أسهل التخصصات". (ماجستير 2011 ت.ع ضابط شرطة).

بالرغم من الإعجاب بعلماء الاجتماع الذين يحتك بهم الأفراد يبقى الإقبال على هذا التخصص هو نتيجة الفشل في التكوين الأص لي كما تمت الإشارة إليه في الفئة الخاصة بالتأثر بعلماء الاجتماع .

إن الفشل في متابعة التكوين في تخصصات أخرى لم يكن بسبب عدم الحصول على معدلات تسمح للطلبة بالانتقال من سنة جامعية لأخرى. بل أن هذا الفشل تبدأ جذوره من المرحلة الثانوية. وحيث تم تعريب التعليم فيها منذ سنوات 70، الأمر الذي حرم العديد من الطلبة من متابعة تكوينهم الجامعي في التخصصات المرغوبة مثل الطب الصيدلة وكذا تخصصات العلوم الدقيقة وغيرها. كما يشير إلى ذلك مبحوث من الجيل الأول

" لقد كان ميلي الأساسي هو الطب لكن مع تعريب التعليم الثانوي أدركت أن مستواي في اللغة الفرنسية كان ضعيفا ولا استطيع التسجيل في كلية الطب والتي كان التكوين فيها باللغة الفرنسية. لهذا السبب تحولت من القسم العلمي إلى القسم الأدبي وسجلت في علم الاجتماع لان رفقائي كانوا يدرسون فيه من قبل وكنت قد اطلعت عليه في دروس الفلسفة" (ليسانس صناعي 81، مسؤول قسم الانتخابات بالبلدية)

و هكذا ومن خلال مختلف الاعترافات التي اعترفت بها هذه الفئة من المبحوثين. يظهر علم الاجتماع في الجزائر وكأنه علم يشرع له ليس لتقديم تكوين ذو نوعية عالمية ولا حتى

من أجل مساهمته في تنمية وتطوير المجتمع كما ينظر إلى العلوم الأخرى. بل أن فتح أقسام لعلم الاجتماع على مستوى الجامعات الجزائرية. إنما هو فقط لاستقبال الفاشلين وكذا الطلبة المرفوضين في التخصصات الأخرى التي تضع شروطا للالتحاق للتكوين فيها.

6-7: الشعور بالإحباط في التجربة المهنية

البعض من طلبة علم الاجتماع يحسون برغبة للالتحاق بعلم الاجتماع بالرغم من استقرارهم في مناصب عملهم والتي لها علاقة كبيرة بتخصصاتهم الأصلية. تنشأ الرغبة في التكوين في تخصص آخر إما لملء الوقت شاغر أو للضغوطات الناتجة عن ظروف العمل. ضمن هذا العنصر نسجل هنا حالة الممرضة التي التحقت بقسم علم الاجتماع نتيجة وقت الفراغ الذي كانت تعيشه في تكوينها الأصلي قسم الشبه الطبي. " عندما فكرت في مزاوله تكوين آخر نصحتني زميلتي بالتسجيل في قسم علم الاجتماع لان التكوين فيه سهل] صفة السهولة هي قاسم مشترك بينها وبين المبحوث القادم من قسم اللغة الفرنسية] لكن الشيء الذي اكتشفته بعد احتكاكي بمحتوى البرامج خصوصا في مرحلة التخصص تنظيم وعمل، غيرت نظرتي إلى هذا العلم وعن ما يقال عنه "تخصص سهل والنجاح فيه أكيد". لقد اكتشفت ومن خلال فترة التكوين أهمية التخصص والقدرات التي يقدمها لي للتعرف أكثر وبصورة أوضح على مجال عملي في المستشفى خصوصا على مستوى التنظيم وعلاقات العمل وغيرها من القضايا المهنية التي كنت أجهلها سابقا، وبما أن ظروف العمل كانت تتعبني جدا من الناحية النفسية، فلقد شجعتني إعجابي بعلم الاجتماع وبمخصص تنظيم وعمل على متابعة الدراسات العليا للالتحاق بالتدريس في الجامعة.. (ليسلس 98 ت.ع، تقني سام في الشبه الطبي قسم الأطفال مسجلة في الماجستير).

المبحث 8: عدم تجانس شعبة الباكلوريا

وتعتبر ظاهرة مشتركة بالنسبة لتخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية. فهذه العلوم تعرف بالعلوم المفتوحة على كل التخصصات ويمكن لكل شخص يحمل أي تكوين جامعي أن يلتحق بهذه التخصصات ويتابع تكوينه فيها. لهذا السبب فإن أفراد مجتمع هذا البحث هم من الطلبة الذين يحملون شهادات باكلوريا ذات شعب مختلفة مثلا:

- 25- مبحوثاً يحملون باكلوريا آداب. يوزع أفراد هذه المجموعة كالاتي:
- 11 طالبا من جيل 70 والنصف الأول من 80. منهم 10 ذكورا ومبحوثة واحدة .
- 15- طالبا من جيل منتصف 80 ولغاية سنوات 2000 يوزعون كالاتي.
- 12- طالبة و 3 طلبة فقط
- 13- طالبا يحملون باكلوريا علوم موزعين كالاتي.
- 7 طالبات و 6 طلبة واحد منهم ينتمي إلى جيل 70
- 2 من الطلبة الذكور يحملن باكلوريا تسيير وإقتصاد لسنة 1994 أي من طلبة الجيل الثاني.

المبحث 9: عدم تجانس المسار الجامعي

بالنظر إلى المسار التكويني لإفراد مجتمع البحث نلاحظ انه من غير الممكن أن نسلم بأن كل خريجي علم الاجتماع تلقوا تكويناً صافياً في علم الاجتماع. لقد أبرزت نتائج تحليل المقابلات. ثلاث فئات من ال سوسيولوجيين وذلك حسب الدافع للتكوين في تخصص علم الاجتماع:

- السوسيولوجيون ذوو التكوين الصافي في علم الاجتماع وتتميز هذه الفئة من السوسيولوجيين بتكوينها الصافي في علم الاجتماع حيث لم تسعى للتكوين في تخصص آخر نظراً لإيمانها بقدرة علم الاجتماع على تحقيق طموحاتها المعرفية والعملية.
- السوسيولوجيون النفعيون: وتمثله فئة المبحوثين الذين رافقوا تكوينهم في علم الاجتماع بتكوين آخر، يكون في العادة تكويناً دقيقاً في الفروع التي **تضمن منصب عمل**، مثل الموارد البشرية، المناجمنت، التسيير.

لقد نشأت ظاهرة الإقبال على التكوين في تخصصات أخرى موازاة مع التكوين في علم الاجتماع منذ النصف الثاني من سنوات 80. وحيث بدا ال توجيه حسب المعدل من جهة وتراجع حظوظ التوظيف بالنسبة لخريجي علم الاجتماع.

- المهنيون من تخصصات أخرى والمقبلون على علم الاجتماع: ويتمثل دافعهم للتكوين في علم الاجتماع في ملء الفراغ المعرفي في التكوين الأصلي. وبالنسبة لهذه الفئة من السوسيولوجيين فإن علم الاجتماع هو علم أساسي في فهم تخصصاتهم الأصلية مثل أسباب نقشي بعض الأمراض وأنواعها حسب المناطق الجغرافيا.

المبحث 10: طلبية متقدمون في السن

من المميزات الخاصة بطلبة علم الاجتماع من مجتمع البحث نضيف ميزة أخرى وهي السن المتقدم للطلبة خلال مرحلة تكوينهم في قسم علم الاجتماع. يعتبر عامل تقدم السن كنتيجة حتمية للأسباب التي دفعت بالعديد من الطلبة لاختيار تخصص علم الاجتماع للتكوين فيه

يصنف علم الاجتماع ضمن العلوم التي تسمح بالتكوين المتواصل، تسمح هذه الصفة بتحقيق الرغبة في الحصول على ثقافة عامة أو في الفهم الجيد للتخصص الأصلي كما يعبر عن ذلك احد المتخرجين من كلية الحقوق حيث يقول " لقد تكونت في معهد الحقوق ودرست القوانين، لكنني لم استطيع فهم هذه القوانين. مما جعلني أسجل في قسم علم الاجتماع حتى استطيع فهمها وتفسيرها بصورة أحسن. إن القانون ليس عملية عفوية وارتجالية بل هو عملية ناتجة من خصوصيات المجتمع ولا يمكن فهمها إلا بوضعها في سياقها التاريخي والمجتمعي) ليسانس علم الاجتماع مسؤول جامعة التكوين المتواصل ببوزريعة) يفسر تقدم سن طلبة علم الاجتماع أيضاً بظاهرة تحويل الطلبة من جامعات أخرى مثل جامعة باب الفوار بسبب إقصاء الطلبة من متابعة التكوين الجامعي في التخصصات الذين كانوا مسجلين فيها بسبب رسوبهم في الامتحانات وإعادة السنة الدراسية لأكثر من مرة. إن ظاهرة تحويل طلبة التخصصات الأخرى إلى قسم علم الاجتماع تتم أيضاً حتى بالنسبة لطلبة اللغات والذين يسعى مسؤول و هذه الكلية إلى تطبيق قوانين الانتقال وإعادة السنة الدراسية على الطلبة، مقصين بذلك الطلبة الذين لا تتوفر فيهم شروط البقاء في أقسام اللغات ليحولوا إلى أقسام العلوم الإنسانية والاجتماعية ومنها علم الاجتماع، لتصبح هذه التخصصات ملجأ لبقايا التخصصات الأخرى والتي تسعى إلى الحفاظ على هيبتها المعرفية.

استنتاج الفصل

تقدم لنا تشكيلة ومميزات طلبة علم الاجتماع فكرة عن الأسباب التي تجعل من الطلبة يسعون للالتحاق بالتكوين في علم الاجتماع.

إذ كانت دوافع الالتحاق بقسم علم الاجتماع هي دوافع واعية حددتها الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمرحلة السبعينات. هذه الظروف التي أبرزت قيمة علم الاجتماع ليس فقط من الجانب المعرفي بل وبالخصوص من قدرة عالم الاجتماع في التدخل والفعل ضمن مختلف المؤسسات الوطنية وبالخصوص المؤسسات الاقتصادية التي نشأت وتطورت بصورة كبيرة مع السياسة التنموية الشاملة للبلاد في هذه الفترة الزمنية.

فإن عامل الوعي بأهمية علم الاجتماع بدأت بالتراجع مع الجيل الثاني خصوصا مع تراجع قيمة وأهمية العلوم الإنسانية والاجتماعية في الخطاب السياسي منذ سنوات الثمانيات. وعوض أن يتم اختيار الطلبة لتخصص علم الاجتماع عن قناعة ومن أجل تحقيق هدف معرفي أو مهني كما هو الشأن في الدول المتقدمة وحيث تظهر بوضوح المهام المهنية لعالم الاجتماع سواء على المستوى الأكاديمي أم خارجه.

أصبح هذا التخصص ملجأ الطلبة الغير مرغوبين في التخصصات الأخرى، جاهلين لمعنى تكوينهم في علم الاجتماع ولمصيرهم المهني، وإن كان هذا يدل على شيء فإنه يعبر بوضوح عن مكانة علم الاجتماع عند المسؤولين، وعوض أن ينوه به كعلم له أهمية ودور كبير في تطوير المجتمع وفي المساهمة في تفسير وتحليل العديد من الظواهر الاجتماعية الناتجة عن التحولات التي يعرفها المجتمع الجزائري.

فإن الحرص على تواجد أقسام علم الاجتماع على مستوى مختلف المؤسسات الجامعية، ما هو إلا فرصة لضمان مقاعد في أقسام علم الاجتماع للطلبة الذين يفتقدون إلى رأسمال اجتماعي يسمح لهم بتوظيفه للتسجيل في التخصصات التي يرغبون فيها حتى وإن لم تكن معدلاتهم في شهادة البكالوريا جد مرتفعة.

المراجع:

- بربر كمال ، إدارة الموارد البشرية : اتجاهات وممارسات، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 2008
- حلوش عبد القا در، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر ، دار الأمة للطباعة والنشر 1999
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مديرية التخطيط والإحصاء. 2011
- وزارة التربية الوطنية، نتائج امتحان الباكلوريا

Bibliographie

- Bourdieu(P) : **Le capitale sociale. Notes provisoires** . in/ Bevort, Lallment. **Le capital social**, performance, équité et réciprocité. Ed la découverte, 2006
- Bourdieu(P), passeron (JC) :**La reproduction, éléments pour une théorie du système d'enseignement**, edMinuit,1970
- Bourdieu(P), all: **Les Héritiers**, éd de minuit,1964.
- Guerid(D): **L'exceptionAlgérienne, la modernisation a l'épreuve de la société** , édition casbah , 2007
- Tanguy (L): **L'introuvable relationformation /emploi**, la documentation Française, paris,1986

الفصل 4 : المصير المهني لخريجي علم الاجتماع

تمهيد

يدفع الاهتمام بالمصير المهني لخريجي الجامعات بالضرورة إلى الاهتمام بالمعادلة المعروفة [علاقة تكوين/شغل] أو ما أصبح يعرف في الوقت الحاضر "بقابلية التشغيل" أي الفرص المتاحة للفرد على أن يتحصل على منصب عمل مناسب لمؤهلاته* لقد عرفت هذه المعادلة و لازالت تعرف نقاشات عديدة نتيجة الصعوبات التي تعترض خريجي مؤسسات التعليم العالي في الحصول على منصب عمل من جهة وعدم توافق خصوصيات المناصب المتوفرة مع طبيعة التكوين الجامعي من جهة ثانية، مما يطرح مشكل الاندماج المهني لهذه الفئة النشيطة في المجتمع من خريجي الجامعات. انطلاقا من خصائص مجتمع البحث والذي تم تصنيفه إلى أجيال من السوسيولوجيين، جيل النشأة والتطور لعلم الاجتماع في الجامعة الجزائرية، ثم جيل التراجع لهذا العلم كغيره من العلوم الاجتماعية والإنسانية. على أساس هذا التصنيف، يمكن تناول مسألة المصير المهني لخريجي علم الاجتماع، من محددات عديدة سواء منها الخاصة بمسألة تمهين علم الاجتماع كتخصص له مميزاته الخاصة، أو التي تخص ظروف المجتمع الجزائري والتي تحدد دور ومكانة هذا التخصص وبالتالي مكانة حاملي شهادة علم الاجتماع على مستوى سوق العمل

المبحث 1: الأفاق المهنية لعلم الاجتماع

يقصد بالأفاق المهنية، الفرص الممكنة لتمهين علم الاجتماع ومجالات التشغيل التي تقترح وتفتح مناصب شغل للسوسيولوجيين من مختلف التخصصات وعلى مستوى مختلف قطاعات الشغل العامة منها والخاصة. وقبل التطرق إلى هذه المسألة علينا أن نتوقف عند مسألة تمهين علم الاجتماع بصفة عامة واهم النقاشات التي طرحت حول علاقة علم الاجتماع بسوق العمل.

منذ نشأته استطاع علم الاجتماع أن يجمع ما بين مهمتين: المهمة النظرية والتي يشير إليها دوركايم حيث يتكلم عن المهمة العلمية لعلم الاجتماع بالرغم من أنه كان يملك ثقافة أدبية متينة. في حين يشير "لوبلاي" إلى المهمة التطبيقية. أي الممارسات العملية لعلم الاجتماع والتي تتمثل في البحوث الميدانية (Boudon (R):2002.2)

طبقا لهذين الاتجاهين فقد نشأ نوعان من الممارسات:

- أ- ممارسة ذات طبيعة علمية نظرية . وتسعى إلى تنمية وتطوير البحث الأكاديمي، وتعتبر الجامعة المكان الأنسب لعلم الاجتماع سواء للتدريس أو للقيام بالبحوث الأكاديمية.
- ب- ممارسة تطبيقية : ويمثلها علماء الاجتماع الذين يجيبون على طلب اجتماعي.

تعرف هذه الفئة من السوسيولوجيين بغير الأكاديميين، التطبيقيين أو السوسيولوجيين المهنيين.

بالرغم من الاختلاف في الصفة الممنوحة لعلماء الاجتماع خارج المجال الأكاديمي، إلا أن العلاقة بين مختلف الممارسات (الأكاديمية والتطبيقية) هي علاقة متبادلة، حيث تتغذى الممارسة التطبيقية من المعارف النظرية التي توظفها الممارسة الأكاديمية، بينما تعمل نتائج الممارسات التطبيقية على إثراء وتوسيع الأطر النظرية التي يعتمد عليها البحث الميداني. نتيجة لتعدد وتنوع النماذج النظرية التي يعتمد عليها علم الاجتماع في تفسير الظواهر الاجتماعية. يشير (Lahir(B):2004.44) إلى صعوبة اتفاق علماء الاجتماع حول المميزات المهنية لعلم الاجتماع والتي تسمح بالاقتراب من المجال المهني. حيث يحاول كل عالم اجتماع الدفاع عن منطقته ونموذجه النظري في التحليل والتفسير. يعود الالتباس حول مسألة تمهين علم الاجتماع ، إلى ما عاشه هذا التخصص ولمدة طويلة إلى نوع من التطور الغير مترابط ما بين العلم الذي يمكن أن ينتجه وما بين المجتمع الذي يبنيه أو يعيد بنائه على شكل خطاب مستوحى من نتائج البحوث الميدانية". (Legrand(M):2001.19)

وإذ حاول المؤسسون الأوائل لعلم الاجتماع منذ بداية القرن التاسع عشر على أن يستجيبوا للطلبات الأولى حول المعرفة السوسيولوجية والتي كان بإمكانها أن تقدم تفسيرات حول ظروف نشأة المجتمعات الصناعية والتحولات التي عرفت هذه المجتمعات ليس فقط على المستوى الاقتصادي بل بالخصوص على المستوى الاجتماعي والسياسي.

فقد استطاع علم الاجتماع وبالرغم من كل الصعوبات أن يكتسب الطابع الإمتهاني في هذه المجتمعات، خصوصا بعد تزايد الأزمات الاجتماعية نتيجة التطور الصناعي والتكنولوجي والتي تسببت في التحولات الكبيرة التي عرفت المجتمعات الغربية. ومحاولة للتحكم في هذه التحولات وفهم تأثيراتها سواء على مستوى المؤسسات المستخدمة أو على مستوى المجتمع بصفة عامة، كانت الحاجة كبيرة للاستعانة بتدخلات ميدانية يقوم بها مختصون جامعيون من تخصصات متعددة مثل علماء النفس وعلماء الاجتماع ، أمثال دوركايم، ميرتون، مارسل موس، بارسونز وغيرهم والذين اهتموا بالتحولات التي عاشتها الدول الغربية.

وإذ أستدعي علماء الإجماع من الجيل الأول من قبل مكاتب التخطيط لبناء قراءات اجتماعية للتحولات الاقتصادية، فقد اقتصرتهم مهاراتهم في هذه الفترة على التراكم المعرفي الناتج عن البحوث العديدة والقائمة حول بنيات العلاقات الاجتماعية (Sainsaulieu(R:1995.20)

لقد كانت هذه المهارات موجهة نحو فهم ديناميكية التنظيمات الكبيرة سواء على مستوى العلاقات المهنية، ظاهرة البيروقراطية وكذا مختلف القوى الاجتماعية. لكن وبعد أن كان ينظر إلى مهنة عالم الاجتماع على أنها مهنة الباحث العلمي والذي تسمح له وضعيته الجامعية بتمرير المعارف إلى طلبة الجامعات، وفي نفس الوقت للجمهور الواسع لتوضيح أفعاله (Berthelot :1989.20).

فان هذا النموذج من المهنة القائمة على إنتاج المعرفة السوسيولوجية لم يعد قادرا على تقديم تفسير واضح ومباشر للأوضاع الجديدة التي كانت تعيشها الدول الغربية خصوصا مع

أحداث 1968. لذا بدت الحاجة واضحة إلى إعادة النظر في مساهمات علم الاجتماع، مما وسع الطلب الاجتماعي على الخدمة السوسيولوجية وعلى تدخل علماء الاجتماع . وهكذا وإلى جانبه الأكاديمي. ظهر اهتمام آخر يعرف بعلم الاجتماع التطبيقي أو ما يسميه (Lahir(B: 2004.44) "بعلم الاجتماع ما فوق علم الاجتماع" أي علم الاجتماع الذي يتعدى الجانب النظري في تحليل وتفسير الظواهر الاجتماعية ليقترّب أكثر بالواقع الاجتماعي وحيث تنشأ هذه الظواهر وتتطور وتترك أثارها على هذا الواقع. انطلاقاً من هذين الاتجاهين تسجل الممارسات السوسيولوجية حسب (Lahir) ضمن نوعين من الممارسات:

أ- الممارسة الاجتماعية وتتماثل مع ما سماه "بالفن الاجتماعي". "L'art social".

ب- الممارسة التجريبية وتتماثل " الفن من أجل الفن " "L'art pour l'art".

وفي الوقت الذي يهتم فيه السوسيولوجي الاجتماعي بدراسة المواضيع الاجتماعية من وجهة نظرة سياسية و قيمية، كما يحاول إيجاد تفسيرات للأسباب والعوامل التي تنشأ بسببها مختلف المشاكل الاجتماعية، مثل مشاكل البطالة، انحراف الأحداث، وغيرها... يكون السوسيولوجي شأنه شأن الفنان الذي يولي أهمية كبيرة إلى الوظائف الاجتماعية للفن. (Lahir (B: 2004.44)

من جهة أخرى وكما يخلق الفنان وضعيته الاجتماعية، يلتزم السوسيولوجي التجريبي، على أن يكون عالماً مهنيًا له القدرة على خلق مواضيع الدراسة الخاصة به، ومعتمداً في دراساته على أدوات نظرية ومنهجية تمكنه من القيام بدراسة ميدانية للوصول إلى معارف جديدة حول الواقع المدروس. إن مثل هذه الخصوصيات تسمح للسوسيولوجي بأن يضع قطيعة ما بين الحس المشترك والمعرفة العلمية.

إن أهمية ما يسمى بعلم الاجتماع ما فوق علم الاجتماع (علم الاجتماع التطبيقي المهني) تتوقف على مدى تمكن هذه الممارسة من الحصول على اعتراف اجتماعي ك تخصص علمي مُشرّع له قانونيا. ومن الواضح جدا فان الحصول على مثل هذا الاعتراف

وعلى مكانته في المج تمع يتوقف بالدرجة الأولى على قدرة هذا النوع من الممارسة السوسيولوجية من تحقيق درجة عليا من الصرامة العلمية وكذا البرهنة على تجسيد هذه الصرامة على المستوى التطبيقي.

المبحث 2: البدايات الأولى لتمهين علم الاجتماع.

تعود هذه البدايات إلى القرن 19 وحيث حاول العديد من علماء الاجتماع في هذه الفترة فهم التحولات الكبيرة التي كان تعيشها المجتمعات الأوروبية مع النمو السريع في الجوانب الاقتصادية السياسية.

لقد حاول دوركايم في كتابه تقسيم العمل الاجتماعي (1902) أن ينبه إلى دور التجمعات المهنية في ضمان الاندماج والتنظيم الاجتماعي. كما أكد ماكس فيبر على أن المهنة هي تعبير عن الانتقال من نظام اجتماعي تقليدي إلى نظام اجتماعي عقلاني حيث يرتبط فيه وضع كل واحد بالمهام التي يقوم بها.

1-2: في الولايات المتحدة الأمريكية.

بدا الاهتمام بالنشاط المهني في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية القرن 20 خصوصا بعد الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة (1929). تساؤلات عدة وجهت إلى السوسيولوجيين من قبل المسؤولين السياسيين حول الأسباب الحقيقية الكامنة وراء التحولات التي عرفها المجتمع الأمريكي. مما ساعد على ظهور العديد من البحوث والدراسات الميدانية حول الجوانب المختلفة للنشاط المهني والعلاقات القائمة ضمن مجال العمل. من جانب آخر، ساعد التوجه الجديد للدراسات في علم الاجتماع على نشوء اتجاهات سوسيولوجية عديدة يحاول كل منها تقديم تفسير وتحليل جديد للمواضيع الجديدة المطروحة على الساحة المهنية، مثل الاتجاه الوظيفي الذي يقدم المهن على أنها "مجموعة منظمة تكون في تفاعل دائم مع المجتمع الذي شكلها"، تتحدد المهن حسب الاتجاه الوظيفي، من خلال مهامها الغيرية وكذا من جانب المعارف العلمية والمكتسبة من تكوين طويل أي

التكوين الجامعي. إلى جانب الاتجاه الوظيفي ظهر الاتجاه التفاعلي مع Hughes,E.C والذي يحدد المهن بالممارسات المهنية المختلفة والمرتبطة بالحياة اليومية.

2-2: في فرنسا

وبالرغم من أن لفظة علم الاجتماع نشأت في هذا البلد وبالرغم من أن دوركايم كان قد أشار إلى المهن في كتابه تقسم العمل الاجتماعي كما تم ذكره سالفًا. إلا أنها كانت متأخرة أمام الولايات المتحدة الأمريكية في مجال تمهين الممارسة السوسيولوجية. وبالرغم من المبادرات العديدة في البحوث الميدانية والتي تم تسجيلها في فرنسا منذ الستينيات في أعمال فريدمان و نافيل، توران، كروزيه، سان سوليو وغيرهم من علماء الإجماع الأوائل الذين حاولوا أن ينموا البحث المبريقي حسب النموذج الأمريكي. إلا أن معظم الممارسات السوسيولوجية كانت قد انحصرت في مراكز البحوث مثل (CNRS, EHESS) إضافة إلى مركز الدراسات السوسيولوجية. وإذ لم يكن عدد طلبة علم الاجتماع كبيرًا جدًا، فلقد تمكنت غالبيتهم من الحصول على مناصب عمل سواء كأساتذة جامعيين أو كباحثين في مراكز البحث.

منذ سنوات السبعينات عرف عدد الطلبة المتخرجون من علم الاجتماع ارتفاعًا ملحوظًا. حسب ما يوضحه الجدول التالي.

جدول رقم (6) يوضح تطور عدد الطلبة المتخرجون من علم الاجتماع في فرنسا

1970	1975	1981	1986	1991	1995	
526	510	1033	1405	2086	3476	DEUG د.د.ج.ع
286	809	793	939	1460	2145	ليسانس
80	285	544	510	681	835	maitrise

المصدر: Piriou, 1999, p26

تستنتج (piriou,ibid.15) من خلال هذه الأرقام بأن نسبة المتخرجين من علم الاجتماع وصلت إلى 8%. مما أدى إلى عدم التوافق ما بين عدد المتخرجين الطالبين لمناصب عمل وما بين عدد المناصب المتوفرة على مستوى المؤسسة الجامعية ومراكز البحث. الأمر الذي دفع بهذه الفئة من السوسيولوجيين إلى التوجه نحو سوق العمل بحثاً عن مناصب شغل على مستوى مختلف المؤسسات المستخدمة الاقتصادية، الخدماتية، التكوينية، الصحية وغيرها..

نظراً للصعوبة التي طرحت حول الاعتراف بالسوسيولوجية المهنية على مستوى سوق العمل، فقد كان علماء الاجتماع الغير أكاديميين يعانون من إقصاء مزدوج سببه عدم حصولهم على اعتراف اجتماعي سواء من قبل زملائهم الأكاديميين والذين يتمتعون بالشرعية القانونية لمهامهم الأكاديمية، أو من قبل الوسط المهني والذي لم يكن يعرف دور عالم الاجتماع في الأوساط المهنية وبمختلف نشاطاتها. مما يجعل هذه الفئة من السوسيولوجيين تنوب ضمن شروط منصب العمل ومتطلباته.

منذ سنوات 80 ونتيجة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية بدأ الطلب على العلوم الاجتماعية بصفة عامة وعلم الاجتماع بصفة خاصة يتزايد. لقد تجسد الطلب الاجتماعي في المشاكل التي يطرحها الفاعلون الاجتماعيون والذين كانوا يبحثون عن حلول لها. لقد تطلبت طبيعة المشاكل الاجتماعية المطروحة الاستعانة بخبراء في علم الاجتماع، والذين كانت توكل لهم مهام القيام بالبحوث الميدانية وهي البحوث التي تتطلب اكتساب رأسمال معرفي علمي ومهارات في الأدوات المنهجية وتقنيات البحث. من بين الفروع الأولى التي وجه إليها الطلب الاجتماعي نذكر:

- علم الاجتماع التنظيمات، لقد كان أول فرع من فروع علم الاجتماع حيث كانت المؤسسات الاقتصادية تستدعي علماء الاجتماع لدراسة المشاكل القائمة في ميدان العمل مثل مشاكل الإضرابات، علاقات العمل، الأجور وغيرها من الظواهر الاجتماعية التي نشأت في المجتمعات الصناعية وتوسع العمل المأجور.

-علم الاجتماع الحضري والذي كان يُربط بالتنمية المحلية. لقد كان الدافع للاستعانة بهذا الفرع البحث عن حلول لمشاكل الهجرة الداخلية والتغيرات التي كانت تحدث على المدن بعد نتيجة هذه الهجرة.

تبعاً لهذه الاهتمامات نشأت في سنة 1980 الجمعية المهنية لعلماء الاجتماع (APS) والتي تضم علماء الاجتماع خارج المجال الإطار الجامعي، هدفها تنظيم مهنة عالم الاجتماع، عن طريق إنشاء جهاز بطاقات بالإضافة إلى نشر دوريات منتظمة تعرف بمهن عالم الاجتماع في سوق العمل. تمثل هذه الجمعية الوجه المقابل للجمعية الفرنسية لعلماء الاجتماع والتي تأسست سنة 1962 والتي تضم علماء الاجتماع الذين ينتمون إلى القطاع الأكاديمي.

تبرز ظاهرة تمهين علم الاجتماع، في مؤشرات عديدة منها انتشار التكوين في علم الاجتماع منذ نشأته في الخمسينات على مستوى العديد من الجامعات الفرنسية، التطور الملحوظ في أعداد الطلبة المقبلين على التكوين في هذا التخصص، تطور المنشورات الخاصة بأعمال الطلبة وبحوثهم بعد المناقشة، ظهور المجالات المتخصصة والتي تسعى إلى نشر مقالات يظهر فيها علم الاجتماع كنظام مرجعي أساسي والتي تتوجه إلى جمهور واسع جداً (De Montlibert (CH), 1982.39).

في نفس السياق ودفاعاً عن مهنة عالم الاجتماع، اقترح كل من (Morin, Treanton, Friedman) مهنة تربط ما بين ثلاثة أبعاد كثيراً ما تكون متعارضة. -علم الاجتماع النظري، -البحث العلمي والمتخصص، ثم التطبيق الذي يكون على شكل إما بحوث ناتجة عن طلبات أو بحوث تقنية متنوعة (Piriou, ibid. 99).

لقد كانت هذه الفكرة كمحاولة لنوع من تقسيم العمل ما بين الأبعاد الثلاث لمهنة السوسيولوجي مع ضرورة الحفاظ على الرباط الذي يجمع بين الأبعاد الثلاث.

ابتداءً من سنوات التسعينات نشأ اتفاق من قبل مختلف الجمعيات

السوسيولوجية (AISLF) على ضرورة تمهين علم الاجتماع خارج المجال الأكاديمي الجامعي

والبحثي وإدماجه في سوق العمل. ويؤكد (سان سوليو 1992.15) من هذا الباب على حقيقة تمهين علم الاجتماع فيقول "لقد أصبح علم الاجتماع مجندا وبصورة عميقة في مغامرة التمهين والتي لا يمكنه إنكارها تخوفا من تضييع كل مصداقيته الاجتماعية" في سنة 1992 وبمناسبة انعقاد المؤتمر العالمي من قبل الجمعية الفرنسية لعلماء الاجتماع الناطقين باللغة الفرنسية، تمت مناقشة مسألة تمهين علم الاجتماع وكذا مسألة هوية مهنة عالم الاجتماع والتي أصبحت من أحد ميزات علم الاجتماع المعاصر كما يشير إلى ذلك كروزيه " لم يعد علم الاجتماع المعاصر تخصص معرفي فقط، لقد أصبح وبصورة تدريجية تخصص للمطبقين، وحتى وإن كانت هذه الممارسة في غالب الأحيان ممولة من قبل السلطات العمومية، فهي الآن قد تكونت كمهنة" (Crosier(M),2000.283) إن التطور الذي حققته عملية تمهين علم الاجتماع في الدول الغربية منذ سنوات الثمانينات، ساعد كثيراً خريجي علم الاجتماع على اقتحام سوق العمل بكل سهولة منذ سنوات 80. معرفين بأنفسهم انطلاقاً من تخصصهم في علم الاجتماع. كما تؤكد (Pirou,1999.55) وانطلاقاً من نتائج دراستها بأن خريجي علم الاجتماع "بدؤوا يتقدمون إلى سوق العمل على أنهم سوسيولوجيون مهنيون وحاملون لمعرفة سوسيولوجية، يمكن أن توظف على مختلف مستويات قطاع الشغل".

لم يقتصر دور علماء الاجتماع الشباب في فرض أنفسهم على مستوى سوق العمل فقط، بل أنهم استطاعوا أن يربطوا العمل الميداني لعلم الاجتماع بالجانب الأكاديمي. تشير بيريو إلى هذا بقولها "يحاول السوسيولوجيون المهنيون من الشباب، التواصل مع الأساتذة الجامعيين للتشاور معهم في قضايا تطرح على مستوى قطاع الشغل". وهذا دليل على أن علم الاجتماع في فرنسا وبالرغم من تأخره في الدخول إلى عالم الشغل مقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أستطاع أن يفرض اعترافاً اجتماعياً خارج الجامعة والمحيط الأكاديمي. (Pirou,1999.55)

ويعطينا نموذجاً فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية فكرة عن التقدم الايجابي الذي حققته الدول الغربية في تمهين علم الاجتماع كما كان الشأن بالنسبة للتطور الذي حققه الجانب النظري، كما يؤكد على ذلك جان برتيلو بقوله " لقد تميزت فترة الستينات ببروز مهنة علم الاجتماع.

بعد الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية ، انتشرت ظاهرة تمهين علم الاجتماع إلى الدول المتقدمة، لكن ظلت دول أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا بعيدة عنها وهكذا يبدو أن مسار تأسيس علم الاجتماع جرى على مرحلتين، مرحلة البناء النظري ومرحلة التمهين. ولقد بقيت المرحلة الأخيرة محصورة في البلدان الأكثر تطوراً" (برتيلو، 1999، 104).

وإذ تمكنت مثل هذه الجهود من إرساء مهن خاصة بالسوسيولوجيين خارج المجال الأكاديمي والتي ساعدت السوسيولوجيين المهنيين من أن يقوموا بأدوار مهنية توظف فيها المعرفة السوسيولوجية، فما هو حال خريجي علم الاجتماع المتواجدين في سوق العمل ؟ و ما هي جهود علماء الاجتماع من الأكاديميين في إرساء الثقافة المهنية لعلم الاجتماع خارج المجال الأكاديمي والذين ينشطون في أكثر من نصف قرن على مستوى المؤسسات الجامعية ومراكز البحث.

بالرغم من التواجد الواسع لحاملي شهادة علم الاجتماع على مستوى مختلف القطاعات المهنية كالإدارة قطاع الصحة، الإعلام بجانبه المكتوب والمسموع وغيرها من قطاعات النشاط المهني، إلا أن هذا التخصص لم يستطع أن يخرج من الإطار الأكاديمي ، نتيجة الغموض الذي يطغى على أدواره في المجتمع،

لقد اثر هذا الغموض وبشدة على خريجي علم الاجتماع المتواجدين خارج المجال الأكاديمي سواء تعلق الأمر بحظوظهم في الحصول على منصب عمل ، أو فيما يخص طبيعة المناصب التي يشغلونها ومدى ارتباطها بالمعرفة السوسيولوجية التي تكون عليها الطالب خلال تواجده في المؤسسة الجامعية. وعلى هذا الأساس فان محاولة التعرف عن حظوظ

تمهين علم الاجتماع وبالتالي توسيع حظوظ السوسيولوجيين في كسب اعترافي اجتماعي في سوق العمل، يفرض التوقف عند نقاط عديدة منها.

المبحث 3 : الاندماج المهني لخريجي علم الاجتماع

إذا كان يقصد بعملية الاندماج المهني هو "الحصول على منصب عمل والاستقرار فيه"، فيجب التنبيه إلى أن هذا التعريف قد عرف تعديلات عدة ارتبطت بالتحولات التي عرفها قطاع الشغل منذ الثمانينات مثل، بروز ظاهرة البطالة خصوصا مع تراجع الدولة في ضمان مناصب الشغل، عدم الاستقرار المهني، وظهور ما يعرف بعقود ما قبل التشغيل. ونتيجة للأوضاع المهنية الجديدة فقد أصبح التعريف الأول غير مناسب ليعوض بمفهوم آخر أي "المرور من وضعية ما قبل التشغيل إلى وضعية النشاط الأجرى المستقر". يميز هذا التعريف الأخير ما بين وضعيتين متعارضتين، وضعية أنية (خارج مجال العمل) ووضعية نهائية (ضمن مجال العمل)

بسبب عدم الاستقرار الذي بدأ يعيشه قطاع الشغل على مستوى العالم، زاد التساؤل عن كيفية تحديد (الوضعية النهائية) والتي تعني الاندماج المهني. لقد ساعد هذا التساؤل على بروز العديد من التفسيرات لمعنى هذا المفهوم، منها الذي يرى معنى الاندماج في "نوعية الوظائف، مكانتها، وضعيتها الاجتماعية وكذا الأجر الذي توفره". (Epiphane et Mattinelli, 1976.3) نستنتج من التعريفات السابقة، بأن تحديد مفهوم الاندماج المهني يرتبط بالفترة الزمنية وبالظروف التي تميزها. مما لا يسمح بتعميم مفهوم واحد على كل من هو متواجد في سوق العمل كما هو الشأن بالنسبة للسوسيولوجيين المهنيين من مجتمع البحث.

فبالنسبة لفئة الجيل الأول من السوسيولوجيين المهنيين، يمكن إسقاط المفهوم الأول والثاني للاندماج المهني، حيث استطاعت هذه الفئة وبكل سهولة الحصول على منصب عمل مستقر وذي أجر مناسب مع مؤهلاتها المعرفية، مما سمح لها أن تنتقل من وضعية ما قبل التشغيل أي -وضعية خارج مجال العمل- وحيث عاشها المبحوثين في مرحلة التكوين الجامعي، إلى -الوضعية النهائية- وهي وضعية استلام مناصب شغل وبصورة سهلة جدا.

ترتبط هذه الحالة أساسا بطبيعة الظروف السياسية، الاقتصادية والاجتماعية لفترة السبعينات والنصف الأول من الثمانينات والتي عاشها أفراد الجيل الأول من السوسيولوجيين، لقد سمحت هذه الظروف بتحقيق اندماج مهني لمعظم السوسيولوجيين المهنيين من الجيل الأول.

3-1: سهولة الاندماج المهني

يتميز أفراد هذه الجيل بحصولهم السريع على منصب عمل بعد تخرجها من أقسام علم الاجتماع، كما كانت شهادة علم الاجتماع من أحد شروط الحصول على منصب العمل كما يظهر وبوضوح في خطاباتهم " بعد تخرجي من علم الاجتماع في سنة 1971 عملت في مجالات عدة: عملت في المؤسسة الوطنية للكتاب كمكلفة باختيار الكتاب الذي يمكن استيراده للجزائر، سواء كان ذلك باللغة العربية أم اللغة الفرنسية. ثم انتقلت إلى مؤسسة (الهندسة الأمنية). ثم بعدها وإلى وقتنا هذا فانا اعمل في شبكة وسيلة للإصغاء للنساء في الوضعيات الصعبة كمكلفة بالاتصال بشبكة وسيلة للإصغاء. (خريجة 1971، نظام الشهادات).

في نفس السياق يعترف مبحوث آخر من نفس الفئة بتمتعه بنفس الحظوظ. أي أن حصوله على منصب عمل لم يعترضه أي مشكل. "مباشرة بعد التخرج قدمت طلب توظيف لمؤسسة سونلغاز، وكان الطالب مرفقا بملف يشمل الوثائق التي تضمنها إعلان التوظيف للمؤسسة، بما في ذلك شهادة علم الاجتماع والتي كانت من ضمن شروط التوظيف" (خريج 1977، تخصص صناعي)

تتدعم هذه الاعترافات بتصريح مستشار رئيس مجلس الأمة على حظوظه الكبيرة في الحصول على منصب عمل كانت كبيرة. "لم تواجهني أية صعوبة في الحصول على منصب عمل بعد حصولي على شهادة الماستير من بريطانيا، حيث تم توظيفي كأستاذ في جامعة قسنطينة، ثم مسؤول أول بمعهد الحقوق بجامعة باتنة وغيرها من المناصب بما فيها المنصب الحالي لمستشار رئيس مجلس الأمة (طالب 70، تخصص صناعي)

لم تكن حظوظ الحصول على منصب عمل في هذه الفترة مقتصرة على تخصص دون الآخر مثل تخصص علم الاجتماع الصناعي¹

يتميز هذا التخصص بوضوح العلاقة ما بين وحدات التكوين و قطاع الشغل مثل تسيير الموارد البشرية، علاقات العمل، المناجمنت، وغيرها من ميادين الشغل.

لقد كانت كل تخصصات علم الاجتماع تحظى باعتراف على مستوى سوق العمل نتيجة تثمين الشهادة الجامعية، مما سمح بخلق نوع من تكافؤ فرص التوظيف عند كل الجامعيين من خريجي علم الاجتماع.

يتشارك كل المبحوثين من الجيل الأول جيل السبعينات والنصف الأول من الثمانينات في تمتعهم بحظوظ واسعة في الحصول على منصب عمل . كم تؤكد شهادات كل أفراد الجيل الأول من السوسيولوجيين.

" بعد تخرجي من الجامعة، تمكنت من الحصول على منصب عمل بسهولة . لقد تقلدت عدة مناصب إدارية، مثل مسؤول الموارد البشرية، مسؤول المالية، مسؤول الخدمات الاجتماعية ثم مديرا لمركز الإسعاف الاجتماعي التابع لوزارة التضامن الاجتماعي. لقد كانت شهادة علم الاجتماع هي الأداة التي فتحت لي فرص توظيف كبيرة.(خريج 1975، تخصص ر.ح.).

تبعاً للفرص المتاحة أمام خريجي علم الاجتماع في سوق العمل، نسجل الإجابة التالية: " حصولي على منصب العمل كان جد سهلاً حيث أن مدير متحف باردو كان يبحث في هذه الفترة على حامل شهادة علم الاجتماع حتى يتم توظيفه في قسم الانتوغرافيا والذي أصبح منصبا شاغرا بعد تركه من قبل مشرفة روسية(خريجة 1985، تخصص حضري، مديرة متحف باردو) .

¹لقد مر هذا التخصص بتسميات عديدة، من علم الاجتماع الصناعي إلى علم الاجتماع العمل ثم في الأخير علم الاجتماع التنظيمات. يرتبط التغير في التسميات بتغير مجالات اهتمام هذا التخصص لينتقل من مجال الصناعة ليشمل مختلف القطاعات المهنية .

تعتبر اعترافات هؤلاء المبحوثين نموذجا عن حالات عديدة من أفراد مجتمع البحث، نذكر منها: حالة المدير العام للمخبر الوطني للأشغال العمومية، (خريج 77) رئيس التحرير في جريدة وطنية (تخصص ريفي حضري خريج 1980) - مسؤول الموارد البشرية في نפטال (تخصص صناعي خريج 1970) - المدير العام للمؤسسة الجزائرية للجودة (تخصص صناعي خريج 1978) - مسؤول مكتب سبر الآراء بالجيش (تخصص ثقافي خريج 1980). مسؤول مكتب الانتخابات بالبلدية (تخصص صناعي خريج 80) وغيرهم من سوسيولوجي الجيل الأول.

وإذ تتقاسم هذه الفئة من أفراد مجتمع البحث نفس المميزات والحظوظ، فإن هذه المميزات ترتبط بالطبع بطبيعة الظروف والشروط التي تكون فيها هؤلاء في الجامعة، كما ترتبط باحتياجات البلاد في هذه الفترة إلى أعداد كبيرة من الإطارات ومن مختلف التخصصات مما جعل من الجامعة المؤسسة المفضلة في نظر المسؤولين التي يمكن الاعتماد عليها في إنتاج الإطارات ومن مختلف التخصصات التي من شأنها أن تخدم عملية التنمية.

إذ كان خريج علم الاجتماع يتقاسم نفس الحظوظ مع كل الجامعيين، فقد تم تسجيل نسبة مرتفعة من الاندماج المهني بالنسبة لحاملي شهادة علم الاجتماع، و يؤكد جمال فروخي في نفس السياق على أن "علم الاجتماع عرف عملية اندماج مهني أكثر من غيره من تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية، 50% من خريج علم الاجتماع كانوا يجدون منصب عمل في أقل من ثلاثة أشهر و 7% من دفعة 1988 كانوا قد احتلوا مناصب عمل بعد 5 أشهر من حصولهم على شهادتهم في علم الاجتماع. في حين تم تسجيل منصب عمل واحد ل 50% من المتخرجين من نفس الدفعة من خريجي علم النفس، أي في أقل من 4 سدايسيات (Feroukhi(D: 1993.37-38)

وهكذا توضح الوضعية المهنية للسوسيولوجيين المهنيين من الجيل الأول على أنها فئة حظيت باندماج مهني سريع، فكل المبحوثين وعددهم 12 يؤكدون على عدم مواجهتهم لأيّة

صعوبة في الحصول على منصب عمل بعد التخرج، منهم 9 مبحوثين درسوا في فترة 70 و4 مبحوثين ممن درسوا في قسم علم الاجتماع في النصف الأول من سنوات 80 .

تفسر ظاهرة سهولة الاندماج المهني لطلبة الجيل الأول بعوامل عدة منها: حاجة البلاد إلى أعداد كبيرة من الإطارات نتيجة برمجة مشاريع تنموية ضخمة، مما وسع من حظوظ خريج علم الاجتماع شأنه شأن كل خريجي العلوم الأخرى في الحصول على مناصب عمل. - التوسع في إنشاء الشركات الوطنية والتي كانت تستقطب أعدادا ضخمة من العمال الأجراء بما فيهم الإطارات وكانت حظوظهم في اختيار منصب عملهم وكذا مجال توظيفهم جد كبيرة. كما يؤكد ذلك جمال غريد " لقد كان طالب السنوات الأولى من الاستقلال متأكدا من إمكانية حصوله على منصب عمل ذي مرتبة عالية في السلم الإداري، الاقتصادي، الثقافي. لان الدولة كانت تنظر إليه كإطار للأمة (Gurid(D: 2007.290)

- تمتع علم الاجتماع وعلماء الاجتماع في هذه الفترة الزمنية بمكانة متميزة عند المسؤولين كما يظهر في الخطاب السياسي في هذه الفترة. " يجب أن يفرض علم الاجتماع نفسه كعلم خلاق، مناسب للمساهمة في تشييد أسس التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي"(خطاب وزير التعليم العالي في افتتاح المؤتمر الرابع والعشرون لعلم الاجتماع). تتضح مكانة علم الاجتماع لفترة السبعينات بوضوح في برامج التكوين التي أدرجت ضمن إصلاح 1971.²

بالإضافة إلى الوحدات النظرية التي كانت تساعد الطالب في التعرف على مختلف الاتجاهات النظرية لهذا العلم وكذا تعميق التفكير النقدي لديه. كانت الأعمال الموجهة تساعد الطالب على التقرب من الواقع الاجتماعي بمختلف ميادين، الصناعي، الفلاحي والثقافي، من خلال الأبحاث الميدانية و التريصات التي كان يكلف بها. نذكر من هذه البرامج تمارين الملاحظة، تقنيات البحث الميداني وغيرها من الوحدات التي استطاعت أن تقدم أدوات الفكر النقدي والملاحظة العلمية للطالب الجامعي في

² انظر الملحق : المتضمن برامج التكوين في علم الاجتماع وفق إصلاح 1971

تخصص علم الاجتماع. وهذا ما يَعْتَرِفُ به معظم أفراد مجتمع البحث من الجيل الأول والذين يشتركون في نفس الفئة من الإجابات.

إن سهولة الاندماج المهني بمفهومه الأول " الحصول على منصب عمل وفق الشهادة المحصل عليها" لم تكن السمة الخاصة بخريجي علم الاجتماع من الجيل الأول، بل أن البعض من أقرانهم من طلبة الجيل الثاني (5 حالات) استطاعوا أن يحصلوا على منصب عمل مباشرة بعد تخرجهم من الجامعة.

لقد تم هذا عن طريق عروض العمل التي تعرضها بعض المؤسسات على خريجي الجامعات من قسم علم الاجتماع كما يظهر في تصريح البعض من أفراد مجتمع البحث، "حصولي على منصب عملي هذا كان عن طريق الإعلان الذي عرضه الصندوق الوطني للتوفير ولقد كانت شهادة علم الاجتماع من أحد شروط التوظيف. لقد تم تعييني في الأول في منصب مكلفة بالدراسة، ثم بعدها في منصب مفتشة بنك" (خريجة 1997، ت.ع). نفس الفكرة تؤكدها مبحوثة أخرى حيث تصرح بقولها "لقد تحصلت على منصب العمل مباشرة بعد تخرجي من قسم علم الاجتماع، لقد جاء عرض العمل من قبل مدير الديوان الوطني للإحصائيات والذي كان المشرف الثاني على مذكرة الليسانس والتي تحمل عنوان "التحولات الديموغرافية في الجزائر." (خريجة 1994، تخصص ديموغرافي)

ولفهم الأسباب الكامنة وراء سهولة الاندماج المهني للبعض من أفراد مجتمع البحث من الجيل الثاني فلقد تم الاتصال بمسؤولي مؤسستين عموميتين وهما: الصندوق الوطني للتوفير، ومؤسسة سونلغاز

من خلال مناقشة أسباب طلب توظيف خريجي علم الاجتماع في مؤسسة تتسم مهامها الأساسية بالطابع تقني، يجيب مدير الصندوق الوطني للتوفير بما يلي:

" إن علم الاجتماع وبخاصيته الشمولية هو تخصص مهم في كل مؤسسة مهما كانت طبيعة نشاطها المهني، وإذا كان كل فعل فردي مهم بالنسبة لكل عملية إنتاجية فهذا معناه أن هذه العملية هي فعل جماعي. لذا فتواجد علماء الاجتماع على مستوى سوق العمل هو

أمر لا مفر منه نتيجة الصفة الشمولية لعلم الاجتماع ونظرة السوسيولوجيين إلى الأمور بنظرة عميقة. وإذا أخذنا كمثال عنصر الموارد البشرية، فـ كثيراً ما يثمن على أساس قيمته المادية فقط وهذا خطأ. بينما ينظر إليه عالم الاجتماع من الجانب الاجتماعي الإنساني. وإجابة لسؤال حول موقفه من السوسيولوجية التي تعمل في نفس المؤسسة" يؤكد المدير بأنها وظيفة تتميز عن باقي الموظفين بعدم تسرعها في الحكم م على الأمور، تتعمق في معالجة الملفات ولا تدرسها بصورة سطحية، أكثر من كل هذا فإن التقارير التي تقدمها عادة ما تكون جد مكثفة بالمعلومات وهذا معناه أنها لم تهمل أي عنصر في الموضوع المكلف بدراسته.

يفسر موقف هذا المسؤول اتجاه علم الاجتماع وعلماء الاجتماع، من طبيعة تكوينه في علم الاقتصاد. لقد أثار تخصص الاقتصاد حسب قوله فضوله للتعرف على علم الاجتماع من خلال مطالعة الكتب والوثائق التي تحمل معارف في علم الاجتماع مما كون لديه اقتناع كبير حول أهمية هذا التخصص في كل مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

تؤكد فكرة تعرف مسؤولي المؤسسات على علم الاجتماع ودورها في توسيع الطلب على علماء الاجتماع وعلى المعرفة السوسيولوجية، في تصريح مبحوثة تشغل منصب إدارية رئيسية تقول: " بالرغم من أن تخصص مدير الديوان الوطني للإحصاءات هو الإحصاء. إلا أنه يهتم دائماً بتدخلات علماء الاجتماع حيث انه لا يكتفي في غالب الأحيان عند التحليل الإحصائي بل يطلب مساعدة السوسيولوجي في تقديم تفسيراته وتحليلاته للأرقام والإحصائيات.

وإذا فسر الموقف الإيجابي لهذين المسؤولين حول علم الاجتماع باقتراب تخصصيهما من العلوم الاجتماعية والإنسانية، الأول خريج العلوم الاقتصادية و الثاني خريج الإحصاء، فإن مثل هذه المواقف تسجل أيضاً حتى عند خريجي التخصصات التقنية مثل سونلغاز.

يؤكد هذا الأخ ير بدوره على أهمية تواجد خريجي علم الاجتماع في مختلف النشاطات المهنية ويبرر موقفه هذا من خلال ملاحظته لمهارات سوسيولوجية والتي تعمل في نفس القسم الذي يشرف عليه. " عندما عينت في مناصبي هذا في مؤسسة سونلغاز وبدأت التعامل مع الموظفين لاحظت تميز مهارات الموظفة في قسم تكلفة بالإعلام والاتصال سواء في طرق معالجتها للملفات التي هي مطالبة بدراستها أو طرق تعاملها مع زملائها ، فهي لا تتسرع في الحكم على الأشياء مما يجعل مواقفها ثابتة وقراراتها ذات أدلة منطقية ، نتيجة أدائها هذا فهي جد مطلوبة من قبل الأقسام الأخرى للتعامل معهم (مدير مصلحة إدارة مشاريع التنمية الصناعية والاندماج الوطني لمؤسسة سونلغاز)

حالة ثالثة تم تسجيلها من طلبة الجيل الثاني والتي تصرح بما يلي " لقد تحصلت على منصب عملي بعد ما قدم مركز الدراسات والبحوث حول المهن والتأهيل cerpec عروض عمل لعلماء الاجتماع، بعدها انتقلت إلى الوكالة الوطنية للتشغيل بنفس شروط التوظيف- شهادة علم الاجتماع" (نائبة مدير للمكتبة والتوثيق بالوكالة الوطنية للتشغيل) تبعا للفئة التي تتمتع بسهولة الاندماج المهني، نسجل حالتين من الجيل الثاني ، تفترق هاتين الحاليتين عن الحالات السابقة من الجيلين، كون سهولة حصولها على م نصب عمل كان نتيجة عروض العمل الخاصة بكل حملة الشهادات جامعية من كل التخصصات كما يتضح من تصريحات مبحوثين من الجيل الثاني.

"لقد استطعت أن التحق بمنصب عملي من خلال إعلان في الجريدة حول مسابقة للتوظيف في جهاز الأمن، وبعد نجاحي في الامتحان الشفهي والكتابي في علم النفس الاجتماعي.

ويضيف لم يتم سؤالي عن تخصص علم الاجتماع إطلاقا. لقد تم قبولي لأنني متحصل على شهادة الليسانس فقط وليس على أساس شهادة علم الاجتماع" (مكون لإطارات الدولة في الأمن الوطني، تخصص ثقافي)

نفس الفكرة يؤكدّها مبحوث آخر من سلك الشرطة" لقد توجهت إلى سلك الشرطة بعد قراءة الإعلان في الجريدة حول المسابقة ، لقد كان هذا القطاع بالنسبة إليّ الملجأ الأخير بعد ما تم حرمانني من منصب عمل كنت قد نجحت في مقابلة التوظيف باستحقاق بمؤسسة صيدال. لكن وبعد 5 أيام من استلام منصب العمل استدعيت ليخبرني مسؤول الموارد البشرية آنذاك بأنني فصلت من منصب عملي بسبب اقتراح المدير قريبتّه . (مساعد رئيس مكتب بمديرية النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، بسلك الشرطة، تخصص ت.ع).

البعض الآخر من المبحوثين تمكن من الحصول على مناصب عمل أثناء الدراسة، لأنهم وبكل بساطة حاولوا أن يكتشفوا عالم الشغل قبل الانتهاء من التكوين الجامعي. ونسجل هنا حالتين. الأولى يمثلها مبحوث من الجيل الأول حيث يقول:

"لقد عملت وأنا طالب في قسم علم الاجتماع في مؤسسة النسيج، لقد كانت رغبة في اكتشاف قطاع الشغل. وبعد تخرجي من قسم علم الاجتماع كان منصب عملي مضمونا، لقد تلقيت تكوينات عديدة لها علاقة بطبيعة المهام المهنية، مما ساعدني بالترقية في منصب العمل إلى أن وصلت إلى المنصب الحالي كرئيس مدير عام للمؤسسة الجزائرية للجودة" نفس الفكرة يؤكدّها مبحوث آخر من الجيل الثاني " لقد عملت وأنا طالب في قسم علم الاجتماع تخصص تنظيم وعمل. منصب العمل كان في شركة Sonny Erikson للهاتف النقال والذي لم يكن منصب عمل دائم. لكن ترسمي مباشرة بعد حصولي على شهادة علم الاجتماع. أما عن الترقية في منصب العمل فتمت بعد تكوين ثان في ما بعد التدرج المتخصص في الموارد البشرية " (مسؤول الموارد البشرية في شركة الهاتف النقال)

وعلى عكس هذه الفئة من المبحوثين والذين عرفوا اندماجا مهنيا سريعا. فإن غالبية الفئة الثانية من مجتمع البحث والتي تصنف ضمن الجيل الثاني من السوسيولوجيين. واجهت ضغوطات كبيرة تحد من حظوظها في الحصول على منصب عمل. ترتبط هذه الضغوطات بعوامل تاريخية عدة منها:

• الضيق الاقتصادي العالمي والذي كان نتيجة ظاهرة التضخم وكذا بروز أول صدمة بترولية عالمية لسنة 1973.

• تراجع النشاط الاقتصادي العالمي وتراجع طلب الدول المصنعة على موارد الدول المصدرة للنفط ومنها الجزائر. مما أدى في النهاية إلى تراجع عائدات صادرات المواد البترولية.

• ضعف فائض الشركات الوطنية المكلفة باستغلال المحروقات وتصديرها نتيجة تراجع عائدات صادرات البترول منذ (النصف الثاني من سنوات 80). مما عمل على التقليل من ميزانية هذه الشركات.

• إعادة الهيكلة التي مست العديد من الشركات العمومية في منتصف 80.

• تجريد الاستثمار المبرمج لفترة 1985-1989 وفي إطار المخطط الخماسي الثاني.

وكنتيمة حتمية لهذه العوامل عرفت الجزائر أزمة اقتصادية عرقلت مشاريع التنمية المسطرة. مما اعجز الشركات الوطنية من امتصاص الفئة النشطة في المجتمع خصوصا عندما أضيفت لها الأعداد الكبيرة من خريجي القطاع التعل يمي والذين هم نتاج ديمقراطية التعليم.

أكثر حدة وأكثر طولا أصبح انتظار خريجي علم الاجتماع في الحصول على منصب عمل من الأشياء المألوفة والمنتظرة بعد تخرجهم من تكوين مدته 4 سنوات وبعد حصولهم على شهادة تعترف بها وزارة رسمية هي وزارة التعليم العالي. أكثر من ذلك تصبح هذه الشهادة الأداة الأولى المعرقة للاندماج المهني لفئة من خريجي مؤسسات التعليم العالي في الجزائر، كما يتضح مما يلي.

3-2: صعوبة الاندماج المهني.

هي وضعية خاصة بغالبية أفراد الجيل الثاني من مجتمع البحث. ولم نسجل فيها أية حالة من الجيل الأول وتصنف صعوبة الاندماج المهني في فئتين اثنتين وهما.

3-2-1 : طول مدة الانتظار للحصول على منصب عمل

Created with

وتتميز بطول انتظار طويل نوعا في الحصول على منصب عمل مع تكرار المحاولة.

مما يعرض خريجي الجامعة لمشكل البطالة كما سيتم معالجتها في نفس الفصل. ومن ضمن 29 مبحوثاً من الجيل الثاني نسجل 19 مبحوثاً ممن عاشوا هذه الوضعية أي بنسبة 65% كما تؤكد ذلك مختلف الإجابات.

" بعد عدة محاولات استطعت أن احصل على منصب عون إداري بمصلحة الشؤون القانونية لمؤسسة وطنية فكلما أتقدم بطلب عمل أتلقي جوابا واحدا "ليس لنا منصب عمل للسوسيولوجيين"، (خريجة تخصص علم الاجتماع ريفي، 2003).

" اعمل كموظفة في إدارة عمومية، كانت لدي صعوبات كبيرة في الحصول على منصب عمل بسبب رفض الشهادة التي أحملها من هذا التخصص، مما دفعني للتفكير في تعلم حرفة يدوية كالخياطة أو الطبخ" (تخصص ت.ع 2007).

في نفس السياق وتأكيدا لصعوبات الحصول على مناصب الشغل تتفق مبحوثتان على هذه الصعوبة بسبب "غياب عنوان لمنصب عمل سوسيولوجي". وبالرغم من تخصصهما في علم الاجتماع التربوي، إلا أن توظيفهما كمستشارتين للتربية كان جد صعب كما يظهر من تصريحات المبحوثتين. "أشغل منصب مستشارة التربية لمدة 10 سنة ولم أتحصل عليه مباشرة بعد التخرج بل كان علي الانتظار لمدة سنتين كاملتين" (خريجة علم الاجتماع تخصص تربوي 1998)

"منصب عملي هو مستشارة التربية لمدة سنتين وذلك بعد نجاحي في المسابقة وبعد انتظار طويل ومحاولات متكررة دامت 10 سنوات" (خريجة علم الاجتماع تخصص تربوي 1998)

هكذا إذن وبالرغم من أهمية هذا التخصص في المجالات المتعددة من التربية والتكوين، فإنه التخصص الأكثر تعرضا للإقصاء في قوانين التوظيف العمومي.³ مما جعله مقصى حتى من قبل مصلحة التوظيف بوزارة التربية الوطنية والتي لا تقدم عروض عمل لخريجي

³ راجع الملحق الخاص بشروط التوظيف حسب التخصصات في قوانين التوظيف العمومي.

هذا التخصص. يرتبط هذا الإقصاء بجهل المسؤولين على مستوى وزارة التربية بدور علم الاجتماع التربوي وإمكانية مساهماته في فهم، تحليل وتفسير العديد من الظواهر التربوية ، مثل تلك المتعلقة بالتكوين وتأهيل المدرسين، مشاكل الاستيعاب الدراسي وعلاقتها بالمحيط الاجتماعي الاقتصادي والثقافي للأولياء وغيرها من القضايا التربوية

في نفس الوقت تفتح نفس الوزارة فرص توظيف لخريجي علم الاجتماع لتنظيم وعمل في منصب تقني سامي على مستوى التسيير الإداري.^{4*}

إن غياب الطلب على خريجي علم الاجتماع التربوي تطرحه مسؤولية التوجيه المهني بالوكالة الوطنية للتشغيل فهي تقول "إننا نجد صعوبات كبيرة في إدماج خريجي علم الاجتماع في سوق العمل خصوصا منهم خريجي علم الاجتماع التربوي.

وتضيف أنا لا أفهم كيف لا تتلقى الوكالة طلبات من وزارة التربية الوطنية لتوظيف خريجي علم الاجتماع التربوي بالرغم من أنه التخصص الأقرب للتعليم والتكوين وبالرغم النقص الكبير في عدد الأساتذة على مختلف الأطوار التعليمية"

وإذ تستغرب مثل هذه المسؤولية إقصاء تخصص علم الاجتماع من وزارة تهتم بالتربية والتكوين، فإن فتح فرص تشغيل لتخصص تنظيم وعمل والذي هو أقرب إلى قطاعات الشغل لا يعبر عن أي شيء سوى عن تدني قيمة علم الاجتماع وبكل تخصصاته،

إن منصب تقني سام لا يتطلب مستوى جامعي عال من التكوين، بل فقط تكويننا قصير المدى لا يتعدى الثلاث سنوات.

تبعثنا مثل هذه الوضعيات وغيرها مما صرح به معظم المبحوثين من الجيل الثاني، إلى التأكيد على صعوبة اندماجهم المهني حتى في مفهومه الأول أي [المرور من وضعية ما قبل التشغيل إلى وضعية النشاط الأجرى المستقر].

⁴ راجع الملحق الخاص بعروض التشغيل المقدمة من طرف وزارة التربية الوطنية.

إن صعوبة الاندماج المهني لخريجي علم الاجتماع ليست ظاهرة خاصة بالمجتمع الجزائري، بقدر ما هي ظاهرة يمكن القول بأنها تخص المجتمعات العربية بصفة عامة. تؤكد نتائج دراسة حول خريجي علم الاجتماع في المجتمع الخليجي معاناة خريجي علم الاجتماع بعد تخرجهم من أقسام علم الاجتماع، حيث "يواجه خريجو علم الاجتماع مشكلات حقيقية في سوق العمل من أجل التوظيف والحصول على منصب عمل يتناسب ومؤهلاتهم العلمية، مما يدفع إلى النفور من الالتحاق بهذا التخصص.... في الوقت الذي يلاحظ فيه علماء الاجتماع تزايد أهمية هذا العلم في تحليل الظواهر الاجتماعية في المجالات المختلفة: الصناعية والحضرية والإدارية والتربوية والسكانية وغيرها". (بومخلوف محمد: 2002.257). إضافة إلى مشكل صعوبة الحصول على مناصب عمل كأحد مؤشرات صعوبة الاندماج المهني بمفهومه الأول، يتحتم علينا الإشارة إلى شكل آخر من صعوبة الاندماج المهني.

3-2-2: عدم تناسب منصب العمل وطبيعة التكوين في علم الاجتماع.

إذا كان التكوين يعرف على أنه "مجموع المعارف النظرية والتطبيقية التي تحملها أية تقنية أو مهنة، فإنه يعتبر أيضاً أحد عناصر عملية التنشئة الاجتماعية للأفراد، خصوصاً من جانب تهيئة الفرد للحصول على منصب عمل" (Tanguy(L):1986.100) من جهة ثانية ينظر للتكوين على "أنه استثمار سابق للفعل الإنتاجي، لذا فإن مردوديته القصوى ترتبط أساساً بالعلاقة ما بين التكوين المقدم وطبيعة المهن المقترحة في سوق العمل" (Bel(M):1986.19)

تطرح هذه العلاقة مسألة التأهيل والذي أصبح من الرهانات الكبيرة التي يدور حولها النقاش وأداة أساسية في السياسات الاقتصادية. لقد تم تحديد معنى هذا المفهوم من وجهتين مختلفتين.

—وجهة نظر الاقتصاديين : حيث ينظر إلى البعد التأهيلي للعمل كمعطى لمجموعة من

الإمكانات التقنية الموظفة لتحقيق عملية إنتاجية محددة. كما أن تنوع التأهيلات هو أحد

شروط سيرورة العملية الإنتاجية نظرا لعدم تجانس العمل في المؤسسة الواحدة.

(Tortajada(R),1986,p182)

فمن جهة هناك ح ساب وقت العمل بالنسبة لمؤهلات العامل، حيث كلما كان العمال مؤهلين كلما كان أدائهم أحسن وسريع مما يقلل من المدة الزمنية للعملية الإنتاجية. من جهة ثانية، فإن تنوع التأهيلات عند العمال يساعد على الأداء الحسن للعملية الإنتاجية والتي تطلب تخصصات مختلفة ومتعددة.

-**وجهة نظر السوسيولوجيين :** والذين يشيرون إلى البعد الاجتماعي للتأهيل، فهم يؤكدون إلى أن التأهيل لا يمكن توقع نتائجه كما هو الشأن بالنسبة للأشياء، بل هو نتاج العديد من المقاييس الخاصة بالعمل والتي تتشارك فيها عدة عمليات مثل التكوين، أشكال التنظيم في المؤسسات الداخلية منها والخارجية، الأبعاد الاجتماعية والتاريخية وكذا أشكال الصراع. (Tortajada,ibid)

تقترب هذه النظرة كثيراً مع تحليلنا حيث ترتبط من جهة بالعامل كفاعل اجتماعي له مواقفه وآراؤه في محيط العمل وليس كعنصر مادي من العملية الإنتاجية. كما ترتبط من جهة أخرى بمحددات التأهيل ومنها الجانب التكويني وعلاقته بتأهيل الفرد في مجالات العمل. وإذا يرتبط التأهيل بعملية تكوينية قصيرة كانت أم طويلة ، فإنه يطرح في نفس الوقت العلاقة المشهورة **تكوين/شغل** أو ما أصبح يعرف في الوقت الحاضر **"بقابلية التشغيل"**. من هذا المنطلق، يمكننا أن نطرح للنقاش طبيعة التكوين في علم الاجتماع وما هي الفرص التي يفتحها أمام خريجي هذا التخصص في سوق العمل ؟ بما أن مجتمع البحث يتوزع على جيلين من السوسيولوجيين، فإن مسألة التأهيل تطرح بصورة مختلفة ووفق الظروف والشروط التي تكون فيها خريج علم الاجتماع واستلم منصب عمله.

بالنسبة للمبشرين من الجيل الأول تجمع غالبيتهم على أن مناصب العمل التي تحصلوا عليها كانت مناسبة مع تخصصهم في علم الاجتماع، سواء تعلق الأمر بطبيعة

Created with

التكوين الذي تلقاه الطلبة أو بطبيعة مناصب الشغل التي تحصلوا عليها في مختلف المؤسسات المستخدمة، كما توضح ذلك إجابات المبحوثين:

المبحث 4: موقف المبحوثين من التكوين في علم الاجتماع

1.4: الموقف الايجابي من التكوين في علم الاجتماع

ويمثل هذه الفئة غالبية المبحوثين الذين درسوا في سنوات 70 وبداية 80، بالإضافة إلى البعض من سوسيولوجي فترة ما بعد الثمانينات.

" لقد كان التكوين في علم الاجتماع تكويننا جيدا، ساعد السوسيولوجي على فرض نفسه في سوق العمل من خلال بعد نظره وتفسيراته لظروف وشروط العمل وكذا قدرته على ملاحظة الظواهر الاجتماعية الناتجة عن علاقات العمل. (مدير الموارد البشرية بمؤسسة سونلغاز، تخصص صناعي خريج 1970)

من جهة ثانية يؤكد زملاؤهم من تخصص ريفي حضري هذه الآراء، حيث استطاعوا هم الآخرون تسلم مناصب عمل قريبة سواء من تخصصهم أو من علم الاجتماع بصفة عامة ونشير هنا إلى الحالات الثلاث التالية:

حالة مديرة متحف باردو التي تعترف بما يلي " نعم أنا مرتاحة في منصب عملي نظرا للعلاقة الكبيرة الموجودة ما بين مؤسسة المتحف وما بين علم الاجتماع. وتضيف لقد ساعدني تكويني في علم الاجتماع بصفة عامة وكذا في المنهجية بالاندماج السريع في مناصب العمل التي أوكلت لي منذ أن التحقت بهذه المؤسسة"

نفس الفكرة تؤكدها المكلفة بالإصغاء بشبكة وسيلة لمساعدة المرأة في الظروف الحرجة فنقول " لقد ساعدني التكوين في علم الاجتماع في فهم وضعية المرأة من خلال المكانة والدور الذي يحدده لها المجتمع".

أما مدير مركز الإسعاف الاجتماعي فيحاول أن يؤكد على علاقة تكوينه في علم الاجتماع ومهام منصبه كآتي " لو لم أكون في علم الاجتماع لما استطعت أن أسير هذا المركز بطريق عقلانية، لقد علمني علم الاجتماع بأن لا أحكم على الأشياء قبل الاطلاع

على أسبابها الخفية والموضوعية. فعندما تلجأ أي فتاة أو أي امرأة إلى المركز سواء بمحض إرادتها أو عندما يؤتى بها من الشارع، فأنا لا أحكم عليها بأحكام قيمية، بل يمكنني أن أعالج وضعيتها وفق الظروف والأسباب التي دفعته لترك بيت أهلها أو بيت الزوجية. يضيف "عندما نقوم بجولات استطلاعية في الليل وأجد أشخاصا ومن كل فئات السن والجنس يبحثون عن مأوى يبيتون فيه في الشوارع، فإنني أفهم بأن سلوكهم غير إرادي بل فرضته ظروف اجتماعية قاسية" إن قدرتي على فهم الواقع من خلال العمل الميداني إنما هو نتيجة التدريبات الميدانية التي كنا نقوم بها خلال فترة الدراسة. حوالي ثلاث (3) تربصات ميدانية في السنة الدراسية.

وتبعا للمواقف الايجابية حول علاقة التكوين بطبيعة مناصب العمل، فقد تم تسجيل مواقف ايجابية أخرى ولنفس الفئة من المبحوثين حول برامج التكوين في هذا التخصص وكذا حول أداء الأساتذة لفترة 80/70

" التكوين كان أكاديميا والأساتذة كانوا جامعيين ملتزمين، لقد كان معظم الأساتذة من الأجانب، منهم chaulet و bauvet وكان معظمهم يعملون بوزارة التخطيط بالجزائر، وكانت لهم مشاريع بحوث في الميدان، لذا كان تكوينهم جيد ا وكانت لديهم إرادة للتغيير، وحتى الأساتذة الجزائريون الذين كانوا جد قلائل فان إرادتهم كانت أيضاً قوية في تقديم المعارف العلمية للطلبة. ويشير (Guerid (D), opcit.283) إلى البعض من هؤلاء الأساتذة مثل شارل بتلهام وغيرهم والذين كانوا يقدمون محاضراتهم في جامعة الجزائر كما كانوا يعملون كمستشارين بوزارة التخطيط.

يتفق غريد مع هذا الرأي، ويربط نوعية التكوين في علم الاجتماع في هذه الفترة الزمنية بتواجد العديد من أعلام الاجتماع مثل بورديو، باسرون، عبد المالك صياد وغيرهم والذين انحدروا من المدرسة الأوروبية لعلم الاجتماع ويقول "لقد كانوا يأتون إلى الجزائر في فترات قليلة ليقدموا دروسا كل في تخصصه. كما أن احتكاك الأساتذة الجزائريين بهؤلاء الأعلام ساعد كثيراً على تأهيلهم الجيد والواسع في المعارف السوسيولوجية." (Guerid(D),ibid. 283).

إن ضمان النوعية للتكوين في علم الاجتماع في الفترة ما بين 70 و80 يؤكدها العديد من السوسيولوجيين من مجتمع البحث. وإذ ترتبط هذه النوعية عند البعض من المبحوثين إلى تواجد الأساتذة المتعاونين من الأجانب في الجامعة الجزائرية، فإن البعض الآخر يؤكد على كفاءة الأساتذة الجزائريين الذين استطاعوا أن يحصلوا على تكوين في العديد من الدول الغربية كما يظهر في هذين التصريحين.

"لقد كان لنا الحظ أن ندرس عند أساتذة يتمتعون بكفاءات عالية. البعض منهم أثر فينا كثيراً في الجذع المشترك مما دفعنا لاختيار التخصص (ريفي حضري). بينما كان البعض الآخر قد تكون في الدول الغربية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، مما ساعدهم على حمل معارف جد قيمة للطلبة، لقد كانوا متمكنين من تخصصاتهم مثل الانتروبولوجيا والتي كان الأستاذ بنون يدرسها. لقد عرفنا على أفكار رايت ميلز حول فكرة المخيال السوسيولوجي وعلى أعماله وأفكاره. يضاف إلى كل هذا تعدد جنسيات الأساتذة والذي سمح للطلاب أن يتحصل على معارف جيدة بسبب خبرة الأساتذة والمعارف التي كانت تقدم للطلاب

وبالرغم من أن هذا المبحث يشير إلى بعض النقائص التي كانت تميز التكوين في علم الاجتماع في فترة الثمانينات. هذه البرامج التي كان يغلب عليها طابع الإيديولوجية الاشتراكية، فإنه يؤكد بأن تكوين الأساتذة الجزائريين في مختلف جامعات العالم عمل على تغطية هذا النقص. حيث كان هؤلاء يقدمون تجاربهم ومعارفهم المتنوعة للطلبة. وبضيف إن تكوين هذه الفئة من الأساتذة في العديد من الدول جعل الجامعة الجزائرية متفتحة على العالم كما سمح لطلبة هذه الفترة من الاطلاع على الإنتاج المعرفي وتطوره في الدول الغربية (رئيس التحرير في جريدة وطنية، تخصص ريفي حضري طالب 80)

تتأكد نفس الفكرة حول نوعية التكوين المقدم لطلبة عند البعض الآخر من المبحوثين، "لقد كان التكوين الجامعي بصفة عامة في هذه الفترة الزمنية ومنه التكوين في علم الاجتماع جيداً ومشوقاً ويتميز بأنه كان امتداداً للتكوين الثانوي، مما سمح لنا كطلبة بأن نتعمق في بعض المواضيع وفهمها بصورة أوضح. (مدير مركز الإسعاف الاجتماعي)

Created with



nitroPDF professional

download the free trial online at nitropdf.com/professional

إضافة إلى ذلك فقد كان لنا الحظ بأن ندرس عند أساتذة فرنسيين متعاقدين كنا قد درسنا عندهم في الثانوي ثم التقينا بهم في الجامعة سواء على مستوى الجذع المشترك أو على مستوى التخصص.

وإذ ترتبط نوعية التكوين بأداء الأساتذة يؤكد هذا المبحث وكغيره من يصنفون تحت فكرة " الأداء الجيد للأساتذة"، بأن هؤلاء كانوا ذوي كفاءات عالية سواء منهم الأساتذة المحاضرين أم المطبقين. فيقول " لقد تعلمنا منهم ومن برامج التكوين بأن علم الاجتماع هو منهج اقتراب (method d'approche) أي أن علم الاجتماع يعطينا الأدوات التي تملكنا من الاقتراب بالواقع لدراسته دراسة موضوعية كما أن نتائج الدراسة لا تكون عبارة عن أحكام قيمية بعيدة كل البعد عن حقيقة العوامل التي تتحكم في هذا الواقع. إضافة إلى ذلك فلقد كان للعلاقات القائمة ما بين الأساتذة والطلبة دورها الفعال في تمرير المعرفة للطلاب الجامعي كما يظهر من اعتراف نفس المبحوث.

"إن التكوين الجامعي في هذه الفترة لم يكن يتم على مستوى مدرجات الجامعة فقط بل أيضاً خارج الجامعة. وفي أي مكان كان يمكن أن نلّقي فيه بالأساتذة وحيث كانت تدور بيننا نقاشات حول مختلف القضايا السياسية منها والمعرفية والاقتصادية وغيرها. (مدير مركز الإسعاف الاجتماعي تخصص ريفي حضري. طالب 70)

إذا كانت هذه اعترافات هؤلاء المبحوثين نموذجاً عن حالات عديدة من أفراد مجتمع البحث، نذكر منها: حالة المدير العام للمخبر الوطني للأشغال العمومية، (خريج 77) . المدير العام للمؤسسة الجزائرية للجودة (خريج 1978). مسؤول مكتب سبر الآراء بالجيش (خريج 1980) وغيرهم من سوسيولوجي الجيل الأول.

يجمع هؤلاء على تكوينهم الجيد في علم الاجتماع وعلى تنوع المعارف السوسيولوجية التي اطلعوا عليها سواء كان ذلك من قبل الأساتذة الأجانب أم الأساتذة الجزائريين.

فإن الأداء الجيد للأساتذة لم يكن ميزة عاشها طلبة الجيل الأول، بل هناك من المبحوثين من الجيل الثاني من يعترفون بكفاءة أساتذتهم خصوصاً منهم أساتذة التخصصات

Created with

"لقد تمكنت من التعرف أكثر على علم الاجتماع عند أساتذة التخصص، فبالإضافة إلى معارفهم الواسعة، البعض منهم ليسوا فقط متمكنين في أدائهم المهني بل هم أوفياء للتخصص والمعارف التي يحملونها والتي يقدمونها للطلبة وهم بأدائهم يُبَيِّنُونَ الطريق للطلبة ويحببون لهم التخصص" (طالب 80-90 تخصص حضري، إطار بديرية التربية ولاية الوادي)

وهكذا وإذا كانت آراء هؤلاء المبحوثين وغيرهم من علماء الاجتماع لجيل 70 وبداية 80 تؤكد على علاقة التكوين بمناصب العمل وكيف أهلهم تكوينهم في علم الاجتماع على التكيف مع ميدان العمل، فهذا يعود إلى طبيعة برامج التكوين في علم الاجتماع والتي هي ذات طبيعة عامة تسمح للطلاب بلكتساب معارف متنوعة وشاملة. بالإضافة إلى التربصات الميدانية التي استطاعت أن تؤهل الطالب في تعامله مع الواقع الذي يواجهه في مهامه المهنية.

إن مثل هذه الاعترافات لا نجد لها في تصريحات غالبية المبحوثين من الجيل الثاني ولأسباب عدة نذكر منها:

2.4 الموقف السلبي من التكوين في علم الاجتماع

ينشأ الموقف من طبيعة الظروف التي يعيش فيها الفرد. وبالنسبة لمواقف المبحوثين نلاحظ تباينات واضحة في المواقف حول طبيعة التكوين بما فيها محتوى البرامج وكذا أداء الأساتذة. تفسر هذه التباينات بصورة أساسية بعامل التعديل في برامج التكوين.

المبحث 5: التغيرات التي أدخلت على برامج التكوين في علم الاجتماع

لم يرتبط التكوين في علم الاجتماع على مر السنين بالبرامج التي سطرت مع إصلاح 1971، لقد عرفت هذه البرامج ومنذ سنة 1995 تعديلات عديدة تمثلت إما في إلغاء بعض الوحدات واستبدالها بوحدة جديدة، أو بإدخال بعض التعديلات على بعض المواد.⁵

⁵ راجع الملحق 7 المتضمن برامج التكوين بعد إصلاح 1971 والتعديلات التي طرأت عليها. من بين التعديلات، حذف

وحدة تمارين الملاحظة

لقد أثرت هذه التعديلات سلبا على طبيعة التكوين الذي كان يتلقاه الطلبة، كما يتضح من تصريحاتهم..

" لم يكن الطالب في علم الاجتماع يحس بالتنوع في محتوى البرامج بسبب التكرار في بعض الوحدات من سنة إلى أخرى. مثال وحدة المنهجية كنا ندرس نفس المواضيع خلال كل سنوات التكوين في علم الاجتماع، الملاحظة، الاستمارة، أسئلة مغلقة وأسئلة مفتوحة، صب المعلومات في جداول إحصائية ليس أكثر من ذلك.

لقد كان أساتذة المنهجية باللغة العربية غير متمكنين من هذه الوحدة وفي رأيي فإن روح علم الاجتماع هي الأداة المنهجية. إضافة إلى هذا كنا نعاني من غياب التدريبات و التربصات الميدانية. (مستشار رئيس مجلس الأمة، طالب 70)

إن غياب مثل هذه التربصات لم يكن يعاني منها طلبة علم الاجتماع لجامعة الجزائر سواء تعلق الأمر بطلبة أقسام اللغة العربية أم اللغة الفرنسية كما يؤكد ذلك مدير مركز الإسعاف الاجتماعي. "إن أهمية التكوين في علم الاجتماع كانت تتمثل في التربصات الميدانية التي كنل نقوم بها خصوصا في التخصص. لقد أجرينا 2 إلى 3 تربصات في السنة، منها تربص في مدينة "بوسعادة" حول السكن الريفي، تربص آخر في مدينة "حمام لوان" حول التغيرات في الحياة الريفية في المجتمع الجزائري."

هكذا إذن تظهر أهمية التربصات الميدانية، لأنها تسمح للطلبة بإسقاط المعارف النظرية على الواقع محل الدراسة، عن طريق العلاقة التي يربطها ما بين التكوين النظري والواقع الاجتماعي.

تتم هذه العلاقة عادة حسب ناجي سفير عن طريق 3 قنوات.

- الأساتذة المتدخلون في الجامعة . وهم الأساتذة المتعاقدون أو المشاركون والذين يعملون في قطاعات آخر خارج الجامعة.

- التربصات الميدانية والتي تتم عادة في القطاعات التي لها علاقة بالتخصص الذي يدرس فيه الطالب المؤسسات الاقتصادية، المدرسة، العائلة، الحي الخ...

- مذكرة نهاية اليسانس، التي تسمح للطلاب من التدريب على البحث العلمي لأول مرة، وتسمح هذه الممارسة من ربط المعارف النظرية مع المعطيات الميدانية. بالإضافة إلى التدريب على القواعد المنهجية. (Safir ,N.1885,P29)

5-1 صعوبة الحصول على مناصب عمل

إذا كانت صعوبة الحصول على مناصب العمل بالنسبة للسوسيولوجيين المهنيين بعامل أساسي وهو "غياب عنوان لمنصب" عمل سوسيولوجي في الوظيفة العمومي ، مما يدل على عدم تعرف المستخدمين على المهام التي يمكن أن توكل إلى حامل الشهادة وال معرفة السوسيولوجية. فإن أكثر العوامل التي تقف حجر عثرة أمام خريجي علم الاجتماع هو عامل اللغة.

5-2: اللغة ومشكل الإقصاء من سوق العمل

إضافة إلى النتائج السلبية على مستوى طبيعة التكوين الذي تلقاه طلبة الأقسام المعربة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ظهرت نتائج سلبية أخرى على المدى البعيد والتي تمثلت في صعوبات حصول خريجي طلبة أقسام اللغة العربية على مناصب شغل نتيجة عدم تعريب مناصب العمل مما طرح مشكل عدم تكافؤ لغة التكوين ولغة الشغل . كما يصرح بذلك العديد ممن درسوا ابتداء من منتصف 80 ولغاية 2000،

"إن أول مشكل واجهني في منصب عملي هو مشكل اللغة. نحن درسنا باللغة العربية لكن سوق العمل بقي يعمل باللغة الفرنسية، وبالرغم من أنني أتلقى تكويننا باللغة الفرنسية، إلا أنني لا زلت أواجه صعوبات كبيرة في القيام بمهامي نتيجة ضعفي الكبير في اللغة الفرنسية" (مكلف بالدراسات، في المخبر المركز الوطني للأشغال العمومية)

نفس الفكرة تطرحها مبحوثة أخرى حيث تقول " أول مشكل نعاني منه هو التكوين باللغة العربية بينما المهام المهنية هي باللغة الفرنسية. وتقتصر هذه المبحوثة على ضرورة إعادة النظر في لغة التكوين لتحقيق اندماج مهني سريع" (مكلفة بالدراسات، وزارة المالية)

مقابل هذه الحالات نجد البعض من المبحوثين الذين لم يواجهوا مشكل اللغ ة، نتيجة تكوينهم باللغة الفرنسية منذ الصغر، فهم ينحدرون من العائلات التي تتكلم اللغة الفرنسية في البيت وعادة ما يك ون المستوى التعليمي للآباء يتعدى المرحلة المتوسطة كما يؤكد ذلك العديد من المبحوثين والذين لم يواجهوا صعوبات في اللغة " لم تواجهني أية صعوبة في العمل لأنني كنت أحسن اللغة الفرنسية قبل الالتحاق بالجامعة.نحن نتكلم اللغة الفرنسية في البيت" (إدارية رئيسية د.و.إ.)

تتأكد هذه الفكرة مع مسؤول الموارد البشرية بمؤسسة Sonny Erikson حيث يقول " لم تواجهني أية صعوبات في اللغة لأنني أحسن اللغة الفرنسية منذ الصغر" من هذين المثالين نرى بأن مسألة تعريب العلوم الإنسانية والاجتماعية والتي لم يواجهها تعريب قطاع الشغل قد عملت على تهميش وعزلة الغالبية العظمى من خريجي هذه التخصصات والتي كانت عرضة لسياسة لا عقلانية في تطبيق مبدأ التعريب كما تنبه إلى ذلك خولة الإبراهيمي. «إن قرارات سياسة التعريب في الجزائر كانت قرارات فوقية اتخذت على مستوى القمة كبقية القرارات الحاسمة في الجزائر بعد الاستقلال. إن المسيرين على مستوى السلطة هم الذين فرضوا مقاييس وضع قوانين النصوص حول مسألة التعريب. وتتساءل خولة الإبراهيمي هل يمكن أن نطبق عملية مصيرية في مجتمع عن طريق النصوص القانونية دون الاهتمام برأي القاعدة بعد التشاور والوصول إلى اتفاق مشترك ما بين القاعدة والقمة ؟ (الإبراهيمي خولة، 1977.50)

لم يتوقف التأثير السلبي لهذه التغيرات على مستوى اللغة، بل أن التغيرات التي أدخلت على البرامج التكوينية أثرت كثيراً على الوضعية المهنية للسوسيولوجيين المتواجدين خارج المجال الأكاديمي كما يظهر في تصريحات المبحوثين:

"منصب عملي هو متصرفة إدارية بالجامعة، واشغل هذا المنصب لمدة 13 سنة"

(خريجة علم الاجتماع حضري، 1995)

تتشارك حالة أخرى من خريجي علم الاجتماع هذه الوضعية " لقد عانيت الكثير بسبب عدم تمكني من الحصول على منصب عمل. كان ذلك بسبب العراقيل الإدارية نتيجة عدم إدماج علم الاجتماع في قوانين الوظيفة العمومي. وبعد عدة محاولات استطعت أن أتحصل على المنصب الحالي وهو منصب مساعدة إدارية بجامعة لتكوين المتواصل ، مهمني تسجيل وترتيب ملفات الأساتذة المؤقتين وهو منصب عمل بعيد كل البعد عن تكويني في علم الاجتماع، ولا يتطلب توظيف المعرفة السوسيولوجية" (خريجة علم الاجتماع في سنة 1998، تخصص حضري).

انطلاقاً من هاتين الحالتين يمكننا أن نتساءل عن علاقة تخصص حضري بالعمل الإداري حتى ولو كان ضمن المؤسسة الجامعية، هل هو سد للفراغ المهني فقط أم أنه بكل بساطة اعتراف الجامعة بعدم جدوى التكوين الذي تقدمه للطلبة وعدم حاجة المجتمع إلى هذه المعارف.

المبحث 6: مهن وادوار السوسيولوجي المهنيين أية علاقة مع علم الاجتماع.

إذا كانت حظوظ العمل جد ضئيلة على مستوى سوق العمل خصوصاً عند فئة المبحوثين من الجيل الثاني، فإن حظوظ الذين تمكنوا من الدخول إلى سوق العمل لا يمكن أن تعبر على سهولة اندماجهم في سوق العمل.

حالات عديدة تعبر عن صعوبة الاندماج المهني خصوصاً بالنسبة لمبحوثي الجيل الثاني. تعبر هذه الحالات بوضوح عن تدني مكانة علم الاجتماع والشهادة التي يحملوها طلبة هذا التخصص مما يدفعهم للقبول بأي منصب عمل مهما كانت طبيعته وطبيعة المهام المهنية التي توكل للعاملين فيه.

" اشغل منصب عون مكتب بالبلدية، لقد تحصلت على المنصب بعد المشاركة في مسابقة خاصة بمستوى السنة التاسعة أساسي، ويصنف في الدرجة الخامسة في الوظيفة العمومي، "لم يكن لدي خيار بسبب شح سوق العمل فاضطرت لقبول هذا المنصب. وتضيف لقد طالبت من رئيس البلدية على أن أعمل في مكتب الولادات لأنه يحتاج إلى قراءة

Created with

تحليلية للإحصائيات إلا أنه رفض بسبب جهله لقيمة هذا التخصص وقال [لدينا مختص لهذا المنصب وهو مهندس في الإحصاء وهذا يكفي] "(خريجة 1994، تخصص دموغرافي).

نفس المعاناة تعبر عنها كاتبة التكوين المتواصل والتي تقول، "بعد أن سدت كل الأبواب للحصول على منصب عمل يتناسب مع الشهادة الجامعية التي تحصلت عليها، اضطررت أن اقبل بمنصب كاتبة إدارية وهو المنصب الذي لا يتطلب مهارات معرفية كبيرة ويمكن لحامل شهادة التعليم الأساسي أن يقوم به" (كاتبة التكوين المتواصل خريجة 90) إن مثل هذه المعاناة يعيشها أغلب المبحوثين من الجيل الثاني والذين لا يملكون علاقات وساطة ورأسمال اجتماعي يسمح بتحقيق طموحاتهم للحصول على مناصب عمل خاصة بالإطارات الجامعية.

نفس الوضعيات تسجلها نتائج دراسة مرميوي في مؤسسة سون لغاز، حيث لم يستطع معظم المبحوثين من خريجي علم الاجتماع في سنوات 90، الحصول على مناصب عمل مناسبة لمستواهم الجامعي ولا للمعرفة السوسيولوجية، يقول الباحث " إن فئة المكلفين بالدراسات في الموارد البشرية، لا يقومون بالأدوار التي تتناسب وطبيعة منصب العمل. من المفروض أنهم وظفوا للقيام بالدراسات في ميدان الموارد البشرية حسب ما هو وارد في مدونة التوظيف لمؤسسة سونلغاز⁶ .

لكن في الواقع فقد تحول الإطار الحامل لشهادة علم الاجتماع إلى مجرد موظف إداري مهامه الملفات الإدارية، سواء تعلق الأمر بتجسيد مخطط التكوين السنوي المجهز سابقا، أو أن تقتصر مهامه على بلورة عقود التوظيف وفق بيان ات المعني بالأمر وتقديمها للمسؤول المباشر"(مرميوي: 2011/2010. 125)

⁶راجع الملحق: المتضمن مدونة التوظيف بمؤسسة سونلغاز

من جهتها تؤكد دراسة زناتي حول خريجي علم الاجتماع من جامعة بجاية ، ظاهرة العراقيل التي تواجه خريجي علم الاجتماع في الحصول على مناصب عمل لتسجل النتائج التالية : " من بين 20 حالة من السوسيولوجيين المتواجدين على مستوى سوق العمل، هناك حالة واحدة فقط التي تمكنت من الحصول على منصب عمل عن طريق مسابقة خاصة بالمفتشين التربويين. 3 حالات عن طريق مسابقة خاصة بمنصب العمل (zenati,F :139/138.2010) إن معاناة الغالبية العظمى من خريجي علم الاجتماع سواء تعلق الأمر بأفراد مجتمع البحث من الجيل الثاني، أو المبحوثين الآخرين الذين كانوا محل دراسات أخرى حول مصير علماء الاجتماع المهني.إنما يرتبط بعدم تقييم شهادة علم الاجتماع وفق أهميتها المعرفية و الاجتماعية والاقتصادية.وهذا الوضع تعاني منه تقريبا معظم التخصصات.

. ينبه إلى ذلك حسين خلفاوي بقوله " لقد تم تقييم الشهادة في إطار اجتماعي أكثر من مؤسساتي حيث انه حتى ضمن جهاز الدولة، فإن النقاش الأكثر أهمية والذي واجهه المكونون والمستخدمون لم يكن على المنوال التالي لأي شيء تصلح الشهادة؟ ما هي أهدافها؟ لكن تم التساؤل عن من يقدم هذه الشهادة؟ أي ما هي المؤسسة الأكثر تأهيلا".(Khelfaoui,H :2000.57)

لكن وحتى إذا كان سوق العمل شحيحا في توفير مناصب شغل لخريجي علم الاجتماع من الجيل الثاني، إلى أن هذه الظاهرة ليست قاعدة عامة حيث يتمكن البعض من فئة سوسيولوجي الجيل الثاني من الحصول على مناصب عمل وبطريقة جد سهلة، أي بالاعتماد على شبكة العلاقات الاجتماعية المتمثل في حجم الرأسمال الاجتماعي الذي يملكه الفرد.

المبحث 7 : توظيف شبكة العلاقات للحصول على مناصب العمل.

تعتبر شبكة العلاقات في غالب الأحيان الملجأ الوحيد للأفراد لتحقيق مطالبهم ومنها المطالب المهنية. يعبر سلوك الاعتماد على الرأسمال الاجتماعي، عن فشل الأفراد بتحقيق

طلباتهم ومنها طلبات العمل بواسطة الطرق القانونية ، مما يجبرهم على توظيف معارفهم وعلاقاتهم الغير رسمية للوصول إلى هذه الطموحات.

على عكس خريجي علم الإجماع من الجيل الأول وحيث كانت مناصب الشغل لخريجي علم الاجتماع مطروحة في قوانين التوظيف العمومي، يلجأ خريجو علم الاجتماع من الجيل الثاني إلى توظيف رأسمالهم الاجتماعي المتمثل في علاقاتهم الاجتماعية للحصول على منصب عمل. تأخذ شبكة العلاقات أشكالاً مختلفة منها:

1.7: علاقات الزمالة

" حصولي على منصب عمل كان عن طريق علاقات الزمالة وإلى عامل الصدفة. فبعد مناقشتي لمذكرة الليسانس تخصص تنظيم وعمل، التقيت بزميل داخل ملحقة بوزريعة، فأعلمني بأن هناك منصب عمل شاغر ويمكنني استلامه إن كنت راغباً في العمل. لقد قبلت المنصب بالرغم من أنه لم يكن يتناسب والشهادة العلمية التي تحصلت عليها بعد تكوين جامعي دام 4 سنوات ، حسب القانون هو منصب حارس في الجامعة، لكن مهماتي الفعلية الحالية تتمثل في ترتيب وتنظيم الملفات الإدارية بقسم الأرشيف، وهذا تعسف في حق أي جامعي لم يستطع الحصول على منصب عمل يتناسب ومستواه الجامعي." (خريج علم الاجتماع، 2007، ت.ع).

إن اللجوء إلى العلاقات الشخصية تعتبر ظاهرة عامة تمس العديد من المبحوثين ومن الجيلين، حيث بالرغم من أن حظوظ خريجي علم الاجتماع من الجيل الأول في الحصول على مناصب عمل كانت أكبر، إلا أننا سجلنا حالتين اثنتين اعترفنا بأن حصولها على مناصب العمل كانت عن طريق التدخلات الشخصية وليس بواسطة شهادة علم الاجتماع. يمثل هاتين الحالتين، مستشار رئيس مجلس الأمة والذي يؤكد على أن كل مناصب الشغل التي مر بها كانت نتيجة علاقات الزمالة.

من جهته يؤكد المدير العام لمؤسسة الجزائر للجودة " لقد تحصلت على منصب عملي الأول عن طريق أحد الزملاء الذي وجهني لأحد زملائه حتى أستلم منصب العمل"

وإذ تم تسجيل حالتين فقط من الجيل الأول التي تحصلت على منصب عملها عن طريق الوساطة، تعتبر هذه الظاهرة من شروط الحصول على مناصب الشغل عند مبحوثي الجيل الثاني، حيث أكد أكثر من 31 مبحوث على لجوئهم إلى مثل هذه الممارسات نتيجة شح سوق العمل، وازدحام الأبواب أمام كل طالبي العمل ومنهم خريجو الجامعات.

2.7: تدخلات عائلية

يتم اللجوء إلى هذه التدخلات عادة عندما يكون أحد أفراد العائلة القريبة منها أو البعيدة يعمل في قطاع مهني معين، والذي يتمكن من إدماج أفراد عائلته في منصب عمل شاغر كل ما أتاحت له الفرصة. تخص هذه الوضعية 3 مبحوثين من الجيل الثاني، والذين تم إدماجهم في مناصب عملهم عن طريق أفراد العائلة. "لقد جاء تعييني في متحف باردو من قبل الأخت التي كانت تعمل في المتحف، وبعد أن طلب منها الم دير على أن تبحث عن خريج علم الاجتماع ليعين في قسم الحفظ بالمتحف" (مديرة متحف باردو)

"لقد كان الفضل لأخي في تعييني في إيجاد هذا المنصب، لقد كان ذلك عن طريق أحد زملائه الذي عرف بوجود منصب عمل في مؤسسة [سوني اريكسون] للهاتف النقال"

بالرغم من أن عامل القرابة يلعب دورا مهما في التدخل للحصول على مناصب الشغل، إلا أن هذا العامل يتوقف بدوره على عامل الزمالة والعلاقات الشخصية غير العائلية، وهذا ما يؤكد تعريف بورديو السابق حول الرأسمال الاجتماعي أي "شبكة دائمة لعلاقات تكون مؤسسة على علاقات تعارف داخلية و تداخلية"، (مرجع سبق ذكره) .

إن الوضعية الصعبة التي يمر بها خريجو علم الاجتماع تؤكد لها العديد من الدراسات منها دراسة مرميوي حول السوسيولوجي المتواجدين في مؤسسة سونطراك على مثل هذه الصعوبات ليسجل 55.55% من أفراد مجتمع البحث كانوا قد تحصلوا على مناصب عمل في الفترة ما بين 1977-2006 عن طريق بعث طلب عمل مدعما بعلاقات شخصية، ويرى الباحث بأن شح سوق العمل في الجزائر أمام الإطارات أدى إلى ظهور ثقافة جديدة

قائمة على العلاقات الشخصية فبعث طلب ع مل لوحده لا يكفي بل يجب أن يدعم بيد مساعدة داخل المؤسسة حتى يتم الاهتمام بالملف وصاحبه.

على عكس هذا فلقد سجل الباحث حالة واحدة فقط من ضمن 153 مبحوث ممن استطاعت الحصول على منصب عمل دون أي تدخل للعلاقات الشخصية (مرميوي: مرجع سابق. 115.116.117).

تبقى معاناة حاملي شهادة علم الاجتماع في عدم تناسب منصب العمل والمعرفة السوسيولوجية تبقى مطروحة حتى في المؤسسات التي تقبل بتوظيف خريجي الجامعات وبمختلف تخصصاتهم. كما هو الشأن في سلك الشرطة والذي يعتبر اقرب سلك للمواطن وللحياة اليومية لا يحاول الاقتراب من المعرفة السوس يولوجية ولا من حاملها لمحاولة فهم الظواهر اليومية التي يعيشها الفرد في المجتمع، والوصول إلى محدداتها الموضوعية فإن هذا يدفع للتساؤل عن الغاية من تكوين أعداد كبيرة من الطلبة في كل سنة جامعية؟ وما هي أسباب الابتعاد عن هذه المعرفة؟⁷

وإذ نربط التحولات التي عرفها تحديد معنى الاندماج المهني مع وضعية خريجي الجامعات من السوس يولوجيين، فيمكن أن نستنتج بأن سوسيولوجي الجيل الثاني يعيشون وضعيات صعبة مما لم يسمح لهم بتحقيق أي نوع من أنواع الاندماج المهني، حتى عند الذين تمكنوا من الحصول على مناصب عمل،

إن عدم تكيف وتناسب مناصبهم المهنية مع المعرفة السوسيولوجية التي تكونوا عليها ولا حتى مع الشهادة الجامعية التي يحملونها، كان سببا في حرمانهم من تحقيق اندماج مهني حقيقي كما تعرفه (Marcyan Y, 1999, p34) "على أنه شغل منصب عمل مستقر، والذي يحكم عليه الفرد على أنه مطابق لمؤهلاته ولتكوينه".

أكثر من كل هذا فإن تراجع الدولة عن توفير مناصب شغل و تفاقم ظاهرة البطالة خصوصا عند خريجي الجامعات منذ سنوات 80. دفعت إلى ظهور أشكال عديدة من طرق التشغيل مثل عقود ما قبل التشغيل، عقود العمل المحددة.

⁷ سيتم مناقشة مسألة توظيف المعرفة السوسيولوجية في الفصل 5

تعتبر هذه الأشكال من العقود على عدم الاستقرار المهني من جهة، كما أن صاحبها لا يملك الحق في تقاضي اجر يعادل الشهادة الحاصل عليها بل يتحصل فقط على منحة رمزية لا تتعدى (15000 د ج) للشهر الواحد.

وإذ يضطر حامل شهادة علم الاجتماع كغيره من خريجي التخصصات الأخرى إلى المرور بمثل هذه الأشكال من التوظيف وقبولهم هذه المنحة والتي توجه عادة إلى البطالين، أفلا يعني هذا بأن خريج الجامعة ومنه خريج علم الاجتماع أصبح يصنف ضمن فئة البطالين من ذوي المستوى التعليمي المتدني.

يعمق هذا النوع من التشغيل معاناة السوسيولوجيين من الإقصاء الاجتماعي الناتج عن "الشعور بالإهانة و"الخجل الاجتماعي" (Demazière,ibid,p228) والذي لا يفسر بعدم الحصول على منصب عمل فقط. بل بالشعور بالنقص وعدم التكافؤ مع الآخرين الذين هم في نفس المرتبة الجامعية من خريجي علم النفس ، الحقوق، الاقتصاد وهي التخصصات الأكثر منافسة وأكثر حظا في توفير مناصب عمل لخريجها .

المبحث 8: عدم الاستقرار الوظيفي

وهو تعبير عن تغيير مناصب الشغل من فترة إلى أخرى. نتيجة عدم رضا الأفراد عن طبيعة منصب العمل، شروط التوظيف، عدم تناسب منصب العمل مع المؤهلات التي يحملونها وكذا ضعف الأجر.

تبدو هذه ظاهرة مميزة من مميزات أفراد مجتمع البحث من الجيل الثاني. بينما لم تذكر على الإطلاق عند المبحوثين من الجيل الأول الذين تمكنوا وبحكم الظروف التي تكونوا وتم توظيفهم فيها من التمتع باستقرار مهني ، بينما كان حراكهم المهني نتيجة الترقية كما يؤكد المدير العام لمؤسسة الجزائر للجودة " إن الإطار لا يبقى في نفس المنصب أكثر من 5 سنوات".

و يؤكد المدير العام للمخبر الوطني للأشغال العمومية نفس ال فكرة " لقد تقلدت عدة مناصب إدارية كمسؤول، إن تغيير المنصب كان بسبب الترقية والتي كانت هي الأخرى

نتاج المؤهلات والخبرات التي أحملها والتي سمحت لي بفرض كياني وشخصيتي في عدة مناصب".

في نفس السياق وبنفس الاعترافات يسجل كل المبحوثين من هذه الفئة من السوسيولوجيين، مديرة متحف باردو، مدير مركز الإسعاف الاجتماعي، رئيس التحرير لجريدة وطنية، مدير الموارد البشرية لمؤسسة سونلغاز وغيرهم. أي بنسبة 100% من خريجي علم الاجتماع لسنوات 70 و80.

عكس هذه الوضعية، توضح إجابات المبحوثين من الجيل الثاني بأن ظاهرة تغيير مناصب العمل هي ميزة يتميز بها خريجو علم الاجتماع خصوصاً مع تراجع الدولة في توفير مناصب الشغل للإطارات الجامعية منذ سنوات 80. ويتأسف معظم مبحوثي هذه الفئة من وضعيتهم المهنية المزرية بعد تكوين جامعي دام 4 سنوات.

" نتيجة لانغلاق الأبواب أم أم حاملي شهادة علم الاجتماع وأمام الضرورة الملحة للعمل اضطررت أن أقبل بأي منصب عمل، مثلاً عملت عند تجار الجملة، حيث كلفت بتسجيل السلع الواردة وأيضاً المبيعات، (لم يكن يعرف بمنصب محاسب لأنه يتطلب شهادة خاصة به)" (مكلف بالدراسات م.و.أ.ع.)

حالة أخرى تنبه إلى عدم الاستقرار الوظيفي " منصب عملي الأول كان أستاذة مستخلفة في الثانوية لمادة التاريخ والجغرافيا ولم يتم ترسيمي نتيجة غياب عنوان منصب عمل علم الاجتماع في قطاع التربية، عانيت من هذه الوضعية كثيراً حتى بعد ما التحقت بوزارة التضامن الاجتماعي وحيث تسلمت منصب مستخلفة إدارية. هذا المنصب لم يسمح لي بالاستفادة من المنح البيداغوجية ولا من ارتفاع الأجور، إن المشاكل المهنية تبدأ مباشرة بعد ترك مدرجات الجامعة" (مساعدة إدارية، وزارة التضامن الاجتماعي).

إذا كان عدم الاستقرار الوظيفي الذي كان نتاج عدم تناسب مناصب العمل ومستوى الشهادة الجامعية وكذا المؤهلات المعرفية التي يحملها خريج علم الاجتماع.

فإن هذه الوضعية تدفعنا لمعالجة ظاهرة البطالة عند خريجي علم الاجتماع انطلاقا من وضعية هذا التخصص في المجتمع الجزائري وأين يغيب اعتراف المسؤولين على التوظيف في إدراج مناصب عمل خاصة بخريجي علم الاجتماع.

8-1: خريجو علم الاجتماع وشبح البطالة:

وهو المؤشر الذي يعتمد عليه المختصون في سوق العمل لقياس نجاعة التكوين بكل مستوياته وفي مختلف التخصصات. ويؤكد علماء الاجتماع على أن البطالة ليست فقط ظرفا اقتصاديا أو حرمان من منصب عمل، بل هي ظاهرة تتضمن اعترافا اجتماعيا وتتسبب هذه الملامح إلى أفراد، إلى البناء الاجتماعي لشرعية المطالبة بمنصب عمل، تحديد شبكة للحقوق والواجبات معترف بها اجتماعيا. (Demazière :2003,p217)

إذ كانت ظاهرة البطالة نتاجا اجتماعيا تحدده ظروف وشروط محددة خاصة بمجتمع معين، فإن هذه الظاهرة لم تمس كل المبحوثين من خريجي علم الاجتماع، نتيجة اختلاف الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تكونت فيها كل فئة والتي ساهمت بكثير في تحديد نظرة المسؤولين إلى العلوم الاجتماعية عامة وإلى علم الاجتماع بصفة خاصة. تتضح هذه الفكرة بوضوح من خلال تصريحات المبحوثين من الجيل الأول حيث يؤكد معظمهم على عدم تعرضهم لمشكل البطالة نظرا لتوفر مناصب الشغل في فترة 70 و بداية 80. أما الذين عاشوا هذه الظاهرة فقد كانت مسألة ظرفية خصت الذكور نتيجة التزاماتهم بالخدمة العسكرية لمدة سنتين كاملتين.

ويؤكد فروخي هذه الوضعية ليشير إلى أن خريجي علم الاجتماع كانوا يتمتعون باندماج كبير في الحياة العملية ، أكثر من 50% من المتخرجين وجدوا منصب عمل في أقل من ثلاثة أشهر في حين كان 50% من خريجي علم النفس يحصلون على منصب عمل في مدة تتجاوز 4 ثلاثيات. (Feroukhi, 1993, p190).

وإذ تدل هذه النتائج على عدم تعرض خريجي علم الاجتماع إلى مشكل البطالة والتي لم تكن تتجاوز 3 أشهر. فإن نتائج نفس الدراسة تشير إلى أن مدة البطالة عند خريجي معهد

Created with

الحقوق كانت تتراوح بين 09-18 شهرا. مع الإشارة إلى أن مدة البطالة عند الإناث كانت تستغرق وقتا اكبر، حيث أن الإناث يفرضن شروطا للعمل تتعلق بالمسافة عن مقر السكن ونوع منصب العمل وغيرها. (Feroukhi, ibid)

وإذ استطاعت فئة السوسيولوجيين من جيل 70 وبداية 80 من التمتع باندماج سريع في سوق العمل نتيجة الاعتراف بشهادة علم الاجتماع كشهادة جامعية تؤهل صاحبها لأن يصبح إطارا يخدم المجتمع بمؤهلاته المعرفية، فكيف تعيش فئة السوسيولوجيين من الجيل الثاني الذين مستهم ظاهرة البطالة وما هو تأثيرها على شخصيتهم وهويتهم؟

إن مشكل البطالة في الجزائر هو مشكل عويص بدأت بوادر حدته منذ العشرينيات الأخيرتين، لتسجل سنوات 90 حوالي 30% من القوى النشطة في المجتمع بما فيها خريجو التعليم العالي. يفسر هذا المعدل من جهة بتسجيل في كل سنة حوالي 250 000 طالب عمل على مستوى سوق العمل. تضاف إليها أعدادا كبيرة ناتجة عن تسريح العمال والذي كان نتاج الإصلاحات الاقتصادية" (Bellataf (M) et Arhab ,B,2007,).

تعتبر بطالة الجامعيين في الجزائر نتيجة حتمية لديمقراطية التعليم و التي نتج عنها ما يسميه خلفاوي "بجمهرة المتخرجين الحاملين لشهادات جامعية".

لقد ارتفع عدد حاملي هذه الشهادات من بعض المئات سنة 1962 إلى حوالي 258000 سنة 1992/1993. على عكس ما كان متبعاً في سنوات السبعينات والتي كانت الدولة فيها "الوضعية الريعية" تضمن مناصب شغل لكل خريجي الجامعات، لم يستطع القطاع الاقتصادي امتصاص الأعداد الكبيرة من خريجي الجامعات في قطاعات الشغل، مما أدى إلى تعرضهم لمشكل البطالة (khelfaoui,2000,pp157-178)

وحسب إحصائيات المكتب العالمي للشغل لسنة 10/02/2011، فقد عرفت بطالة خريجي التعليم العالي 28.7% منهم 14% ذكورا و 43.7% إناثا في حين وصلت نسبة البطالة عند خريجي العلوم الاجتماعية إلى (20.3% منهم 10.4% ذكورا و 33.3% إناثا).

بالنسبة لأفراد مجتمع البحث و من ضمن 27 مبحوثاً من الجيل الثاني، تم تسجيل 14 حالة من الذين مستهم ظاهرة البطالة أي بنسبة 52.1% منهم تراوحت مدة بطالتهم ما بين 6 أشهر إلى 4 سنوات بينما تم تسجيل مدة بطالة ما بين 10 إلى 12 سنة عند 3 مبحوثين. يتفق هؤلاء المبحوثون على أن صعوبة الحصول على مناصب عمل إنما ترتبط بعدم تعرف المستخدمين على علم الاجتماع وعلى علاقة المعرفة السوسيولوجية، ينتج هذا الجهل عن غياب عنوان لمنصب عمل سوسيولوجي في الوظيف العمومي.

وإذ يوضح هذا الغياب عدم اعتراف المسؤولين بتخصص له مكانته على مستوى المؤسسات الجامعية، فإنه يؤكد على "أن البطالة هي بناء اجتماعي يساعد على تفسير ظاهرة الاعتراف الاجتماعي لفئة اجتماعية محددة في مجتمع معين. وتظهر أهمية تحديد الفئات الاجتماعية في كونها تخبيئ خبرات محددة و خاصة ومضغوط عليها بظروف موضوعية والتي تحيط بالواقع المعاش". (Demazière, ibid. p219)

يمثل طلبة علم الاجتماع هنا الفئة الاجتماعية التي مستها ظاهرة البطالة لأسباب مجتمعية، فمن جهة هم ضحية ديمقراطية التعليم أو ما يسميها غريد، "بالطالب ذو الأغلبية، والذي يعرف بأنه مهما كانت طبيعة التخصص الذي اختير له، فهو متأكد بأنه لا يجد منصب عمل بعد تخرجه" (Geurid, opcit. 292).

ومن جهة ثانية، هم أيضاً ضحية تراجع الدولة عن توفير مناصب الشغل نتيجة الأزمة الاقتصادية التي مست البلاد بسبب تراجع سعر البترول وبالأخص تراجع مكانة علم الاجتماع بالنسبة للمسؤولين على عكس ما كانت عليه في فترة السبعينات.

وبسبب تفاقم مشكل البطالة ومشكل إقصائهم في سوق العمل نتيجة غياب منصب عمل لعالم الاجتماع في التصنيفات المهنية للوظائف العمومي وفي المؤسسات الاقتصادية، يضطر خريجو علم الاجتماع لقبول مناصب عمل حتى ولو كانت غير متناسبة مع مؤهلاتهم الجامعية ومعارفهم في علم الاجتماع.

لتفادي مشكل البطالة يلجئ العديد من خريجي علم الاجتماع إلى التسجيل في تخصصات أخرى موازية مع تكوينهم في علم الاجتماع، عادة ما يختار الطلبة التخصصات التي لها رواج كبير في سوق العمل كما توضح نتائج الدراسة:

من بين 19 مبحوثاً من الجيل الثاني تم تسجيل 12 حالة ممن تلقوا تكويناً آخر أثناء التكوين في علم الاجتماع أي بنسبة 63 % وتتوزع هذه التكوينات كالتالي:

7 في الإعلام الآلي، 6 في اللغات خاصة منها اللغة الانجليزية والتي هي جد مطلوبة في التوظيف، 3 في المناجمنت، 3 في الموارد البشرية.

إن الغريب من كل هذا أن مثل هذه التخصصات عادة ما تدرس في جامعة التكوين المتواصل أو في معاهد خاصة يدفع الطلبة مقابل ل لتكوين فيها، مما يدل على فقدان المؤسسة الجامعية لمصداقيتها نظراً للتنافس الذي تتعرض له من قبل مؤسسات لا تتطلب سوى مستوى السنة الثالثة من التعليم الثانوي.

تأكيداً على مدى انتشار ظاهرة التكوين الموازي للتكوين في علم الاجتماع، تم توزيع استمارة على طلبة السنة الثالثة من كل تخصصات علم الاجتماع للسنة الجامعية 2011/2012. تمكنا من تسجيل النتائج التالية:

تخصص تربوي 9 طلبة موزعين كالتالي: 4 في الإعلام الآلي. 2 تسيير الموارد البشرية، 2 في اللغة الانجليزية. و 1 تقني سام في تربية الأطفال.

تخصص تنظيم وعمل 9 طلبة. 4 في الإعلام الآلي، 2 لغة انجليزية، 1 قانون أعمال، -تسيير المؤسسة 1. -إدارة الموارد البشرية 1.

- تخصص ثقافي 5 طلبة: -إعلام آلي 2، -صحافة 2، -لغة انجليزية 1.

- تخصص تغذية وتنمية ريفية 5 طلبة: -إعلام آلي 2، - لغة انجليزية 1⁸

⁸يفسر تجاوز عدد حالات المبحوثين حسب التخصصات لعدد الذين صرحوا بتلقيهم تكويناً موازياً، بإقبال طلبة علم الاجتماع إلى أكثر من تكوين واحد لنفس الفترة الزمنية.

تعتبر هذه الممارسات كإستراتيجيات يوظفها الطلبة خلال تكوينهم في علم الاجتماع ا.ع. والتي يعرفها كل من (كروزييه و فريدبرغ) على أنها الأفعال التي تتموقع في مستوى علاقات السلطة بين الفاعلين والقواعد الضمنية التي تحكم تفاعلهم (Freiberg, Crozier 1977) ويعتبر التكوين الموازي عنصرا من عناصر الدعم التي يلجأ إليها السوسيولوجي حتى يتمكن من تخطي صعوبات الحصول على منصب عمل التي يعاني منها معظم الشباب كما يشير إلى ذلك (Rose J, 1998, p260) "إن حصول الشباب على منصب عمل هو في نفس الوقت غير أكيد، محتشم ومتوقف على الدعم،" تساعد هذه الأفعال خريجي علم الاجتماع في ضمان فرص أكبر للحصول على مناصب عمل، لأنهم يرفقون ملف طلب التوظيف بشهادة تؤكد تكوينهم في تخصصات عملية والتي هي مطلوبة في سوق العمل. إضافة إلى شهادة علم الاجتماع كشهادة جامعية مدرجة في شروط التوظيف التي يحددها الوظيف العمومي وليس على أساس التخصص. وهكذا تصبح سلوكيات السوسيولوجيين مسيرة بواسطة إستراتيجياتهم الخاصة كما يعبر عن ذلك بورديو " إن ممارسات الفاعلين لا توجهها قواعد محددة مفروضة عليهم، بل أن هذه الممارسات تخضع لخطط واستراتيجيات يبنوها الفاعلون أنفسهم": (Bourdieu)

استنتاج الفصل.

بالرغم من حداثة نشأته بالنسبة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، فقد أستطاع هذا العلم أن يحقق نجاحا كبيرا ليس فقط على المستوى الأكاديمي حيث تنوعت وتوسعت التخصصات التي يتكون عليها الطلبة، بالإضافة إلى المؤلفات العديدة التي يسعى من خلالها علماء الاجتماع تقديم تفسيراتهم وتحليلاتهم لمختلف الظواهر الاجتماعية التي هي محل اهتماماتهم.

يقابل هذا النجاح الأكاديمي نجاح موازي على المستوى المهني. يظهر هذا النجاح وكما تشير إليه العديد من المؤلفات في الحضور الواسع لخريجي علم الاجتماع وفي فتح فرص التوظيف لهم كعلماء اجتماع مهنيين يوظفون معارفهم السوسيولوجية على مستوى مختلف النشاطات المهنية. الإدارية، الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية وغيرها من النشاطات التي يمكن لعالم الاجتماع أن يتدخل أو أن يقدم تفسيرات وتحليلاته النابعة من المعرفة السوسيولوجية التي تكون عليها.

خلافا لهذه الوضعيات وبالرغم من أن نشأة علم الاجتماع في الجزائر تعود إلى أكثر من نصف قرن، وبالرغم من التحولات الكبيرة التي عرفها المجتمع الجزائري في عدة مراحل زمنية. إلا أن هذا التخصص لم يستطع أن يحدد مكانة له في المجتمع نتيجة الظروف السياسية والاجتماعية التي تأسس فيها، مما أثر سلبا على مكانة ودور حاملي شهادة علم الاجتماع في سوق العمل.

فمن جهة هم معرضون لمشكل البطالة أكثر من أقرانهم من الجامعيين نتيجة إقصاء تخصص علم الاجتماع من نصوص وتشريعات قانون العمل. وهذا ما يدفع بهم إلى توظيف استراتيجيات خاصة تمكنهم كفاعلين من ضمان حقهم في العمل حتى وإن لم يكن يتناسب مع المعرفة السوسيولوجية التي يحملونها.

من جهة ثانية: يواجه خريجو علم الاجتماع صعوبات كبيرة في اندماجهم المهني، لأن الاندماج المهني لا يعنى الحصول فقط على منصب عمل، بل "أن الاندماج في الحياة

النشطة يمثل خصوصية متعددة الأبعاد سواء بتسجيلها في الزمن، تنوع الوضعيات المحتملة بعد نهاية التكوين، الأوجه المختلفة للمهن التي يمكن أن يحتلها الفرد،[عمل مؤقت أو نهائي](Tanguy(L),ibid.54/55).

تعتبر صعوبة الاندماج المهني لخريجي علم الاجتماع، عن الإقصاء الذي يعيشه هذا التخصص في المجتمع الجزائري مما يدفع للتساؤل عن الأسباب الخفية من إبقاء أقسام علم الاجتماع على مستوى العديد من المؤسسات الجامعية، وكذا توجيه أعداد كبيرة من حاملي شهادة الباكلوريا لهذا التخصص؟

مراجع الفصل

- بومخلوف محمد : سوق العمل الخليجي وإشكالية توظيف خريجي علم الاجتماع. مع التركيز على قطر. مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، العدد 14، السنة الرابعة، الدوحة 2002.
- مرميوي أحمد: الممارسة المهنية لعلم الاجتماع في المؤسسة العمومية الجزائرية، مذكرة ماجستير، قسم علم الاجتماع الجزائر، 2010-2011

Bibliographie

- Boudon (R) : **A quoi sert la sociologie ?** Texte paru dans Cités 10,2002, rubrique « grand article ».
- Bourdieu, Passeron: **la reproduction, les fonction sociales du système d'enseignement**, Paris, ed de Minuit, 1964.
- Bourdieu (P) et al: **Le métier de sociologue**, éd mouton de gruyter, 5éd 2005
- Demazière(D) :**Le chômage,comment peut-on être chômeur?** belin,2003.
- Feroukhi (D) :**Premier pas a la Vie Active des Sortants deL'université D'Alger**,
- Feroukhi (D) :**insertion professionnelle des diplômés cread premier semestre1997**
- Guerid (Dj) : **L'exception Algérienne** éd casbah,2007
- Legrand : **la sociologie et ses métiers**, l'harmattan1995.
- Mills (C W) : **L'imagination sociologiques**, éd Maspero,1967,
- Rose (J) : **les jeunes face à l'emploi : sociologie économique**, édition Desclée de Brower, 1998.
- Streicher (F): "**Identités et stratégies de professionnalisation**, " in/ Legrand et al, **la sociologie et ses métiers**, l'harmattan,1995.
- Taleb Ibrahim (KH) : "**l'arabisation, lieu de conflits multiples**", in/ Elites et questions identitaires, réflexions, casbah éd, 1977.
- Tanguy (L) : **l'introuvable relation formation /emploi**, la documentation Française, paris,1986.
- Zenati(F) : **la professionnalisation de la sociologie**, magister en sociologie, université de Bejaia, 2011
- Revue ONS, n°564; 2010

الفصل 5: المعرفة السوسيولوجية وسوق العمل

تمهيد

من خلال طبيعة العلاقة بين التكوين الذي يتلقاه طلبة علم الاجتماع ومناصب الشغل التي يحتلونها. سنحاول في هذا الفصل الاهتمام بتمثلات السوسيولوجيين المهنيين حول الممارسة المهنية لعلم الاجتماع، طبيعة المهام المهنية التي يمارسونها وكذا الأدوار التي يقومون بها على الساحة المهنية؟

ما هي علاقة هذه المهن مع المعرفة السوسيولوجية التي يحملونها، هل لازال السوسيولوجيون المهنيون يحتفظون بآثار للمعرفة السوسيولوجية بعد دخولهم لسوق العمل، وإلى أي حد يمكنهم جعل من المعارف السوسيولوجية معارف تطبيقية عملية. ستتم معالجة هذه المحاور من خلال بعض المؤشرات.

1- ما هي طبيعة المهن والمهام التي توكل للسوسيولوجيين خارج المجال الأكاديمي وهل تدفعهم هذه المهن لتوظيف المعرفة السوسيولوجية؟

2- هل لازال السوسيولوجي المهني محتفظا بعلاقة مع الجامعة عن طريق:

أ- التسجيل في الدراسات العليا؟

ب- طبيعة المواضيع المعالجة، ما هي عناوينها، هل هي ذات معرفية فقط، أم هي محاولة للاستجابة إلى انشغالات مهنية؟

ث- مدى إقبال السوسيولوجي المهني بالاطلاع على الإنتاج المعرفي الأكاديمي في علم الاجتماع.

يدفعنا الاهتمام بمكانة السوسيولوجيين خارج المجال الأكاديمي إلى الاهتمام في نفس الوقت بطبيعة المهن و الأدوار التي يشغلونها على مستوى مختلف القطاعات المهنية، بالإضافة إلى طبيعة المهام التي توكل لهم وهل تمكنهم هذه المهام من توظيف معارفهم السوسيولوجية.

لقد أثارت مسألة "علاقة التكوين في علم الاجتماع بسوق العمل" نقاشا كبيرا نتيجة الطبيعة النظرية لموضوع علم الاجتماع.

لقد دافع العديد من علماء الاجتماع على ضرورة احتفاظ هذا التخصص بالطابع العلمي والذي يقصد به الطابع النظري. يظهر هذا الاتجاه في العديد من المؤلفات ذات الطابع العام حول علم الاجتماع مثل مؤلفات (بورديو) و(موران).

بالنسب لبورديو يتمثل الطابع العلمي لعلم الاجتماع في توظيفه للقواعد العلمية " فهو يعتمد على نسق من الفرضيات المتجانسة، مفاهيم، مناهج للاختبار وكل ما يرتبط بفكرة العلم" (Bourdieu(P):1984.14)

يأخذ Morin نفس اتجاه بورديو، حيث "يرفض فكرة العلمية المؤسسة على الفصل ما بين علم الاجتماع المجتمع أو الفاعل". وإذ يدافع علم الاجتماع في نظر Morin على الإبداع المعرفي المتمثل في البحث الأساسي (النظري) ، فهو يظهر تمسكه بالجانب العلمي وليس العملي أو التطبيقي (Morin1984.36-37)

خلال سنوات 80 ومع تطور أعداد المتخرجين من علم الاجتماع في سوق العمل وخارج المجال الأكاديمي. ظهر اتجاه جديد للتفكير حول الممارسة التطبيقية لعلم الاجتماع. لقد ركز هذا الاتجاه اهتماماته حول الإنتاج المعرفي عند السوسيولوجيين المهنيين، مع الاهتمام في نفس الوقت بمشكل التكوين لطلبة تخصص علم الاجتماع، فرص التشغيل والممارسة المهنية لهذا العلم خارج الجامعة ومراكز البحث.

لتوسيع فكرة الممارسة التطبيقية لعلم الاجتماع، حاول العديد من علماء الاجتماع ومن خلال أعمالهم تبسيط النظريات السوسيولوجية والتي تتسم في العادة بدرجة كبيرة من الغموض بالنسبة للفاعلين الغير متخصصين في مختلف التنظيمات.

لقد تجسدت هذه الجهود في مؤلفات عديدة خاصة منها المتعلقة بعلم الاجتماع التنظيمات، مثل كتاب " علم اجتماع التنظيمات " ل (Bernoux(ph)1985) وكتاب "الإقتربات السوسيولوجية الجديدة" من تأليف (Liviany.1996: (Herreros(G)) وإذ كان هدف المؤلفون يتمثل في " توسيع فكرة التطبيقية " لهذه النظريات فقد أصبحت هذه الأخيرة في متناول الشركاء الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين على مستوى مختلف المؤسسات والإدارات ومختلف التنظيمات.

لم تعمل محاولة التبسيط وتقريب النظريات السوسيولوجية من الواقع المعاش على إقصاء الأطر النظرية السابقة، بل على العكس من ذلك فقد كانت هذه المحاولات مرجعا أساسيا

للجهود الجديدة، كما هو الشأن بالنسبة للتحليل الاستراتيجي "كروزييه و بارق" اللذان يعتبران منبع علم اجتماع التنظيمات في فرنسا، أي أساس نظرية منطق الفعل. بينما كان مفهومي الفاعل ونظام الفعل الملموس مجال اهتمام كل من 'Herreros G, LivianY' بغرض توسيعهما وتبسيطهما.

لقد عملت مختلف هذه الجهود على ظهور أوجه جديدة للممارسة السوسيولوجية التطبيقية، فللى جنب الأستاذ الجامعي و الباحث في علم الاجتماع، ظهرت وضعية ثالثة وهي وضعية السوسيولوجي المتدخل، الذي لا تتمثل جهوده في إنتاج المعرفة النظرية القائمة على المفاهيم النظرية المجردة، بل أن مهامه تأخذ مسارا جديدا وهو التدخل في المجموعات والتنظيمات على المستوى الميكروسوسيولوجي.

يل هذا على بروز نشاطات جديدة مثل نشاط الخبير والمتدخل منذ سنوات 90 في فرنسا، خصوصا من قبل السوسيولوجيين الشباب الذين انتشروا بكثرة على مستوى سوق العمل (Legrand (M): 2001.70)..

المبحث 1: مفهوم الممارسة السوسيولوجية.

يحمل مصطلح الممارسة السوسيولوجية معان عديدة، سواء تعلق الأمر بالمعنى الذي يحمله هذا المصطلح، بمحتوى الممارسة أو بالطلب الاجتماعي على هذه الممارسة. -من ناحية المعنى وحيث تنشأ الممارسة السوسيولوجية ضمن إطار اجتماعي محدد وتحمل مميزاته وخصائصه. فهي تُعرَّفُ " بأنها نشاط اجتماعي، فكريا كان أم يدويا. يعتبر هذا النشاط قاعدة لكل ممارسة اجتماعية، بما في ذلك الممارسة النظرية، أو أية ممارسة تنتمي إلى نسق من المعارف و إلى علاقات اقتصادية إيديولوجية محاطة بعلاقات سياسية (Govaerts (F :1974.1549-1571)

وبالنسبة لعلم الاجتماع يمكن أن تتميز الممارسة السوسيولوجية والتي تعتبر نشاطا اجتماعيا بطابعها الفكري حيث يعالج الباحث السوسيولوجي ميدانا من ميادين الواقع الاجتماعي معتمدا على معطيات خاصة بهذا الواقع و انطلاقا من تصورات النظرية، لينتج بعد ذلك معرفة سوسيولوجية تتضمن التحليل والتفسير للواقع المدروس ، تُقدّم هذه المعرفة على شكل خطاب ميزته الموضوعية، وبعيدا كل البعد عن الخطاب الإيديولوجي الذي لا يركز على كشف الحقائق والبحث عن أسبابها الموضوعية.

لم يبق الطابع الفكري للممارسة السوسيولوجية مُحْتَكِرًا الساحة ال علمية، حيث ظهر ومنذ الخمسينات وجه آخر للممارسة السوسيولوجية مع أعمال سان سوليو جورج فريدمان وآخرون.

لقد اهتمت أعمال علماء الاجتماع الأوائل بمشاكل المؤسسة الصناعية، مثل علاقات العمل، ظروف العمل، الإنتاج والإنتاجية واثرت التعب على العامل وغيرها من الظواهر الناتجة عن المجتمع الصناعي لهذه الفترة. كما أثارت نتائج البحوث الميدانية لعلماء الاجتماع انتباه مسؤولي المؤسسات مما سمح بزيادة الطلب على الممارسة السوسيولوجية وتوسعها على مستوى مختلف المؤسسات.

من جهة ثانية فإن توسع الاقتراب السوسيولوجي في عالم المصنع، كما يشير إلى ذلك العديد من علماء الاجتماع ومنهم (Morin) كان يتطلب درجة من التطور في المستوى المعيشي وفي مستوى التمدن لدى العمال، مما ساعدهم على عدم قبول أي ظروف وشروط عمل غير مرضية لمعالجة الجوانب الاجتماعية المتعلقة بالعمل خصوصا بعد ما فشلت الجوانب التقنية للعمل في كسب رضا العمال على مستوى المؤسسات المستخدمة (Morin : ibid.26-38)

المبحث 2: علاقة الممارسة السوسيولوجية بالمؤسسات

ترتبط الممارسة السوسيولوجية داخل المؤسسة بالطلب الاجتماعي الذي تتقدم به المؤسسة اتجاه عالم الاجتماع والمعرفة السوسيولوجية. وإذا كان الفكر السوسيولوجي يسعى إلى فهم وبعث ما يجري على مستوى مختلف المؤسسات الاجتماعية من أفعال وسلوكات. تؤثر بصورة أو بأخرى على سير وتنظيم المؤسسة، فإن الممارسة السوسيولوجية تتوقف على طبيعة الطلب الاجتماعي الموجه إلى الباحث في علم الاجتماع.

ينحصر الطلب الاجتماعي على علم الاجتماع في الدور الذي تلعبه المؤسسة "الاستجابة للمتطلبات الاجتماعية". لذا فإن مهام المتخصصين في علم الاجتماع تنحصر في إنتاج معارف تكون ذات فائدة بالنسبة للمؤسسة المعنية، أي أن يعيد السوسيولوجي إنتاج خطاب رسمي يتماشى وأغراض مسيري المؤسسة.

في مثل هذه الحالة تصبح الممارسة السوسيولوجية ذات نزعة وظيفية، تعمل على الحد من الفكر النقدي، "الذي" لا يهم طالب الخدمة السوسيولوجية (...) مما يجعل الباحث في علم الاجتماع مركزا اهتمامه للإجابات الضرورية والنافعة للمؤسسة مبتعدا عن إنتاج خطاب سوسيولوجي نقدي" (بوقزاطة (ج) 1998.216)

يدخل النقاش حول علاقة الممارسة السوسيولوجية في الدور الذي تلعبه المؤسسة بفكرة "دوركايم" حول "القهر الاجتماعي" فالمؤسسة حسب تحليله هي نتاج لعلاقات اجتماعية معينة وهذا ما يج عليها تعمل طبقا لمعايير وقيم قهرية حتى توجه سلوكيات وممارسات الأفراد، أكثر من ذلك وحيث تعتبر المؤسسة نسقا أنتج من خلال تفاعل ضمائر الأفراد وليس نتيجة لتجميع الإرادات الفردية. فإن دوركايم يؤمن أ يضاً بالطابع القهري للمؤسسة كضرورة لكل تنظيم اجتماعي.

تبعا لفكرة دوركايم تتوقف طبيعة الطلب الاجتماعي على المعرفة السوسيولوجية على السلطة المؤسسية ونظرتها المستقبلية للمؤسسة. أي كيف ينظر مسؤولو المؤسسة إلى دورها في المجتمع، هل تعتبر المؤسسة بالنسبة إليهم كمورد لتحقيق سلطة فوقية وخدمة مصالح ذاتية، مما يجعلهم يرفضون الفكر النقدي الذي تركز عليه الممارسة السوسيولوجية والذي ييضي دائما إلى إنتاج معرفة نقدية ميزتها الكشف عن مختلف الحقائق الاجتماعية. أما إذا كانت المؤسسة في نظر مسؤوليها هي نسق اجتماعي أهدافه تحقيق مصلحة اجتماعية عامة، فإن طبيعة الطلب الاجتماعي على الخدمة السوسيولوجية تكون في حد ذاتها عاملا مشجعا لنشاط الباحث السوسيولوجي ومحفزا له لتوظيف المعارف السوسيولوجية التي تسمح له في نقد، توضيح وتفسير العلاقات ومختلف السلوكيات التي تتحكم في سير المؤسسة.

المبحث 3: البدايات الأولى للممارسة السوسيولوجية

يرتبط النقاش حول مسألة الممارسة السوسيولوجية بمسألة تمهين علم الاجتماع والذي يرتبط عادة بطبيعة الطلب الاجتماعي على علماء الاجتماع وعلى المعرفة الاجتماعية. بالرغم من أن توسع الطلب الاجتماعي في الدول الغربية على الممارسة السوسيولوجية يعود إلى سنوات الخمسينات، خصوصا مع زيادة حدة الم شاكل التي عرفت هذه المجتمعات نتيجة الثورة الصناعية. إلا أن بداياتها الأولى تعود إلى سنوات الثلاثينات مع أعمال التون

مايو وفي دراسته المشهورة "بمدرسة العلاقات الإنسانية"¹ مما يعني أن تدخل العلوم الإنسانية والاجتماعية على مستوى المؤسسة الصناعية بدا في توظيف دراسات علم النفس الاجتماعي.

عرفت الممارسة السوسيولوجية القائمة على التكوين والبحث منذ سنوات 80 إثراء كبيرا متمثلا في نشاطات جديدة تصنف في فضاء علم الاجتماع التطبيقي، بالرغم من أن هذا النشاط لم يكن قد أُسس بصورة كبيرة حتى يمكنه أن يأخذ الطابع الاستقلالي. يرتبط ضعف الطابع الاستقلالي لعلم الاجتماع التطبيقي بحاجة الممارسة السوسيولوجية وحاجة السوسيولوجيين المهنيين إلى علم الاجتماع الأكاديمي وإلى النظرية السوسيولوجية كمرجعية أساسية لفهم ولتفسير الظواهر الاجتماعية المختلفة، مع ربط تفسيراتهم وتأويلاتهم وفقا لنماذج مفاهيمية تقترب من خصوصيات الواقع الاجتماعي محل الدراسة. بالرغم من أهميتها الكبيرة خارج المجال الأكاديمي، فإن الممارسة السوسيولوجية تتوقف على الأهمية التي يعطيها المجتمع لعلم الاجتماع أولا وعلى طبيعة الطلب على هذه المعرفة

1.3: الطلب الاجتماعي على الممارسة السوسيولوجية.

ينبه (Castel® : 2004.68) إلى أن كل "بحث سوسيولوجي هو استجابة لطلب اجتماعي". يظهر هذا الطلب في شكلين اثنين: طلب تلقائي وطلب موجه

1.1.3: طلب تلقائي: و يعنى انتباه وملاحظة عالم الاجتماع وبحكم فطنته السوسيولوجية إلى مختلف الأحداث والظواهر الاجتماعية التي تنشأ في المجتمع نتيجة تجمع الأفراد وارتباط بعضهم ببعض سواء بحكم علاقات القرابة، الزمالة أو علاقات العمل على مختلف المستويات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية.

تثير هذه الظواهر اهتمامات السوسيولوجيين وفضولهم للبحث عن أسباب نشوئها وظروف تطورها وما هي تأثيراتها في المجتمع.

2.1.3: طلب موجه : وهو الطلب الذي يأتي من قبل مسؤولي المؤسسات والتنظيمات ويكون البحث هنا موجهاً نحو الفعل أو التدخل بعد الحصول على النتائج.

¹ أنجزت هذه الدراسة المعروفة باسم أبحاث في [الوسترن الكتيك] من 1927-1932 . لقد جاءت كنتيجة لطلب موجه من قبل مسؤولي مصنع تركيب الهوائيات في مدينة شيكاغو ، كان الهدف منها محاولة فهم لمشاكل التي تعترض تطور الإنتاج بالرغم من كل المحاولات في تحسين الظروف الفيزيائية للعمل. لقد نشرت نتائج هذه الدراسة سنة 1939 في مؤلف التون مايو " المشاكل الإنسانية للحضارة الصناعية " .

يواجه البحث السوسيولوجي الذي يجيب إلى الطلب الاجتماعي بضغط فكرة السرية، مما يحدد حرية نشر النتائج (Castel® : ibid.68) بالرغم من أن طبيعة الأسئلة التي يطرحها طالب البحث ليست بالجديدة ولا بالأصلية.

وبمحاولته للاستجابة إلى طلب اجتماعي يصبح علم الاجتماع كمهنة تتكفل بالمسائل الاجتماعية التي تعترضنا يوميا، وحيث يكون العمل الاجتماعي تعبيرا عنها ويظهر في صورة موجهة أي أقل عفوية، أقل غموضا، (Castel® : ibid.67) نتيجة توسع الطلب الموجه على المعرفة السوسيولوجية في الدول الغربية ومنها فرنسا، لاحظ سان سوليو بأن هذا الطلب ساعد على بروز (3) نماذج مهنية، يخص كل نموذج ميدان خاص.

المبحث 4 : النماذج المهنية للممارسة السوسيولوجية عند سان سوليو

4-1: نموذج عالم الاجتماع النقدي: وتتمثل في تجديد الفهم للأحداث الاجتماعية من خلال البحث عن النقد الاستمولوجي للواقع، وهو ما يعني أن مهمة عالم الاجتماع تتمثل في تجديد المفاهيم والنظريات والمناهج المتعلقة بالأحداث الاجتماعية، وهي بالنسبة لهؤلاء مهنة علمية قبل كل شيء. ويقصد بمصطلح العلمية الدراسة النظرية للأحداث الاجتماعية، دون الاعتماد على الجانب الميداني.

4-2: نموذج المتخصص في التشخيص الاجتماعي: وهنا يقترح كل من كروزيه، توران وريدمان طريقة تدخل خاصة في مجال الأنساق المنظمة للمؤسسة، الإدارة، الحركات الاجتماعية، مجال العلاقات المهنية، حيث يقترح هؤلاء طريقة تحليل تكمن في فهم ديناميكية السلطة وإستراتيجية الفاعلين وعلاقة القوة بالمنطق الجماعي الموجود في لب الحركات الاجتماعية.

4-3: نموذج المتدخل المحترف: وقد تزامنت مع ظهور الأزمة الثقافية سنة 1968 والأزمة الاقتصادية والسياسية سنة 1980، حيث ظهر تصور جديد لمهنة عالم الاجتماع والذي كان نتيجة الطلب الاجتماعي على هذا التخصص من قبل المؤسسات، مما ساهم في اكتشاف أهمية علم الاجتماع وقدرته على تفسير الأوضاع.

أما²(Pirou) وفي دراستها حول الوضعيات المتعددة للسوسيولوجيين خارج المجال الأكاديمي، فقد توصلت بدورها إلى وجود وضعيات مهنية متعددة يتمكن من خلالها السوسيولوجيون المهنيون من توظيف المعرفة السوسيولوجية في ممارساتهم المهنية. تتمثل هذه الوضعيات المهنية في: وضعية المدير، وضعية المكلف بالدراسات، وضعية المشرف على إنشاء مشروع ما وغيرها من المناصب التي تعطي للسوسيولوجي فرصة لتوظيف معارفه السوسيولوجية بطريقة إرادية وغير رسمية (Pirou(O)2006.95-96) نظرا لتقارب الوضعيات المهنية للسوسيولوجيين المهنيين عند كل من سان سوليو و بيريو، فهل يمكن أن نتكلم عن وضعيات مهنية مشابهة عند السوسيولوجيين المهنيين في الجزائر؟

وإذا كانت حظوظ خريجي علم الاجتماع في فرنسا وغيرها من الدول المتقدمة كبيرة في فرض أنفسهم على مستوى سوق العمل كسوسيولوجيين وان يبرهنوا على كفاءتهم المعرفية والمهنية،

فهل يعني تواجد السوسيولوجيين في مثل هذه الوضعيات وجود اعتراف صريح من خلال الهيئات المستخدمة لوضعية السوسيولوجي المهني ، أم أن ممارسة المعرفة السوسيولوجية في المهام المهنية إنما هي ممارسة تلقائية تتبع فقط من طبيعة التكوين الذي تلقاه السوسيولوجي في علم الاجتماع.

المبحث 5: الممارسة السوسيولوجية في المؤسسة الجزائرية.

يرتبط الحديث عن الممارسة السوسيولوجية في المؤسسة الجزائرية بانشغالات علماء الاجتماع من جهة وانشغالات المؤسسات وأصحاب القرار بالعلاقة مع أهدافهم المسطرة. وإذا تعتبر الممارسة السوسيولوجية ممارسة اجتماعية حيث تسعى للاستجابة إلى استراتيجيات متعددة منها الاستراتيجيات السياسية، تصبح هذه الممارسة مرتبطة بتوجهات محددة مما يفقدها أهميتها وقيمتها .

بالرغم من المكانة المتميزة لعلم الاجتماع الخطاب السياسي لسنوات 70، إلا أن هذه المكانة لم تعط حسب العديد من المحللين القيمة الحقيقية لهذا العلم، لأنه وبكل بساطة كان

² هي نتائج الدراسة التي قامت بها (Pirou) والتي نشرت في كتابها « La face cachée de la sociologie.2006 ». لقد اهتمت الدراسة بالمسارات المهنية لخريجي علم الاجتماع في فرنسا

يستغل كأداة وظفتها الدولة في هذه المرحلة التاريخية لتمرير الإيديولوجية التنموية التي تميزت بها مرحلة 70.

يفسر الطابع الاستغلالي لعلم الاجتماع بوضعية السوسيولوجيين على مستوى قطاع الشغل. فبالرغم من أن خريج علم الاجتماع كان ينظر إليه كإطار من إطارات الدولة ، وبالرغم من حظوظه الواسعة في الحصول على مناصب شغل ذات المراتب ال عليا في الوظيف العمومي، إلا أن هذه المراتب لم تجعل منه سوى مثقف إداري يطبق تعاليم السلطة الإدارية التي يعمل تحت وصايتها. في حين بقي الطلب الاجتماعي على ممارساته السوسيولوجية غائبا تماما. كما تؤكد ذلك أمنة مسايد في تدخلها حيث تقول " منذ سنوات 70 وإلى يومنا هذا [تقصد بها فترة 80]، لا زال الطلب الاجتماعي على علم الاجتماع غائبا في الجزائر. وهذا عكس ما عرفته الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث استطاعت الطلبات الاجتماعية المشهورة على علم الاجتماع أن تؤسس مدرسة من البحوث الامبريقية." (Messaid(A): 1984.66-76).

إن التواجد الواسع لخريجي علم الاجتماع على مستوى مختلف المؤسسات لم يحفز مسؤولي المؤسسات على استغلال مؤهلاتهم المعرفية وتوظيفها في تسيير العديد من الظواهر التي تمس المؤسسات، مثال ذلك ظاهرة الإضراب التي تمثل بالنسبة للسوسيولوجي مؤشرا لطبيعة العلاقات الاجتماعية على مستوى عالم الشغل. كما تعتبر بالنسبة للمؤسسة حالة لسلوك اجتماعي مرضي بالنسبة لإيديولوجية السلطة.

حول غياب الممارسة السوسيولوجية التطبيقية يرى معتوق جمال "بأن الطابع الأساسي للممارسة السوسيولوجية هو طابع نظري حيث يطغى هذا الجانب على العمل الميداني(....) أي أن الممارسة السوسيولوجية لا تتعدى مجال الجامعة" (معتوق جمال: 2000.41) إذا كان قول الباحث يعبر عن نشوء قطيعة ما بين الجامعة و العالم الخارجي، فيجب الإشارة إلى أن البحوث النظرية لا تنشأ من العدم ، بل أن مواضيعها تتبع من مختلف الأنساق الاجتماعية، من المدرسة، من عالم الشغل، من الشارع، من الأسرة وغيرها . من خلال ما سبق ذكره وإذ لم تستطع الممارسة السوسيولوجية أن تحظى بطلب اجتماعي حتى في فترة السبعينات ، يجدر بنا التساؤل عن وضعية هذه الممارسة وعن مكانة

المعرفة السوسيولوجية خارج المجال الأكاديمي بعد أكثر من نصف قرن من نشأة علم الاجتماع في الجزائر؟

يقدم تحليل خطابات المبحوثين من السوسيولوجيين المتواجدين على مستوى سوق العمل، فئتين مختلفتين من الإجابات. تسمح هذه الإجابات بتحديد الوضعيات المهنية التي يمكن أن تعطي للسوسيولوجي المهني فرصة توظيف المعرفة السوسيولوجية في مهامه المهنية من تلك التي تعرقل كل الجهود لإبراز ما يمكن لعلم الاجتماع التطبيقي أن يقدمه جنبا إلى جنب مع علم الاجتماع الأكاديمي. وتبرز فئات الأجوبة في المباحث التالية

المبحث 6: توظيف المعرفة السوسيولوجية، إقبال تلقائي أم تلبية لطلب اجتماعي؟

تتوقف الممارسة السوسيولوجية خارج المجال الأكاديمي، على ضرورة حضور الطلب على هذه المعرفة. و على طبيعة الطلب الاجتماعي على هذه المعرفة، لان الطلب الاجتماعي يتفرع ما بين الطلب التلقائي والطلب الموجه.

6-1 الطلب التلقائي على الممارسة السوسيولوجية التدخل والفعل

تحدد طبيعة الطلب على الممارسة السوسيولوجية من زاويتين اثنتين:

- أ- من طبيعة منصب العمل والمهام المهنية الموكلة للسوسيولوجي.
 - ب- من نوع المعرفة السوسيولوجية التي يعتمد عليها المبحوث كسوسيولوجي مهني.
- (مفاهيم، نظريات، قواعد المنهج في علم الاجتماع).

يسجل في هذا الصنف من أصناف القدرة على الممارسة السوسيولوجية حوالي 27 حالة أي بنسبة 61% من مجتمع البحث، تختلف أوجه الممارسة السوسيولوجية باختلاف مناصب العمل التي يشغلها المبحوثون وكذا طبيعة المعارف السوسيولوجية التي يوظفونها في مهامهم المهنية. من الأدوار المهنية التي تفتح فرصا للممارسة السوسيولوجية نذكر.

- أ- حالة المدير العام: بالرغم من أن طبيعة مناصب العمل التي يحتلها السوسيولوجيون لا تظهر علاقة واضحة مع المعرفة السوسيولوجية، إلا أن وضعية السوسيولوجي كمالك لسلطة التسيير واتخاذ القرارات، تمكنه من توظيف معارفه السوسيولوجية المكتسبة خلال مرحلة التكوين في علم الاجتماع، لأنه يرى و يحكم على ضرورتها في أي مجال مهني لضمان تسيير مؤسساتي عقلاني، كما يظهر في تصريح رئيس مدير عام حيث يقول " لقد تمكنت من توظيف المعرفة السوسيولوجية في كثير من الأوضاع المهنية، في الأول عندما

عينت في منصب مسؤول تسيير الموارد البشرية في مؤسسة صنع الألياف الحديدية بوادي السمار، من خلال ملاحظتي بعدم انضباط العمال في السلوك المهني ، لقد حاولت التدخل بتطبيق قوانين عقلانية في تسيير العمل. مثل احترام أوقات الحضور و الانصراف من المؤسسة. لكن فوجئت بمقاومة شديدة من قبل العمال ضد قواعد التسيير الجديدة . وللحد من هذه المقاومة لجأت إلى توظيف مبدأ التعامل عن طريق العلاقات الغير رسمية وذلك بإنشاء فريق رياضي لكرة القدم كنت أحد أعضائه. مما سمح لي بالاقتراب أكثر من العمال الذين أصبحوا ينظرون إلي كعضو فاعل بينهم وليس كمسؤول مالك للسلطة ويملي أوامره على العمال" (مدير عام ل م . م . أ.ع)

بالرغم من غياب منصب مدير-مسير معنون بمنصب السوسيولوجي المهني، إلا أن وجود مثل هذا السوسيولوجي في مناصب ذات سلطة إدارية تسمح لهم كمسؤولين مسيرين بالقيام بممارسات سوسيولوجية سواء عن طريق التدخل أو الفعل لإجراء تعديلات في القوانين أو لفرض نمط من السلوك في المؤسسة التي يشرفون عليها.

ب- حالة رئيس المجلس الشعبي البلدي في سنوات 80: تتشابه وضعية هذا الأخير مع الوضعية السابقة، حيث تسمح الوضعية المهنية [وضعية /اتخاذ القرار] للسوسيولوجي بل أن يوظف المعرفة السوسيولوجية عن طريق التدخل والفعل.

في هذا الجانب يصرح بذلك هذا المبحوث: "لقد كانت لي الفرصة على تطبيق معارف علم الاجتماع التنموي على مجتمع صغير تقليدي بدأ ينحو نحو الحداثة، لكنه كان يسير وفق قواعد الأنماط الثقافية السائدة فيه. لقد انطلقت من تساؤل رئيسي وهو: ما هي الطريقة المثلى للتعامل مع هذه الأنماط ، هل يجب محاربتها ، أم هل يمكن استغلالها نظرا لوزنها الثقيل في المجتمعات التقليدية؟

ولحل النزاعات القائمة حول مياه الآبار ومنابع السقي ، لم أتدخل كرئيس بلدية وممثلا للسلطة، بل وظفت الجماعة [تجماعت] نظرا لدورها الفعال في حل مثل هذه النزاعات القبلية. (رئيس بلدية في 80 و90)³

حالة أخرى تؤكد على قدرة السوسيولوجي من توظيف المعرفة السوسيولوجية وهي :

³ يظهر هذا المبحوث مرة أخرى ضمن فئة المبحوثين الذين لم يسمح لهم بمنصب العمل بتطبيق معارفهم السوسيولوجية.

ج-حالة مدير مركز الإسعاف الاجتماعي: يؤكد هذا الأخير توظيفه للمعرفة

السوسيولوجية نظرا لطبيعة مهامه المهنية .والتي تتطلب التدخل والفعل يصرح هذا المبحوث، " إن المركز يواجه يوميا حالات اجتماعية متنوعة والتي تتطلب التدخل لإيجاد حلول لها بطريقة منطقية، مثل حالات العنف ضد النساء سواء تعلق الأمر بعنف الآباء مع بناتهم أو عنف الأزواج مع نسائهم مما يؤدي في حالات عديدة إلى هروب المرأة من بيت أبيها أو زوجها، مواجهة الشباب المنحرف وغيرها من الحالات الاجتماعية.

إن مثل هذه الحالات تتطلب معرفة متخصصة، ونقصد بها المعرفة السوسيولوجية والتي تسمح بربط أفعال هذه الفئات من المجتمع بمحددات اجتماعية أخرى، مثل الجانب الاقتصادي للأسر، طبيعة السكن، طبيعة المنطقة الجغرافية التي تأتي منها الفتيات وحيث يكون العرف هو السائد في مثل هذه المجتمعات. " (مدير مركز الإسعاف الاجتماعي)

د- حالة السوسيولوجي المناضل: وتمثلها المكلفة بالتنسيق في شبكة وسيلة للإصغاء، بالرغم من اقتراب حالة هذه السوسيولوجية من الحالة السابقة إلا أن طبيعة مهامها في هذه الشبكة تعطيها صفة السوسيولوجي الذي يتدخل من أجل تحقيق مطالب فئة اجتماعية محددة، تقول المبحوثة.

" بمجرد أننا ننصت إلى النساء في الوضعيات الصعبة، فهذا يتطلب منا مهارة علمية تعطينا القدرة على تحليل خطاب المرأة، ما هي القضايا التي تؤكد عليها، ماذا تخ فيه، هذه المهارة اكتسبتها من تكويني في علم الاجتماع، مما يساعدني في فهم مكانة المرأة والأدوار المحددة لها في المجتمع الجزائري. " وتضيف ، "نحن نسعى دائما لإيجاد حلول لمثل هذه الوضعيات، لذا علينا أن ندرس القوانين، أن نقوم بتحليلها تصنيفها، لإبراز الجوانب الإيجابية والسلبية والتي تتحدد من خلالها وضعية المرأة في المجتمع. إن كل هذه الجهود تحتاج إلى معرفة سوسيولوجية"

وإذ يتفرع الطلب على المعرفة السوسيولوجية إلى نوعين من الطلبات. يتضح من خلال اعترافات هذه الفئة من المبحوثين على أن لجوءها لتوظيف المعرفة السوسيولوجية، نابع من طلب تلقائي مصدره التكوين في علم الاجتماع والذي يمنح القدرة على فهم القضايا الاجتماعية من خلال البحث عن أسبابها الموضوعية،

إضافة لهذا النوع من الطلب على المعرفة السوسيولوجية، تبرز لدينا فئة أخرى من المبحوثين والتي تعتبر ممارستها للمعرفة السوسيولوجية لما يعرف بالاستجابة إلى:

6-2- الطلب الاجتماعي الموجه

يأتي مثل هذا الطلب عادة من قبل مؤسسات رسمية وطنية أم دولية. عادة ما تلجأ بطلب القيام بدراسات سوسيولوجية حول قضايا عديدة ومتنوعة سواء من أجل التدخل أم الفهم. نسجل ضمن هذا النوع من توظيف المعرفة السوسيولوجية حالات عدة منها:

وضعية السوسيولوجي الخبير: ونسجل هنا 3 حالات من علماء الاجتماع الأكاديميين، تتمثل مهامهم الرئيسية في التكوين الجامعي وكذا في البحث العلمي. وإذ ينتمي هؤلاء إلى مراكز البحث، فإنهم يقومون بدراسات في علم الاجتماع وحول مواضيع متعددة وحسب تخصصاتهم.

تعتبر نشاطات هذه الفئة من السوسولوج جبين استجابة لطلب اجتماعي على المعرفة السوسيولوجية من قبل العديد من المؤسسات غير أكاديمية دولية كانت أم وطنية. يؤكد هؤلاء على توظيفهم للمعرفة السوسيولوجية بمختلف عناصرها سواء كانت مفاهيم نظرية أو قواعد منهجية.

ويصرح اثنان من المبحوثين من تخصص علم الاجتماع بتنظيم وعمل بأن تلبيتهما للقيام ببحوث سوسيولوجية على مستوى العديد من المؤسسات الاقتصادية هي نتيجة طلب اجتماعي على المعرفة السوسيولوجية وعلى علماء الاجتماع المتواجدين في مراكز البحث، من أجل التعرف أكثر على الجوانب الخفية للظواهر الاجتماعية المهنية التي تنشأ في هذه المؤسسات.

لا تقتصر مهام السوسيولوجي الخبير في تدخلاته على المستوى الوطني. حيث أن العديد من السوسيولوجيين الأكاديميين هم أعضاء في هيئات دولية. يشير إلى هذه الفكرة مبحث ثالث من السوسيولوجيين الخبراء فيقول "لا تقتصر نشاطاتي على مهنة التكوين الجامعي وهي وظيفتي الأساسية، فانا أعمل كخبير في علم الاجتماع سواء على المستوى الوطني أم على مستوى هيئات دولية مثل البنك الوطني.

كعضو في هذه الهيئة تتمثل مهامها في القيام بدراسات حول قضايا عديدة مثل: التغيير في النظام الاجتماعي، إعادة النظر في مشاريع التنمية بالانطلاق من القاعدة إلى القمة (أستاذ وخبير في علم الاجتماع).

يؤكد هذا المبحث على حضور المعرفة السوسيولوجية وبشدة في المجتمع الجزائري وخارج المجال الأكاديمي. ويعتبر هذا استجابة لطلب اجتماعي سواء كان ذلك على مستوى مختلف مؤسسات الدولة أم على مستوى الهيئات الدولية والتي عادة ما يُلجأ إليها في تقديم قروض لتمويل بعض المشاريع التنموية.

يأخذ توظيف المعرفة السوسيولوجية في المهام المهنية لهذه الفئة من المبحوثين أشكالاً عديدة نظراً لتنوع وتوسع هذه المعرفة كما يتضح من خلال المبحث التالي:

المبحث 7: أشكال توظيف المعرفة السوسيولوجية

نتيجة توسع معارف علم الاجتماع وتنوعها تأخذ الممارسة السوسيولوجية أشكالاً عديدة وحسب الوضعيات التي تتطلب من السوسيولوجي أن يستعين بمثل هذه المعرفة. تعطينا نتائج تحليل إجابات المبحوثين العديد من هذه المعارف وهي.

7-1: توظيف مفاهيم نظرية.

ينضم تحت هذا العنصر العديد من السوسيولوجيين الذين يقومون بمهام متنوعة وفي قطاعات مختلفة مثل الصحفيين في مجال الصحافة ، السوسيولوجيون العاملون في الديوان الوطني للإحصائيات ، المستشارون التربويون المنتمون لقطاع التربية الوطنية، المتحف وغيرها من القطاعات المهنية. يؤكد هؤلاء على أن طبيعة مهامهم المهنية تتطلب توظيف مفاهيم أو نماذج نظرية:

تقول المبحوثة الصحافية "كوني اعمل في القسم الاجتماعي في الصحافة، وأعالج مختلف الظواهر الاجتماعية، مثل التضامن في المجتمع الجزائري خصوصا في الحالات الصعبة مثل الكوارث الطبيعية ، عالم الطفولة ، موضوع المرأة ، فانا ملزمة بالاطلاع على كتب في علم الاجتماع والتي أتمكن خلالها من تحديد بعض المفاهيم مثل، مفهوم التنشئة الاجتماعية وهو مفهوم أساسي في المواضيع الخاصة بعالم الطفل ، (رياض الأطفال، التمدن، والانحراف)، إضافة إلى مفاهيم أخرى خصوصا عند معالجة مواضيع حول المرأة، مثل الدور، المكانة"

حالة أخرى تؤكد نفس الفكرة وهي حالة المسؤولة الإدارية في الديوان الوطني للإحصائيات. تقول المبحوثة من تخصص ديموغرافي "إن علم الاجتماع حاضر دائما في أعمالي بالرغم من أنني أعمل في مركز متخصص في الإحصاء. وإذا تحدد مهام الإحصائي في تحضير الإحصائيات، إلا أن ترجمتها وتأويلها هي من مهام السوسيولوجي، مثال ذلك، لتقديم تقرير حول ظاهرة الزواج في المجتمع الجزائري خصوصياتها والمحددات التي تتحكم فيها، علينا أن نقوم في الأول ببناء الإشكالية والتي تسمح بطرح تساؤلاتنا السوسيولوجية، علينا الرجوع إلى أحد النماذج الديموغرافية حتى تكون للدراسة مصداقية علمية" (رئيسة إدارية. تخصص ديموغرافي)

تبعاً للحالات التي تؤكد حضور علم الاجتماع في مهامها المهنية نسجل 3 حالات من المستشارات التربويات، تشير المبحوثات الثلاث " إلى أن مهام المستشار التربوي تتطلب الاطلاع على النظرية في علم الاجتماع التربوي. من أجل فهم الظواهر التربوية مثل: النجاح أو الرسوب المدرسي، علاقة الأهل بالمؤسسة التربوية، نتائج الأطفال وعلاقتها بالمستوى التعليمي للأولياء.

عندما نعالج مسألة توجيه الأطفال نحو الشعب خصوصا في المرحلة الثانوية، فإن تكويننا في علم الاجتماع يسمح لنا بفهم دوافع الأطفال نحو تخصص دون الآخر، دور المستوى التعليمي للأولياء في تحديد ميول الأبناء نحو تخصص دون الآخر".

وبما أن المستشارين التربويين مطالبين بحضور اجتماعات مع المفتشين ومدراء المدارس على مستوى المقاطعات، تصرح إحدى المستشارات، "كسوسيولوجية كثيراً ما أناقش القضايا التربوية المطروحة في الاجتماعات من وجهة نظر سوسيولوجية، أي بربط مشكل العنف المدرسي على سبيل المثال بطبيعة التشكيلة الاجتماعية التي ينحدر منها الأطفال، بجماعة الرفاق التي ينتمي إليها الأطفال،

مشكل الاندماج المدرسي عند بعض الأطفال خصوصا منهم الذين يعانون من بعض العاهات، كل هذه القضايا تتطلب الرجوع إلى المعرفة السوسيولوجية التي تكونت عليها في قسم علم الاجتماع".

إن توظيف المفاهيم النظرية في علم الاجتماع تجعل من السوسيولوجي المهني متميزا عن زملائه من التخصصات الأخرى كونه لا يتعامل مع اللغة حسب المعنى الشائع بل أن عالم الاجتماع يعطي لهذه اللغة صفة متميزة هي صفة العلم، علم الاجتماع (Bourdieu et al : 2005.36.37) نظرا لتواجد السوسيولوجيين على مستوى مختلف القطاعات المهنية الإدارية والتربوية وكذا المؤسسات الثقافية مثل مؤسسة المتحف والتي تعتبر مرآة المجتمع، فإن مديرة المتحف والتي تحمل شهادة الليسانس في تخصص علم الاجتماع الحضري، تؤكد على أن مهامها كمديرة للمتحف تتطلب توظيف المعرفة السوسيولوجية وتقديم أمثلة على ذلك فتقول: "عند دراسة المجموعات الأثرية ، يجب أولا دراسة القطع، وصفها ، كما يجب دراسة الحقول(المجتمعات) التي أنتجتها، دراسة الوظائف الاجتماعية لهذه القطع، أسباب ودوافع إنتاجها، طرق استغلالها، من قبل من أُنتِجَتْ، النساء أم الرجال.

تأكيدا لحاجتها للمعرفة السوسيولوجية تضيف . " إن مثل هذه المهام تندرج ضمن الدراسات الخاصة بالشهادات المادية⁴ والتي تنتمي إلى تخصص الاثنوغرافيا و الإثنولوجيا. وهي فروع لها علاقة وطيدة بعلم الاجتماع وتوظف فيها المعرفة السوسيولوجية خصوصا منها قواعد المنهج في علم الاجتماع".

إذا كانت حظوظ البعض من السوسيولوجيين كبيرة في توظيفهم المعرفة السوسيولوجية خارج المجال الأكاديمي، فلا يمكن اعتباره سمة خاصة بفئة من السوسيولوجيين الذين تلقوا تكوينهم الأصلي في علم الاجتماع. بل أن العديد من إطارات تخصصات أخرى تصرح بأنها تسعى إلى توظيف المعرفة السوسيولوجية، أو أنها تستعين بمراجع في هذا التخصص حتى تتمكن من فهم الظواهر الخاصة بمهامها.

من هؤلاء الإطارات، نذكر حالتين من الأطباء و حالة واحدة من التقنيين الساميين في الطب. ينتمي هؤلاء إلى فئة الإطارات المقبلة على التكوين في علم الاجتماع لتكملة النقص في معارفهم الأساسية.

⁴ يقصد بالشهادات المادية، كل المعارف والمعطيات حول المجتمعات القديمة والتي يستنتجها علماء الآثار من دراساتهم لمختلف الأدوات التي يعثر عليها مثل: الأواني، التحف، الرسومات وكذلك أدوات الصيد والحرب وتعتبر كشهادات على الأنماط المعيشية لهذه المجتمعات.

يصرح أحد الأطباء " نحن نحتاج إلى علم الاجتماع حتى نتمكن من فهم العديد من الأمراض، إن مرض السل ينشأ في الغالب في التجمعات الفوضوية مثل الأحياء القصديرية، لذا فهو يرتب ضمن أمراض الفقر، لكن التعرف على الأسباب، عن الظروف المعيشية التي تترك هذا المرض إنما يحتاج إلى معرفة سوسيولوجية".

في حين تصرح طبيبة مختصة في مرض السرطان "إن حاجة الأطباء من مختلف التخصصات إلى المعرفة السوسيولوجية هي مسألة ضرورية، لأن علم الاجتماع يسمح باكتشاف الجوانب الخفية للمرضى خصوصا عند النساء المصابات بمرض السرطان وكذا الأطفال الذين يتعاطون المخدرات.

فمن جهة تساعدني مراجع علم الاجتماع على فهم وضعية المرأة في المجتمع الجزائري، خصوصا منها التي تفسر مواضيع الدور والمكانة، من جهة أخرى فإن كتب علم النفس الاجتماعي تسمح بفهم أثر الوسط الاجتماعي الغير مستقر للأطفال على نفسياتهم، مما يدفع بالكثير منهم للإقبال على تعاطي المخدرات".

وإذ تؤكد هذه المبحوثة على استعانتها بمراجع علم النفس الاجتماعي، فعلى أن ننبه بأن الطلب الاجتماعي على تدخل العلوم الإنسانية والاجتماعية كان قد بدأ بمساهمات علماء النفس الاجتماعي التي كانت "تنطلق من أهداف إنسانية ساعيا بذلك إلى تحسين أوضاع المجموعات العمالية داخل المؤسسات. ليبدأ الطلب على التدخل السوسيولوجي يتوسع أكثر على علم الاجتماع خصوصا منذ القرن 20". (Levey(A)m2001.196)

في نفس السياق وتأكيدا لحاجة المجال الطبي للمعرفة السوسيولوجية. تؤكد المبحوثة الثالثة من سلك الشبه الطبي والتي أقبلت على التكوين في علم الاجتماع بهدف ملأ الفراغ على حاجتها إلى توظيف المعرفة السوسيولوجية في مهامها المهنية فتقول "عندما يطلب مني أن أقدم تقارير حول سير العمل في قسم الأطفال بالمؤسسة الإستشفائية التي أعمل فيها، فإنني استعين دائما بكتب علم الاجتماع التنظيم، علم الاجتماع المؤسسة وغيرها من مراجع علم الاجتماع التي لها علاقة بتنظيم العمل".

حالة أخرى من المقبلين على علم الاجتماع من خريجي معهد الحقوق ، تؤكد بدورها على اعتمادها على المعارف السوسيولوجية فتقول: " لا يمكن الفصل مابين تخصص القضاء وتخصص علم الاجتماع، فكلاهما يحتاج إلى الآخر، مثلا عند محاولة تقديم حكم على

سلوك الأفراد، على القانوني أن يحاول في البداية فهم ما هي الأسباب الخفية وراء هذا السلوك، ما هي البنية الأسرية التي ينحدر منها الأفراد، ما هو مستواهم الاقتصادي، إلى غير ذلك من المتغيرات التي تتحكم في سلوك الأفراد. وأنا بدوري كثيراً ما ألجأ إلى الاستعانة بالتفسيرات السوسيولوجية حول انحراف الأحداث حتى أتمكن من تقديم حكم عادل على الوضعية قيد الدراسة".

لا يقتصر توظيف المعارف السوسيولوجية في مجال العمل على المفاهيم أو النماذج النظرية، بل هناك العديد من المبحوثين ممن صرحوا بتوظيفهم للقواعد المنهجية في علم الاجتماع. فكيف يتم ذلك وما هي طبيعة المواضيع التي يتعامل معها والتي تحتاج إلى مثل هذه المعرفة السوسيولوجية؟

7-2 توظيف القواعد المنهجية.

لا تخص هذه الميزة حالات محددة من السوسيولوجيين المهنيين ولا قطاع مهني دون الآخر. وإذا اعتبر المنهجية في علم الاجتماع الأداة الأساسية التي لا يمكن لعالم الاجتماع الاستغناء عنها، لذا فإنها تعتبر العامل المشترك الذي يجمع ما بين معظم المبحوثين، حيث نسجل 15 حالة من مجموع 32 مبحث، أي بنسبة 65% من الذين صرحوا بتوظيفهم للمعرفة السوسيولوجية. ونظراً لتنوع قواعد البحث السوسيولوجي، فقد تم تسجيل تنوع واختلاف الأدوات المنهجية التي يتم توظيفها من قبل المبحوثين.

7-3: الاعتماد على شبكة القراءة : ينتمي إلى هذا العنصر كل الصحفيين والذين يرون بأن العمل الصحفي لا يمكن أن يتخلّى عن المعرفة السوسيولوجية ، خصوصاً منها القواعد المنهجية. يصرح بذلك مدير التحرير في جريدة يومية. " بما أن مهمة مدير التحرير تتمثل في مراقبة المعلومة الصحافية التي يحضرها الصحفي. فإن الجانب السوسيولوجي في هذه العملية يجب أن يكون حاضراً ، نحن نعتمد على شبكة القراءة لتحليل المعلومة الصحافية، للتحقق من المعطيات الرقمية وللتأكد أيضاً من مطابقتها للواقع المعني، مراقبة المعلومات الأخرى للتأكد من مدى مصداقيتها وهل تتماشى مع حقيقة الواقع الذي تنسب إليه؟ "

توافق هذه الفكرة المكلفة بالإصغاء في شبكة وسيلة ، فنقول " نحن نتعامل مع خطاب النساء اللواتي نستمع إليهن، في نفس الوقت نعتمد على القوانين. ولفهم شكوى المرأة

(الخطاب) ولفهم القوانين التي تحدد مكانة المرأة، حقوقها، واجباتها. فإن توظيف شبكة القراءة لفهم الخطاب السياسي، الاجتماعي وحتى القوانين هو ضرورة مؤكدة لعملنا كسوسيولوجيين".

7-4: قواعد بناء الإشكالية: تظهر هذه الممارسة عند المبحوثين الذين ينتمون إلى مؤسسات تعتمد كثيراً على البحوث الميدانية، مثل الديوان الوطني للإحصائيات. حيث تصرح السوسيولوجية في منصب إداري رئيسي، "عند الشروع في دراسة موضوع جديد وعندما توكل إلي مهام بناء إشكالية البحث، أرجع دائماً إلى كتب المنهجية لمراجعة معارفي ولأتمكن من بناء الإشكالية وفق قواعد البحث العلمي، مثال في الوقت الحاضر⁵ نحن نحضر لدراسة موضوع الهجرة ولقد كلفت ببناء الإشكالية لذا فأنا الآن اخصص وقتاً لمراجعة كتب المنهجية".

7-5: توظيف أدوات البحث: يقصد بها الاستعانة بأحد تقنيات البحث في علم الاجتماع مثل الاستمارة الملاحظة والمقابلة. يسجل ضمن هذه الفئة أحد المبحوثين من ضباط الشرطة وحسب تصريحه "فإن توظيف هذه التقنية إنما يتم عندما تقوم مصلحة القضايا الاجتماعية والمالية للأمن الوطني بدراسة الأوضاع الاجتماعية سواء تعلق الأمر بالدخول الاجتماعي أو عندما يقترب شهر رمضان". نفس الفكرة تؤكدها نائبة المدير للمكتبة والتوثيق بالوكالة الوطنية للتشغيل "بما أننا نعمل مع شريحة الشباب الطالبين لمناصب عمل، وبما أن الوكالة تسعى إلى التعرف على احتياجات وطلبات هذه الفئة النشطة، لذا يعتمد على الاستمارة كتقنية جمع المعلومات والتي تملأ من قبل الشباب المتقدمين للوكالة".

تضاف إلى هاتين الحالتين حالتان أخريتان، يشغل كل منهما منصب مكلف بالدراسات بوزارة الفلاحة ويؤكد هاذ أن المبحوثان على توظيفهما لتقنيات البحث خصوصاً وأنهم يعتمدون في أعمالهم على البحوث الميدانية.

⁵تقصد بها سنة 2010 وهي سنة إجراء المقابلة مع المبحوثة.

7-6: الاستعانة بقواعد كتابة التقرير النهائي

إن توسع المعرفة السوسيولوجية بما فيها القواعد المنهجية والتي تقود عالم الاجتماع في كل مهامه المعرفية منها والمهنية. تسمح للسوسيولوجيين المهنيين بالاعتماد على أحد القواعد المنهجية في مهامهم المهنية.

تعتبر طريقة كتابة التقرير النهائي أحد مميزات السوسيولوجيين كما يصرح بذلك 7 من المبحوثين.

" بالرغم من أن منصب عملي هو منصب إداري محض، إلا أنني كثيراً ما أعتمد على القواعد المنهجية في كتابة التقرير النهائي " (مستشار رئيس مجلس الأمة)

" إن المعرفة السوسيولوجية هي دائماً حاضرة في مهامي المهنية ، فانا أستعين بقواعد كتابة التقرير النهائي بعد معالجة بعض القضايا الخاصة بالقروض وتسديدها من قبل الأفراد" (مفتشة بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط)

" بما أنني اعمل كمنسقة في شبكة وسيلة، وبما أن كتابة التقارير النهائية هي من مهامي، فأنا اعتمد على القواعد المنهجية في كتابة هذه التقارير " (منسقة بشبكة وسيلة للإصغاء)

تضاف إلى هذه الاعترافات الثلاث، اعترافات أخرى والتي يؤكد أصحابها على أنهم يلجؤون دائماً إلى قواعد المنهج في كتابة التقارير النهائية سواء تعلق الأمر بتقارير الاجتماعات أم تقارير خاصة بدراسة حالات محددة.

7-7: الاستعانة بعلماء الاجتماع .

يؤكد هذا الصنف من الإجابات إلى أن الاستعانة بعلم الاجتماع تأخذ أشكالاً متعددة، نظراً للمهارات التي يحملها السوسيولوجي المهني وفطنته المعرفية إلى ضرورة إقحام هذا التخصص في مختلف المجالات المهنية.

بالإضافة إلى اعتماده على شبكة القراءة لمراقبة الخبر الإعلامي والتي يشترك فيها بزميله رئيس تحرير جريدة وطنية، ينفرد هذا السوسيولوجي في ممارسته للمعرفة السوسيولوجية كونه يحاول إعطاء الخبر الإعلامي مصداقية كبيرة لتقريبه من القراء فيقول " بالرغم من أن المهمة الأساسية للجريدة هي إعلام الجماهير، لكن السؤال المطروح هو كيف يمكن إعلامهم وبأية طريقة؟ لهذا أسعى دائماً لأعطي للخبر معن سوسيولوجي، معتمداً في

ذلك على آراء علماء الاجتماع والذين يتم استدعائهم للجريدة لمناقشة المواضيع التي ستقدم للقراء أو مناقشة خبر يتطلب مثل هذه الآراء (مدير جريدة اليوم)

نلاحظ من خلال وضعيات المبحوثين المختلفة و من خلال طبيعة مهامهم أن المعرفة السوسيولوجية، حاضرة ولا يمكن حصرها في مجال محدد دون المجالات الأخرى سواء كانت أكاديمية أم مهنية ذات طابع تقني.

إضافة إلى ما تم تسجيله حول اعترافات فئة من السوسيولوجيين المهنيين على توظيفهم أحد العناصر من المعرفة السوسيولوجية، يمكن الإشارة إلى حالات أخرى أين يعترف أصحابها باعتمادهم على المعرفة السوسيولوجية في مهامهم المهنية دون الإشارة إلى أي عنصر من هذه المعارف. في هذه النقطة يقول مدير الوكالة الجزائرية للجودة. " بالرغم من أن منصب عملي لا يتطلب توظيف المعارف السوسيولوجية ، إلا أن هذه المعرفة هي دائما حاضرة، خصوصا على مستوى التفكير في طرق العمل ، النظرة إلى المتعاملين الاقتصاديين كفاعلين اجتماعيين وإلى طرق التعامل معهم خصوصا عندما ندخل في شراكة مع قطاع اقتصادي جديد"

هكذا إذن ومن خلال اعترافات المبحوثين، تظهر المعرفة السوسيولوجية بأنها حاضرة بشدة على مستوى كل مجالات النشاط المهني وحيث يكون خريج علم الاجتماع حاضرا سواء في المجال الإعلامي ، في قطاع الصحة ، في الإدارة، في الأمن وغيرها من مختلف النشاطات المهنية.

المبحث 8: غياب الطلب على المعرفة السوسيولوجية، جهل أم تخوف ؟

على عكس الحالات السابقة التي مكنتها وضعياتها المهنية من توظيف المعرفة كأداة أساسية لفهم وتفسير مختلف الظواهر التي تبرز على مستوى مختلف المؤسسات الاجتماعية منها والاقتصادية والسياسية، تعاني فئة أخرى من السوسيولوجيين المهنيين من حرمانها من مثل هذه الفرص بسبب وضعياتها المهنية التي كثيرا ما تكون السبب الأساسي في كبح معارفها ومؤهلاتها لتفسير ما يجري في المحيط المهني الذي تعايشه يوميا. من ضمن هذه الوضعيات المهنية نسجل.

8-1 وضعية مدير الموارد البشرية : في أحد فروع شركة سونلغاز . حيث تعترض

مبادراته في توظيف المعرفة السوسولوجية كثير من العقبات، يصرح هذا المبحوث :
"انطلاقاً من التراكم المعرفي و الذكاء السوسولوجي التي اكتسبته خلال تكويني في علم الاجتماع وهو العلم الذي يسمح لي برؤية الظواهر برؤية نقدية.
فلقد قمت بمبادرة حاولت من خلالها دراسة تشكيلة نقابية جديدة ظهرت في هذا الفرع من مؤسسة سونلغاز في سنوات 90. لقد حاولت أن افهم تشكيلة هذا الفريق من هم، ما هي نواياهم،

لقد قمت بدراسة هذه ا لتشكيلة بمبادرة شخصية وكمدبر مسؤول عن الموارد البشرية، لكن عندما قدمت تقرير الدراسة للمدير العام وبعد اطلاعه على نتائج البحث، فوجئت بعدم رضاه على هذا العمل، بل أكثر من ذلك فقد حاول أن يفهم دوافعي وأهدافي الشخصية للقيام بهذه الدراسة". ويضيف هذا المبحوث "إن مثل هذا العمل القائم على المعرفة السوسولوجية يقلق المسؤولين، وربما يعرض صاحبه إلى عواقب لا تحمد عقباها، خصوصا عندما يحاول السوسولوجي أن يقوم بدور المتدخل لكشف وإبراز الجوانب الخفية من الواقع الاجتماعي"

8-2 وضعية مستشار الفاعلين على مستوى السلطة:

بالرغم من أن مناصب السلطة والتي يتم فيها اتخاذ القرارات الخاصة بالمجتمع وعلى مختلف المستويات، تحتاج إلى حقائق من الواقع المعني وعلى خبرات تسمح بالكشف عن خبايا هذا الواقع، مما يساعد المشرع على وضع قوانين تناسب وضعيات اجتماعية محددة. إلا أن نتائج الدراسة أوضحت بأن تواجد السوسولوجيين على مستوى هذه المؤسسات لا يدل على إقبال مسؤوليها على المعرفة السوسولوجية للتعرف بصورة دقيقة على الواقع الاجتماعي، بقدر ما هو فرصة أتاحت للسوسولوجي للحصول على منصب عمل على مستوى هذه المؤسسات.

من خلال تعليقه عن مكانة المعرفة السوسولوجية خارج المجال الأكاديمي وعن الفرص المتاحة له لتوظيفها في مهامه المهنية كمستشار رئيس مجلس الأمة. يؤكد هذا الأخير عن غياب طلب اجتماعي للمعرفة السوسولوجية على مستوى سوق العمل ، ويؤكد هذا الغياب من خلال وضعيته المهنية ومن خلال وصفه لمنصب عمله وطبيعة مهامه المهنية " إن هذا المنصب يعرف بمكتب مستشار الرئيس ' لكن فعليا هو منصب إداري لا

تسمح مهامه بتوظيف المعارف السوسيولوجية مهما كانت طبيعتها. وكمستشار رئيس مجلس الأمة، فإن المهام التي أقوم بها هي مهام تقنية تتمثل في معالجة الملفات، مثل ملف مجلس الشورى، الحرص على اجتماعات الرئيس، أما المعرفة السوسيولوجية فنادر ما تتاح لي الفرصة للجوء إليها وإبراز أهميتها ، إلا إذا قرر رئيس المجلس أن ينظم نشاطات ثقافية الخاصة بمواضيع لها علاقة بعلم الاجتماع مثل موضوع الهجرة، موضوع الجامعة وهي ملتقيات جد نادرة". (مستشار رئيس مجلس الأمة)

إذا كان المبحوث يفسر غياب الطلب الاجتماعي على المعرفة السوسيولوجية بسببين: "بسبب جهل مكانة ودور علم الاجتماع في المجتمع وكذا التخوف من النتائج التي تتوصل عليها والتي تكشف عن حقيقة الظواهر المدروسة والواقع الذي تنشأ فيه هذه الظواهر". فإن عامل التخوف من المعرفة السوسيولوجية يمكن تفسيره بالتناقض القائم ما بين دور العالم ودور السياسي حسب ما ينبه إليه ماكس فيبر.

تتشابه هاتين الحالتين مع حالة أخرى وهي حالة.

8-3 مسؤول مكتب الانتخابات بالبلدية:

مسؤول مكتب الانتخابات في بلدية بني مسوس . يقول هذا الأخير " أنا أتأسف ع لى عجزى وعدم قدرتي على دراسة الظاهرة الانتخابية ولو على مستوى بلدية واحدة، بالرغم من أن ذكائي وفطنتي السوسيولوجية كثيراً ما تسمح لي باكتشاف حقائق عن الواقع الجزائري، أحسن مثال هو حقيقة وواقع الانتخابات في المجتمع الجزائري، والتي ما هي إلا مسألة قَبْلِيَّة لا أكثر، أي أنها وسيلة لتحقيق مصالح شخصية". ويضيف، "أتمنى دائماً أن أقوم بدراسة مونوغرافية لهذه البلدية، لماذا هذه التسمية، [بني مسوس]، من هم سكانها وما هو أصلهم الجغرافي، هل هناك مشاريع تنمية لهذه البلدية خصوصاً وأنها تتميز بتمركز قوي للأحياء القصديرية" (مسؤول قسم الانتخابات، بلدية بني مسوس)

نتوافق إجابات هؤلاء السوسيولوجيين مع تفسير بورديو حول الفكرة القائلة "علم الاجتماع هو علم يخلق المشاكل، أو انه العلم الذي يقلق".

يقول بورديو "إن علم الاجتماع يكشف عن **حقائق خفية** أي مثل العلاقة ما بين النجاح المدرسي، والذي ننسبه إلى "الذكاء"، الأصل الاجتماعي أو على الأصح إلى الرأسمال

الثقافي الموروث من العائلة. هي حقائق لا يقبل التتقوراطي ون السماع عنها. (Bourdieu(P):ibid.20).

نستنتج من تصريحات هؤلاء المبحوثين بأن مناصب المسؤولية لا تعطي لأصحابها كل الصلاحيات في اتخاذ القرارات بما فيها القرارات الخاصة بالقضايا الاجتماعية التتموية والاقتصادية، مما يعيقهم في اتخاذ أية مبادرة للاهتمام الفعال بمثل هذه الجوانب. إن اتخاذ مثل هذه القرارات تتطلب سلطة مطلقة في المؤسسة كما تدل عليه الحالة ان السابقين. وحيث يتمكن السوسيولوجي المهني من استغلال كل صلاحيات منصبه والتي تسمح بالرجوع إلى المعرفة السوسيولوجية، سواء من أجل الفهم أو التدخل في مجال الشغل، خصوصا في بعض الوضعيات والتي يتمكن فيها السوسيولوجي من أن يكشف على حقيقة الواقع الذي يعمل فيه ويتعامل من خلاله مع فئات اجتماعية تختلف في مواقفها وفي إيديولوجياتها وأهدافها.

وإذ لم تتمكن هذه الفئة من السوسيولوجيين والتي تحتل مناصب إدارية عليا، من فرض نفسها وفرض المعرفة السوسيولوجية على مختلف مستويات الشغل. فإن فئة أخرى من خريجي علم الاجتماع تعاني من عدم قدرتها على توظيف المعرفة السوسيولوجية بالرغم من أن مهامها المهنية تتطلب مثل هذه المعارف. ضمن هذه الفئة نسجل:

8-4: مكلف بالدراسات في الموارد البشرية :

بالرغم من أن عنوان هذا المنصب يوحي بأن المؤسسات العمومية تعتمد على المعرفة العلمية ومنها المعرفة السوسيولوجية لضمان التسيير العقلاني لمواردها ومنها الموارد البشرية. يؤكد اثنان من المبحوثين بأن فكرة **المكلف** بالدراسات* التي يُنْعَتُ بها المنصب غير مطبقة على الإطلاق، لأن مهامها المهنية الفعلية هي مهام تقنية لا أكثر ولا أقل. يصرح أحد المبحوثين "مهامي المهنية تقتصر على إدارة المستخدمين من الجانب الإداري فقط، ومن المفروض أن أكلف بإدارة تنمية الموارد البشرية" (مكلف بالدراسات رئيسي، و.و.ت).

6

⁶أنظر الملحق الذي يحدد مهام المكلف بالدراسات بمؤسسة سونغاز.

بما المستويات المسؤولية تتدرج ضمن المؤسسة الواحدة، ينبه المبحوث الثاني من نفس المنصب، بأن رئيسه المباشر يكلفه بالمهام التقنية لا أكثر، في حين توجه طلبات القيام بمهام مهنية تفرض اللجوء إلى المعرفة السوسيولوجية في الحالة الثانية من المدير العام للمؤسسة كما يظهر في تصريحه: " إن فرص توظيف المعرفة السوسيولوجية في مهام مهنية إنما تأتي من قبل المدير العام لأنه هو الآخر خريج علم الاجتماع ويعرف أهمية هذا التخصص في مجال العمل، " (مكلف بالدراسات، م.و.ا.ع).

يؤكد هذا الاعتراف المدير العام للمخبر والذي يمثل أحد أفراد مجتمع البحث فيقول، " كثيراً ما أسعى لفرض المعرفة السوسيولوجية على مستوى العمل، ليس فقط من جانبي كمدير للمخبر، بل بتكليف السوسيولوجي الشاب الذي يشغل منصب مكلف بالدراسات للقيام بدراسة على التشكيلة العمالية في المؤسسة ولتقديم تقرير يحمل المواصفات المعرفة السوسيولوجية".

يتأسف هذا الأخير لعدم تمكن السوسيولوجي الشاب من أداء مهامه كسوسيولوجي . ويفسر هذا "بضعف مستواه التكويني وعدم تسلحه بالكفاءات التي تمكنه من إبراز مهاراته المعرفية في علم الاجتماع" (مدير عام م.و.ا.ع)

وإذ تعترف هذه الفئة من المبحوثين، بأن فرص توظيف المعرفة السوسيولوجية ضعيفة وإن لم نقل منعدمة تماماً حتى في المناصب المهنية التي تقوم أساساً على المعرفة العلمية بصفة عامة ومنها المعرفة السوسيولوجية.

فما هي آراء ومواقف السوسيولوجيين الذين يحتلون مناصب مهنية أقل مرتبة في السلم المهني اتجاه مهامهم المهنية، وهل تتاح لهم الفرصة لتوظيف المعرفة السوسيولوجية في مثل هذه المناصب؟

نظراً للمهام التنفيذية التي تطبع مثل هذه المناصب والتي يشغلها العديد من خريجي علم الاجتماع، تم استنتاج الفئة المهنية التالية.

8-5 السوسيولوجي المنفذ :

ينتسب إلى هذه الفئة غالبية المبحوثين من الجيل الثاني، أي السوسيولوجيين الذين درسوا في فترة ما بعد منتصف الثمانينات و إلى سنوات 2000. لقد اضطر العديد من أفراد

هذه الفئة وتحت ضغط شبح البطالة إلى قبول مناصب شغل لا تمت بصلة إلى المعرفة السوسيولوجية، مثل مناصب الكتاب الإداري. هذه المناصب التي ترتب في أدنى مراتب السلم المهني في منظمات المؤسسات. و نسجل 3 حالات تشغل مناصب الكتاب الإداريون.

نتواجد هذه الحالات على مستوى مختلف المؤسسات العمومية. وتعاني من تدني مستوى مناصب العمل أمام مستوى الشهادة الجامعية التي يحملونها من جهة، كما تعاني من جهة ثانية من بساطة المهام المهنية التي توكل لمن يشتغل فيها. تقول إحدى المبحوثات: "كوني أشغل منصب كاتبة إدارية على مستوى جامعة التكوين المتواصل، فإن مهامي المهنية لا تتطلب توظيف أية معرفة علمية مهما كانت طبيعتها ومنها المعرفة السوسيولوجية، إن مهامي تقتصر على معالجة وترتيب ملفات الأساتذة الذين يقدمون دروسا لطلبة التكوين المتواصل". (كاتبة إدارية .ج.ت.م.).

نفس الاعتراف يقدمه كاتب إداري على مستوى المدرسة العليا للتخطيط والإحصاء. " بالرغم من أنني أحمل شهادة الماجستير في الديموغرافيا، إلا أن مهامي المهنية هي مهام إدارية بسيطة، تتمثل في تحضير قوائم الطلبة حسب الأفواج، تقديم رخص التدريبات الميدانية للطلبة وغيرها من المهام الإدارية البسيطة. ويؤكد على أنه قبل هذا المنصب بسبب ضغط المسؤولية العائلية وخوفا من مشكل البطالة".

وتأكيدا للوضعية المهنية الصعبة التي تعيشها فئة من خريجي علم الاجتماع. تؤكد مبحوثة ثالثة على عجزها في توظيف معارفها في الديموغرافيا وبالاغتراب الذي تعيشه في وسطها المهني بالبلدية تقول " بالرغم من قدرتي أن أساهم بجدارة في تفسير الكثير من الظواهر التي ترتبط بالنمو الديموغرافي في الجزائر ولو على مستوى بلدية واحدة، [أي على مستوى الميكرو سوسيولوجي] مثل القيام بدراسة حول معدل الولادات والوفيات عند الأطفال، التركيبية الأسرية لسكان البلدية، تطور نسبة ظاهرة الطلاق. وغيرها من الظواهر التي تتعلق بتخصص الديموغرافيا. إلا أنني أحرم من هذه المهام لأكلف فقط بتحضير وثائق الحالة المدنية" وتفسر غياب الطلب على المعرفة السوسيولوجية بمثل هذه المؤسسة بعوامل أخرى منها:

المبحث 9: جهل المسؤولين للمعرفة السوسولوجية :

وتقدم دليلاً على هذا الجهل بمثالين اثنين :

المثال الأول: ويتعلق برفض المسؤول لطلبها على أن تُعَيَّنَ في مكتب الولادات، والذي

يرى بأن مهام المكتب ترتبط بمهام المهندس في الإحصاء، وتعلق المبحوثة على رأي مسؤول البلدية بقولها " نعم مهام مهندس الإحصاء ضرورية، لكن مهام عالم الاجتماع هي أيضاً مهمة، لأنه لا يقف عند الرقم فقط، بل يذهب إلى ما وراء الرقم في التحليل، التفسير والتأويل "

المثال الثاني: وهو دليل واضح على جهل المسؤول لأهمية المعرفة السوسولوجية.

تقول المبحوثة: " عندما طلب مني مسؤول البلدية أن ابني جدولاً لمعدلات الوفيات، م عدل الزواج والطلاق على مستوى البلدية لسنة 2011، تسلمت من المسؤول إحصائيات خاصة بسنة 2010. وبالرغم من محاولتي لإقناعه بعدم تناسب تاريخ إنتاج الإحصائيات المقدمة مع السنة المطلوبة، رفض توضيحاتي وأصر على القيام بالعمل "

تأكيداً على عدم تعرف المستخدمين لعلم الاجتماع، تضيف المبحوثة « كثيراً ما تأتينا استمارات من الديوان الوطني للإحصائيات. حول بعض الظواهر الاجتماعية مثل الزواج، الطلاق، الوفيات. لكن عندما أحاول مناقشة طريقة ملئها مع المسؤولين ف كثيراً ما تُرفض مناقشاتي وأرائي نتيجة عدم تعرف المستخدمين على القواعد المنهجية في بناء وملاءمة الاستمارات " (كاتبة إدارية، قسم الحالة المدنية بالبلدية)

للتأكد من مدى صحة فكرة جهل المسؤولين للمعرفة السوسولوجية ودورها على مستوى مختلف المؤسسات، تم الاتصال برئيس نفس البلدية والذي يحمل شهادة مهندس دولة في الرياضيات.

عن سؤال عن حظوظ خريجي علم الاجتماع في التوظيف في البلدية. أجاب بقوله:

" إن البلدية لا تحتاج إلى علماء الاجتماع بل انه تساءل من جهته، ما هي المهام

المهنية التي يمكن أن يقوم بها خريج علم الاجتماع في البلدية؟

وإذ يظهر جهل مثل هذا المسؤول لهذه المعرفة بصفة عامة، فإن الغريب من الأمر هو

أن نجد مسؤولاً على مستوى قسم التوظيف بوزارة التربية الوطنية يجهل مهمة ودور خريجي

علم الاجتماع التربوي ويتساءل بدوره عن المهام التي يمكن أن توكل لحامل ليسانس في علم الاجتماع التربوي، في حين يقدم عروضاً لتوظيف حاملي شهادة الليسانس في علم الاجتماع تنظيم وعمل في منصب تقني سام كما هو موضح في مدونة التوظيف لنفس الوزارة.⁷ لا يوافق العديد من المبحوثين على فكرة جهل المسؤولين بأهمية المعرفة السوسيولوجية ودور السوسيولوجي على مستوى مختلف المؤسسات في المجتمع. يفسر غياب الطلب على هذه المعرفة وتجاهل دور السوسيولوجيين بعامل التخوف من علم الاجتماع.

المبحث 10 :التخوف من علم الاجتماع كعلم ينتج معرفة نقدية

نسجل ضمن هذا العنصر من الإجابة موقفين اثنين :

الموقف الأول: وهو الموقف الذي يتبناه المبحوثون الذين يربطون مشكل إقصاء المعرفة السوسيولوجية وحاملها إلى عامل التخوف من هذه المعرفة. يعبر عن هذه الفكرة أحدهم بقوله "يدعي المسؤولون دائماً بأن أمور مؤسساتهم جيدة وأنهم على علم بكل شؤون العمل والقضايا التي تهتم بها المؤسسات"

ويضيف "يتشابه عالم الاجتماع مع الصحافي، كلاهما يسعى للبحث عن المشاكل أينما كانت ليكشفها للعيان، إن فضول السوسيولوجي يقلق مما يعرضه للإقصاء في مجالات عديدة"(رئيس تحرير جريدة L'authentique)

بالرغم من تلاقي عالم الاجتماع والصحافي في الحقائق وإيصالها للمجتمع، إلا أن خطاب عالم الاجتماع يظهر أكثر دقة من خطاب الصحافي لأنه ببساطة يقدم تحليله انطلاقاً من عمل علمي قائم على تساؤل مبني وعلى فرضيات يتم اختبارها ميدانياً. إن اعتماد عالم الاجتماع على قواعد البحث العلمي لتفسير الظواهر، يعطي لخطابه صفة الدقة والصرامة في نقل المعلومة كما يشير إلى ذلك بورديو "إن علم الاجتماع يقوم على نسق متجانس من الفرضيات، المفاهيم ومنهج الاختبار، مما يعطيه صفة العلم" (Bourdieu, ibid. 21)

⁷ راجع الملحق المتضمن مدونة التوظيف لوزارة التربية الوطنية، توضح هذه المدونة مكانة كل تخصص وحسب الأولويات التي تحتاجها الوزارة.

يتفق تصريح هذا المبحوث مع مدير الموارد البشرية بمؤسسة سو نلغاز والذي يشير إلى رفض مدير المؤسسة لنتائج بحثه حول التشكيلة النقابية بسبب تخوفه من نشر هذه النتائج وكذا النوايا الحقيقية من وراء هذه المبادرة.

الموقف الثاني: والذي يمثله مبحوث واحد وهو مدير جريدة اليوم، يرفض هذا الأخير فكرة التخوف بقوله " أنا أرفض فكرة التخوف من المعرفة السوسيولوجية، لأن التخوف ينتج من معرفة الشيء والنتائج التي ستترتب عنه. إن معظم المسؤولين غير مطلعين على هذا العلم، لذا فعدم الطلب عليه إنما يرتبط بعامل الجهل وليس التخوف" وإذ يعزى غياب الطلب الاجتماعي على المعرفة السوسيولوجية بعامل التخوف أو الجهل، وإذ يعبر هذا أن العاملين عن إقصاء علماء الاجتماع والمعرفة التي يحملونها في التسيير وفي اتخاذ القرارات. فإن هذا الإقصاء حسب مبحوث آخر " كثيراً ما يكون نتيجة انشغال مسؤولي المؤسسات بالمردودية مهملين المورد البشري وهو العنصر الأساسي في النشاط المهني وعندما يتفطن

السوسيولوجي في المؤسسة إلى المشاكل ويحاول تفسيرها بعقلانية يصطدم باعتراض ورفض هذه التفسيرات من قبل المسؤولين في المؤسسة ليصبح هو المخطأ " (مدير م.م.أ.ع) إذا كان السوسيولوجيون المهنيون واعون بالقلق الذي يخلقه تواجد علماء الاجتماع على مستوى مختلف المؤسسات في المجتمع، فإن أفكارهم هذه تستتبط من فكرة بورديو والذي يصرح " بأن النظر إلى علم الاجتماع كمشكل في حد ذاته إنما ترتبط بدوره في الكشف عن الحقائق الخفية أو المرفوضة، مثل الكشف عن العلاقة ما بين النجاح المدرسي والذي ننسبه ليقصد به تفسيراته مع باسرون¹ إلى الذكاء، الأصل الاجتماعي وبالأخص إلى الرأسمال الثقافي الموروث من الأسرة " (Bourdieu, ibid. 20).

ومن خلال خطابات المبحوثين يمكننا أن نستنتج بأن إقصاء المعرفة السوسيولوجية وإقصاء حاملي هذه المعرفة على مستوى مختلف المؤسسات في المجتمع الجزائري اقتصادية ثقافية اجتماعية وغيرها، إنما يرتبط بضمان مسؤولي المؤسسات على بقاء مؤسساتهم وضمان تمويلها من قبل الدولة التي تعتمد على مداخل الموارد الطبيعية.

لذا فإن أية معرفة علمية منتجة من قبل الجامعيين لا تساعد أصحاب القرارات لأن هؤلاء وكما ينبه إلى ذلك (Bendib (R):2006.40) "سينتجون خطاباً يتناقض وخطاب الدولة الربعية"، هذا الخطاب الذي يركز على سلامة مؤسسات الدولة وعلى ضمان بقائها

كمؤسسات تضمن مناصب عمل للمحوظين من كل الفئات الاجتماعية ومنها خريج و الجامعات الذين تتاح لهم فرص استغلال رأسمالهم الاجتماعي للحصول على مناصب شغل خصوصا مع شح سوق العمل.

في الوقت الذي يعاني منه خريجو علم الاجتماع في الجزائر من الإقصاء التام خارج المجال الأكاديمي، يحظى أقرانهم في الدول المتقدمة بزيادة الطلب الاجتماعي على التدخل السوسيولوجي، وحاجة مختلف المؤسسات إلى المهارات التي يحملها السوسيولوجيون ، ففي إيطاليا وكما تشير إلى ذلك (Valastro)،

" يجد السوسيولوجيون أنفسهم في الوقت الحاضر أمام طلب اجتماعي حول علم اجتماع تطبيقي ومتخصص والذي يتحتم عليه أن يجيب على رهانات جديدة للمجتمع. يأتي هذا الطلب سواء من قبل جمعيات، الإدارات العمومية ومختلف المؤسسات بمختلف نشاطاتها، لتوظيف السوسيولوجيين كمستشارين خارجيين، أو كمتعاقدين للمشاركة في مواضيع وإشكاليات تتعلق بالتدخل في ميادين اجتماعية و جوارية". (4.2002: Valastro(M,o)).

المبحث 11-علاقة السوسيولوجي المهني بالجامعة

تعتبر العلاقة التي يبنها السوسيولوجي المهني مع الجامعة عن مدى ارتباط هذا الأخير بالعلم والمعرفة التي تكون عليها خلال مسار جامعي معين. و انطلاقا من المعاناة المهنية التي يعيشها معظم المبحوثين، حاولنا التعرف على مدى تأثير الظروف المهنية على استمرار علاقة السوسيولوجي المهني بالجامعة، هل تعتبر مناصب الشغل التي يحتلها هؤلاء كمحفز لإقامة علاقات مع الجامعة بصفة عامة ومع تخصص علم الاجتماع بصفة خاصة، وعلى عكس هذا ما هي العوامل التي تجعل السوسيولوجيين المهنيين يبتعدون عن مؤسسة معرفية وعن تخصص هم نتاج لما قدم لهم من معارف وأدوات تفكير تسمح لهم بالنظر للواقع الاجتماعي من وجهة نظر نقدية.تقوم طبيعة العلاقة التي يبنها السوسيولوجي المهني مع تخصصه من مجموعة من المؤشرات وهي:

11-1:السوسيولوجي المهني والدراسات ا لعليا في علم الاجتماع ما بين الإقبال

والتراجع.

بالرغم من أهمية هذا المؤشر في الحياة المهنية للسوسيولوجي المهني كما تدل عليه العديد من الدراسات المنجزة في الدول المتقدمة والتي أظهرت التعاون المتبادل ما بين

الجامعة و القطاع المهني، حيث يعرض هذا الأخير مجالات عديدة ومتنوعة للبحث السوسيولوجي مما يساعد على إثراء الجانب المعرفي في هذا التخصص. إلا أن نتائج الدراسة أظهرت إقبال ضعيفاً على الدراسات العليا ، وهو عامل مشترك ما بين غالبية المبحوثين ومهما كانت طبيعة العوامل التي ساهمت في تواجدهم في قسم علم الاجتماع. من ضمن 49 نسجل 11 مبحوثاً أي بنسبة 23% ممن صرحوا بتسجيلهم في مرحلة الماجستير، ينتمي كلهم إلى الجيل الثاني في حين تم تسجيل 4 مبحوثين فقط الذين صرحوا بتسجيلهم في الدكتوراه، في حين يعترف مبحوث واحد من الجيل الأول بأن التسجيل في الدكتوراه هو مشروع مستقبلي بعد التقاعد.

يفسر ضعف مؤشر التسجيل في الدراسات العليا، بعاملين اثنين وذلك حسب خصوصيات كل جيل.

11-1-1: عامل الرضا المهني :

ينسب إلى هذه الوضعية طلبة الجيل الأول والذين سمحت الأوضاع السياسية والاقتصادية التي تكونوا فيها على أن يتحصلوا على مناصب عمل عالية، مثل منصب مسؤول الموارد البشرية، منصب مدير عام لمؤسسة عمومية، وغيرها من المناصب التي كانت مخصصة للإطارات الجامعية، كما كانت شهادة علم الاجتماع ككل الشهادات الجامعية في هذه الفترة تسمح بترقية الإطار إلى مناصب عليا في السلم الوظيفي. هذه الوضعية التي أشار إليها العديد من المحللين لمكانة الجامعيين بصفة عامة ومكانة علماء الاجتماع بصفة خاصة. نذكر منهم جمال غريد الذي يقول " لقد كانت لخريجي الجامعات مكانة متميزة بسبب حاجة الدولة في هذه الفترة إلى الإطارات ومن مختلف التخصصات، كما كان خريجو علم الاجتماع يتمتعون بنفس المكانة وبالتالي بنفس فرص التوظيف كإطارات". (Guerid, opcit. 292)

إن تمتع سوسيولوجي سنوات 70 وبداية 80 بمكانة معتبرة على مستوى سوق العمل لا يمكن ربطه باعتراف المسؤولين السياسيين بالدور الذي يهكّن أن يقوم به علماء الاجتماع كمنشطين أو كمكونين أو كمتدخلين، بل أن هذه المكانة كانت ترتبط فقط بحاجة الدولة لترويج إيديولوجيتها في فترة 70 كما ينبه إلى ذلك العياشي عنصر ، "إن المكانة المتميزة التي أستاذ أن يكتسبها علم الاجتماع في فترة السبعينات،

كانت ترتبط باستغلال الدولة إلى علم الاجتماع لخدمة إيديولوجيتها. نتيجة الخلط بين الالتزام و الامتثالية، فقد علم الاجتماع في الجزائر لكل مصداقية كعلم نقدي ينتج المعرفة الاجتماعية في دراسته للمجتمع على مستوى مختلف الأنساق المكونة له. " (العايشي عنصر:1999.158)

ضمن نفس الموقف نسجل حالة مديرة متحف باردو حيث تقول " لا أفكر في العودة إلى الجامعة، إن منصب عملي يتطلب مني التعمق أكثر في المعرفة الخاصة بمؤسسة المتحف خصوصا فيما يتعلق بقواعد حفظ الآثار والتحف القديمة، إن الرغبة في العودة إلى أدرج الجامعة غابت واندثرت، نتيجة غياب التواصل ما بين الجامعة وسوق العمل، انغلاق علم الاجتماع على نفسه داخل المؤسسة الجامعية ولا يسعى علماء الاجتماع إلى ربط جسور مع عالم الشغل، بتوجيه الطلبة نحو بحوث معينة تجتذب اهتمامات مسؤولي المؤسسات لأنها تخدم أوضاع معينة. (مديرة متحف باردو).

1.11. 2. محاولة الاحتفاظ بمنصب العمل الحالي والتكيف معه:

يفسر هذا العامل بقلّة أو بالأحرى بانعدام مناصب العمل المخصصة لحاملي شهادة علم الاجتماع. لذا فإن جهود مثل هؤلاء السوسيولوجيين تبذل في الحفاظ على منصب العمل من خلال المشاركة في التبرصات والدورات التدريبية التي تعرض لهم مما يؤهلهم للحصول على عقود عمل دائمة والترسم في منصب العمل.

3.1.11: العودة إلى أدرج الجامعة وتغيير الاستراتيجيات . ينتمي إلى هذا المحور حوالي 8 من المبحوثين حالة واحدة منهم من الجيل الأول، يفسر دافع الرجوع إلى الجامعة بعوامل عدة منها:

أ-ارتفاع الراتب الشهري للأستاذ الجامعي والذي أعيد النظر فيه منذ سنة 2010* فبعد أن كان أجر الأستاذ الجامعي كعامل أساسي من تهرب الجامعيين من الإقبال على التكوين في الجامعة. كما يشير إلى ذلك مدير عام لمؤسسة الجودة والذي بدأ مساره المهني كأستاذ جامعي " لقد كانت الوضعية الاجتماعية للأستاذ الجامعي مزرية بحيث لم نكن قادرين على تلبية الحاجات الضرورية للعيش، ومن المفروض أن يحتل الأستاذ الجامعي مرتبة اجتماعية عالية تليق بمرتبته كأستاذ جامعي.

لقد دفعت بي هذه الوضعية وبكثير من زملائي إلى ترك الجامعة وللالتحاق بمناصب مهنية أخرى أكثر مردودية. (مدير عام لمؤسسة A.L.G.R.A.C.) أصبح أجرة الأستاذ عامل اجتذاب. مثال ذلك يصل الأجر القاعدي للأستاذ المساعد وبدون منح المردودية إلى 2829 دينار جزائري. في حين يصل بإضافة المنح إلى حوالي 48121 دج⁸.

نتيجة الزيادة في أجور الأساتذة الجامعيين، عرف عدد طالبي مناصب شغل في سلك الأساتذة في قسم علم الاجتماع ارتفاعا ملحوظا بالرغم من أن عدد مناصب التوظيف المفتوحة هي ضعيفة جدا، كما توضحه الإحصائيات التالية.

جدول رقم 7 يوضح تطور عدد طالبي مناصب التدريس في قسم علم الاجتماع.

السن	عدد طالب منصب عمل	عدد مناصب التوظيف المفتوحة
2010	36	04
2011	37	05
2012	42	07

المصدر : مركز الإحصائيات، جامعة الجزائر 2، 2013

11-1-4- : عامل التحكم في الوقت . يعتبر من أهم العوامل التي تجذب خريجي الجامعات للرجوع إلى أدرج الجامعة، فالأستاذ الجامعي يمكنه برمجة جدولته الزمنية كما يريد ليتمكن من استغلال وقته في أمور أخرى. وإذ تعتبر شهادة الدراسات لما بعد التدرج كشرط أساسي للحصول على منصب أستاذ متمرن بدأت فكرة إتمام المشاريع البحثية تبرز من جديد.

في هذا الجانب يقول أحد المبحوثين " سأسعى إلى إتمام مشروع مذكرة الماجستير حتى أتمكن من الالتحاق بالتدريس بقسم علم الاجتماع وحيث أتمكن من التحكم في الوقت، لكن دون التخلي عن منصب عملي الحالي لكن كمتعاقد فقط، إن الغرض من الاحتفاظ

⁸ انظر الملحق الذي يحدد شبكة الأجور لأساتذة التعليم العالي حسب الرتبة المهنية في السلم المهني للتوظيف العمومي وكذا الأجر المحدد لكل رتبة مهنية منذ سنة 2008

بالمنصب الحالي هو من أجل ضمان دخل إضافي فقط" (مسؤول البيداغوجية ب جامعة
التكوين المتواصل ملحقة بوزريعة)

وإذا كان عامل التحكم في الوقت من المؤشرات الأساسية التي تدفع بخريجي الجامعة
ومنهم خريجي علم الاجتماع إلى محاولة الحصول على منصب أستاذ جامعي، فإن هذا
المؤشر هو من أحد محفزات العنصر النسوي لإتمام مذكرات الماجستير.
تمثل هذه الوضعية المبحوثة الصحافية والتي تصرح " بالرغم من حبي لمهنة الصحافة
لكن هذه المهنة متعبة جدا وتتطلب العمل بدون توقف وهذا ما يصعب تواجدي في البيت
لأرعى أطفالي، لهذا السبب إنني أبذل جهودا كبيرة لمناقشة مذكر الماجستير حتى أتمكن من
الحصول على منصب أستاذ بقسم علم الاجتماع، أما مهنة الصحافة فسأزولها عن طريق
المقالات الصحفية التي سأكتبها من حين لآخر".
إذا كان الأجر الجديد والرتبة المهنية للأستاذ الجامعي عاملا محفزا للرجوع إلى الجامعة،
فإنهما في نفس الوقت عاملان أساسيان لتغيير استراتيجيات السوسيولوجيين نحو مناصب
العمل.

11-1-5-دافع التعمق في المعرفة السوسيولوجية

نسجل ضمن هذا المؤشر 4 حالات من المبحوثين. 3 منهم من الجيل الثاني وآخر من
الجيل الأول. والسؤال المطروح، ما هو دوافع هذا الإقبال؟
من بين الحالات الثلاث الأولى، نسجل اثنين في مرحلة الماجستير ويعمل كلاهما في
الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ، بينما يحتل المبحوث الثالث منصب ضابط في سلك
الشرطة. يتفق كل المبحوثين على "أن الحرمان من توظيف المعرفة السوسيولوجية في
مناصب العمل هو الدافع الأساسي لمتابعة التكوين في مرحلة ما بعد التدرج والتي تسمح
بدورها بالحصول على منصب عمل للتدريس في الجامعة"
إن الرغبة في الالتحاق بسلك الأساتذة المكونين في الجامعة تعتبر الفرصة الوحيدة التي
تسمح بتوظيف المعرفة السوسيولوجية سواء من خلال تكوين الطلبة أو من خلال ممارسة
البحث السوسيولوجي حول المواضيع التي تدخل في تخصص عالم الاجتماع.
إضافة إلى هذه الحالات الثلاث، نسجل حالة مستشار رئيس مجلس الأمة الذي يرى
في مسألة التسجيل في الدكتوراه كمشروع يتم تحقيقه بعد التقاعد. وحسب قوله فإن "هذا

المشروع هو الباب الوحيد الذي يمكن أن يفسح له المجال بإعادة ربط العلاقة مع المعرفة السوسيولوجية".

توضح كل الحالات السابقة أن الممارسة السوسيولوجية خارج المجال الأكاديمي هي تقريبا منعدمة، حتى وإن كان السوسيولوجي المهني مؤهلا لإبراز دور هذه المعرفة في توضيح وبطريقة عملية كثير من القضايا التي تبرز ضمن العديد من القطاعات المهنية، اقتصادية كانت، أم صحية أو تربوية، أم غيرها من القضايا التي تظهر من اجتماع الانفراد في المجتمع.

2.11 مؤشر عنوان البحوث الخاصة بانجاز الرسائل الجامعية.

يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي تفسر طبيعة العلاقة القائمة ما بين سوق العمل والمؤسسة الجامعية.

تبرز هذه العلاقة من مواضيع الرسائل الجامعية وهل تعبر عن الانشغالات المهنية للسوسيولوجي، ما هو الهدف من الدراسة، هل من أجل الفهم والتفسير لإيجاد حلول أم من أجل التدخل لتحسين وضعيات محددة. وإذ استطاعت هذه العلاقة أن تنشأ في الدول الغربية حيث كثيراً ما يقترح السوسيولوجيون المهنيون قضايا مهنية على أقرانهم من الأكاديميين لدراستها، مما يدل على التواصل ما بين سوق العمل وما بين المؤسسة الجامعية من جهة كما يفتح من جهة ثانية الفرص أمام خريجي علم الاجتماع لتوظيف معارفهم السوسيولوجية. إن تحليل إجابات المبحوثين تدل وبوضوح على غياب العلاقة [تكوين - شغل] ما بين علم الاجتماع وسوق العمل، حيث من ضمن 11 من المبحوثين المسجلين في مرحلة ما بعد التدرج، نسجل حالة واحدة لضابط شرطة والذي يمس عنوان موضوع رسالة الدكتوراه ظاهرة "تعاطي المخدرات عند الشباب الجامعي" وهي أحد الآفات الاجتماعية التي يهتم بها سلك الشرطة، في حين لم يذكر أي مبحث موضوعا محددا للدراسة، بل الإجابة كانت واحدة "لازلت لم أفكر في فكرة البحث" وإذ تم تسجيل حالة ضابط الشرطة الذي له موضوع محدد، فهل يمكن أن تعبر هذه الحالة على تواجد جسر ما بين الجامعة وسوق العمل؟ بالطبع لا، بسبب عدم محاولة مسؤولي مختلف المؤسسات التعرف على نتائج البحوث التي لها علاقة بنشاط المؤسسة التي يسيرونها والاستفادة منها لمحاولة فهم الظواهر المعالجة من قبل الطلبة والباحثين في علم الاجتماع.

إن تقديم رخصة البحث لطلبة علم الاجتماع وللباحثين في هذا التخصص أصبح عبارة عن مسألة إدارية روتينية، يعبر من خلالها مسؤولو المؤسسات على عدم رفضهم للتعاون الشكلي مع أقرانهم الإداريين من المؤسسة الجامعية. إن أكبر دليل على الطابع الشكلي لهذا التعاون هو عدم تأكيدهم واشتراطهم للحصول على نتائج البحوث التي تجرى على مستوى المؤسسات التي يسيرونها. ويمكن تفسير ظاهرة التغاضي عن نتائج البحوث السوسيولوجية بعاملين اثنين والذين تم ذكرهما سابقا:

أ - جهل المسؤولين للمعرفة السوسيولوجية ودورها خارج المجال الأكاديمي.

ب- تخوف أو [تهرب] بعض المسؤولين من هذه المعرفة بسبب القلق والإحراج الذي ينتج من الحقائق التي تظهرها نتائج البحوث السوسيولوجية، أكثر من ذلك هناك من يزعم بأنه على علم بكل شيء ولا يحتاج إلى من يطلعه على أمور الشغل متناسيا بأن قوله هذا نابع عن جهله بالقضايا الخفية التي يركز عليها أي تنظيم مهما كانت طبيعة مهامه، كما أن حكمه على الأمور ما هو إلا حكم عفوي نابع من الجهل بحقيقة الأمور.

حتى وإن اختلفت آراء المبحوثين حول مسألة الخوف أو الجهل للمعرفة السوسيولوجية، فإن غياب الطلب الاجتماعي على هذه المعرفة هو دليل على عدم وجود جسر ما بين سوق العمل وما بين الجامعة. مما يعرقل عملية تمهين علم الاجتماع في الجزائر كما حدث في الدول الغربية وحيث نشأت هذه العلاقة وبقوة خصوصا مع ظهور الحاجة إلى العلوم الاجتماعية لفهم مختلف الظواهر الناتجة عن المجتمع الصناعي في القرن 19. تقدم Montlibert أمثلة حول هذا التعاون فنقول: "لقد كان في سنة 1968 "تقني" أو "معين" واحد من السوسيولوجيين المهنيين لكل أربعة أو أكثر من الباحثين في علم الاجتماع في الجامعات. وتقني واحد لكل اثنين أو ثلاثة في EPHE. وثلاثة تقنيين من السوسيولوجيين في المعاهد الخاصة. وحتى وإن كان حضور النموذجين من السوسيولوجيين جنبا إلى جنب ضعيفا في سنوات 80.

يعبر الحضور المشترك على الاعتراف العلني لعلماء الاجتماع الأكاديميين من الجامعيين أو ممن يتواجدون في مراكز البحث بنظرائهم المهنيين. وعلى حاجاتهم الماسة

للخبراء من السوسيولوجيين الذين هم في الميدان و الذين هم على احتكاك أكبر بالواقع الاجتماعي والتطورات التي تحدث فيه بصورة مستمرة". (Montlibert, ch : 1982,p39)

يؤكد سان سوليو فكرة التعاون ما بين السوسيولوجيين المهنيين وزملائهم من الأكاديميين، ليشير إلى "إقبال العديد من السوسيولوجيين الشباب المتواجد في على مستوى سوق العمل منذ سنوات 80 على التشاور مع أساتذتهم من الجامعيين في قضايا تخص مناصب العمل،

على عكس ما يؤكد سان سوليو حول فكرة التعاون ما بين السوسيولوجيين المهنيين ونظرائهم الأكاديميين تؤكد من جهتنا على غياب هذا التعاون عند مجتمع البحث. ويظهر هذا الغياب بانقطاع العلاقة مع التخصص. يتأكد هذا الانقطاع عند المبحوثين من خلال فئتين من الأجوبة:

المبحث 12 - السوسيولوجي المهني والبحث العلمي: القطيعة.

يعبر مؤشر إقبال السوسيولوجيين المهنيين على البحث العلمي على طبيعة العلاقة التي تربطهم بالجامعة بصفة عامة وبتخصص علم الاجتماع بصفة خاصة. الغريب في الأمر أن خطابات المبحوثين من السوسيولوجيين المهنيين تعبر عن اغترابهم التام عن علم الاجتماع وعن البحث العلمي. يفسر هذا الاغتراب من جانبين اثنتين:

أ- المعاناة اليومية التي تشغل خريجي علم الاجتماع للحصول على مناصب عمل مستقرة وتعكس مستوى الشهادة الجامعية التي حصلوا عليها.

يخص هذا الجانب غالبية أفراد مجتمع البحث من الجيل الثاني والذين تخرجوا من قسم علم الاجتماع في وقت تراجعت فيه الدولة عن توفير فرص عمل للجامعيين. وتراجع قيمة علم الاجتماع كعلم خادماً لإيديولوجية الدولة وتمير مشاريعها التنموية.

ب- إن اعتزال السوسيولوجيين المهنيين البحث العلمي و غيابهم عن مراكز البحث، هو نتيجة تجربتهم القاسية التي عاشوها في بعض مراكز البحث التي كانوا ينتمون إليها. يعبر أحد مبحوثي الجيل الأول عن هذه المعاناة ليقول "عدم انتمائي لمراكز البحث كان نتيجة الإقصاء الذي تعرضت له كباحث لم يكن ينتمي إلى حاشية مدير مركز البحث. وبالرغم من مشاركتي في العديد من المشاريع البحثية ، إلا أنني أجبرت على ترك المركز والبحث العلمي، نتيجة الإقصاء الذي تعرضت له".

مبحوث آخر يفسر هذا الغياب بعدم إقبال مراكز البحث أو فرق البحث على السوسيولوجيين المهنيين." يعيش السوسيولوجي المهني نوعاً من الإقصاء من قبل أقرانه من الجامعيين، وعوض أن يطلب منا للانتماء إلى فرق البحث لتنميتها بمعارفنا الميدانية والتطبيقية، فإن الطلب علينا يكون فقط لتسهيل عملية الاتصال مع مسؤولي المؤسسات التي نعمل بها في حالة ما إذا كان موضوع البحث خاص بهذه المؤسسة".

هكذا إذن فإن ابتعاد السوسيولوجي المهني عن المؤسسة الجامعية وعن التخصص الذي يحمل شهادته، والذي يفسر بعوامل تتعدى إرادة السوسيولوجي، فإنها تعبر وبوضوح على احتكار الجانب الأكاديمي للبحوث السوسيولوجية. هذه الظاهرة التي استطاعت المجتمعات الغربية أن تتخلص منها منذ سنوات 80 لتتاح الفرص للسوسيولوجيين المهنيين على أن يساهموا بمؤهلاتهم المعرفية والميدانية في تفسير مختلف الظواهر المهنية التي يعيشونها على مستوى الواقع المهني.

من خلال القطيعة القائمة ما بين السوسيولوجي المهني والمجال الأكاديمي التكويني منه والبحثي، حاولنا التعرف على تصورات هذه الفئة من السوسيولوجيين لمهن علم الاجتماع خارج المجال الأكاديمي. وإذ تختلف آراء ومواقف المبحوثين حول المهن الممكن توفيرها في سوق العمل، يمكن تفسير هذه الاختلافات كالآتي:

المبحث 13: غياب تصور واضح لمهن علم الاجتماع

لا يرتبط بشكل غياب التصورات⁹ بالتخصص في حد ذاته. بل يفسر حسب العديد من المبحوثين إلى خصوصية المجتمع الجزائري الذي يرفض التعرف على نفسه من خلال دراسة مختلف نظمه الاجتماعية، الاقتصادية الثقافية وغيرها.

في الوقت الذي تمكن فيه هذا العلم من توسيع مجالات التدخل والفعل على مستوى الواقع الاجتماعي وبمختلف مؤسساته. نتيجة غموض مهن علم الاجتماع تم تسجيل فئتين فرعيتين من الإجابات وهي:

⁹ لقد تعمدنا إدراج عنصر تصورات السوسيولوجيين لمهن علم الاجتماع في هذا الفصل، لأن التعبير عن مثل هذه التصورات يندرج ضمن التعبير عن معاناة السوسيولوجيين من إقصائهم وإقصاء المعرفة السوسيولوجية في مجال العمل

13-1 : غياب مهن لعلم الاجتماع خارج المجال الأكاديمي.

يمثل هذه الفئة من الإجابات 19 مبحوثاً، منهم 10 مبحوث من الجيل الثاني و 9 مبحوث من الجيل الأول. تتبثق مواقف وآراء المبحوثين حول ضعف حظوظ تمهين علم الاجتماع خارج المجال الأكاديمي من تجاربهم الخاصة في مناصب عملهم. هذه التجارب التي أوضحت بعدم تمكن علم الاجتماع أن يفرض نفسه خارج المجال الأكاديمي. يعبر أحد مبحوثي الجيل الأول بقوله "إن مهام علم الاجتماع المهنية خارج الجامعة مجهولة تماماً و من ضمن كل التخصصات تتوفر حظوظ التوظيف لتخصص تنظيم وعمل، لأنه يتضمن وحدات لها بالتسيير على مستوى المؤسسات مثل وحدة تسيير الموارد البشرية". يعبر رأي هذا المبحوث على التفاوت الذي تعيشه مختلف التخصصات لعلم واحد يعرف بتنوع معارفه واتساع ميادين اهتماماته.

تتماثل مواقف وآراء المبحوثين من كلا الجيلين حول فكرة ضعف حظوظ تمهين علم الاجتماع خارج المجال الأكاديمي، ليصرح اثنان من المبحوثين بقولهما: "إن حظوظ تمهين علم الاجتماع خارج المجال الأكاديمي هي أقل بكثير من حظوظ من باقي التخصصات في العلوم الإنسانية والاجتماعية. مثال ذلك تخصص الحقوق، علم النفس، علوم الاقتصاد والذي له حظوظ أوفر في توظيف خريجه في البنوك".

إن مقارنة علم الاجتماع بالعلوم الأخرى من جانب حظوظ التمهين يعبر في نفس الوقت على التنافس الشديد الذي يعيشه خريج علم الاجتماع في سوق العمل من قبل خريجي التخصصات الأخرى من العلوم الإنسانية والاجتماعية. يتفق حول فكرة التنافس الذي يتعرض له معظم المبحوثين وبدون استثناء. أحسن مثال على ذلك ما صرحت به جماعة المبحوثين من المستشارين التربويين، هذه الفئة من السوسيولوجيين التي كثيراً ما تتعرض لمشكل الإقصاء خلال تقديمها لملف مسابقة التوظيف في منصب المستشار التربوي. حيث تغيب وحدات حول التوجيه والإرشاد التربوي في محتوى برامج التكوين الخاصة بعلم الاجتماع، كما هو الشأن بالنسبة لبرنامج التكوين في علم النفس التربوي.

نتيجة الإقصاء الكبير الذي يتعرض له خريجو علم الاجتماع ومن كل التخصصات في سوق العمل، تحصر فئة من المبحوثين مهن علم الاجتماع في التكوين الجامعي والبحث العلمي. مما يعني بلن توسيع المعرفة السوسيولوجية وإعادة إنتاجها في الجزائر لا زال

محصورا في الجامعة من خلال مهنة التدريس وفي مراكز البحث. وهو دليل قاطع على عدم قدرة علم الاجتماع في الجزائر على اتخاذ صفة التمهينية خارج المجال الأكاديمي. كما ينبه إلى ذلك ناجي سفير:

"لقد انحصر علم الاجتماع في الجزائر كمهنة أو تطبيق في بعض البحوث في مراكز البحث أو في عملية التكوين في الجامعة. وما سوى ذلك فلا يبدو واضحا ويكتنفه الغموض. (Safir(N:1986.112)

13-2: علم الاجتماع والتعددية المهنية.

بالرغم من صعوبات الاعتراف الاجتماعي بالسوسيولوجيين المهنيين على مستوى سوق العمل وبالمعرفة السوسيولوجية التي يحملها هؤلاء. وبالرغم من إبعاد فكرة تمهين علم الاجتماع في الجزائر، إلا أن هذا الموقف لا يرتبط بطبيعة التخصص بقدر ما يرتبط بنظرة المجتمع إلى هذا التخصص وعدم محاولة الاستعانة بعلماء الاجتماع وبالمعرفة السوسيولوجية على مستوى مختلف المؤسسات الاجتماعية، السياسية الدينية والثقافية وغيرها في المجتمع الجزائري.

إن قدرة علم الاجتماع الواسعة على التدخل في المجتمع يعبر عنها العديد من المبحوثين من خلال الاعتراف بتعددية المجالات المهنية لعلم الاجتماع، نظرا لاتساع وشمولية اهتمامات علم الاجتماع.

يستنبط العديد من المبحوثين هذه الفكرة من خلال تجاربهم في الواقع المهني ، سواء تعلق الأمر بتجربتهم الخاصة أم من خلال تواجد السوسيولوجيين على مستويات عديدة في سوق العمل.

تقدم لنا مديرة متحف باردو مثالا عن هذه التعددية المهنية من خلال مؤسسة المتحف.

هذه المؤسسة الثقافية وال تربوية التي بإمكانها لوحدها توفير مهن متعددة لخريجي علم الاجتماع ومن كل التخصصات. تقول المبحوثة "لا يمكن حصر مهنة علم الاجتماع في إطار مهني محدد، إن التكوين الواسع والمتنوع في علم الاجتماع يسمح لمؤسسة واحدة أن توظف علماء اجتماع من تخصصات مختلفة مثلا، تحتاج مؤسسة المتحف إلى تخصص علم الاجتماع التربوي حيث يستقبل المتحف مجموعات مدرسية من التلاميذ في كل سنة دراسية، يمكن للمتخصص في علم الاجتماع التربوي أن يوجه التلاميذ ويوصل لهم رسالة

المتحف، في نفس الوقت يحتاج المتحف إلى المتخصصين في تنظيم وعمل من أجل التسيير المحكم والعقلاني للمتحف والذي لازال يعاني من التسيير التقليدي، كما يمكن للمتخرج من علم الاجتماع الثقافي أن يجد مكانة له في المتحف، حيث تتمثل مهامه في ربط العلاقة ما بين الجماهير ومؤسسة المتحف وهي المؤسسة التي أسست من أجل الجمهور ولا يمكنها أن تستمر بدونهم"

تعتبر مؤسسة المتحف كمثال جيد لإمكانية تمهين علم الاجتماع وتوسيع حظوظ توظيف خريجه خارج المجال الأكاديمي، وحتى وإن لم يقدم بقية المبحوثين أمثلة محددة ، فإن معظمهم يؤكدون على القطاعات المختلفة التي يمكن بل ويجب أن يتواجد فيها السوسيولوجيون، مثل قطاع الصحة، القطاع التربوي، مراكز إعادة إدماج الأحداث المنحرفين وغيرها كثير.

يتشارك هذا الرأي العديد من المبحوثين ومن كلا الجيلين. تتبعث الثقة بإمكانية تواجده علم الاجتماع خارج المجال الأكاديمي من طبيعة المعرفة التي تكون عليها السوسيولوجيون. هذه المعرفة التي سمحت لهم بالتعامل مع الواقع المهني الذي يعملون فيه حتى وإن كان هذا بصفة تلقائية وليس نتيجة الطلب الاجتماعي على المعرفة السوسيولوجية وعلى حاملي هذه المعرفة.

نسجل ضمن هذه المواقف التصريحات التالية: "لا يمكن حصر مهنة علم الاجتماع في مجال مهني محدد. بالرغم من أننا لا نتمتع بمنصب عمل خاص بعلم الاجتماع ، إلا أن هذا لم يمنعنا من فهم المهام المهنية أكثر من زملائنا في المهنة، والمتخرجون من تخصصات أخرى كعلم الاقتصاد، علم النفس وغيرها من تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية. لهذا السبب فأنا أرى بأن مهن علم الاجتماع هي جد متعددة." (كاتبة التكوين المتواصل، خريجة 90).

حتى وإن آمن السوسيولوجيون بإمكانية تواجده علماء الاجتماع على مستوى سوق العمل وعلى إمكانية تعدد المهام المهنية وتنوعها لخريجي علم الاجتماع خارج المجال الأكاديمي، إلا أن الواقع المهني لهذه الفئة من السوسيولوجيين وتجاربهم القاسية من عملية الإقصاء التي يعانون منها أثرت سلباً على الطموحات والمبادرات الشخصية في إنشاء مشاريع مهنية خاصة بعلم الاجتماع كما يتضح في المحور الآتي:

المبحث 14: علم الاجتماع والمشروع المهني الخاص: مخاطرة وانتحار.

نظرا لغموض مكانة علم الاجتماع في المجتمع الجزائري وغموض ادوار خريجي هذا التخصص تؤكد الغالبية الكبرى من المبحوثين ومن كلا الجيلين ، على أن فكرة المشاريع المهنية الخاصة بعلم الاجتماع هي فكرة غير واردة إطلاقا .

أكثر من ذلك فإن مسألة التفكير فيها هي من الأمور المستحيلة في المجتمع الجزائري. كما يعبر عن ذلك مدير التحرير في جريدة يومية " إن فكرة إنشاء مكتب للدراسات السوسيولوجية هو" **مخاطرة كبيرة.** ويعني بوضوح تعرض السوسيولوجي إلى مشكل البطالة لان ثقافة الإقبال على البحوث السوسيولوجية غير قائمة في المجتمع الجزائري سواء بسبب الجهل أم بسبب الخوف من النتائج التي تصل إليها هذه المعرفة".

عكس هذه المواقف و تأكيدا لتأثر المبحوثين بتجاربهم في الحياة المهنية، نسجل حالة واحدة تعاكس كل المواقف السلبية اتجاه المشروع المهني الشخصي في علم الاجتماع. يمثل هذه الحالة ضابط في الجيش مسؤول قسم سبر الآراء. يعبر هذا الأخير عن تجربته الناجحة في توظيف المعرفة السوسيولوجية فيقول.

" لقد استطعت أن أعتد على المعرفة السوسيولوجية في العديد من المشاريع الخاصة بسبر الآراء، لذا فمشروعي المهني بعد التقاعد هو فتح مكتب دراسات خاص بسبر الآراء وسأعمل على توظيف خريجي علم الاجتماع مما يسمح في نفس الوقت بتوسيع توظيف المعرفة السوسيولوجية". لكن وحتى وإن عبرت هذه الحالة عن تجربتها الناجحة في توظيف المعرفة السوسيولوجية مما شجعها على التفكير في المشاريع المهنية الخاصة. فلا يمكن اعتبارها دليلا على اقتراب علم الاجتماع من الطابع التمهيني، بالرغم من تواجد غالبية المتخرجين من التخصص على مستوى سوق العمل،

وإذ ساعد تزايد خريجي علم الاجتماع على مستوى سوق العمل غير الأكاديمي في الدول الغربية على تزايد الطلب الاجتماعي على هذه الفئة من الجامعيين سواء كان ذلك على مستوى القطاع العام أم على مستوى مكاتب الدراسات الخاصة والتي تهتم بسبر الآراء على سبيل المثال، وهو أحد مؤشرات اكتساب علم الاجتماع طابعا تمهينيا يسمح للمعرفة السوسيولوجية أن تجد مكانة لها على مستوى كل الأنساق الاجتماعية.

إن وضعية خريجي علم الاجتماع لا زالت بعيدة كل البعد عن وضعية أقرانهم من السوسيولوجيين المهنيين في الدول الغربية، مما يدفع للتساؤل عن المصير المهني لأعداد كبيرة من خريجي علم الاجتماع وعن مكانتهم ووضعتهم داخل محيط عملهم.

استنتاج الفصل

إذا كانت أهم نتيجة يمكن استخلاصها من هذا الفصل هي غموض مكانة ودور علم الاجتماع في المجتمع الجزائري، مما عمل على إقصاء المعرفة السوسيولوجية من مجالات عديدة ومنها إقصاء حاملي هذه المعرفة.

بالرغم من أن معظم المبحوثين ربطوا مشكل الإقصاء من جهة، بجهل المسؤولين بمكانة علم الاجتماع ودور حاملي المعرفة السوسيولوجية في فهم وتفسير العديد من الظواهر المهنية. ومن جهة ثانية بالتخوف من هذه المعرفة نتيجة قدرتها على ترجمة الظواهر الاجتماعية بحقائق خفية وبأدلة موضوعية نتيجة اعتماد التفسيرات السوسيولوجية على أدوات منهجية تبرهن على دقة التحليل والتفسير الذي يقدمه حامل المعرفة السوسيولوجية.

إن ظاهرة الجهل والتجاهل في حقيقة الأمر ترتبط بالدرجة الأولى بالمكانة التي يعطيها المجتمع لعلم الاجتماع، وكذا إلى الهدف من فتح فرص التكوين للطلبة على مستوى المؤسسات الجامعية .

لقد عانى علم الاجتماع منذ الاستقلال ومزال يعاني إلى يومنا هذا من ظاهرة الاستغلال السلبي. يتمثل هذا الاستغلال من جهة في توظيفه في سنوات السبعينات كأداة معرفية يمكنها أن تساعد على تمرير سياسة الدولة التنموية ، مما حرم علماء الاجتماع من التدخل الفعلي في إيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية التي كان يعيشها المجتمع الجزائري بعد تطبيق سياسة التصنيع المصنعة، مثل مشكل النزوح الريفي، مشكل الأحياء القصديرية، ظاهرة البطالة والانحراف وغيرها. بالرغم من أن كل هذه المشاكل كانت تمثل الانشغالات الأولى في أعمال علماء الاجتماع.

لقد أخذت ظاهرة استغلال علم الاجتماع منعطفا خطيرا بعد سنوات 80. إن تزايد أقسام علم الاجتماع على مستوى العديد من المؤسسات الجامعية، لم يعمل سوى على تفجير هذا التخصص من محتواه المعرفي. وعوض أن يساهم علم الاجتماع في تكوين نخبة المجتمع وتسليحها بالمعارف العلمية والعملية التي تحتاجها كل الأنساق الاجتماعية . أصبح هذا التخصص ملجأ للطلبة المرفوضين في التخصصات الأخرى نتيجة ضعف معدلاتهم في شهادة البكالوريا، أو نتيجة رسوبهم وعدم السماح لهم بإعادة السنة في تخصصاتهم الأصلية.

وإذا كان ارتفاع عدد طلبة علم الاجتماع في الدول المتقدمة عاملا محفزا على توسيع العلاقة ما بين التكوين الأكاديمي وسوق العمل وتوسيع فرص خريجي علم الاجتماع في الحصول على مناصب عمل خارج الجامعة، فإن الزيادة في عدد طلبة علم الاجتماع لا يعبر سوى عن تردي حالة هذا العلم في الجزائر، لأن الهدف من التكوين في علم الاجتماع لا يكمن في إدماج المعرفة السوسيولوجية على المستوى العملي وفتح فرص التدخل والفعل لخريجي علم الاجتماع، بل أن الهدف الأساسي الاستجابة فقط لطلب اجتماعي على التعليم العالي، من خلال توفير مناصب بيداغوجية لكل حملة البكالوريا.

وإذا سجل معاناة المبحوثين من تدني مكانتهم في سوق العمل، نتيجة ظاهرة التهميش والإقصاء التي يعيشونها يوميا إما بسبب جهل المستخدمين لمهاراتهم ومؤهلاتهم المعرفية، أو بسبب تعنت المسؤولين في إقصاء كل معرفة يمكن أن تكشف الحقائق الخفية وراء المشاكل المهنية والتسيير غير العقلاني للموارد المادية والبشرية وغيرها.

إن الغموض القائم حول دور ومكانة علم الاجتماع وعلماء الاجتماع خارج المجال الأكاديمي، يعبر عن ابتعاد هذا العلم عن صفة التمهينية في المجتمع الجزائري، هذه الصفة التي عبر عنها سان سوليو بقوله " لقد أصبح علم الاجتماع مجندا وبصورة عميقة في مغامرة التمهين والتي لا يمكنه إنكارها خوفا من تضييع كل مصداقيته الاجتماعية " (سان سوليو 1992.15)

مراجع الفصل

- بوقزاطة جمال: خصوصية علم الاجتماع في الوطن العربي، دراسة تحليلية نقدية، ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة القاهرة 1989
- كيورور نصر الدين: علم الاجتماع وسوق العمل في الجزائر. مذكرة الماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2006-2007.
- معتوق جمال: "لمحة تاريخية عن الممارسة السوسيولوجية بالجزائر حالة معهد علم الاجتماع بالعاصمة"، مجلة الدفاتر الجزائرية لعلم الاجتماع، العدد 1، 2000. 33-42
- العياشي عنصر: سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر، القاهرة، دار الأمين للطباعة والنشر 1999.

Bibliographie

- Bendib (R) : **L'état rentier en crise**, éléments pour une économie politique de la transition en Algérie, OPU ,2006.
- Bourdieu(P) :**Question de sociologie**, éd , minuit,1984.
- Castel(R):**la sociologie et la réponse a la demendessociale** in /Bernard Lahire, A quoi sert la sociologie? 2004.
- Govaerts(F)« **Le procès de production de connaissances** », in 24em congres de la sociologie, OPU, Algérie, mars 1974.
- Messaid (H.A) « **pratiques sociologiques et pratique institutionnelle**», in/ colloque sur **les sciences sociales Aujourd'hui**, 26-27-28-et 29 mai,1984.
- Montlibert (Ch) : « **la professionnalisation de la sociologie et ses limites** » , Revue française de la sociologie, XXIII,1982,
- Sainsaulieu(R) : « **la professionnalisation des sociologues** », la lettre de l'ASES, n11 ,1992.
- Valastro Orazio (M): **le sociologue professionnel et la construction sociale de sa pratique**, Esprit Critique, revue internationale de sociologie et de sciences sociale.

الفصل 6: هوية مهنية أم هوية سوسيولوجية، أية هوية يحلها السوسيولوجي المهني

تمهيد

يعتبر مفهوم الهوية مفهوماً واسعاً، بحيث لا يخص الأفراد فقط بل يتوسع ليشمل الجماعات، الثقافات، والأعراق. مما يجعله محل اهتمامات كل تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية.

بالرغم من أن نشأة مفهوم الهوية يرتبط بتخصص علم النفس وهو العلم الذي يهتم بذاتية الأفراد وتكوين شخصياتهم وهوياتهم الذاتية، إلا أن انتماء الأفراد إلى مجموعات اجتماعية يتأثر ويؤثر فيها، من خلال عملية التنشئة الاجتماعية للأفراد في وسط اجتماعي محدد. بما أن عملية التنشئة الاجتماعية لا ترتبط بفترة زمنية من عمر الفرد، حيث يتلقى هذا الأخير قواعد التعايش مع الآخرين في أوساط اجتماعية عديدة منها الوسط المهني، فقد ساعد مفهوم التنشئة الاجتماعية على ظهور مفهوم **الهوية المهنية** والتي تعتبر كنتاج التنشئة الاجتماعية الثانوية وهي التنشئة المهنية.

نظراً لأهمية مفهوم الهوية المهنية في موضوع بحثنا، سنسعى من خلال هذا الفصل

إلى :

- تحديد تاريخ نشأة مفهوم الهوية، أسسه النظرية، مختلف الأبعاد الهوياتية بما فيها الفردية الجماعية وذلك من خلال الإجابة على جملة من الأسئلة.

• هل يمكن الحديث عن هوية مهنية سوسيولوجية خارج المجال الأكاديمي، أو عن هويات مهنية أخرى؟

• هل يمكن تبني هذا المفهوم في معزل عن مفهوم الهوية الشخصية أي هوية الأنا للفرد في علاقتها بالهوية الاجتماعية للفرد من خلال صيرورة التنشئة الاجتماعية لهذا الفرد؟

• ما مدى مشروعية استعمال هذا المفهوم لدراسة وضعية ومكانة السوسيولوجي المهني في الجزائر بالمقارنة مع أقرانه من السوسيولوجيين المهنيين في الدول الغربية؟

المبحث 1:نشأة وتطور مفهوم الهوية.

يعتبر Erikson¹ المؤسس الأول لمفهوم الهوية. انطلاقاً من تكوينه في علم النفس التحليلي. وخلال إقامته في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تمكن من الاطلاع على أعمال الانتروبولوجيين من المدرسة الثقافية، مما ساعده على تطوير قواعد النظرية الفرويدية وجلبها إلى العلوم الاجتماعية.

في سنة 1950 نشر Erikson كتابه المشهور " الطفولة والمجتمع " والذي يحاول من خلاله تجاوز نظرية فرويد وذلك بتأكيد على دور التفاعلات الاجتماعية في تكوين الشخصية.

تبنى الهوية في التقاليد الفرويدية انطلاقاً من الانقطاع المستمر الذي يعيشه الفرد، ينشأ هذه الانقطاع من الصراع ما بين " الأنا " الأنا الأعلى للفرد، وكذا الصراع ما بين "الهوية الذاتية" "الهوية الغيرية".

على عكس هذا تبنى الهوية عند " Erikson " من الشعور الذاتي والقوي للوحدة الشخصية وللاستمرارية الزمنية. يعطي هذا الشعور نوعاً من التجانس بين الخبرات المتعددة للفرد وبين تجاربه الاجتماعية. (Tap:2003.67) .

بالرغم من اختلاف التوجهين في نظرتهم لنشأة الهوية، حيث يميل الأول إلى فكرة التجانس بينما يميل الثاني إلى فكرة الانقطاع ، إلا أنهما يلتقيان في نقطة واحدة أي " أن بناء الهوية هو عملية يمكن دراستها ضمن أفاق تطويرية وتعاقبية.

وفقاً لهذا التعريف، فإن تشكل الهوية عند اريكسون " يخضع لعمليتي - التفكير والملاحظة-وهما عمليتان متلازمتان تنشطان مع الوظيفة الذهنية والتي من خلالها يقيم الفرد نفسه على ضوء ما يكتشفه ومن خلال ما ينظر إليه الآخرون.

تعني عملية التقييم هنا أن هوية الفرد إنما تنشأ في فترة القطيعة أو الأزمة. واهم هذه المراحل هي "مرحلة المراهقة".

¹ يربط اريكسون نمو الهوية عند الفرد بمراحل عمرية والتي يقسمها إلى مراحل من النمو والتطور النفسي الاجتماعي. ولكل مرحلة أزمة خاصة بها تنشأ من خلال احتكاك الفرد مع البيئة التي يعيش فيها. أما الأزمة الهوياتية فإنها نتاج الضغوطات التي يتعرض لها الفرد من بيئته، والتي تجعله أمام خيارين : التكيف أم عدم التكيف.

إضافة إلى البعد السيكولوجي لمفهوم الهوية، يؤكد علم النفس الجيني والمتمثل في أعمال بياجي على مفهوم التنشئة الاجتماعية، حيث يتم بناء الهويات من خلال تمرير السلوك الاجتماعي وتنظيم التمثيلات الذهنية، لذا فهو في نفس الوقت عملية معرفية، عاطفية وتعبيرية. يتمكن الفرد طريق اللغة من استيعاب واكتساب نظام القيم، المعايير وكذا نظام الرموز بالاتصال مع أقرانه. يستطيع الفرد تسجيل انتمائه إلى جماعة محددة، كما يمكنه رفض جماعات أخرى.

المبحث 2: علم الاجتماع ومفهوم الهوية.

بالرغم من الاهتمام الواسع بمفهوم الهوية في تخصصات علم النفس وعلم الاجتماع. وبالرغم من أن هذا المفهوم يمثل الرابط الأساسي ما بين علم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع. إلا أنه يجب التنبيه إلى قدم هذا المفهوم في التراث الفلسفي وقبل أن يكون محل اهتمامات علماء النفس وعلماء علم الاجتماع.

يظهر مفهوم الهوية في الاقتراب الفلسفي بما يعرف "بوعي الأنا" هذا المفهوم الذي برز في كتابات سقراط وديكارت، ليظهر فيما بعد عند "كانت" بما يعرف "بفلسفة الفرد الإنسان". في علم الاجتماع بدأ الاهتمام بإشكالية الهوية بمفهوم "الوعي الجمعي" عند دوركايم. الذي طور هذا المفهوم من خلال اهتماماته بالرابط الاجتماعي والذي يعرفه " بالحالة التصورية، المعرفية والعاطفية التي تمس وتضم بالإضافة إلى الفرد نفسه، كل الأشخاص الذين ينتمون إلى نفس المجموعة ويتقاسمون نفس المصالح والقيم الثقافية " (دوركايم 1967.74) بعد دوركايم، كان يجب انتظار سنوات 60 حتى يتمكن مفهوم الهوية أن يأخذ مكانته في لغة علم الاجتماع، وبالضبط مع تيار التفاعلية الرمزية. هذا التيار الذي يصب اهتماماته حول "كيفية نشوء وعي الفرد بذاته من خلال التفاعلات الاجتماعية أي من خلال النظم الرمزية المشتركة ما بين أفراد المجتمع الواحد.

لم يوظف المؤسسون الأوائل (c h cooly / gh mead) مفهوم الهوية، بقدر ما كانوا يتكلمون عن " الأنا". ليمر التيار التفاعلي الرمزي ابتداء من سنوات 1963 من مفهوم "الأنا" إلى مفهوم الهوية وهو المفهوم الذي تدعم كثيراً مع قوفمان بعد ما نشر مؤلفه حول "stigma note on the management of spoiled identity" من جهته يقدم بارسونز مفهوم "الانتساب" إلى قيم نموذج يضم الطموحات التي يتقاسمها الأفراد في مجتمع معين "مما يعني

أن الفرد لا يتصرف من أجل مصالحه الخاصة فقط، بل تتحدد كل تصرفاته وفق معايير ومصالح المجموعة التي ينتمي إليها. كونها عنصرا فعالا في الفعل الجمعي، يشير توران إلى **الوجه المزدوج للهوية**، فهيمن جهة ذات طابع فردي تخص شعور الفرد بذاته. أما من جهة ثانية فهي تعبير عن انتماء الفرد إلى خصائص جماعية.

يلتقي توران مع بورديو في فكرة التفاعل في المجتمع من خلال التأثير والتأثر. ومن خلال مفهوم "الهابيتوس" أستطاع بورديو أن يوضح ومن زاوية أخرى مشكل بناء الهوية. يعرف الهابيتوس بأنه "نسق من الاستعدادات المكتسبة تتضمن الممارسات الفردية والجماعية في نفس الوقت، وهذا ما يسمح حسب تحليل فيريول " بتفادي مشكل الفردي والجماعي، مشكل الباطني الخارجي، أو بمعنى آخر مشكل الهوية الذاتية والهوية الغيرية. (Ferréol, G: 1995 p87)

يرى بورديو "الهابيتوس" كنسق من التكوينات الإدراكية المكتسبة عبر الزمن عن طريق التنشئة الاجتماعية. فهو ينظر لهذا المفهوم على أنه أساس تشكيل الطاقة الفعلية التي تقوم بتوجيه الفرد أو الجماعة معتمدين في ذلك على مرجعية معينة تقع في البنية الذهنية. تعبر البنية الذهنية أو "العقلية" حسب بورديو عن استبطان الشروط الموضوعية للوجود الاجتماعي على نحو سيكولوجي. وهذا تعبير واضح عن إضافته للمشروعية على وضعيات اجتماعية مثل : التحيز الطبقي، العنف الرمزي، والشعور "بالهوية الفردية و الجماعية". من جهة أخرى يطلق بورديو مفهوم الهابيتوس على العفوية السلوكية للفرد باعتباره كائنا اجتماعا يتصرف وفق حتميات لاشعورية . وهنا يكون الهابيتوس أشبه بفكرة " الحس العملي" le sens pratique. الذي يدل على قدرة الفرد للقيام بسلوك وبعمل عفو لكن وفق معطيات متنوعة ومتفاعلة في الوسط الاجتماعي الذي ينتمي إليه.

يأخذ الهابيتوس عند بورديو سمات عديدة منها :

أ- **الاستمرارية: durable** تشير إلى ممارسة الهابيتوس وظيفته عبر مختلف المراحل الزمنية، أي أن المكتسبات التي اكتسبها الفرد لا تزول، بل يبقى الفرد حاملا لأثارها طول حياته.

ب- **الشمولية: Exhaustif** والتي تعني أن الهابيتوس لا يسمح بمنطق الخروج من

مساره الكلي المحدد عبر الزمن.

ج-التحويلية: *Transposable* أي قدرة الهابيتوس على ممارسة دوره في مختلف

المواقف الاجتماعية وفي مختلف القطاعات التكوينية الاجتماعية المتنافرة.

وإذ اعتمد بورديو مفهوم الهابيتوس كمنهج لقراءة المجتمع وفهم معطياته وفعاليته، فإنه يعرفه على أنه "نسق من الاستعدادات وصور من السلوك يكتسبها الأفراد من خلال التفاعل في المجتمع ومختلف الأوضاع التي يشغلها الأفراد في مجتمعهم".
بما أن هذه الاستعدادات تلعب دور الوسيط بين البنى "الموضوعية" والممارسة.... فإن بورديو ينظر إلى مفهوم الهابيتوس وكأنه نظام من الخطط الواعية وغير الواعية في التفكير والإدراك والاستعدادات.

حتى وإن يعتبر مفهوم الهوية جديدا بالنسبة لعلماء الاجتماع. فإن إسهامات العديد من السوسيولوجيين ركزت على الارتباط الواسع ما بين مفهوم الهوية ومفهوم التنشئة الاجتماعية، مما يسمح بفهم شعور الأفراد من خلال عملية الانتماء أو الإقصاء، كما يسمح بتحديد المسارات الاجتماعية في بُعديها الذاتي والموضوعي. (فيربول. ص 88).

وإذ يركز علم الاجتماع على دراسة المجموعات، الفئات والطبقات الاجتماعية، ينبه دوبار. "إلى مساهمة مفهوم الهوية في التحليل السوسيولوجي لهذه الفئات والمجموعات من خلال إدخاله للبعد الذاتي والمعيشي عند أفراد المجموعات"

يعمل مفهوم الهوية بهذا المعنى على إدماج **التقسيم الداخلي** "للأنا" داخل النسق الاجتماعي. مما يساعد للوصول إلى الجانب الذاتي من خلال تعبير الفرد حول "عالمه الذاتي" أي العالم المعاش والمعبر عنه من قبل الفرد.

المبحث 3: النظرية السوسيولوجية لبناء الهوية عند دوبار

يعود ظهور مفهوم "الهوية" في علم الاجتماع الفرنسي إلى سنوات 1970-1980 وفي

الوقت الذي كان فيه "النموذج المفاهيمي" الطبقى يتلاشى، كما أصبحت فيه مشاكل الاندماج الاجتماعي والمهني للشباب وتفاقم ظاهرة البطالة هي مشاكل اجتماعية وسياسية بالدرجة الأولى. كما أصبح ينظر فيه لأية أزمة اقتصادية جديدة وكأنها بالدرجة الأولى أزمة اجتماعية وأخلاقية، أي هي أزمة "انتروبولوجية".

مع هذه التحولات في أوضاع المجتمع الفرنسي، ومع التغيرات الذهنية حول الكيفيات التي يمكن من خلالها حل المشكلات الجديدة التي بدا يعيشها المجتمع الفرنسي، بدا التساؤل عن مفهوم الفرد وعن انتماءاته، أي عن هويته معا .

من منطلق التفكير السوسيولوجي " ذاتية الفرد وشخصيته هي نتاج تنشئته الاجتماعية" يعالج دوبار مفهوم الهوية. يشير من خلال مؤلفيه حول "التنشئة الاجتماعية" (1991) وأزمة الهويات" (2001) إلى غموض هذا المفهوم، نظرا لتعدد انتماءات الفرد. ولا يمكن لأي انتماء أن يفرض نفسه على الانتماء الآخر مثال ذلك: لا يمكن تفضيل الانتماءات الثقافية للفرد عن انتماءاته العرقية، الانتماءات الدينية وغيرها. (De Coster, 2002, p51)

يرفض دوبار التفسيرات السابقة حول مفهوم الهوية ومنها التفسير التفاعلي الرمزي. حسب دوبار "تكون الأشكال الهويةتية حسب المنطق التفاعلي مجرد تفاعل فئات موضوعية، رسمية وماكرو إجتماعية، تفيد في تعيين مجموعات اجتماعية مهنية مستقرة" (Dubar, 1998. 385-401)،

تبنى نظرية دوبار حول الهوية أو التنشئة الاجتماعية على عناصر التعارض، ليميز ما بين الهوية الغيرية /الهوية الذاتية. المشروع العلاقتي /المشروع البيوغرافي. التماثل الموضوعي / التماثل الذاتي. يحمل كل عنصر من هذه العناصر ميزاته وخصوصياته كما يبين فيما يلي.

المبحث 4: الهوية الغيرية والهوية الذاتية:

يرفض دوبار التمييز ما بين الهوية الفردية والهوية الجماعية، يعبر عن هذا الموقف بقوله "يمكن اعتبار التقسيم (الداخلي) لأننا كتعبير ذاتي للثنائية الاجتماعية والتي يظهر بوضوح من خلال عملية الانتساب (Dubar, 2000, p108-109). تدل الثنائية الاجتماعية على أن الهوية تضم في نفس الوقت هوية غيرية وهوية ذاتية. تحمل هاتان الهويةتان ميزة عدم الافتراق وميزة الارتباط بصورة تطرح إشكالا. هي إشكال لأن تجارب الآخرين لا يمكن أن يعيشها الفرد بصورة مباشرة. بمعنى أن الفرد يعتمد على اتصالاته للتعرف على طبيعة الهوية التي يعطيها الآخرون له، مما يسمح له بصقل هويته الخاصة به.

1.4:السيرورة العلاقتية/ السيرورة البيوغرافية :

يتبنى دوبار في هذا العنصر مشروع التنشئة الاجتماعية وفق الاقتراب البنائي والذي يمثله كل من "برقر ولوكمان" . تكون الهوية هنا نتاج التنشئة الاجتماعية المتتالية. يميز دوبار نوعيين من التنشئة الاجتماعية:

2.4:التنشئة البيوغرافية:

ترتبط بتاريخ حياة الفرد وبالخصوص بمساره الاجتماعي والذي يعتبر المحور الأساسي في البناء الهوياتي. تعمل التنشئة البيوغرافية على بناء الهوية الذاتية " كيف انظر إلى نفسي؟" .

3.4: التنشئة العلاقتية:

يقصد بها تنشئة الفاعلين في تفاعلهم ضمن نظام للأفعال واضح المعالم والأهداف. يمر هذا النظام برهانات مختلفة وفي أوقات متتالية. وبمجرد أن يتصرف الفرد أمام الآخرين وفي فعل جماعي، يحس بأنه تحصل على " هوية غيرية" وهي أساس الاعتراف من قبل الآخرين، كيف ينظر إلي الآخرون؟ (Dubar,2000. 111) وبتواجد كلا السيرورتين العلاقتية والبيوغرافية في بناء الهوية وبالرغم من عدم تجانسهما، فإنها تتحدد حسب دوبار كما يلي:

-السيرورة البيوغرافية: ويمكن تعريفها على أنها بناء الأفراد على مر الزمن لهويات

اجتماعية ومهنية، من خلال فئات تقدمها مؤسسات عديدة (الأسرة، المدرسة، سوق العمل، المؤسسة....) ويكون هذا المشروع ممكن ومثمن (سيرورة ذاتية)

-السيرورة العلاقتية: ويقصد بها مسألة الاعتراف، في لحظة معينة وضمن مجال محدد

قانونياً، لهويات مرتبطة بالسلطة، بالمهارات وبصور عن الذات معبر عنها من قبل الأفراد ضمن نظام للفعل. لذا تكون السيرورة العلاقتية مقرونة "بالمواجهة ما بين الرغبة في الاعتراف ضمن محيط للاندماج غير متكافئ... للسلطة (Dubar,ibid. 112)

-السيرورة الذاتية / السيرورة الموضوعية: بالنسبة لدوبار يؤسس بناء الهوية على

التمفصل ما بين سيرورتين: سيرورة موضوعية (مع الآخرين، الهوية الممنوحة) وسيرورة ذاتية (مع الذات الهوية من أجل الأنا).

بالنسبة للسيرورة الموضوعية (الخارجية) والتي تتم بين ما بين الفرد والآخرين، يحاول الفرد مماثلة بين ما ينتظر الآخرون من أدواره " هوية غيرية" وبين "أنا مثالي" هوية ذاتية"يمكن أن تترجم هذه السيرورة إما بالاعتراف أو بعدمه.

على عكس ذلك تكون السيرورة الذاتية، عبارة عن سيرورة داخلية للفرد. حيث يحاول الفرد مماثلة الهوية الغيرية مع الهوية الذاتية، ساعيا بذلك إلى الاحتفاظ من جهة أخرى بالانتساب السابق "هوية موروثة" وبناء هوية جديدة "هوية مرجوة" (Dubar,ibid. 109)

من خلال ما سبق ذكره، يمكن تلخيص فكرة دوبار حول الهوية بأنها نتاج سيرورة مزدوجة وغير متجانسة فهي " في نفس الوقت مستقرة ومؤقتة، فردية وجماعية، موضوعية وذاتية، بيوغرافية وبنوية، كما تشمل في نفس الوقت مختلف مشاريع التنشئة الاجتماعية التي تعمل معا على بناء الفرد وتحديد المؤسسات" من خلال الميزة -عدم الافتراق- للهوية الفردية والتي تشكل أساس تكوين الفرد لهويته الذاتية، يمكننا أن نناقش مسألة هوية الفرد وعلاقتها بالانتماءات إلى الآخرين.

المبحث4: الهوية والانتماءات المتعددة للفرد:

تعني هذه العبارة أن الفرد يحمل انتماءات متعددة والتي يمكن أن تتغير خلال مرحلة حياته. وذلك انطلاقا من التجارب والمعارف التي يكتسبها في حياته وفي مواقف ووضعيات مختلفة .

تتبع هذه الانتماءات من الأسرة، المدرسة، محيط العمل، مما يسمح للفرد باكتساب هويات عديدة طول حياته. تنشأ هذه الهويات من عملية التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الفرد طوال حياته. لذا يسمي دوبار الهوية في كتابه التنشئة الاجتماعية "بالتنشئة الثانوية" . يقصد بالتنشئة الثانوية عند دوبار " بالتنشئة المهنية " ويعني أن هوية الفرد تتحدد بالدور المهني البارز. هذا الدور هو الذي يحدد طبيعة الهوية التي يُعترفُ بها لهذا الأخير إما هوية مهنية ترتبط أساسا بمنصب عمله وطبيعة المهام المهنية التي يفرضها هذا المنصب أو هوية أخرى مثل الهوية السوسيولوجية والتي تنشأ من طبيعة التكوين للسوسيولوجي للاحتفاظ بهويته السوسيولوجية من خلال منصب عمله وممارساته المهنية خارج المجال الأكاديمي (Dubar.1999.188)

من جهتهما يرى كل من (Peter Berger et Thomas Lukmann)، بأن " التنشئة الثانوية" تعني إدخال المعارف المتخصصة" المعارف المهنية" وهي آليات مفاهيمية تحتوي على لغة، أشكال، اقتراحات وعمليات برنامج الذي هو " عالم رمزي" حامل معنى لعالم جديد والذي هو على عكس المعارف الأساسية للتنشئة الأولية، محدد ومبني انطلاقا من حقل متخصص للنشاطات أي (المهنة).

إذا كان بناء الهوية عند الفرد يتوقف على :

عالم داخلي ذاتي يتعلق بالفرد وبإحساساته و تمثلاته، وعلى عالم خارجي أي العالم الاجتماعي وحيث يربط الفرد علاقات مع الأفراد المحيطين به مما يسمح له بالحصول على معارف جديدة تضاف إلى معارفه الموروثة. وهذا ما يعرف بالتنشئة الثانوية. فكيف تنشأ الهوية المهنية وما هي أسس بنائها؟

المبحث 5: نشأة مفهوم الهوية المهنية

تاريخيا عرف مفهوم الهوية المهنية تأخرا كبيرا في الثقافة السوسيولوجية، لقد كان الاهتمام كبيرا بمشاكل المجتمع الصناعي بما فيها تطبيق مبادئ تايلور حول التنظيم العلمي للعمل وما ترتب عنها من مشاكل نفسية واجتماعية على مستوى مختلف القطاعات المهنية. لقد ركزت الدراسات السوسيولوجية في هذه الفترة على تحليل مسألة الطبقات الاجتماعية، من زاوية علاقات الإنتاج القائمة في المجتمعات الرأسمالية، بالإضافة إلى الحركات العمالية وكل ما نتج عن الثورة الصناعية والتحول التي عرفت المجتمعات الغربية بعدها.

في حين بدأت البوادر الأولى في الاهتمام بمسألة الهوية المهنية مع ظهور تيار جديد والذي كان ينظر إلى الفعل الاجتماعي ليس باعتباره نشاطا يعيد إنتاج مختلف النماذج الموروثة مثل النموذج الطبقي، بل كنشاط يعمل على بناء الذات.

و من فكرة"أن العمل يمكن أن يكون مصدرا لبناء الهوية الاجتماعية للأفراد"، فقد أستطاع مفهوم الهوية أن يكتسب نجاحا معتبرا في التحليل السوسيولوجي خصوصا منه علم الاجتماع العمل والتنظيمات نتيجة اعتبار مجال العمل كحقل يساهم في بناء هوية الفرد.

يشير إلى ذلك (Blin) "أن الحديث عن الهوية المهنية، يعني الاعتراف بأن حقل النشاطات المهنية هو مجال يساعد على بناء هويات خاصة للمجموعات خلال عملية التنشئة الاجتماعية في مجال مهني محدد" (Blin 1997.17) نتيجة أهميته في مجال العمل عرف مفهوم الهوية اهتمامات العديد من التيارات النظرية نذكر منها.

5-1: التيار التفاعلي الرمزي:

لقد عمل التيار التفاعلي مع أعمال (Huges) على ربط عالم الشغل مع آليات التنشئة الاجتماعية. محاولاً بذلك الانفصال عن التيار الوظيفي (تالكوت بارسونز وميرتون) والذين كانا ينظران إلى المهن وإلى تطورها وتنظيمها كأساس تطور المجتمعات الحديثة. "إن للمهن وفق هذا المنطق دوراً كبيراً في عملية التجانس الاجتماعي والأخلاقي للنظام الاجتماعي." (Osty florence :2005.319)

يعتبر (Huges) وغيره من السوسيولوجيين المجتمعين تحت عنوان "مدرسة شيكاغو" من الأوائل الذين نادوا بضرورة دراسة النشاط المهني مهما كانت طبيعته على أنه ليس فقط مساراً بيوغرافياً، بل هو أيضاً مسار هوياتي. (Dubar, 2000.p142) وإذ يؤكد (Huges) من خلال فكرته هذه بأنه لا يمكن اعتبار "عالم الشغل المعاش" على أنه مجرد معاملة اقتصادية يتم فيها "استغلال قوة العمل مقابل أجر فقط". فهو ينبه بذلك إلى شخصية الفرد وهويته الاجتماعية. ليكون بذلك قد بلور طموحه وصورته حول الذات وعلى الاعتراف بالجانب الاجتماعي في مجال العمل. أكثر من ذلك فقد ساعدت مساهمات (Huges) على إثراء الاتجاه التفاعلي الرمزي الذي أصبح مرغماً على الخروج من التحليل المتزامن مع (الوضعية المهنية) أو حتى (النظام الاجتماعي) ليعوضه بتحليل جديد قائم على المعنى المزدوج لفروع المهن وكذا للمسار الاجتماعي المهني (السوسيومهني).

من جهة أخرى يشير (Tripier. 1987.143) إلى مساهمات مدرسة شيكاغو بقوله "لقد سمحت مدرسة شيكاغو على بتنمية اقترابات جديدة حول التأهيل بتعريفها على أنها [تمفصل ما بين مسار متوقع ونظام للمهن] بمعنى آخر - ما بين نظام منتظر شرعي (ماذا

يمكن أن أكون، من خلال ما أعرف ومن خلال ما قمت به سابقاً). وما بين نظام للفرص (ماهي التوقعات المستقبلية الممكنة)

5-2: سان سوليو ومفهوم الهوية المهنية

لقد كان لسان سوليو فضلاً كبيراً في تحديد مفهوم الهوية المهنية حيث يعرفها "بالطريقة التي من خلالها تتميز المجموعات المختلفة في العمل بالنسبة للزملاء في المهنة، للرئيس، وأيضاً بالنسبة للمجموعات العمالية الأخرى". تتأسس الهوية في العمل حسب سان سوليو "على التمثيلات الجماعية المتميزة". مما يجعل من الهوية عملية قائمة على علاقات استثمار ذاتية، يعمل الاستثمار الذاتي في الجانب العلائقي للحذر من الاعتراف المقابل من قبل الشركاء، كما يتجذر في "التجربة العلائقية والاجتماعية للسلطة".

لا تعني الأشكال التي يقدمها سان سوليو فقط الجانب العلائقي (هوية الفاعل في نسق من الأفعال) بل تعني أيضاً بيوغرافية الفاعل ويقصد بها نوع المسارات التي يكتسبها الفرد خلال حياة مهنية.

إن الإطار النظري الذي يقترحه سان سوليو يؤكد على أن بناء هوية مهنية إنما يتوقف على التجربة العلائقية بالنسبة للسلطة، لكن دوبار يضيف إلى هذا ليشير إلى انتماء الأفراد إلى مجالات هوياتية متنوعة والتي يحسون ضمنها بالاعتراف وبتمثينهم كأفراد. يمكن أن تتجلى حقول الاستثمار الهوياتي هذه في مجال العمل، كما يمكن أن تكون خارجه حيث لا يجد بعض الأفراد مجالاً هوياتي يمكن أن يحسوا ضمنه " بالاعتراف وبالتثمين "

يتوقف مجال الاعتراف بالهوية الاجتماعية وبدرجة كبيرة على الاعتراف من عدمه بالمعارف، بالمهارات وبصور عن الذات. والتي تعتبر النواة الصلبة للهوية من قبل المؤسسات.

إن المماثلة La transaction القائمة من جهة ما بين الأفراد الحاملين للرغبة في تحقيق الذات وفي الاعتراف. ومن جهة ثانية المؤسسات التي تعرض مكانات، فئات وأشكال متعددة من الاعترافات يمكن أن يؤدي في النهاية إلى مواجهات. تنشأ بين مختلف الشركاء المتعاونين مثل رفقاء المهنة، أفراد من مختلف السلم المهني في المؤسسة، ممثلي النقابات،

عالم التكوين (الجامعة على سبيل المثال بالنسبة للـسوسيولوجيين) وكذا عالم العائلة التي ينحدر منها الأفراد.

من هذا المنطلق تصبح الهوية المهنية هوية اجتماعية بالدرجة الأولى حيث تتداخل فيها عناصر عدة تتعلق بالفرد وبمساراته في الحياة الاجتماعية والمهنية. تبرز هذه الفكرة عند سان سوليو حيث يؤكد على أن هوية الفرد تتدعم وتصل في مجال عمله ومع الوقت، أي أن الفرد العامل الذي يلتحق بمجال عمل، سيواجه وضعيات متعددة ومختلفة تماما عن الوضعيات التي عاشها من قبل مما يجعله يعمل ويسعى إلى أن يتأقلم مع الوضعيات الجديدة حتى يستطيع أن يتكيف مع أفراد مجموعات العمل من جهة كما يعمل على فرض نفسه واعتباره من جهة ثانية. من خلال تحليله للبعد الثقافي للعمل، تنبّه سان سوليو إلى عمليات هوياتية جد مختلفة في مجال العمل، تتحدد هذه العمليات حسب الإمكانيات التي يملكها الأفراد حتى يحصلوا على اعتراف الآخرين، لذا فإن تحقيق هوية مهنية حسب سان سوليو يتوقف على شروط الوصول إلى السلطة. من خلال هذا المتغير تشكلت أربعة نماذج مثالية لبناء الهوية في مجال العمل.

5-3 : النماذج الأربعة لبناء الهوية عند سان سوليو

- 1 نموذج الأجراء : الذين تكون سلطتهم كأفراد ضعيفة، لا تسمح لهم بفرض شروطهم في العمل، يسعى هؤلاء إلى تعويض هذا الضعف بالصراع الجماعي، الذي يفرض تضامنا قويا ما بين الزملاء في العمل (الانتساب الأفقي) ويتجمع تحت راية قائد، (الانتساب العمودي). ويشكل القيم المشتركة، علاقات الزمالة، وحدة المجموعة المميزة
- 2- نموذج إطارات الإنتاج : وبفضل مهاراتهم الواسعة والمسؤوليات التي تحصلوا عليها من خلال وظائفهم، فإنهم يمتلكون وسائل " التأكيد على تميزهم عن العمال الآخرين عن قدرتهم في مناقشة انتمائهم واعترافهم الاجتماعي " وتمثل هذه المزايا (الهوية في العمل). كما يركز نموذجهم الهوياتي على المساومة والتي تغذي علاقة بنائية للعمل سواء كان ذلك على المستوى المعرفي cognitif أم على المستوى العاطفي .
- 3-النموذج الفردي : والذي يسمح ببناء نموذج هوياتي قائم على " الألفة" كما يسميه سان سوليو، يعاب على هذا النموذج غياب التماسك القوي بين الزملاء في العمل على

عكس ما هو موجود في النموذج الأول، حيث يسعى الأجراء في مثل هذه الحالات إلى تحقيق ارتقاء اجتماعي خارج عن مجال المؤسسة. كما يساعد هم على تحقيق اعتراف اجتماعي يحفزهم ويجندهم في مجال العمل.

4- نموذج الهوياتي الخارجي : يظهر عادة عند العمال المغتربين، عند الشباب وعند العمال المتخصصين والذين يحتلون مناصب عمل غير مؤهلة. تعيش هذه الفئة غياباً رمزياً عن مجال العمل، فحياتها بعيدة كل البعد عن المؤسسة وتسعى لتحقيق هوية خارج هذا المجال

لقد سعى (كلود دوبار 1998، ص54) ومن خلال تعميم تحليل سان سوليو إلى اقتراح مفهوم "الهوية الاجتماعية". ينبع هذا المفهوم من اتفاقه مع سان سوليو على أن " الاستثمار في مجال الاعتراف الهوياتي يتوقف على طبيعة علاقات القوى ضمن هذا المجال والمكانة التي يحتلها الفرد وجماعته (جماعة الانتماء).

وإذ يعتبر خريجو علم الاجتماع من الإطارات الحاملة لشهادات جامعية وكفاءات معرفية تمكنها من إبراز مهارات متعددة على مستوى مختلف القطاعات العملية، فإن مسألة الانتماء إلى أحد هذه النماذج الأربعة عند السوسيولوجيين المهنيين من مجتمع البحث يمكن تحديدها من خلال تحديد طبيعة الانتساب الذي يربطه السوسيولوجي المهني مع علم الاجتماع. ما هي النظرة التي يبنينا السوسيولوجي المهني حول ذاته وانتماءاته، هل يحدد مكانته ودوره في منصب العمل وفي المجتمع من خلال انتسابه إلى علم الاجتماع وإلى المعرفة السوسيولوجية التي يحملها من خلال تكوينه في علم الاجتماع، أم أن منصب العمل وطبيعة المهام المهنية تعطيه مميزات مهنية، تجعله ينتسب إليها وإلى عنوان منصب العمل الذي يشغله؟

المبحث 6: السوسيولوجي المهني ومنطق الانتساب إلى علم الاجتماع:

تعتبر عملية الانتساب إلى عنوان منصب عمل معين ومن خلال التكوين الجامعي الذي يتلقاه الفرد أمراً جد معقد، نتيجة عدم وضوح العلاقة وفي غالب الأحيان ما بين التخصص الجامعي من جهة وما بين مناصب العمل التي يعرضها سوق العمل. تعني عملية الانتساب، بناء علاقة اتصالية ما بين التكوين الجامعي الذي يتلقاه الفرد والصورة التي يبنينا حول طبيعة منصب العمل الذي يمكن أن يشغله.

إذا كانت بعض التخصصات الجامعية ومن خلال طبيعة التكوين فيها تسمح للطلاب الجامعي أن يبني صورة عن طبيعة مناصب العمل التي يمكن أن يشغلها، مما يسمح لفئة من الجامعيين المهنيين بالانتساب إلى تكوينهم الجامعي أي إلى بناء هويتهم المهنية انطلاقاً من تخصصهم في الجامعة.

يبقى العديد من طلبة تخصصات أخرى في حيرة من أمرهم حول مصيرهم المهني، تنشأ هذه الحيرة من غياب علاقة واضحة ما بين **تكوين / شغل** مثل ما هو الشأن بالنسبة لطلبة تخصص علم الاجتماع.

ترتبط مثل هذه الصعوبة بطبيعة علم الاجتماع وهو العلم الذي يعرف بأنه "تخصص علمي صاف، يتميز بالشمولية وبتوسع مجالات اهتماماته"، مما يفقده الدقة والخصوصية في التكوين وعدم قدرته على توضيح العلاقة المشهورة **تكوين/شغل**. يتحدد منطق الانتساب إلى علم الاجتماع عند السوسيولوجيين المهنيين، في 3 أبعاد وهي:

1.6: الانتساب للمهام المهنية ومنصب العمل

تتخصر المهام المهنية حسب هذا المنطق في التكوين الجامعي وفي البحث العلمي. أي في النشاط الأكاديمي فقط. بالرغم من أن فئة الأساتذة الجامعيين والباحثين من السوسيولوجيين لم تكن جزءاً من مجتمع البحث، إلا أن آراء (5)مبحوثين من السوسيولوجيين المهنيين، تتخصر مهام علم الاجتماع في التكوين الجامعي والبحث العلمي. تستنبط أفكار هذه الفئة من السوسيولوجيين من إيمانها بالطابع العلمي الصافي لعلم الاجتماع، والذي لا يمكن له أن يأخذ طابع التمهينية خارج المجال الأكاديمي كما يشير إلي ذلك كل من بورديو ومورقان وغيرهم تعترف هذه الفئة من أفراد مجتمع البحث وبحكم تجربتها المهنية بأن توظيف المعرفة السوسيولوجية وإعادة إنتاجها تتخصر في العمل الأكاديمي بشقيه التكويني والبحثي، مما يسمح لممارسي هذه المهنة من أساتذة جامعيين ومن باحثين بالانتساب إلى علم الاجتماع والتمتع بالهوية السوسيولوجية، الذاتية منها والغيرية.

إن عالم الاجتماع الأكاديمي وفق هذه النظرة يمكنه أن ينسب نفسه إلى تخصصه وإلى المعارف السوسيولوجية التي يحملها، كما أن المجتمع ينظر إليه من نفس الزاوية أي كأستاذ أو كباحث في علم الاجتماع.

يسمح الانتساب الذاتي منه والغيري، بشعور هذه الفئة من السوسيولوجيين بهويتهم المهنية السوسيولوجية سواء كانت هوية ذاتية أم هوية غيرية.

بالرغم من إجماع أغلب المبحوثين من السوسيولوجيين المهنيين على أن مهام الأستاذ الجامعي ومهام الباحث في علم الاجتماع هي وحدها التي تسمح باكتساب الهوية السوسيولوجية، نسجل (4) حالات أخرى من السوسيولوجيين المهنيين التي تصرح بانتسابها إلى علم الاجتماع انطلاقاً من مهامها ومكانتها المهنية خارج المجال الأكاديمي.

تمثل إحدى هذه الحالات منسقة الاتصال في شبكة الإصغاء للنساء في الوضعيات الصعبة. تصرح المبحوثة بما يلي: " نعم أنا أحس بانتسابي لعلم الاجتماع، سواء تعلق الأمر بتوظيف المعارف السوسيولوجية في مهامي المهنية، أو من خلال اعتراف زملائي في المهنة بهويتي السوسيولوجية. ينشأ الاعتراف الاجتماعي بهوية السوسيولوجي المهني بالنسبة لهذه الحالة بطبيعة منصب العمل من جهة [منسقة شبة الاتصال]، ثم من خلال التشكيلة العامة للزملاء في العمل كما تشير إلى ذلك المبحوثة" نحن نعمل كفريق متكامل مكون من أطباء، حقوقيين، علماء النفس، علماء الاجتماع.

تسمح التشكيلة المهنية المتعددة التخصصات لكل عضو منا بتوظيف معارف تخصصه. فعالم النفس يتكفل بالجوانب النفسية لهذه الفئة من النساء. كما يسعى الأطباء إلى تشخيص الأضرار الجسدية عند النساء نتيجة عمليات العنف التي تمارس ضدهن، بينما يهتم الحقوقيون بالنصوص القانونية التي تحدد مكانة وأدوار المرأة في المجتمع الجزائري وكذا بالقوانين التي تعاقب السلوكات العنيفة ضد أي فرد مهما كان جنسه أو مكانته في المجتمع". (منسقة الاتصال بشبكة وسيلة)

تتشارك حالة أخرى نفس الوضعية وهي حالة مستشارة التربية التي تصرح " إن طبيعة مهامي مع بقية الزملاء من المستشارين تسمح ب بروز طبيعة التخصص الذي تكون فيه المستشار، كما أن توظيفي للمعارف السوسيولوجية في الاجتماعات الخاصة بدراسة البرامج والمناهج التربوية، تشخيص طبيعة المشاكل التربوية التي تعترض نجاح الأطفال في الدراسة من خلال الإشارة إلى النظريات التربوية، بعض المفاهيم الخاصة بعلم الاجتماع التربوي، تعطيني الفرصة للانتساب إلى علم الاجتماع التربوي من جهة، من جهة أخرى تسمح

التشكيلة المهنية المكونة من علماء النفس وعلماء الاجتماع، بنسب كل عضو منا زميله للتخصص الذي تكون فيه" (مستشارة تربوية، خريجة سنوات 90)

تبعاً للانتساب إلى علم الاجتماع عن طريق منصب العمل والمهام المهنية، نسجل حالة المكلف بسبر الآراء بمؤسسة الجيش، يؤكد هذا الأخير على " أن عنوان منصب عمله إضافة إلى مهامه المهنية المتمثلة في توظيف تقنية سبر الآراء تسمح له بالانتساب إلى علم الاجتماع، مما يكسبه هوية سوسيولوجية سواء كانت هوية ذاتية أم هوية غيرية". (ضابط بالجيش مكلف بقسم سبر الآراء، خريج 70).

في نفس السياق نسجل حالة السوسيولوجية الصحافية التي تصرح بما يلي " كوني اشغل عمود القضايا الاجتماعية في صحيفة النهار وحيث يتواجد زملاء من تخصصات أخرى كالاقتصاد، علم النفس، الحقوق وغيرها من التخصصات فهذا يسمح لي مثل بقية الزملاء بالانتساب إلى تخصص علم الاجتماع والذي يبرز بوضوح في المواضيع التي أعالجها في الجريدة وكذا في النقاشات التي تطرح مع الزملاء" (سوسيولوجية في مهنة الصحافة خريجة 90).

وضعية أخرى تسمح للسوسيولوجيين بالانتساب إلى علم الاجتماع وهي وضعية الخبراء والمستشارين من علماء الاجتماع، سواء على مستوى المؤسسات الوطنية أم الدولية. تنشأ فرص الانتساب هذه من الطلب الاجتماعي على علماء الاجتماع وعلى المعرفة السوسيولوجية. يكون هذا الطلب عادة موجهاً نحو قضايا محددة يقدمها طالب الخدمة أو التدخل السوسيولوجي في مجال معين.

يسمح هذا الطلب بتمتع السوسيولوجيين الخبراء باعتراف اجتماعي بهم كعلماء اجتماع وبالمعرفة السوسيولوجية التي يحملونها. مما يسمح لهم في نفس الوقت بالتمتع بهوية سوسيولوجية غيرية، ناتجة عن اعتراف أطراف عديدة من المجتمع من مسؤولين ومن الزملاء في المهنة بعلم الاجتماع وبمعرفته المتميزة.

من جهة أخرى، تتمتع هذه الفئة من السوسيولوجيين بهوية سوسيولوجية ذاتية، حيث ينسبون أنفسهم إلى علم الاجتماع ويتقدمون إلى مثل هذه المؤسسات كعلماء اجتماع حاملين لمعرفة محددة هي المعرفة السوسيولوجية.

خلافا لمنطق الانتساب إلى علم الاجتماع عن طريق منصب العمل والمهام المهنية، نسجل مواقف أخرى يعبر أفرادها عن انتسابهم إلى علم الاجتماع بالرغم من وضعيتهم المهنية التي لا تمت بأية صلة إلى هذا التخصص الذي يحملون معارفه والذين تكونوا فيه لسنوات عديدة، يبرز هذا الانتساب في ما يلي:

6-2 : الانتساب لعلم الاجتماع عن طريق التكوين

يتمثل المبدأ الأساسي لمنطق الانتساب في الارتباط الذي يحتفظ فيه السوسيولوجي المهني مع تخصص علم الاجتماع. يتضح هذا الارتباط من خلال توظيف المعارف السوسيولوجية في المهام المهنية وبطريقة تلقائية وكذا بانتساب السوسيولوجي المهني إلى علم الاجتماع. تنتمي إلى هذا المنطق فئة معتبرة من مجتمع البحث (16) مبحوث. إن الانتساب إلى علم الاجتماع في مثل هذه الحالات لا يبرز بإعلان السوسيولوجي المهني عن تكوينه فقط، بل يبرز من خلال ترسخ المعارف السوسيولوجية في أذهانهم مما يؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على النشاط اليومي للسوسيولوجي المهني ومن المعارف السوسيولوجية التي تظهر في أرائه وأفكاره.

نسجل تحت هذه الفئة حالات عديدة: ندرج بعض الحالات منها مثل، حالة رئيس التحرير بجريدة يومية، يقول هذا الأخير. " إن الانتساب إلى علم الاجتماع هو مسألة مفروغ منها ولا تخص فئة دون الأخرى من الذين تكونوا في علم الاجتماع.

يبرز انتسابنا إلى علم الاجتماع من خلال نظرتنا المختلفة إلى محتوى المقالات الصحفية التي نراجعها يوميا، من جهة أخرى فإن انتسابي إلى علم الاجتماع يبرز من خلال مناقشاتي وحديثي مع الزملاء في المهنة وحيث يظهر الاختلاف واضحا ما بين وجهة نظر السوسيولوجي وما بين نظرة الصحفي أو المسؤول الإداري. (رئيس قسم التحرير بجريدة يومية)

حالة أخرى يعبر صاحبها عن انتسابه إلى علم الاجتماع في أغلب الوضعيات المهنية. يقول " عند تدخلني في العديد من الاجتماعات وعند تقديم رأيي التي تنسب إليّ كمدير، أصحح هذا الانتساب وأقول، إن هذا موقف ورأي السوسيولوجي وليس المدير. إن سلوكي

هذا سمح بتعرف محيط العمل على السوسيولوجي المدير وليس فقط على المدير المسؤول والمسير"(المدير العام للمخبر الوطني للأشغال العمومية)

حالات أخرى تتفق في انتسابها إلى علم الاجتماع من خلال الآثار التي طبعها التكوين في علم الاجتماع ولمدة معتبرة، سواء كانت على مستوى الليسانس أم في مرحلة ما بعد التدرج.

يؤكد العديد من أفراد هذه الفئة على الاحتفاظ بثقافة علم الاجتماع، نتيجة تميزهم عن زملائهم في المهنة أو حتى في الحياة العامة بنظرتهم إلى الواقع الذي يعيشونه مهنياً كان أم واقعاً اجتماعياً خاصاً بالحياة اليومية.

من هؤلاء نسجل حالة ضابط في الشرطة والذي يصرح بما يلي. "أن فخور بكوني درست علم الاجتماع وأحمل ثقافة هذا العلم، وبالرغم من أن منصب العمل لا يحمل عنوان علم الاجتماع، فانا انسب دائماً نفسي إلى علم الاجتماع، وأسعى إلى توظيف لغة علم الاجتماع، وتقديم المعرفة السوسيولوجية، خصوصاً في حصص التكوين لإطارات سلك الشرطة"(مكون في منصب ضابط في سلك الشرطة، خريج 90)

من ضمن الحالات التي تصرح بانتسابها لعلم الاجتماع من خلال التكوين، ندرج حالة تقنية سامية في السلك الطبي، تقول المبحوثة" بالرغم من أن تكويني الأساسي لم يكن في علم الاجتماع، فأنا أصرح بانتسابي إلى علم الاجتماع، من خلال التصريح بمتابعة تكوين في علم الاجتماع سواء في وسطي المهني أو على مستوى المحيط الاجتماعي بصفة عامة. وتضيف، إن الانتساب إلى علم الاجتماع لا يتوقف عند التصريح، بل إن هذا يظهر على مستوى الممارسة اليومية واللغة التي أوظفها في مهام المهنة، مما سمح لي بلفت انتباه رؤسائي في المهنة والذي شجعني بدوره على متابعة الدراسات العليا في علم الاجتماع."

يساعد الإقبال على الدراسات العليا في مثل هذه الحالات على دراسة مواضيع تتناول ظواهر مهنية تخص قطاع الشغل الذي يعمل فيه السوسيولوجيين. تسمح مثل هذه الدراسات بخلق نوع من التواصل ما بين علم الاجتماع الأكاديمي وعلم الاجتماع التطبيقي، كما تسمح للسوسيولوجيين الأكاديميين من جهة في مساعدة طلبتهم من المهنيين لمعالجة العديد من الظواهر المهنية التي تواجههم يومياً في مجال العمل . كما تسمح من جهة ثانية بخلق نوع

من التعاون ما بين السوسيولوجيين الأكاديميين وأقرانهم من المهنيين كما يحدث في الدول الغربية.

في نفس السياق يعبر العديد من السوسيولوجيين المهنيين عن تكوينهم في علم الاجتماع ضمن الوسط المهني الذي يتواجدون فيه. من هؤلاء ندرج أيضاً حالتين من مجتمع البحث تابعين للوكالة الوطنية للتشغيل،

يقول المبحوث الأول وهو من المقبلين على علم الاجتماع من تخصص آخر: "بالرغم من أن منصب عملي لا يسمح بانتسابي إلى علم الاجتماع، إلا أنني كثيراً ما انسب نفسي إلى هذا التخصص سواء كان ذلك مع زملائي في المهنة أو مع المسؤولين، يتم هذا من خلال الإشارة في مناقشتي إلى المسائل الخاصة بتسيير العمل إلى علماء الاجتماع، النظريات السوسيولوجية". (مكلف بالدراسات، الوكالة الوطنية للتشغيل)

من جهتها تعبر مبحوثة أخرى من نفس الوكالة لتقول، "إن الانتساب إلى علم الاجتماع هو انتساب عفوي ينشأ من خلال ترسخ المعرفة السوسيولوجية في ثقافة خريج علم الاجتماع. نحن نتميز عن زملائنا في المهنة في نظرتنا المعمقة للظواهر الاجتماعية بصفة عامة والظواهر المهنية بصفة خاصة، هذه الميزة تجعلنا محل تساؤل الآخرين عن مصدر هذه المهارات وطبيعة التكوين الذي ننحدر منه" (مسؤولة المكتبة وقسم التوثيق ب. و. و.ت) إن اعتراف هذه الفئة من المبحوثين بانتسابها إلى علم الاجتماع من خلال التصريح بتكوينها في هذا التخصص. وهو التكوين الذي منحها المؤهلات المعرفية النظرية منها والتطبيقية، يسمح باعتبار التكوين من جانب آخر كعملية من عمليات التنشئة الاجتماعية لأنه لا يعني فقط اكتساب المعارف النظرية، بل أن عملية تطبيق هذه المعارف ميدانيا تؤهل الفرد لعملية التأقلم والتكيف مع المهام المهنية

على هذا الأساس تعتبر العلاقة تكوين/ تنشئة اجتماعية حسب تانجي "بأنها ليست فقط عملية اكتساب للمعارف، بل هي أيضاً مجموع القدرات حول معرفة الكينونة، وكذا قدرات التفكير المكتسبة في آن واحد خلال مرحلة التكوين وأثناء التدريب على المهنة أو التقنية" (Tanguy, 1989. 99-100)

وإذ يمكن اعتبار التكوين كنموذج من نماذج التنشئة الاجتماعية المهنية. فإن هذه التنشئة لا تؤثر على تمثلات الجامعيين المهنيين الاجتماعية فقط، بل تؤثر أيضاً على

علاقاتهم مع المحيط الذي يعيشون فيه. في هذا الجانب تقول مبحوثة : " لم تكن استفادتي من التكوين في علم الاجتماع محددة في مجال عملي كمنشطة تربوية بوزارة الشباب والرياضة، لقد سمح لي علم الاجتماع بفهم المحيط الاجتماعي الواسع الذي أعيش فيه انطلاقاً من المحيط العائلي، مثل طرق التعامل مع الحماة ومع الأبناء وطرق تنشئتهم الاجتماعية (منشطة بوزارة الشباب والرياضة).

للتأكد من دلالة الاعتراف بالانتساب إلى التكوين في علم الاجتماع، فقد تضمن دليل المقابلة محورا آخر والمتمثل في:

3-6 : إقبال السوسيولوجي المهني على المطالعة في علم الاجتماع

من خلال تحليل إجابات المبحوثين تبين بأن فئة المبحوثين الذين صرحوا بهذا الانتساب، عبروا بتمسكهم بالمعرفة السوسيولوجية من خلال المطالعة لكل ما ينشر في هذه المعرفة، سواء تعلق الأمر بالكتب، أو بالمقالات التي تنشر في الجرائد والمجلات المتخصصة. مما يدل على حقيقة التمسك بعلم الاجتماع حتى وإن كان المجال المهني بعيد عن المجال الأكاديمي.

تبرز مثل هذه الممارسات خاصة عند السوسيولوجيين المهنيين من الجيل الأول. حيث يصرح 9 من 13 مبحوثاً بأنهم ما زالوا على اطلاع على كل ما ينشر من المعرفة السوسيولوجية،

بالرغم من أقليتها تشارك فئة أخرى من سوسيولوجي الجيل الثاني نفس الممارسة. ويعبر 9 من 31 مبحوثاً من الجيل الثاني على استمرارهم في قراءة بعض المؤلفات في علم الاجتماع وكذا تتبع كل ما ينشر من مقالات في الجرائد والمجلات وحتى ما ينشر على شبكة الانترنت.

أكثر من ذلك أشار العديد منهم إلى علماء الاجتماع الذين تأثروا بهم، نذكر منهم، كارل ماركس، بارسونز، ابن خلدون، كروزيه وغيرهم. وإذ يعتبر هؤلاء من المؤسسين لعلم الاجتماع. ترى هذه الفئة من المبحوثين أنه من الضروري الرجوع في كل مرة إلى أفكارهم يفسر تمسك هذه الفئة من السوسيولوجيين بثقافة علم الاجتماع وبعلماء الاجتماع، على ترسخ المعرفة السوسيولوجية فيهم، مما يدل على شعورهم بهويتهم السوسيولوجية

إذا كان الانتساب عن طريق التكوين في علم الاجتماع يعبر عن شيء، فإنه يعبر عن شعور السوسيولوجي بهويته السوسيولوجية الذاتية فقط، بينما تبقى الهوية السوسيولوجية الاجتماعية مرتبطة بالاعتراف الاجتماعي بتخصص علم الاجتماع كعلم وكمعرفة يمكنها أن تأخذ الطابع التطبيقي، كما سيتم معالجته لاحقاً.

لم تكن فرص الانتساب إلى علم الاجتماع عن طريق منصب العمل أو عن طريق التكوين ميزة يتمتع بها كل من تكون في علم الاجتماع ويحمل شهادته ومعارفه من غير الأكاديميين.

بل هناك فئة أخرى من السوسيولوجيين المهنيين التي تقتقر إلى فرص تسمح لها بالإعلان عن هويتها السوسيولوجية.

ترتبط معاناة هذه الفئة من مجتمع البحث بطبيعة مناصب عملها وبالمهام المهنية الموكلة لها، كما يظهر في الفئة التالية:

6-4: منطق الانتساب بالمهنة

يعبر المنطق الأخير عن القطيعة مع علم الاجتماع. ترتبط القطيعة مع علم الاجتماع بطبيعة مناصب العمل والمهام المهنية التي توكل للسوسيولوجيين المهنيين منذ سنوات 90. ترتب مناصب العمل للغالبية الكبرى من مجتمع البحث من الجيل الثاني (22مبحثاً)، في أسفل درجات السلم المهني.

نتيجة التقسيم التقني للمهن، فإن ترتيب المهنيين من السوسيولوجيين وفق الأدوار التي يقومون بها وكذا المهام المهنية التي توكل لهم داخل المنظمات، يعمل على شعور هذه الفئة من خريجي علم الاجتماع بالتهميش والإقصاء.

تفسر ظاهرة الإقصاء والتهميش على مستوى مناصب الشغل بعوامل عدة كما يظهر من خطابات بعض الحالات من المبحوثين.

حالة مبحوثة من تخصص ديموغرافيا " إن مهام المهنة هي مهام إدارية بسيطة، لقد نسيت بأنني درست بالجامعة وبقسم علم الاجتماع. إن حصولي على هذا المنصب كان نتيجة إجراء مسابقة خاصة بالمستوى التاسعة إكمالي وليس اعترافاً بشهادة الليسانس في الديموغرافيا" (كاتبة بقسم الحالة المدنية ببلدية بني مسوس).

وتعتبر هذه الحالة عن مشكل الإقصاء الذي تعيشه في مجال العمل، من خلال تأسفها عن عدم قبول مسؤول البلدية تعيينها في مكتب الولادات، بالرغم من تخصصها في الديموغرافيا وبالرغم من كفاءتها الواسعة في مسائل الديموغرافيا.

يتشارك العديد من السوسيولوجيين المهنيين من مجتمع البحث هذه الوضعية، خصوصا وأنهم يشغلون مناصب عمل بسيطة ترتب في أسفل درجات السلم المهني. نذكر منها: حالة كاتبة التكوين المتواصل في الجامعة، حالة كاتب إداري في المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء،

ينتج عامل الإقصاء عادة من غياب الطلب الاجتماعي على مهارات السوسيولوجيين وعلى المعرفة السوسيولوجية، كما هو الشأن بالنسبة لحالة مديرة مكلفة بالتكوين بمركز التكوين للموظفين المختصين. تربط المبحوثة ظاهرة الإقصاء والتهميش بعوامل عديدة لتقول:

"بالرغم من أنني اشغل منصب مديرة مكلفة بالتكوين، فهذا المنصب لم يعطيني فرصة لفرض نفسي كسوسيولوجية، ولا حتى أن اقترح تكويننا في علم الاجتماع. لقد رُفِضَتْ اقتراحاتي حول إدراج برامج للتكوين في مواضيع علم الاجتماع بالرغم من ضرورة هذا التخصص كما هو معمول به في الدول الغربية. حيث يكون الموظفون المختصون في الحقوق، علم النفس، علم الاجتماع وحتى الترفيه".

وتعبيرا عن معاناتها من التهميش والإقصاء، تضيف المبحوثة: "عند مغادرتنا لقسم علم الاجتماع، نحس بالاغتراب نتيجة تبحرنا في محيط العمل الذي هو محيط شاسع ولا يسمح بفرض المعارف السوسيولوجية خصوصا إذا كان المسؤولون من تخصصات أخرى". (مديرة مكلفة بالتكوين بمركز التكوين للموظفين المختصين)

يرتبط التهميش والإقصاء بمسألة تمهين علم الاجتماع والاعتراف بالمعرفة السوسيولوجية التي يحملها السوسيولوجي المهني.

بأن العديد من سوسيولوجي الجيل الجديد، يجدون أنفسهم (Legrand) يرى أمام مشكل عدم الاعتراف بممارساتهم سواء على مستوى سوق العمل، أم من قبل أسرة علمية تحدد معارفهم العملية وممارساتهم على مستوى قطاع الشغل.

ويضيف: " بالرغم من أنهم يؤمنون بأنهم علماء اجتماع من خلال تكوينهم ومرجعيتهم النظرية والتطبيقية، إلا أنهم لا يعترفون بصوت عال على أنهم سوسيولوجيون، بسبب إحساسهم بأن أقرانهم من السوسيولوجيين الجامعيين لا يعترفون بهم وفي بعض الأحيان يرفضونهم تماما" (Legrand (M)1995.3-4)

إذا كانت مسألة التهميش والإقصاء على مستوى سوق العمل تترجم بعوامل عدة منها: - تراجع مكانة الشهادة الجامعية بصفة عامة في المجتمع الجزائري وبالأخص شهادة علم الاجتماع.

- غياب العلاقة بين التكوين في علم الاجتماع، وما بين متطلبات سوق العمل ومهام مناصب الشغل التي يشغلها السوسيولوجيون.

فإن هذه الوضعية تـ إتوافق مع ما يسميه دوبار " بالهوية المحبوسة" والتي تنشأ بسبب تضييع الأفراد لمهاراتهم ومعارفهم نتيجة المنافسة الشديدة من قبل القادمين الجدد ومن التخصصات التي تعترف بها المؤسسة المستخدمة. (كلود دوبار 1995. 95)

المبحث 7 - السوسيولوجي المهني والهوية الذاتية:

بالرغم من أننا سجلنا 3 أنماط من الانتساب إلى علم الاجتماع. على الرغم من أن فئة من مجتمع البحث تعترف علنية بانتسابها إلى علم الاجتماع إما عن طريق التكوين أو عن طريق منصب العمل. إلا أننا سجلنا عاملا مشتركا عند مختلف أفراد مجتمع البحث والذي تمثل فيما يلي:

7-1 الاعتراف الذاتي بالهوية السوسيولوجية

يرتبط هذا الاعتراف بخصوصية علم الاجتماع كعلم واسع وشامل، يؤثر وبصورة كبيرة على ذهنية كل من تكون فيه، على نظرتة للمحيط الذي يعيش فيه وعلى سلوكاته المهنية منها والاجتماعية، مما يسمح لكل من تلقى تكوينا في علم الاجتماع وبغض النظر عن فترة التكوين قصيرة كانت أم طويلة، وبالفترة الزمنية التي تم فيها التكوين، على أن يبقى حاملا لأحد عناصر ثقافة علم الاجتماع، هذه الثقافة التي تتبرز فيما بعد في سلوكات تبرز السوسيولوجيين كفاعلين منتمين إلى أحد انساق المجتمع كما يبرز من خلال شهادات أفراد مجتمع البحث.

من ضمن هذه الشهادات ما يلي: " نعم أنا اشعر بهويتي كسوسيولوجية، لأنني أشعر بتمييزي عن زملائي في المهنة في جوانب عدة مثال ذلك، من خلال معالجة القضايا والمواضيع الصحافية التي يحضرها الصحفيون من الواقع. إذ يتوقف الصحفي عند الخبر ومصدره فقط، فانا لا أقبل المعلومة الصحافية كما هي. ويرجع فضولي في التأكيد على صحة الخبر ومدى مصداقيته ومنطقه مع الواقع إلى تنشئي التكوينية في علم الاجتماع"(رئيس تحرير في جريدة لوريون خريج 70)

في نفس الاتجاه يعترف أحد المبحوثين ودائما من الجيل الأول على شعوره بهوية عالم الاجتماع، هذه الهوية التي تربت فيه خلال تكوينه في مرحلة الليسانس يقول المبحوث: "بالرغم من أنني ابتعدت عن المجال الأكاديمي، إلا أنني لا زلت احتفظ بخصوصيات عالم الاجتماع.

ترجع هذه الخصوصيات بالتكوين في هذا التخصص والذي طبع فينا الفضول المعرفي، فأنا على اتصال بكل ما ينتج من المعرفة السوسيولوجية. أكثر من ذلك تميزني طريقة مناقشتي للمسائل المهنية عن زملائي في المهنة"(مدير الموارد البشرية، فرع سونغاز، خريج 70).

حالات أخرى تنتمي إلى الجيل الثاني والتي تعبر عن شعورها بالهوية السوسيولوجية مثال ذلك حالة ضابط في سلك الشرطة حيث يقول: " كوني أشغل منصب مكون للإطارات في سلك الشرطة وبالرغم من أن محتوى برامج التكوين لا تحتوى على مواد في علم الاجتماع، إلا أنني كثيراً ما استعين بمعارفي في علم الاجتماع وأشير إلى هذا التخصص ". (ضابط شرطة، خريج 90).

" نعم أنا استعيد دائما معارفي السوسيولوجية في مهام المهنة، سواء تعلق الأمر في التعامل مع الأساتذة والطلبة في جامعة التكوين المتواصل، يظهر تمييزي عن زملائي خصوصا في الاجتماعات الخاصة بالعروض التي يطرحها الأساتذة القادمون من جامعات مختلفة، فانا لا أقبل اقتراحاتهم وشروطهم بصورة آلية، بل أحاول دائما أن اربطها بالإمكانيات المتوفرة لدينا في جامعة التكوين المتواصل، إن هذا يعود إلى الفكر النقدي الذي تكونت عليه في علم الاجتماع والذي يسمح لي دائما أن أتعامل مع الأحداث بحذر وبيقظة." (كاتبة مكلفة بالإعلام والتوجيه، ج، التكوين المتواصل، خريجة 70).

من هذا المنطلق يظهر بأن الشعور الذاتي بالهوية السوسيولوجية ليس حكراً على فئة دون الأخرى من المبحوثين. بل يشمل معظم المبحوثين نتيجة تجذر الثقافة السوسيولوجية في أذهانهم وفي ممارساتهم. كما يشير إلى ذلك (Legrand) ليقول "بالرغم من عدم تمتع العديد من السوسيولوجيين على مستوى قطاعات الشغل بعنوان لمنصب عمل سوسيولوجي، إلا أن هذا لم يمنع من الاعتراف أن هؤلاء السوسيولوجيين يوظفون حتى ولو بطريقة ضمنية جهازاً مفاهيمياً وتقنياً نابعا من علم الاجتماع" (Legrand, ibid.70).

إذا كان الاعتراف الذاتي بالهوية السوسيولوجية حاضراً عند معظم السوسيولوجيين المهنيين، فهذا يدفع إلى البحث عن مدى تمتع هذه الفئة من خريجي علم الاجتماع بالهوية الغيرية أي الاعتراف الاجتماعي بهم وبالمعرفة التي يحملونها.

7-2 الاعتراف الاجتماعي ومسألة الهوية الغيرية.

ينشأ الاعتراف الاجتماعي من نظرة الفرد لنفسه انطلاقاً من نظرة الآخرين له. كما ينشأ في نفس الوقت من اعتراف الأطراف الأخرى بسمات الفرد، المعرفية، المهنية، التأهيلية وغيرها.

في هذا الجانب نسجل موقفين متعارضين لمسألة الاعتراف الاجتماعي بالسوسيولوجي المهني.

7-2-1 الموقف المؤيد لفكرة الاعتراف الاجتماعي بالسوسيولوجي المهني .

تدرج ضمن هذا الموقف، فئة قليلة من المبحوثين ومن كلا الجيلين. تتحدد مسألة الاعتراف في محيط العمل بخريج علم الاجتماع، إما من جانب المهام المهنية التي توكل له كسوسيولوجي أو من جانب منصب العمل. أو أيضاً من جانب تميزه على الآخرين في تفسيره لمختلف الظواهر الاجتماعية بما فيها الظواهر المهنية التي يناقشها سواء مع المسؤولين أم مع الزملاء في المهنة. تبرهن على مثل هذه المواقف بعض إجابات المبحوثين.

تصرح مسؤولة الاتصال بشبكة وسيلة بما يلي: " نظراً للتشكيلة المهنية التي تضمها شبكة الإنصات وسيلة. فكل عضو منا يعرف بتخصصه. حيث هناك المتخصص في علم النفس، الأطباء والسوسيولوجي. لذا فإن كل عضو منا يحتاج إلى رأي زميله في مهام العمل. مثال الأطباء يحتاجون في تشخيصهم لأنواع العنف الذي تعيشه المرأة إلى رأي

المختص في علم النفس حول الآثار النفسية التي تعيشها المرأة بعد تعرضها للعنف. كما يحتاج إلى التفسير السوسيولوجي والذي يربط سلوكيات العنف بالجوانب الاجتماعية، مكانة المرأة في مجتمع أبوي، إن مكنتي كسوسيولوجية معترف بها من قبل الزملاء ومن كل التخصصات"

إذا استطاعت هذه المبحوثة أن تحقق اعترافاً في محيط العمل نتيجة طبيعة التشكيلة المهنية المتعددة التخصصات. تصرّح مبحوثة أخرى بتمتعها بنفس الاعتراف سواء من قبل المسؤول أم من قبل الزملاء. تقول: "إن المسؤول تخصصه الإحصاء، لذا فهو يعرف قيمة المعرفة السوسيولوجية.

وبما أن نتائج الدراسات وكذا تحاليل المعطيات الإحصائية تنشر على المستوى الوطني والعربي مثل وزارة الصحة وجامعة الدول العربية. وبما أن كل عمل ينشر يحمل اسم الشخص الذي أنجزه، فإن هذا يتطلب منا أن نكون حذرين وأن نبرز مهارتنا في التخصص. لذا فإن الاعتراف الاجتماعي بعلم الاجتماع وبالمعرفة السوسيولوجية حاضر. وبما أن منصب العمل يسمح بتوظيف المعارف السوسيولوجية (التساؤل السوسيولوجي دائماً حاضر)، فإن نظرة المسؤول لي تختلف لأنه يعرف قدراتي، لذا كثيراً ما يختارني للدراسات التي تتطلب المهارة السوسيولوجية، تقديم آرائي واقتراحاتي في مجال العمل أي ربط المعرفة النظرية بالدعائم الرقمية

نفس المكانة أعيشها مع زملائي في المهنة، فأري دائماً مطلوب خصوصاً ونحن نعمل في فرق عمل متعددة التخصصات وحيث هناك دائماً تبادل للآراء. (إدارية رئيسية. د.و.إ. تخصص ديموغرافي، خريجة 90)

بالرغم من عدم توفر مناصب عمل خاصة بالسوسيولوجيين، إلا أن البعض من هؤلاء المهنيين يفرضون أنفسهم في مجال العمل من خلال تقديم أنفسهم كسوسيولوجيين عند التدخل في مناقشة قضايا العمل. تتمثل هذه الحالة في وضعية المدير العام للمخبر المركزي للأشغال العمومية والذي أكد على أنه يذكر زملاءه في المهنة وفي العديد من الوضعيات. (مبحوث من خريجي 70)

يتشارك نفس الرأي مدير مركز الإسعاف الاجتماعي، ليقول "نعم أنا أتمتع بهويتي السوسيولوجية، لأن الجميع في المركز يعرفون بأنني تكونت في علم الاجتماع، يظهر تميزي

عن علماء النفس مثلا من خلال طبيعة تعاملهم مع الأشخاص الذين يأتون إلى المركز، سواء بمفردهم أو من قبل أفراد الفرق التي تهتم بمثل هذه الحالات" (مدير مركز الإسعاف الاجتماعي، خريج 70)

تؤكد كاتبة² المدير مكانة هذا المبحوث والاعتراف به من خلال تكوينه في علم الاجتماع ومن خلال مهاراته في التعامل مع مختلف الفئات الاجتماعية التي يستقبلها المركز بما يلي

"إن مديرنا كفؤ ولطيف معنا ومع كل من يزوره في المركز. فأنا أحس بالراحة للعمل معه، لأنني أستفيد من طرق عمله. لقد سمح لي بالتعرف على تخصص علم الاجتماع وأهميته في المجتمع. لذا فأنا أشجع ابني على أن يسجل في هذا التخصص بعد حصوله على شهادة البكالوريا".

يتضح من خلال هذه الحالات أن شغل منصب عمل عال على مستوى قطاع الشغل، يعطي فرصا أكبر للسوسيولوجيين لفرض هويتهم السوسيولوجية من خلال ممارساتهم المهنية.

في هذا المجال يصرح مدير جريدة اليوم على أنه يسعى دائما إلى إبراز علم الاجتماع والمعرفة السوسيولوجية في العمل الصحفي.

يقول هذا الأخير "بالرغم من أنني اعرف بمدير الجريدة . لكنني ابذل جهودا كبيرة لإظهار انتسابي لعلم الاجتماع، كما أسعى دائما لإدماج علم الاجتماع في مهنة الصحافة، كاستدعاء علماء الاجتماع في معالجة العديد من القضايا الاجتماعية، السياسية، الدينية وغيرها من القضايا التي يمكن لعالم الاجتماع أن يقدم تدخلا ويقدم أفكارا من خلال تفسيراته وتحليلاته والتي تنشر فيما بعد في الجريدة. (مدير جريدة اليوم، خريج 80)

يعبر تمتع فئة من المبحوثين بالهويات الغيرية عن تحقيقهم باعتراف اجتماعي بهم كعلماء اجتماع في الوسط المهني وبالمعارف السوسيولوجية التي استطاعوا أن يفرضوها من خلال وضعياتهم المهنية ذات السلطة الإدارية.

² ننبيه إلى أن تصريحات الكاتبة لم تكن مبرمجة ضمن المقابلات المقصودة، بل هي نتيجة التحوار معها ومحاولة الإجابة عن أسئلتها عن سبب الزيارة للمدير وبعد أن باشرت الحديث عن نشاطاته وعن علاقته بها وبكل العمال على مستوى المركز، وكذا عن تقديم المدير لنفسه كعالم اجتماع والمعرفة السوسيولوجية في مهامه المهنية.

في نفس السياق وانطلاقاً من فكرة تعرف المسؤولين على المعرفة السوسيولوجية كأساس الاعتراف بالسوسيولوجيين وبمعارفهم، تؤكد مفتشة بنك بالصندوق الوطني للتوفير والاحتياط على تمتعها باعتراف المسؤول بدليل مناداتها بعالمية الاجتماع خصوصاً عندما يوجه لها العمل يقول " سنستشير عالمة الاجتماع في هذا الموضوع، أو هذه القضية".

تضاف إلى هذه الحالات حالة الصحافية التي تشغل عمود المجتمع في جريدة الشروق، تقول المبحوثة: " بما أنني أعالج القضايا الاجتماعية في- ركن المجتمع- وبما أنني أوظف مفاهيم نظرية نابعة من علم الاجتماع، وكذا أدوات منهجية للحصول على المعلومة، فهذا يعطيني خصوصية سوسيولوجية تميزني عن زملائي في المهنة، والذين يعترفون بهذه الخصوصية، كما أنهم كثيراً ما يستشيرونني في قضايا عديدة " وتضيف، "إن الاعتراف الذي أتمتع به في عملي لا يتوقف عن الزملاء فقط، بل أن مسؤولي المباشر كثيراً ما يشجعني للقيام بمثل هذه التحقيقات ويطلب مني تقديم آراء علماء الاجتماع الأكاديميين" (صحافية بجريدة الشروق، خريجة 90).

يؤكد هذه الفكرة أيضاً مبحوث آخر حيث يقول "هناك اعتراف خصوصاً من قبل الإطارات الشباب على مستوى محيط العمل، فبعد الاحتكاك والمناقشة فإن نظرتهم تتغير اتجاهي وكثيراً ما يقصدوني للتدخل لتفسير بعض القضايا والأحداث الاجتماعية سواء كان ذلك على مستوى الشغل أو على المستوى الاجتماعي ككل. (مكلف بالتوجيه م. و.ت.و. خريج 90)

إذا كانت مثل هذه الحالات أمثلة حية عن الإتراف الاجتماعي بالسوسيولوجيين المهنيين في الأوساط المهنية التي ينتمون إليها، فقد سمح هذا الاعتراف لهم بالشعور بهويتهم السوسيولوجية الذاتية في مجال العمل. هذه الهوية التي تتشأ في نفس الوقت من اعتراف الأطراف الأخرى بمميزات الفرد المعرفية والمهنية والتأهيلية وغيرها.

يتمتع بنفس الاعتراف الاجتماعي المقبول على التكوين في علم الاجتماع كتكوين إضافي لتخصصاتهم الأولية. تعبر عن هذا الاعتراف إحدى المبحوثات فتقول: "بعد ما تقطن مسؤولي المباشر في المستشفى إلى مهاراتي في العمل وإلى آرائتي وتدخلاتي في حل العديد من القضايا المهنية في المستشفى، طلب مني أن أشارك في يوم دراسي حول تنظيم العمل في جناح الأطفال. بعد تقديم المداخلة وبعد أن عرف بأنني مسجلة في الماجستير

طلب مني إتمام العمل بسرعة حتى يتسنى لي الترقية في منصب العمل". (ت. س. في طب الأطفال خريجة 90).

إذا كان بعض المبحوثين يعترفون بتحقيقهم اعترافا اجتماعيا في الوسط المهني سواء كان من قبل الزملاء في المهنة أم من قبل المسؤولين، فإن وضعية البعض الآخر من السوسيولوجيين المهنيين تعاكس تماما ما صرحت به هذه المجموعة.

7-2-2 الاعتراف بعلم الاجتماع وبحاملي المعرفة السوسيولوجية الوهم ؟.

يندرج ضمن هذا الموقف العديد من المبحوثين من السوسيولوجيين المهنيين والذين يعانون من وضعيات صعبة في محيط العمل، فبالرغم من إبرازهم لمهارات مهنية تميزهم عن غيرهم من الزملاء في المهنة من التخصصات الأخرى، إلا أن الوسط المهني الذي يشتغلون فيه لا يسمح لهم بإبراز مؤهلاتهم المعرفية بصورة علنية، مما لا يسمح بتثمين مهاراتهم وتدخلاتهم في العديد من الوضعيات المهنية كسوسيولوجيين يحملون معرفة متميزة عن معارف زملائهم في مجال العمل، وهذا تعبير عن عدم حصولهم على اعتراف اجتماعي في محيط عملهم. يمكن قراءة غياب الاعتراف الاجتماعي من جانبين.

(1) من جانب المسؤولين وكيف ينظرون إلى السوسيولوجيين المهنيين وإلى المعارف التي يحملونها

(2) من جانب الزملاء في منصب العمل

7.2.3- غياب الاعتراف الاجتماعي من قبل المسؤولين ، يفسر غياب الاعتراف عند

البعض من المبحوثين من السوسيولوجيين بغياب الاستشارة أو الاستعانة بالمعرفة السوسيولوجية التي يحملها السوسيولوجيون، يعبر أحد المبحوثين عن هذا الوضع بما يلي: "لا احد من المسؤولين يسعى إلى طلب استشارة عالم الاجتماع بسبب غياب معرفتهم للمعرفة السوسيولوجية وهذا يعود إلى ثقافة المؤسسة القائمة على الجانب التقني فقط. إن المسؤولين على مستوى هرم السلطة يعتقدون بأن تقدم المجتمعات إنما يرتبط بالتقدم التكنولوجي والمعلوماتية. بينما تعتبر العلوم الاجتماعية والإنسانية مثل علم الاجتماع والفلسفة وغيرها فنا من الفنون فقط. (مكلف بالتوجيه بمديرية التربية الوطنية).

يعبر تصريح هذا المبحوث عن مكانة العلوم الإنسانية والاجتماعية بصفة عامة وعلم الاجتماع بصفة خاصة في المجتمع الجزائري، يربط هذا المبحوث وضع هذه العلوم بجهل

مكانتها ودورها في عملية التنمية المستدامة للمجتمعات كما كان الشأن في الدول الغربية، حيث عرف الطلاب الاجتماعي على التدخل السوسيولوجي تزايداً كبيراً منذ الحرب العالمية الثانية وكذلك مع التحولات والأزمات التي عرفت هذه الدول مع الثورة الصناعية.

تبعاً لهذا الموقف يربط بعض المبحوثين غياب الاعتراف الاجتماعي بغياب عنوان لمنصب عمل خاص بعلم الاجتماع كما ينبه إلى ذلك مدير التحرير في صحيفة لوريون "إن الاعتراف الاجتماعي لا نكتسبه كعلماء اجتماع، حيث أن الطلاب علينا لا يرتبط بالتخصص إلا إذا كان هناك نص أو موضوع يرتبط بعلم الاجتماع" ويضيف "نحن لا نشعر بهويتنا السوسيولوجية لأن الشخص يحكم عليه من خلال طريقة أدائه للعمل، وليس انطلاقاً من التخصص الذي تكون فيه سواء كان ذلك بالنسبة لعلماء الاجتماع أم الحقوقيين أم علماء النفس" (مدير التحرير بجريدة يومية).

في نفس الموقف، تعبر فئة أخرى من المبحوثين عن أسفها وتذمرها من عدم الاعتراف بها كسوسيولوجية وبمعرفة علم الاجتماع التي تحملها مما يعمل في نفس الوقت على تهميش فئة كبيرة من خريجي علم الاجتماع غير الأكاديميين.

"يرتبط تهميش السوسيولوجي في منصب عمله، بعدم الاعتراف بعلم الاجتماع في المجتمع ككل والتخوف منه. مثال ذلك، عندما يطلب منا تقديم مواضيع للتكوين، ترفض اقتراحاتي حول مواضيع في علم الاجتماع، في حين يحتفظ بمواضيع علم النفس والمواضيع الخاصة بالصحة، يرتبط تهميشي بعدم وجود علماء اجتماع آخرين في نفس المركز " (مكلفة بالتكوين بمركز التكوين للإطارات، خريجة 90)

تفسر ظاهرة الإقصاء والتهميش الذي تتعرض له هذه المبحوثة من جانبين اثنين:

أ- من جانب غياب الدعم نتيجة غياب الزملاء من نفس التخصص. تعني فكرة الدعم غياب المجموعة المهنية المرجعية التي تقوي الأفراد وتجمعهم تحت عنوان واحد، يخدم مصالح المجموعة ويدافع عن حقوقها، في هذا المعنى يشير يقول شابولي "تحمل الجماعات المهنية والتي يعتبر وجودها مؤسساً أي معترف بها قانونياً، تمثيلات اجتماعية من خلال الأدوار التي تلعبها . وكذلك من خلال النموذج الذي تتمتع به، بسبب هذه السمات استطاعت أن تأخذ صفة "النموذج المهني". (Chapolli, opcit.114)

ب- من جانب تمرکز السلطة في يد المتخرجين من تخصصات أخرى مثل علم النفس وكذا من قطاع الصحة. تعلق المبحوثة على هذا العنصر بقولها " إن السوسيولوجي تنقصه السلطة"

يقصد بفكرة "السلطة" هنا عدم تمتع السوسيولوجيين بمراكز اتخاذ القرارات على مستوى عال في المؤسسات المستخدمة. الأمر الذي يعيقهم عن فرض معارفهم على مستوى المؤسسات.

ضمن هذه الوضعية نسجل حالات عديدة منها حالة مسؤول الموارد البشرية في مؤسسة سونلغاز والذي يؤكد ذلك بما يلي. "إن كل ما أقدمه من اقتراحات وتدخلات سواء من خلال التقارير التي أحررها، أو أثناء الاجتماعات، فهي تنسب إليّ كرئيس قسم الموارد البشرية وليس كسوسيولوجي، بالرغم من تميزي عن رؤساء الأقسام الأخرى بطبيعة الملاحظات والتفكير الدقيق للمسائل المطروحة للنقاش" (رئيس قسم الموارد البشرية بسونلغاز، خريج 70)

نفس الفكرة يؤكدها ضابط الشرطة المكلف بالتكوين يقول " تعييني كمكون لإطارات الشرطة لم يكن من منطلق الاعتراف بتخصصي في علم الاجتماع الإجرامي، بل فقط كوني أحمل شهادة الليسانس." (ضابط شرطة مكون لإطارات الشرطة، خريج 90)

وإذ نسجل اعترافات عديدة بغياب اعتراف اجتماعي بالسوسيولوجيين المهنيين وبالمعرفة السوسيولوجية، فإن هذا المشكل يعيشه البعض من المبحوثين بالرغم من أن توظيفهم كان يشترط فيه شهادة علم الاجتماع. كما يشير إلى ذلك مبحوثان على مستوى الوكالة الوطنية للتشغيل تعبر عن هذه الوضعية مبحوثة فتقول: " بالرغم من أن توظيفنا كان نتيجة الطلب على خريجي علم الاجتماع وبالرغم من المهارات التي نتميز بها نتيجة توظيفنا للمعارف السوسيولوجية مثل قواعد المنهج في علم الاجتماع والتي نحتاجها عند إجراء التحقيقات حول خريجي الجامعات، إلا أن هذه المهارات لم تعطنا فرصة الانتساب إلى تخصصنا، بل بالعكس الكل يعرفنا بمنصب العمل الذي نشغله في الوقت الذي يُنادى الإحصائي بتخصصه، كما هو الشأن لخريج الاقتصاد وغيرهم من الإطارات إلى التخصصات التي تخرجوا منها." (مكلفة بالمكتبة، الوكالة الوطنية للتشغيل).

تأكد ظاهرة معاناة السوسيولوجيين المهنيين من عدم تمتعهم باعتراف اجتماعي في
وضعية الفئة التي تحتل مناصب عمل تنفيذية مثل مناصب الكتاب الإداريين سواء
المتواجدون على مستوى المؤسسات العمومية أو على مستوى مؤسسات التعليم العالي. من
هؤلاء نسجل التصريحات التالية: " لقد ترك التكوين في علم الاجتماع أثارا جيدة من جانب
الموضوعية في العمل، البحث عن الأسباب المباشرة وغير المباشرة التي يمكن أن تعرقل
المهام المهنية، لكن هذه الميزة كانت علينا نقمة وليس نعمة، حيث أن مسؤولي الأول كثيراً
ما يكلفني بأعمال إضافية أكثر من زملائي في نفس المرتبة المهنية، دون أية مكافئة علن
المهام المهنية الإضافية التي أقوم بها" (كاتب إداري مكلف بملفات الطلبة ب
م.و.إ.ت.خريج 80)

نفس الفكرة يؤكد لها ضابط بسلك الشرطة حيث يقول " بعد ما اطلع مسؤولي على طرق
معالجتي للمعلومات التي تأتي بها فرق المراقبة حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية
لمجتمع الجزائري في فترات معينة مثل فترة قدوم شهر رمضان أو الدخول الاجتماعي حيث
يكثّر الطلب على المواد بمختلف أنواعها، أصبح يكلفني بمثل هذه المهام أكثر من زملائي
الذين يشغلون نفس المنصب وننقسم نفس الرتبة المهنية، بالرغم من أن هذا يكلفني جهودا
أكبر، لكنني لا أحظى بأي امتياز أو اعتراف بمهاراتي كسوسيولوجي" (مساعد رئيس مكتب
م.ن.إ.إ. سلك الشرطة).

إذا كانت تصريحات هذه الفئة من السوسيولوجيين المهنيين تؤكد حضور طلب كبير
على مهاراتهم التي تميزهم عن زملائهم في نفس المهن ومن تخصصات أخرى، ألا يعني
بأن هذا الطلب ما هو إلا تعبير عن اعتراف ضمني بعلم الاجتماع وعلماء الاجتماع كفئة
تميزها معارفها ومهاراتها السوسيولوجية؟

لكن وإذا كان هناك مثل هذا الاعتراف حاضرا، فإن غياب عنوان لمنصب عمل
سوسيولوجي في التصنيفات المهنية الوظيف العمومي وللمؤسسات الاقتصادية، يعرض
خريجي علم الاجتماع لاكتساب هوية أخرى ترتبط أساسا بطبيعة المعارف والمهام المهنية
التي يكتسبها الفرد خلال ممارساته المهنية تنشأ هذه الهوية من خلال المكتسبات المعرفية
الجديدة والخاصة بمنصب عمله، أي من خلال عملية تنشئة اجتماعية جديدة أو ما يعرف
بالتنشئة الثانوية.

يتمثل مفهوم التنشئة الثانوية مع وضعية السوسيولوجيين المهنيين حيث تضطر غالبيتهم إلى اكتساب معارف جديدة مرتبطة أساساً بطبيعة المهام المهنية التي تفرضها طبيعة مناصب الشغل، مضعين بذلك تنشئتهم الأولية أي التنشئة السوسيولوجية. تخلق هذه التنشئة في غالب الأحيان لدى السوسيولوجيين المهنيين الإحساس بالإحباط والتهميش في عالم مهني بعيد كل البعد عن عالمهم المعرفي. ينشأ الإحساس بالتهميش من جوانب عدة.

أ - من جانب عدم تناسب منصب العمل ومستوى الشهادة الجامعية التي يحملها السوسيولوجي المهني

ب - من جانب غياب عنوان منصب عمل لعلم الاجتماع مما يسمح بخلق تكتل مهني على مستوى محيط العمل.

ج - من جانب عدم قدرتهم على التعريف بأنفسهم كسوسيولوجيين وبالتعريف بمعارف علم الاجتماع التي تكونوا عليها.

تعرض هذه العوامل وغيرها السوسيولوجيين إلى مشكل الإقصاء على مستوى محيط العمل. وهو المشكل الذي اهتم به كلود دوبار في سنوات 80.

بتتبعه للنماذج الهوياتية عند سان سوليو في سنوات 80 ومن خلال دراسته للمسار تكوين - شغل، يقترح (Dubar, 1995.95) نموذجاً آخر للهوية وهو نموذج الإقصاء. يمس هذا النموذج العمال أو الإطارات الذين يعانون مما يسمى بالهوية المحبوسة، بسبب تضييعهم لمهاراتهم ومعارفهم نتيجة المنافسة الشديدة من قبل القادمين الجدد ومن التخصصات التي تعترف بها المؤسسة المستخدمة.

يمس هذا النموذج بالخصوص أفراد مجتمع البحث من الجيل الثاني خصوصاً منهم الذين التحقوا بقسم علم الاجتماع في سنوات 90 و2000.

تعمل ظاهرة الإقصاء التي يعاني منها السوسيولوجيون المهنيون، على معاناة هذه الفئة مما سماه أيضاً بأزمة هوية

المبحث 8: السوسيولوجي المهني وأزمة الهوية

يعرف دوبار أزمة الهوية على أنها "مرحلة صعبة يمر بها فرد أو مجموعة من الأفراد، والتي تؤدي إلى قطع التوازن أو الاختلال ما بين العديد من المكونات " (DUBAR :200.10) .

يتعرض السوسيولوجيون المهنيون من مجتمع البحث إلى مثل هذا الاختلال والذي يؤدي إلى أزمة الهوية بسبب العوامل التالية:

1.8: العوامل المتسببة في أزمة الهوية.

أ- عامل التوجيه القسري

للطالبة إلى تخصص علم الاجتماع، نتيجة التوجيه الآلي للطلبة نحو التخصصات ودون احترام ميولاتهم والشعب التي انحدروا منها في المرحلة الثانوية. مما يفسر غياب الحافز للتسجيل في علم الاجتماع عند معظم الطلبة خصوصا منهم عند طلبة الجيل الثاني، كما تمت معالجته في الفصل الثالث.

ب- عامل ضياعهم على مستوى سوق العمل بعد التخرج

ينتج هذا الضياع من المشاكل التي تواجه المتخرجين الجدد، مثل مشكل البطالة. لم تمس هذه الظاهرة خريجي علم الاجتماع من جيل 70 وبداية 80 وحيث كانت الدولة تضمن مناصب شغل لكل حامل شهادة جامعية. وان يصنفوا في المراتب العليا في سلم الوظائف العمومي.

إذا كانت أزمة البطالة تحبط معنويات خريجي علم الاجتماع كغيرهم من الجامعيين، يصطدم السوسيولوجيون المتواجدون في سوق العمل أكثر من غيرهم بواقع علم الاجتماع خارج المجال الأكاديمي.

فبعد أن يتدرب طلبة علم الاجتماع على المعرفة السوسيولوجية وبنوا صورة مثالية عن مستقبلهم المهني نتيجة توسع معارفهم وتمتعهم بالحس النقدي ودقة الملاحظة. وبعد ما يؤمنون بأن علم الاجتماع هو علم واسع، اهتمامه الأول هو المجتمع كما يعرفه الان توران " عند الحديث عن علم الاجتماع، فنحن نشير إلى معرفة تحمل في ذاتها منطق تواجدها وتبعد في ذات الوقت كل ما يعرقل بلاعتها وفصاحتها " (Touraine (A), 1974. 236)

ج- عامل الإقصاء والتهميش

إن علم الاجتماع هو علم واسع وشامل موضوعه المجتمع بمختلف أنساقه، لذا فإن دور عالم الاجتماع مهم وضروري على مستوى مختلف المؤسسات الاجتماعية، دينية، تربوية،

سياسية واقتصادية وغيرها ، هذه هي الصورة المثالية التي يبينها الطلبة عن مكانتهم في المجتمع وكذا عن حظوظهم الواسعة في سوق العمل بعد مدة من التكوين في علم الاجتماع. لكن هذه الصورة ما تلبث أن تتلاشى عندما يفاجأ خريجو علم الاجتماع بإقصاء رهيب على مستوى سوق العمل، حيث لا أحد يعرف طبيعة المهام المهنية التي يمكن أن توكل لهم ولا يقدر طبيعة المعرفة السوسيولوجية التي يحملونها إما عن جهل أو عن قصد.

يشتكى من هذا الوضع العديد من المبحوثين كما يظهر في التصريحات التالية: "عند مغادرتنا لقسم علم الاجتماع نحس بالاعتزاز لأننا نتبخر في المحيط العام، ويُقصدُ به المجتمع بكلّيته وبمختلف مؤسساته. (مكلفة بالتكوين بمركز التكوين للإطارات، خريجة 90) تفسر ظاهرة عدم الاعتراف في الوسط المهني بالخصوص من قبل المبحوثين بغياب من يرشدهم ويوجههم بعد تخرجهم من أقسام علم الاجتماع كما يظهر من تصريحات البعض منهم خصوصا من مبحوثي الجيل الثاني: "بعد ما ينهي الطالب تكوينه و يتخرج من قسم علم الاجتماع، يجد نفسه ضائعا، ولا يعرف أي اتجاه يمكن أن يتبع، ولا يجد من يرشده ويوجهه إلى القطاعات المهنية التي يمكن أن تفتح مناصب شغل لخريجي علم الاجتماع" (مكلفة بقسم الدكتوراه قسم علم الاجتماع، خريجة 90).

يعبر اعتراف هذه المبحوثة وغيرها عن غياب تمثيل مهني يعرف بالسوسيولوجيين وبالمهام التي يمكن أن توكل لهم على مستوى مختلف المؤسسات المستخدمة، اقتصادية كانت أم خدمية أم ثقافية وغيرها كثير نظرا لتوسع مهام وانشغالات علم الاجتماع بكل ما يحدث في المجتمع.

8-2 غياب المرجعية السوسيولوجية المهنية. يعبر غريد عن هذا الوضع في الجزائر

بقوله " لا وجود لإتحاد أو جمعية مهنية تسمع صوت السوسيولوجيين إلى المجتمع أو السلطات العمومية كما هو الحال بالنسبة إلى الأطباء أو المهندسين مثلا أو الحقوقيين، وتدافع عن مصالحهم وتعمل على ترقية علمهم وحرفتهم في المجتمع ". (guerid(D (2004.78)

بالرغم من الاعتراف الكبير الذي حققه السوسيولوجيون المهنيون في الدول الغربية على مستوى سوق العمل، إلا أن العديد من المهتمين بمسألة تمهين علم الاجتماع ما زالوا غير مقتنعين بالوضعية المهنية لخريجي علم الاجتماع خارج المجال الأكاديمي.

في هذا الجانب ينبه (Legrand) إلى فكرة العزلة والشعور بالإقصاء التي يتعرض لها السوسيولوجيون من الجيل الجديد، فيقول "ما زال الاعتراف المهني بالسوسيولوجيين على مستوى سوق العمل ضعيفا جدا خصوصا بالمتخرجين الجدد. وحتى السوسيولوجيون أنفسهم لم يستطيعوا تأسيس هوية رجل حرفة في عالم الشغل" (Legrand et al, 1995.5) ترتبط فكرة بناء هوية رجل الحرفة في علم الاجتماع في نظرنا بتوفر شروط التعرف على التخصص في حد ذاته، لأن علم الاجتماع لا زال وبالرغم من أكثر من نصف قرن من تأسيسه في الجامعة الجزائرية مجهولا في المجتمع وعند غالبية الأفراد حتى الجامعيين منهم، الأمر الذي يجعلهم يتساءلون عن ماهية هذا العلم، كما يصرح العديد من الباحثين. "لا أحد يعرف ما معنى علم الاجتماع ولا أحد يعترف بنا كسوسيولوجيين، إن العديد من الزملاء في العمل يسألوننا هل هو علم النفس أم هل هو تخصص التاريخ؟" (مكلفة بموقع الكتروني).

"ليس هناك اعتراف، إن مكانة علم الاجتماع تعكس مكانة المجتمع الجزائري بصفة عامة" (مدير عام للجودة) "ليس هناك من يسمع بعلم الاجتماع ولا بعلماء الاجتماع المهنيين" (متصرف إدارية بالجامعة، خريجة 90)

تفسر كل هذه الاعترافات وغيرها كثيراً وضعية علم الاجتماع في المجتمع الجزائري وعلى مستوى مختلف مؤسساته والغموض الذي يكتنفه حتى عند فئة الجامعيين. الأمر الذي يدفع للتساؤل عن أسباب هذا الغموض بالرغم من أن علم الاجتماع يسمح من خلال تسميته بالتعرف على مجال اهتماماته ألا وهو المجتمع كما يشير إلى ذلك الان توران. "يحاول علم الاجتماع التساؤل حول السلوك الاجتماعي، بمعنى (...) ما هو مصدر هذا السلوك، وما هو المعنى الذي يحمله؟" (Touraine, ibid. 63).

إذا كان البعض من أفراد مجتمع البحث يربط مسألة غياب الاعتراف الاجتماعي في الوسط المهني بعدم التعرف على تخصص علم الاجتماع والخلط بينه وبين علم النفس، فإن البعض الآخر يفسر هذا الخلط والجهل بماهية علم الاجتماع عند السوسيولوجيين أنفسهم، لأنهم وبكل بساطة لا يملكون الكفاءات التي تمكنهم من التعريف بأنفسهم كعلماء اجتماع وبالمهارات التي يحملونها والأدوار التي يمكنهم القيام بها في المجتمع وضمن كل مؤسساته.

تمس هذه الظاهرة بالخصوص طلبة علم الاجتماع من الجيل الثاني. يرتبط ضعف الطلبة وضعف إمكانياتهم وقدراتهم للتعريف بأنفسهم كسوسيولوجيين ويعلم الاجتماع كمعرفة يمكنها أن تجلب الكثير للعديد من التساؤلات التي يطرحها مختلف الفاعلين في المجتمع بالعوامل التي تم ذكرها سالفا والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- التوجيه الإجباري نحو التخصص، دون مراعاة ميولات وشعبة البكالوريا التي يحملها القادمون الجدد إلى الجامعة.

- ضعف تكوين الطلبة الذي يرتبط هو الآخر بعدة عوامل منها:

- أ- كثافة برنامج التكوين في علم الاجتماع مع قصر حجم ومدة التكوين.

- ب - عدم تناسب برامج التكوين مع متطلبات سوق العمل. أي غياب العلاقة

تكوين/شغل

- ج- عائق اللغة والذي يمثل العائق الأكبر أمام خريجي علم الاجتماع في سوق

العمل، فبالرغم من تطبيق مبدأ تعريب العلوم الإنسانية والاجتماعية لأكثر من ثلاث عشرات، إلا أن سوق العمل لا زال يعمل باللغة الفرنسية وربما أكثر من السنوات الأولى للاستقلال، ترتبط ظاهرة إعادة بروز اللغة الفرنسية على مستوى سوق العمل في الجزائر بالانفتاح الاقتصادي وبدخول الشركات الأجنبية والتي تعمل بالطبع باللغة الفرنسية أو الانجليزية.

يتضح من جديد أن تطبيق مبدأ التعريب في التعليم العالي ما هو إلا مسألة سياسية لم يتم استشارة كل الفاعلين على أسس تطبيقها كما تشير إلى ذلك خولة الإبراهيمي. «إن ما حدث هو أن قرارات سياسة التعريب في الجزائر، كانت دائما قرارات فوقية اتخذت على مستوى القمة، وكبقية القرارات الحاسمة في الجزائر بعد الاستقلال فإن المسيرين على مستوى السلطة هم الذين فرضوا مقاييس وضع قوانين النصوص حول مسألة التعريب. وتتساءل خولة الإبراهيمي عن "إمكانية تطبيق عملية مصيرية في مجتمع ما عن طريق النصوص القانونية دون الاهتمام برأي القاعدة بعد التشاور والوصول إلى اتفاق مشترك ما بين القاعدة والقمة ؟ وهذا هو الشيء الذي لم يحدث في الجزائر. " (Taleb Ibrahimi,(Kh):1977.50)

يضاف إلى كل هذه العوامل عامل آخر لا يقل أهمية عنها والمتمثل في غياب التريصات الميدانية خلال فترة التكوين، مما لا يسمح للطلبة بالتعرف على قطاعات العمل خارج المجال الأكاديمي من جهة، كما لا يسمح للمسؤولين على مستوى المؤسسات بالتعرف على ماهية علم الاجتماع وما هي أدوارهم ضمن المؤسسات المهنية أو حتى على مستوى الحياة الاجتماعية السياسية والثقافية وغيرها.

تجعل مجمل هذه العناصر خريج علم الاجتماع في حيرة من أمره ويتساءل دائما عن مستقبله المهني وما هي المهام المهنية التي يمكن أن يطلبها إذا تقدم بطلب للحصول على منصب عمل، خصوصا وان سوق العمل كما يشير إلى ذلك Legrand "ليس مرنا بالنسبة للذين يجهلون، فليس صاحب العمل هو الذي يتكيف مع المترشحين لطلب العمل، وفي غالب الأحيان لا يستطيع المتخرجون الشباب تقديم أية مهارات أمام صاحب العمل نتيجة التكوين ذو الطابع النظري الكبير، غياب التريصات" (Legrand et al, 1995.254) إن المفارقة العجيبة التي نعيشها في الجزائر هو التطور الكبير في عدد طلبة علم الاجتماع في كل سنة جامعية³، بالرغم من الصعوبات التي يواجهوها هؤلاء في سوق العمل. يشير Legrand إلى هذا المشكل فيقول "يجب التنبيه إلى عدم التوازن في نسبة التسجيلات فيما بين التخصصات، ففي الوقت الذي يقل عدد طلبة التخصصات التي توفر حظوظا أكبر في التوظيف. يوجه عدد كبير من طلبة الباكلوريا إلى الفروع التي تعرف شح في فرص التوظيف مثل تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية ومنها علم الاجتماع". (Legrand ibid.254)

إذا كانت إشارة (Legrand) هذه صحيحة في سنوات 90، وقد خصت العديد من التخصصات، فإن تطور أعداد الطلبة المسجلين في علم الاجتماع في الدول الغربية لم يعد يشكل مشكلا بالنسبة للمتخرجين الشباب نتيجة تزايد الطلب عليهم وعلى تدخلاتهم في الحياة الاجتماعية سواء على مستوى الجمعيات أو على مستوى المؤسسات المستخدمة بمختلف تخصصاتها كما يؤكد ذلك دوبار، "إن التواجد الكبير للسوسيولوجيين غير الأكاديميين على مستوى سوق العمل فرض حسب دوبار من جهته "اعترافا بتواجد إلى

³ انظر الملحق المتضمن تطور عدد طلبة الاجتماع منذ سنوات 80.

جنب علم الاجتماع الأكاديمي علم اجتماع جديد ذو فائدة اجتماعية وهو ما يعرف بعلم الاجتماع المهني". (Dubard, 2003. 110)

ينبع الاعتراف بعلم الاجتماع المهني حسب العديد من علماء الاجتماع مثل سان سوليو ودوبار وغيرهم، من توسع وتنوع المعارف التي يكتسبها طالب علم الاجتماع، مثل المعارف النظرية، الأدوات المنهجية والتي يمكنه توظيفها لقراءة مختلف القضايا التي تطرح أمامه بطرق موضوعية.

تساعد خصوصية التكوين في علم الاجتماع على اكتساب السوسيولوجي المهني هوية مزدوجة [هوية مهنية وهوية سوسيولوجية]. تبنى هذه الهوية حسب دوبار " انطلاقا من الانتماء المرجعي المزدوج للجامعة والميدان. وهي منتج لمعاملة مزدوجة مع الآخرين أي مع الشركاء على مستوى الميدان، ومع ذاته حيث يكتسب من خلال تكوينه الخبرة البيوغرافية" (Dubard : 1992. 559)

8-1 غياب جمعيات لعلماء الاجتماع

إذا كان التمتع بهوية سوسيولوجية مهنية عند السوسيولوجيين المهنيين في الدول الغربية، هو نتيجة تضافر جهود علماء وتكثيف مناداتهم داخل جمعياتهم بضرورة الاعتراف بضرورة تواجد علم الاجتماع خارج المجال الأكاديمي مما ساعد على تحقيق الوجه التمهيني لهذا التخصص وتحقيق اعتراف اجتماعي بالسوسيولوجيين المهنيين،

فإن خريجي علم الاجتماع في الجزائر وبالرغم من تواجدهم الواسع على مستوى سوق العمل، لا زالوا يفتقرون إلى تنظيم يجمعهم تحت مميزات مشتركة مثل الشهادة ومميزات منصب العمل الذي يجمعهم ككتلة موحدة، تتمتع باللتضامن والتماسك الناتج عن الانتماء إلى المجموعة المهنية والتي يقول فيها شابولي " إن الجماعات المهنية والتي يعتبر وجودها مؤسسا أي معترف بها قانونيا، تحمل تمثلات اجتماعية من خلال الأدوار التي تلعبها ومن خلال النموذج الذي تتمتع به. كما تسمح لها هذه السمات بأن تأخذ صفة "النموذج المهني" (Chapoulli, ibid. 114)

لا يعمل غياب التكتلات المهنية على ضياع خريجي علم الاجتماع من الشباب وتشتتهم على مستوى مختلف القطاعات المهنية خارج المجال الأكاديمي، بدون أية مرجعية ولا مكانة

معترف بها. بل أكثر من ذلك فهم يعانون أيضاً من عدم التعرف عليهم وعدم الاعتراف بممارساتهم من قبل أسرة علمية أكاديمية تحدد معارفهم العملية *savoir-faire*.
ينبه (Rose). إلى هذا المشكل فيقول " بالرغم من أنهم يصرحون بأنهم علماء اجتماع من خلال تكوينهم ومرجعيتهم النظرية والتطبيقية، إلا أنهم لا يعترفون بصوت عال على أنهم سوسيولوجيون، بسبب إحساسهم بأن أقرانهم من السوسيولوجيين الجامعيين لا يعترفون بهم وفي بعض الأحيان يرفضونهم تماماً". (Rose, 1989. 68).
يتأسف العديد من المبحوثين على غياب تمثيل أو جمعية لعلماء الاجتماع تعمل على إرشادهم والتعريف بهم وبالمعرفة التي يحملونها، تعبر مبحوثة من الجيل الثاني عن هذا الغياب فتقول " نحن نفنقر إلى جمعية لعلماء الاجتماع توجهنا وترشدنا نحو القطاعات المهنية التي يمكن أن توفر لنا مناصب شغل " (مكلفة بمدرسة الدكتوراه في قسم علم الاجتماع)

8-2: العجز في إنشاء تكتلات مهنية سوسيولوجية

إذا كان مشكل غياب جمعية أو اتحاد مهني للسوسيولوجيين أحد المشاكل المعتبرة التي تعمل على ضياع خريجي علم الاجتماع من الشباب في سوق العمل . فإن غياب مثل هذه الجمعيات يرتبط من جهة ثانية بعجز جهود العديد من السوسيولوجيين المهنيين عن إنشاء هذا التكتل أو الاتحاد، يقول أحد المبحوثين:

لقد بذلت جهوداً كبيرة لإنشاء جمعية للسوسيولوجيين في هذا الفرع من شركة سونلغاز خصوصاً وأن هذه الشركة الوطنية تضم العديد من خريجي تخصص علم الاجتماع تنظيم وعمل، لقد فشلت في تحقيق ذلك نتيجة غياب عنوان منصب عمل يجمع السوسيولوجيين ويسمح بتحديد مناصب العمل التي يمكن أن يتواجدوا فيها * " (مدير قسم الموارد البشرية، شركة سونلغاز)

نفس المشكل يعبر عنه مبحوث آخر فيقول. "لا يمكننا أن نخلق جمعية للسوسيولوجيين المهنيين على مستوى قطاعات الشغل، بسبب غياب مناصب معينة وموجهة إلى علماء الاجتماع والتي تعطي فرصة تجمعهم وبالتعريف بهم كسوسيولوجيين على مستوى محيط عمل واحد" (مدير عام م.و.أ.ع) .

إذا كان غياب عنوان لمنصب عمل سوسيولوجي هو احد العوامل الرئيسية التي تعرقل كل المحاولات لإنشاء جمعيات وتكتلات مهنية للسوسيولوجيين. فإن هذا المشكل يرتبط أيضاً بعامل آخر وهو:

3.8- ضعف القدرة على إبراز الكفاءة السوسيولوجية.

يرتبط مشكل الكفاءة المهنية عند السوسيولوجيين المهنيين خصوصاً منهم خريجو سنوات التسعينات، بضعف تكوينهم في تخصص علم الاجتماع كما يشير إلى ذلك بعض المبحوثين من الجيل الأول والذين يشرفون ويحتكون بخريجي علم الاجتماع من الشباب. يصرح المدير العام للمخبر المركزي للأشغال العمومية، " لقد كنت جد مسرور عندما وجدت طلب توظيف تقدم به خريج علم الاجتماع، لقد اعتبرتها فرصة أبرهن وأؤكد من خلالها بدور علم الاجتماع في المؤسسة كما أحاول أنا أن افعله دائماً. لكن مع الأسف الشديد لم استطيع تحقيق ذلك نتيجة ضعف الكفاءة والفتنة عند السوسيولوجي الشاب.

فبالرغم من كل الفرص التي قدمتها له مثل فرصة التكوين في اللغة الفرنسية ومحاولة تكليفه بمهام تتطلب إبراز المعرفة والمهارة السوسيولوجية، لكي أبرهن للجميع مؤهلات السوسيولوجي وأقول بصوت عال انظروا ماذا يمكن للسوسيولوجي أن يفعل، لكنني فشلت نتيجة عجزه عن القيام بمهامه، وهذا يعود إلى تكوينه الضعيف في سنوات 90 " (مدير عام م.م.أ.ع)

نفس الفكرة يؤكدّها مسؤول الموارد البشرية في مؤسسة سونلغاز فيقول، إن تضاعف أعداد⁴ السوسيولوجيين في هذه المؤسسة لا يعبر عن إمكانية تكوين كتلة مهنية موحدة تفرض نفسها و من خلال كفاءاتها ومؤهلاتها النابعة من التكوين في علم الاجتماع. إن السوسيولوجيين الشباب لا يملكون الكفاءة والفتنة السوسيولوجية التي كنا نتمتع بها حتى يمكنهم التعريف بأنفسهم كعلماء اجتماع، كما أنهم لا يملكون القدرة على تفسير ظواهر العمل تفسيراً سوسيولوجياً مما يجعلهم يتميزون عن زملائهم في العمل من

⁴ بالرغم من أن شركتي سونلغاز و سونطراك توظف أعداد كبيرة من خريجي علم الاجتماع ، إلا أن حصر أعدادهم والمناصب التي يتواجدون فيها لا يمكن تحديده نتيجة غياب عنوان لمنصب عمل سوسيولوجي من جهة ، كما أن التوظيف يتم وفق مستوى الشهادة وليس وفق التخصص

التخصصات الأخرى. إن ضعف الكفاءة هو دليل على ضعف مستوى التكوين في تخصص علم الاجتماع. وبالرغم من أن فئة السوسيولوجيين المتواجدين على مستوى مؤسسة سونلغاز يوظفون على أساس تخصصهم [تنظيم وعمل] إلا أن معارفهم في هذا الميدان لا تظهر على الإطلاق ولا يمكنهم التعبير بلغة علم الاجتماع عن نشاطاتهم المهنية. " (م. م. ب). إذا كان ضعف مستوى التكوين في علم الاجتماع لسنوات 90، والذي يفسر عند غالبية المحللين⁵ لوضعية الجامعة الجزائرية بعد إصلاح 1971، خصوصا مع تطبيق مبدأ ديمقراطية التعليم العالي، هذا المبدأ الذي ضاعف وبصورة غير منقطعة في أعداد الطلبة مع عدم مرافقته بنمو مواز في أعداد الأساتذة ذوي الكفاءات العالية في التعليم العالي. مما يعني أن مسألة الديمقراطية لم تهتم بالجانب النوعي للتعليم العالي وهي الفكرة التي عبر عنها جمال غريد "بالطالب ذو الأغلبية".

بالرغم من نشاطاتها المتعددة، إلا أن دور الجمعية يبقى جد محدود نتيجة عدم محاولتها للتقرب من الطلبة الجامعيين عن طريق تنظيم مثل هذه اللقاءات على مستوى الجامعات أو الإعلان عنها عن طريق المنشورات والمعلقات في المعاهد والجامعات ينبه غريد من خلال هذه العبارة إلى التحول السلبي الذي عرفتته الجامعة الجزائرية بعد الاستقلال. لتصبح عبارة عن مؤسسة همها الوحيد استقبال أعدادا رهيبية من حاملي شهادة البكالوريا، دون أن تتمكن من تقديم لهم تكوينا جامعيًا وفق المعايير الدولية. يدفع مثل هذا الوضع إلى طرح إشكالية تمهين علم الاجتماع والتي تفرض من جهتها مسألة الاعتراف الاجتماعي بالسوسيولوجيين المهنيين.

⁵ تشير هنا إلى مساهمات العديد من المحللين لواقع الجامعة الجزائرية بعد الاستقلال والظروف التي تعمل فيها نذكر منهم: إسهامات الأستاذ غلام الله محمد حول طبيعة الإصلاحات العديدة للتعليم العالي في الجزائر ، والمشاكل المترتبة عن اتخاذ قرارات فورية لتسيير وتنظيم التكوين الجامعي دون استشارة الأساتذة كفاعلين أساسيين في العملية التكوينية . وكيف مهام تحولت الجامعة الجزائرية من مؤسسة معرفية مهامها إنتاج المعارف العلمية ونشرها ، إلى مؤسسة تابعة لقرارات فورية تتوقف مهامها على توفير مقاعد بيداغوجية للأعداد المتزايدة من حاملي شهادة البكالوريا. إسهامات الأستاذ لعبيدي جمال في مؤلفه Science et Pouvoir en Algerie والذي يقدم فيه الظروف التي تم فيها التحضير لتطبيق إصلاح 1971 والصعوبات التي واجهته وكذا النتائج المترتبة عن التطبيق الاستعجالي لهذا الإصلاح. إسهامات قادري عيسى حول الانعطاف الخطير الذي تعيشه الجامعة الجزائرية نتيجة التطبيق العشوائي للإصلاحات دون مراعاة الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تتواجد فيها الجامعة الجزائرية.

هذا الاعتراف الذي ينشأ من انتشار ثقافة علم الاجتماع في المجتمع الجزائري كما هو الشأن في الدول الغربية،

وفي الوقت الذي تعيش مختلف المؤسسات في الجزائر أزمات حادة تحتاج إلى مواقف وآراء المختصين من مختلف تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية، يركز الطلب على تدخلات علماء النفس لتفسير ظاهرة الانحراف وتعاطي المخدرات عند الشباب، ليقدّم هؤلاء تحليلاتهم النابعة من الجوانب الذاتية للفرد دون أن تفرق بتفسيرات للسوسيولوجيين والتي تنبّه إلى العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتي تتداخل فيما بينها وتؤثر بصورة كبيرة على سلوكيات الفاعلين سواء بالإيجاب أم بالسلب مثل السلوكيات المرضية عند الشباب.

لا يتوقف الاعتراف الاجتماعي على توسع الطلب الاجتماعي على تدخلات علماء الاجتماع فقط، بل أن هذا الطلب يتوقف هو الآخر على أهمية تواجد جمعيات علماء الاجتماع والتي تسعى جاهدة للدفاع عن هذا التخصص على المستوى الأكاديمي والعملية أو التمهيدي في نفس الوقت كما هو الشأن في الدول الغربية حيث لعبت دورا كبيرا في التحسيس بضرورة توسيع مجالات تمهين علم الاجتماع خارج المجال الأكاديمي. لا يقتصر دور جمعيات علم الاجتماع أو جمعيات علماء الاجتماع على التوجيه والإرشاد للمتخرجين الشباب فقط، بل تتوسع نشاطاتها لتشمل النشاطات المعرفية لهذا التخصص مثل الملتقيات المعرفية، مما يسمح بالتعريف بالتخصص في حد ذاته ومهامه وأدوار السوسيولوجيين في المجتمع ككل.

لقد لعبت هذه الجمعيات دورا كبيرا في توسيع مجالات تمهين علم الاجتماع في الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

ففي فرنسا مثلا ومنذ سنوات التسعينات نشأ اتفاق ما بين مختلف جمعيات علم الاجتماع منها " الجمعية العالمية للسوسيولوجي الناطقين باللغة الفرنسية" (AISLF) جمعية السوسيولوجيين الفرنسيين وكذا الجمعية العالمية لعلماء الاجتماع، وأكد على ضرورة تمهين علم الاجتماع خارج المجال الأكاديمي الجامعي والبحثي وإدماجه في سوق العمل. لقد ساعد هذا الاتفاق على توسيع فرص العمل أمام خريجي علم الاجتماع من الشباب، سواء كمتدخلين في جمعيات ذات طابع اجتماعي، كمكونين ومنشطين ومتدخلين على

مستوى مختلف المؤسسات الاقتصادية منها والتربوية و الاستشفائية وغيرها من النشاطات المهنية خارج المجال الأكاديمي من جهة.

أما من جهة ثانية فقد عمل التواجد الكبير للسوسيولوجيين غير الأكاديميين في سوق العمل، على تغيير واضح في النظرة إلى هؤلاء المهنيين، بحيث أصبح من الطبيعي أن يعترف في فرنسا في الوقت الحاضر على تواجد إلى جنب علم اجتماع الأكاديمي علم اجتماع ذي فائدة اجتماعية. ألا وهو "علم الاجتماع المهني".

على نفس المنوال فقد دافعت الجمعية المهنية لعلم الاجتماع في ألمانيا (A.P.S.A) على حقوق السوسيولوجيين المهنيين كما سعت لتوسيع النقاش حول إمكانية توسيع فكرة تمهين علم الاجتماع خارج المجال الأكاديمي. كما دافعت من جهتها جمعية المهنيين في علم الاجتماع التنظيم وبشدة على المهارات التي ينفرد بها علماء الاجتماع على مستوى المؤسسات والتنظيمات المهنية وعلى ضرورة الاعتراف بهم وبالمؤهلات المعرفية النظرية منها والتطبيقية التي يمكن أن توظف على مستوى المؤسسات. (Mann(B) et Wolfgang(P)2008.4) إذا استطاعت مساهمات جمعيات علم الاجتماع وعلماء الاجتماع أن تفتح أبوابا لتمهين علم الاجتماع في الدول الغربية مما سمح للمتخرجين الشباب من الدخول إلى سوق العمل بهوية سوسيولوجية وبفرضها على مستوى مختلف النشاطات المهنية التي يتواجدون فيها. فإن تسجيل معاناة خريجي علم الاجتماع من غياب مثل هذه الجمعيات وغياب من يوجههم ويرشدهم بعد التخرج، يعتبر من الأمور الغربية، نظرا لتواجد مثل هذه الجمعيات في الجزائر منذ الستينيات. حيث سعى بورديو في سنة 1960 لإنشاء الجمعية الجزائرية في البحث الديموغرافي والاقتصادي والاجتماعي (A.A. R. D.E.S) بالإضافة إلى الجمعية الجزائرية لتطوير البحث في العلوم الاجتماعية (A.A.D.R.E.S.S).

المبحث 9: جمعيات العلوم الاجتماعية في الجزائر: مابين التواجد والغياب

لا يمكن لأي جامعي ينتمي للعلوم الإنسانية والاجتماعية ويهتم بالتحويلات التي عاشتها هذه العلوم في المجتمع الجزائري، أن ينكر وجود الجمعيتين المذكورتين أعلاه. لقد تأسست الجمعية الجزائرية في البحث الديموغرافي والاقتصادي والاجتماعي (AARDES) في سنة 1960. لقد كانت نشاطات هذه الجمعية تدخل ضمن الاستجابة لطلب وزارة التخطيط حيث كانت الجمعية تنشط تحت وصايتها.

منذ نشأتها في بداية الستينيات، وبالرغم من الظروف الصعبة التي كانت تنشط فيها، فقد استطاعت هذه الجمعية أن تنشط وتفتح فرصا كبيرة للعديد من علماء الاجتماع لينشطوا في المجال البحثي بجانبه النظري والتطبيقي. لقد تمثلت هذه النشاطات في البحوث الانتوغرافية، وكذا بمشاريع الطلبة الخاصة بأطروحات الدراسات العليا. لم تكن هذه الجمعية تنشط بمنعزل عن الطلبة الجامعيين، لقد فتحت الأبواب واسعة لكل من يقصد أعضائها للبحث عن المراجع أو لنقاش موضوع من مواضيع أطروحات الدراسات العليا.

يشير سيدي بومدين إلى انفتاح الجمعية على الآخرين وكيف كان مسؤولوها وأعضائها يهتمون بالطلبة ويوجهونهم فيقول " لا أذكر أنني توجهت مرة إلى الجمعية ومهما كان سبب زيارتي، و خرجت منها دون أن احمل معي وثائق إما للقراءة أو للنقد" ويضيف لقد كان مقر الجمعية ملجأ لكل قاصد يبحث عن كتب ومراجع" (Sidi Boumediene : 2009. 22-23) أكثر من هذا، فبالرغم من ضعف الإمكانيات المادية والبشرية، نقص المختصين في الإحصاء والرياضيات، وبالرغم من صعوبة الوصول إلى المناطق النائية في الجزائر فقد أستطاع أعضاء الجمعية من برمجة بحوث أمبريقية مست كل المناطق في المجتمع الجزائري نذكر منها دراسة حول "الاستهلاك عند الأسر الجزائرية" * في سنة 1966. لقد ساعدت مثل هذه التحقيقات على تجنيد العديد من السوسيولوجيين الشباب وهذا ما يدل على أن هذه الجمعية لم تكن منغلقة على نفسها بقدر ما كانت ملاذا لكل الجامعيين من العلوم الاجتماعية خصوصا طلبة علم الاجتماع.

من جهة أخرى فقد ساعدت روح التعاون الذي كان يتسم بها مسؤولو الجمعية مثل بوخيزة على تشجيع الطلبة لزيارة مقر الجمعية وطلب إرشادات من أعضائها، ويتضح انفتاح الجمعية ومساعدتها للطلبة الشباب على إن تسجل منذ بداية السبعينات انخراط عدد كبير من الطلبة الشباب مثل اليابس، خلادي، دليلة العمراني وغيرهم كثير (Sidi Boumediene, ibid.23)

بالرغم من مساهماتها الكبيرة في الاستجابة إلى الطلب على الخدمة السوسيولوجية من قبل وزارة التخطيط، بالإضافة إلى الدراسة المذكورة أعلاه حول الاستهلاك عند الأسر الجزائرية، قامت الجمعية وكاستجابة لطلب اجتماعي بدراسات أخرى عديدة منها: -تحقيق حول ميزانية الأسر، الجزائر 1973.

- التفاوت في المستوى المعيشي والاختلاف في السلوكيات وفق الدخل، الجزائر 1973-1976.⁶

بالرغم من كل هذه النشاطات العلمية والجهود الكبيرة التي بذلها المؤسسون الأوائل لهذه الجمعية في البحث سواء منه البحث الأكاديمي أم البحث التطبيقي، إلا أن هذا النشاط لم يتمكن من الاستمرار بنفس الوتيرة التي كانت في سنوات السبعينات والثمانينات. في سنة 1992 تأسست الجمعية الجزائرية من أجل تطوير البحث في العلوم الاجتماعية (A.A.D.R.E.S.S.) من قبل جامعيين، باحثين وإطارات متخصصة في العلوم الاجتماعية.

منذ نشأتها استطاعت هذه الجمعية أن تنظم العديد من النشاطات^{7*} المتمثلة في الأيام الدراسية واللقاءات العلمية. من هذه النشاطات يوم دراسي حول:

-اللامساواة في الجزائر" في 24 جوان 1999.

- حالة الإحصاء والإعلام الاقتصادي والاجتماعي اليوم في الجزائر
بالرغم من نشاطاتها المتعددة ، إلا أن دور الجمعية يبقى جد محدود نتيجة عدم محاولتها للتقرب من الطلبة الجامعيين عن طريق تنظيم مثل هذه اللقاءات على مستوى الجامعات أو الإعلان عنها عن طريق المنشورات والمعلقات في المعاهد والجامعات حتى يتمكن الطلبة من الحضور والتعرف على ماهية علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى.
من جهة أخرى نلاحظ غياب جمعية خاصة بعلماء الاجتماع، تسعى لجمعهم تحت شعار واحد وتعمل على جمع ونشر ما ينتجونه من نتائج أبحاث ودراسات في علم الاجتماع وحول مواضيع مختلفة، كما هو الشأن في الدول الغربية حيث تسعى جمعيات علماء الاجتماع جاهدة على نشر أعمال الطلبة والتعريف بأهمية نتائج الدراسات الميدانية التي تتحصل عليها هذه الدراسات على المستوى التطبيقي، مما سمح بفتح فرص أكبر للتوظيف لخريجي علم الاجتماع و بالاعتراف بهم وبهويتهم السوسولوجية.

⁶ راجع الملحق 9 الذي يوضح الأبحاث والدراسات التي قامت بها الجمعية الجزائرية للبحث في الديموغرافيا والاقتصاد وعلم الاجتماع.

⁷ انظر الملحق 10 الحامل للمحة تاريخية عن هذه الجمعية ونشاطاتها.

استنتاج الفصل

يوضح هذا الفصل بأن المحددات الأساسية لبناء هوية الفرد الذاتية والغيرية، ترتبط بعملية التنشئة الاجتماعية، هذه العملية التي ترافق الفرد منذ ولادته وخلال كل مراحل حياته، بمعنى أن الفرد يستمر في تلقي معايير وقيم مختلف المؤسسات التي يعيش فيها ومنهما مؤسستي التكوين والشغل، هاتين المؤسستين التي تطبع الفرد بما يعرف بالتنشئة التكوينية والتنشئة المهنية.

نتيجة غياب العلاقة تكوين/شغل بين تخصص علم الاجتماع ومتطلبات سوق الشغل غير الأكاديمي، تعاني فئة كبيرة من السوسيولوجيين المهنيين من مشكل الإقصاء والعزلة في محيط العمل، ينشأ هذا الإقصاء عادة من عدم تمتع غالبية السوسيولوجيين المتواجدين على مستوى مختلف المؤسسات المهنية باعتراف اجتماعي، سواء من قبل المسؤولين أم من قبل الزملاء.

من جهة أخرى يفسر عدم الاعتراف الاجتماعي بعلماء الاجتماع خارج المجال الأكاديمي بغياب ثقافة علم الاجتماع في المجتمع بكليته وعند مسؤولي المؤسسات الاقتصادية، لقد عمل هذا الغياب على حرمان السوسيولوجيين المهنيين من هويتهم السوسيولوجية في محيط عملهم كما هو الشأن عند نظرائهم من السوسيولوجيين المهنيين في الدول الغربية.

أمام الوضعيتين المختلفتين تماماً للمتخرجين من علم الاجتماع يظهر بأن اكتساب هوية سوسيولوجية خارج المجال الأكاديمي يتوقف بالدرجة الأولى على الاعتراف الاجتماعي بعلم الاجتماع وعلى تحقيق تمهين التكوين حتى تتحقق العلاقة **تكوين /شغل** مما يعطى لخريجي علم الاجتماع فرصة لتوظيف معارفهم السوسيولوجية في مناصب عملهم كما يسمح لهم من جهة أخرى على التعريف بأنفسهم كسوسيولوجيين يحملون معرفة متميزة يمكنها أن تستجيب إلى طلب اجتماعي على المهارات التطبيقية التي يحملها خريجو علم الاجتماع.

Bibliographie

- Alter (N) et Laville (J-L) :sain Saulieu Renaud: **La construction des Identités au travail**, PSPO 2000.
- .Berger (P) , Luckmann (T): , **La construction sociale de la réalité**, Paris, Méridiens Klincksieck, 1986.
- Blin jean (F) : **Representation, pratiques et identités professionnelles**, l'Harmattan, Paris 1997.
- Buteau (M) **La construction identitaire professionnelle de l'infirmier de secteur psychiatrique**, 22 /09/2008.
- Chapoulie (J-M) : **sur l'analyse sociologique des groupes professionnelles**, in/revue Française de sociologie ,xiv,1.1973.
- De Coster (M) :**Introduction a la sociologie**, 5^e éd,de boeck2002.
- Dubar (C) : **La crise des identités**, l'interprétation d »une mutation, Paris, puf, 2000
- Dubar (C) , **La socialisation, Construction des identités sociales et professionnelles**, Armand Colin. 2000.
- Dubar (C) : «**les tentatives de professionnalisation des études de sociologie un bilan prospectif** » in, Bernard Lahire, **A quoi sert la sociologie ?** la découverte, paris 2004.
- Ferréol(G) et al: **Dictionnaire de sociologie**, Armand colinParis;1995
- Legrand (M) : **la sociologie et ses métiers**, L'harmattan 1995 .
- Mann(B) et Wolfgang(P): **Que savent faire les sociologies que les autres ne savent pas faire?** La sociologie professionnelle en Allemagne, revuesociologie pratique n° 20, avril 2010.
- Sainsaulieu (R), **L'identité au travail**, 2ème édition 1985, Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques1977.
- Sidi Boumedine (R) **L'AARDES , un enfant du miracle**,in A.A.D.R.E.S.S. M'Hamed boukhobza, connaître et comprendre sa société, casbah ed.2009.
- El watan : **connaître et comprendre sa société**, M'Hamed Boukhobza : jeudi 24 avrile2008

الخاتمة

من خلال الاهتمام بطبيعة الهوية التي يحملها السوسيولوجيون المهنيون خارج المجال الأكاديمي، ومن خلال تفسير وتحليل الواقع المهني لهذه الفئة من خريجي علم الاجتماع، توصلت الدراسة إلى أن خريج علم الاجتماع المتواجد على مستوى سوق العمل خارج الجامعة ومراكز البحث، يعيش أزمة هوياتية عميقة، تفسر هذه الأزمة بمحددات عديدة ترتبط بصفة عامة بمكانة وواقع علم الاجتماع في المجتمع الجزائري بصفة عامة.

إن علم الاجتماع هو " علم يعبر من خلال عنوانه مجال اهتماماته ألا وهو المجتمع". (Touraine, ibid.) هذه هي الفكرة التي يطبع بها طلبة علم الاجتماع منذ التحاقهم بالتخصص، سواء عن وعي ومعرفة بطبيعة علم الاجتماع ومجالات اهتماماته أو نتيجة توجيه الطلبة بصورة آلية للتكوين في علم الاجتماع.

في كلتا الحالتين يبني طلبة علم الاجتماع صورة مثالية عن مكانتهم ودورهم في المجتمع بعد تخرجهم من الجامعة، لكن المصير المهني للغالبية الكبيرة من هؤلاء يعكس واقعا مهنيا صعبا يفرز أزمت عديدة منها أزمة الهوية.

بالرغم من الانتشار الأكاديمي الواسع لعلم الاجتماع، حيث يدرس هذا التخصص على مستوى أكثر من 32 قسم علم الاجتماع على مستوى الجامعات الوطنية، وبالرغم من الأعداد الكبيرة التي تتخرج في كل سنة جامعية 6208 متخرج من النظام الكلاسيكي و2079 متخرج من النظام ل.م.د. للسنة الجامعية 2011/2010 (المديرية الفرعية للإحصاء بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي 2013)

لم يساعد الارتفاع في عدد المتخرجين من علم الاجتماع على توسيع قابلية تشغيلهم ولم يعطي للمتواجدين على مستوى سوق العمل فرصة توظيف معارفهم السوسيولوجية وتطوير الجوانب التطبيقية والإجرائية لهذه المعرفة نتيجة غياب الطلب الاجتماعي على علم الاجتماع وعلى المعرفة السوسيولوجية.

يرتبط هذا الغياب بغياب ثقافة علم الاجتماع في المجتمع الجزائري كما كان الشأن في الدول المتقدمة، وحيث انتشرت هذه الثقافة مع توسع الطلب الاجتماعي على الخدمة

الاجتماعية وعلى تدخلات السوسيولوجيين بعد ما تظن مسؤولي المؤسسات بضرورة الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والنفسية للعامل.

أكثر من ذلك كان لاهتمام العديد من علماء الاجتماع بمختلف المشاكل الاجتماعية مثل مشكل البطالة، النزوح الريفي نحو المدن، ظاهرة انحراف الأحداث وظاهرة الانتحار وغيرها، أثرا كبيرا في تنبيه المسؤولين على مختلف المستويات على ضرورة الاستعانة بعلم الاجتماع وبالمهارات التطبيقية لحاملي المعرفة السوسيولوجية لفهم وتفسير ما يحدث في المجتمع بمختلف مؤسساته.

إن تثمين عمل السوسيولوجيين والاعتراف بمهاراتهم المتعددة من معارف نظرية و أدوات منهجية، ساعد من جهته على الاعتراف بضرورة تمهين علم الاجتماع، أي الاعتراف بتواجد علم الاجتماع التطبيقي جنبا إلى جنب مع علم الاجتماع الأكاديمي.

لقد ساعد هذا الاعتراف كثيرا السوسيولوجيين المهنيين من تحقيق اعتراف اجتماعي على مستوى القطاعات المهنية الخاصة منها والعمومية، مما سمح لهم في نفس الوقت بفرض هويتهم السوسيولوجية المهنية خارج المجال الأكاديمي.

إذا كان غياب الطابع التمهيني لعلم الاجتماع في الجزائر يفسر غياب عنوان لمنصب عالم الاجتماع في التصنيفات المهنية للتوظيف العمومي وفي مدونة التوظيف للمؤسسات الاقتصادية، فإن غياب هذا المنصب يعبر من جهته على غياب ثقافة علم الاجتماع في المجتمع الجزائري حيث يجهل القائمون على تصنيف المناصب المهنية الأدوار و المهام المهنية التي يمكن أن توكل لخريجي علم الاجتماع، تخص هذه الوضعية خريجي علم الاجتماع من الجيل الثاني وحيث تراجعت مكانة علم الاجتماع في الخطاب السياسي من جهة وتراجع الدولة في ضمان مناصب عمل للإطارات الجامعية.

حتى وإن كان العديد من المحللين ينظرون للمكانة المتميزة لعلم الاجتماع وعلماء في سنوات السبعينات، بأنها استغلال من قبل المسؤولين على مستوى السلطة السياسية لتميرير الأيديولوجية التنموية لسنوات السبعينات. إلا أن حاجة الدولة للإطارات سمحت لخريجي علم الاجتماع على أن يحصلوا على أعلى المناصب المهنية في السلم الوظيفي كما يشير

إلى ذلك جمال غريد بقوله " لقد كان طالب السنوات الأولى من الاستقلال متأكدا من إمكانية حصوله على منصب عمل ذي مرتبة عالية في ال سلم الإداري، الاقتصادي، الثقافي. لان الدولة كانت تنظر إليه كإطار للأمة. (Guérid(D): 2007.290) ، وحتى وإن لم تكن هذه الفئة من السوسيولوجيين تمارس وتطبق معارفها السوسيولوجية، إلا أن توظيفها عن طريق شهادة علم الاجتماع وتمتعها بمناصب ذات مستوى عال في السلم الوظيفي وهو سلم الإطارات الجامعية، سمح لها على الأقل بتمتع بهوية الإطار الجامعي كغيره من إطارات التخصصات الأخرى.

عكس هذه الوضعيات يعاني طالب علم الاجتماع من ذ نهاية الثمانينات وإلى يومنا هذا أكثر من غيره من طلبة تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية من أزمة هوياتية كبيرة، تنشأ هذه الأزمة من تناقض الصورة المثالية التي يبنها السوسيولوجي خلال فترة التكوين والواقع المهني الذي يعيشه.

فبعد أن يطبع بأفكار مثالية خلال فترة تكوينه تجسد له أدواره الواسعة على مستوى مختلف الميادين المهنية وعلى حاجة المجتمع لكفاءاته ولمعارفه، يواجه بعد تخرجه واتجاهه نحو سوق العمل بإقصاء وتهميش في المحيط المهني، تعبر ظاهرة الإقصاء والتهميش عن استغناء الواقع المهني لعالم الاجتماع و للمعرفة التي يحملها.

لتفادي مشكل البطالة، يجبر خريج علم الاجتماع على قبول أي منصب عمل يعرض عليه حتى وإن لم يكن يتناسب مع مستواه الجامعي ولا يتطلب توظيف المعارف السوسيولوجية. ومع غياب فرص اللجوء إلى الممارسة السوسيولوجية، يبتعد السوسيولوجي المهني في أغلب الحالات على القيام بمهامه الحقيقية ، ليصبح عبارة عن إداري يقوم بمهام تقنية بسيطة.

تعاني الممارسة السوسيولوجية خارج المجال الأكاديمي من غياب واسع إلا في بعض الحالات. وإذ يرتبط هذا الغياب حسب تصريحات معظم المبحوثين بجهل مسؤولي المؤسسات لأهمية العمل السوسيولوجي على مستوى مختلف القطاعات المهنية، فإن حضورها يتوقف هو الآخر على طبيعة المنصب الذي يحتله السوسيولوجي من جهة، كما يرتبط بمدى تعرف المسؤولين على مستوى المؤسسات على علم الاجتماع وعلى دور السوسيولوجي وماذا يمكن أن يقدمه من مهارات في منصب عمله.

يطبع اختلاف الوضعيات المهنية للسوسيولوجيين المهنيين بهويات مختلفة فمنهم من يحتفظ بهويته السوسيولوجية حيث ينظر له في وسطه المهني كسوسيولوجي يمارس مهام مهنية ذات علاقة بعلم الاجتماع، في حين تحرم الغالبية من السوسيولوجيين المهنيين من هذه الميزة، حيث لا يقدم منصب العمل الذي يشغلونه أية فرصة لتعريف السوسيولوجي بنفسه ولا بالمعارف التي تكون عليها والتي يمكن أن تبرز في الوسط المهني من خلال الممارسة السوسيولوجية.

إذا كان غياب مناصب عمل خاصة بعالم الاجتماع وغياب الممارسة السوسيولوجية في القطاعات المهنية خارج المجال الأكاديمي هو تعبير على ابتعاد علم الاجتماع في الجزائر عن الطابع التمهيني، فيمكن ربط صعوبات تحقيق طابع التمهينية من زاوية أخرى ، بعدم تثمين الدراسات والأعمال الأكاديمية لعلماء الاجتماع من أساتذة وباحثين وحتى أعمال الطلبة التي تتجزأ للحصول على مذكرات الماجستير والدكتوراه ، كما يحدث في الدول الغربية، مما عمل على تغريب علم الاجتماع في الجزائر حتى من جانبه الأكاديمي .

وإذا فسر هذا التغريب من قبل العديد من علماء الاجتماع منهم جمال معتوق و علي الكنز¹ في دراساتهم لوضعية هذا العلم ووضعية المعرفة السوسيولوجية في بلدان العالم العربي، بغياب علم اجتماع عربي والذي يفسر بدوره باعتماد علماء الاجتماع العرب على النظريات الغربية*، يعتبر في نظرنا حكم قاس في حق كل المجهودات التي يبذلها العديد من علماء الاجتماع الجزائريين لمحاولة تفسير الواقع بمختلف مؤسساته وأنساقه.

إن واقع الإنتاج المعرفي السوسيولوجي في الجزائر يوضح بأن عدم تمكن هذا العلم من تحقيق اعتراف اجتماعي، إنما يرتبط بعدم تثمين المجتمع له و للمجهودات العديدة التي يقوم بها علماء الاجتماع الأكاديميين.

إن البحوث السوسيولوجية مستمرة، ولا يكمن العيب في المشتغلين بعلم الاجتماع، بقدر ما يرتبط بالمسؤولين على مستوى مختلف البنيات المجتمعية ، الذين لا يحاولون ولا يقبلون

¹ تتمثل هذه الدراسات في:

- أطروحة دكتوراه الدولة لجمال معتوق، تحت عنوان "واقع وآفاق علم الاجتماع في المغرب العربي، الجزائر، تونس، والغرب 1999.
- كتاب علي الكنز **Au fil de la crise** والذي يؤكد فيه على أن عجز علم الاجتماع من فرض نفسه في العالم العربي هو نتيجة عدم تمكن علماء الاجتماع أنفسهم من إحداث نظريات خاصة بمجتمعاتهم مما يسمح بإنشاء علم اجتماع عربي.

على استغلال نتائج الدراسات، من خلال تقديم طلبات على الخدمة السوسولوجية ومحاولة الاستفادة من المعارف والمهارات التي يحملها خريجو علم الاجتماع .

من جهة أخرى يمكن ربط مكانة علم الاجتماع في المجتمع الجزائري ، بالاستراتيجيات التي يبنيتها المسؤولون على مستوى السلطة حول تواجد أقسام علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية. وإذا كان ينظر إلى علم الاجتماع في فترة السبعينات على أنه أداة تساعد على تمرير إيديولوجية الدولة التنموية لهذه الفترة،

فإن التوسع في فتح أقسام علم الاجتماع على مستوى مختلف المؤسسات الجامعية، ما هو إلا وسيلة لإيجاد مقعد بيداغوجي ي لأعداد الطلبة الناجحون في شهادة البكالوريا، خصوصاً منهم الذين لم يسعفهم الحظ في التسجيل في التخصصات العلمية والتقنية. وليس بغرض تقديم تكوين متين يسمح لخريجي علم الاجتماع من التقدم لسوق العمل معرفين بهويتهم السوسولوجية و عارضين لمهارتهم المعرفية نظرية كانت أم منهجية، مما يسمح للممارسة السوسولوجية أن تجد طريقاً لها ضمن مختلف البنيات الاجتماعية.

وإذا قبل الجامعة الجزائرية على إصلاح جديد من خلال تطبيق نظام ل.م.د. هذا النظام الانجلوساكسوني الذي يحمل مسارين للتكوين: المسار الأكاديمي والمسار المهني، كما يعطي في نفس الوقت فرصة للطالب الجامعي على أن يبني مشروعه التكويني بنفسه. فهل سيسمح تطبيق النظام الجديد من توسيع فرص تمهين علم الاجتماع، أي بتحديد عنوان لمنصب عالم الاجتماع في التصنيفات المهنية مما يوسع من فرص خريجي علم الاجتماع في توظيف المعارف السوسولوجية وتحقيق اعتراف اجتماعي من قبل المسؤولين ومن قبل الزملاء في محيط العمل مما يسمح بتمتع السوسولوجيين المهنيين بهويتهم السوسولوجية المهنية خارج الجامعة ومراكز البحث .

قائمة المراجع العامة

- بربر كمال : إدارة الموارد البشرية، اتجاهات وممارسات، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 2008
- برتيلو جان ميشال: بناء المجتمع، تر: جورجيت الحداد، عويدات للنشر والتوزيع، بيروت ،لبنان،1999.
- بن اشنها عبد اللطيف: تكون التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1883-1962، تر،نخبة م ن الأساتذة،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979.
- بن اشنها مراد:نحو الجامعة الجزائرية، تأملات حول مخطط جامعي،تر، عايدة أديب بامية، د،م،ج. 1981
- بن يحي محمد الصديق: خطاب الافتتاح للمؤتمر الدولي الرابع والعشرون لعلم الاجتماع، نقلا عن /مجلة الجامعة، 1975، عدد1.
- بوتفنوشت (م) : نظرة تاريخية لتدريس علم الاجتماع بجامعة الجزائر،في/مجلة علم الاجتماع،معهد علم الاجتماع الجزائر 1991/1992 ص7-38.
- بوحوش عمار: برامج التعليم العالي تفقد مصداقيتها في الجزائر ، جريدة الشروق، عدد1672، 2006
- بورعدة عائشة: المدرسة الجزائرية والاستراتيجيات الأسرية، دكتوراه الدولة، قسم علم الاجتماع جامعة الجزائر،2007-2008.
- بوقراطة جمال :خصوصية علم الاجتماع في الوطن العربي، دراسة تحليلية نقدية، ماجستير،قسم علم الاجتماع. جامعة القاهرة،1989
- جان مينو: الجماعات الضاغطة ، تر بهيج شعبان، مكتبة الفكر الجامعي بيروت، لبنان،1971

- حرز الله، ع و بداري ك: نظام ل. م. د. ليسانس، ماستير، دكتوراه، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008
- حلوش عبد القادر، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر ، دار الأمة للطباعة والنشر 1999
- دوركايم اميل: في تقسيم العمل الاجتماعي، ترجمة حافظ الجمالي، السلسلة العربية بيروت 1982.
- بومخلوف محمد :سوق العمل الخليجي وإشكالية توظيف علم الاجتماع، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، عدد 2002، 14.
- عمروني بهجة، "تسيير التمدرس والبيداغوجيا في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية"، مقال منشور في مؤلفة جماعية تحت إشراف غلام الله محمد : الجامعة الجزائرية وحكامتها. مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي والتنمية 2009
- غريد جمال(تنسيق وتقديم) : الجامعة اليوم أعمال ندوة، منشورات crasc 1998.
- غلام الله محمد: بناء الجامعة الجزائرية : ثلاث عقود من الانزلاقات الكمية، دفاتر مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي والتنمية، عدد 72، 2005.
- لقجع عبد القادر: (تنسيق وتقديم)، علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر، دار القصة للنشر، الجزائر 2004.
- ماضي مصطفى: النخبة والمسألة اللغوية في الجزائر، من القطيعة اللغوية إلى الانتقاء والتهميش باللغة، دار القصة للنشر، 2008.
- العياشي عنصر "ازمة أم غياب علم الاجتماع"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990، عدد 137.
- مرميوي أحمد: الممارسة السوسيولوجية لعلم الاجتماع في المؤسسة العمومية الجزائرية، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع الجزائر، 2011-0102

-معتوق جمال: "لمحة تاريخية عن الممارسة السوسيولوجية بالجزائر، حالة معهد علم الاجتماع بالعاصمة" في/مجلة. الدفاتر الجزائرية لعلم الاجتماع، العدد 1، 2000.
-كيروور نصر الدين: علم الاجتماع وسوق العمل، مذكرة ماجستير، قسم علم الاجتماع، 2006/2007

-ريمون بودون: مناهج علم الاجتماع، منشورات عويدات، بيروت، 1972
-الدياليمي عبد الصمد: القضية السوسيولوجية، الدار البيضاء، إفريقيا الشرق، 1989

الوثائق:

-الجلسات الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي: التقرير الوطني للتقويم المرحلي لتطبيق إصلاح التعليم العالي، 19-20 ماي. 2008.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المديرية الفرعية للإحصاء بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي 2013

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مديرية التعليم، برنامج ليسانس علم الاجتماع، 1996-1997

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، محضر اجتماع اللجنة البيداغوجية الوطنية لعلم الاجتماع والديموغرافيا

Bibliographie Générale

A

-A.A.D.R.E.S.S : M'Hamed Boukhobza, **connaitre et comprendre sa société**, éd casbah 2009.

- Alter(N) et Laville(J-L): -Sain Saulieu Renaud: **La construction des Identités au travail**, in/ les nouveaux visages de la croyance Mensuel N° 149, Mai 2004.

-Amiot(M) Trickey(A) :**A quoi sert l'université ? une université, ses étudiants et le marché de l'emploi**. PUF ,1978

-Autres (E) : « **La construction de l'identité professionnelle chez des PLC2 EPS** »IN/ Les carnets des STAPS, N°5, -sport ET identité

B

-Beaud (M) : **L'art de la thèse**, approche, ed casbah, 1999

-Becker(H S) : **les ficelles du métier**, comment conduire sa recherche en sciences sociales, éd la découverte,2002.

-Beitone(A). et aliés : Dictionnaire des sciences économiques, Edition : Armand Colin, Paris. 1995. P : 131.

-Bel (M) : « **La notion de qualification dans l'approche des relations emploi/formation par la planification française** » in/ Lucie Tanguy, **l'introuvable relation formation /emploi**, éd la publication Française,1986.

-Bellataf (M) et ARHAB(B), 3ème rencontre jeunes et société, le 24, 25, 26 Octobre 2007, Marseille, édition Foxil Software Company 2007, disponible sur <http://www.jeunes-et-société.cereq.fr/RGS3>

-Bendib (R) : **L'état rentier en crise, éléments pour une économie politique de la transition en Algérie**, OPU ,2006.

-Bennoune (M) : **Education Culture et Développement En Algérie**, ENAG2000.

-Berthier (N) :**Les Techniques D'Enquête**, Méthode et exercices corrigés, Armand Colin,1998.

-Blanchet(A) Gotman (A) : **L'enquête et ses méthodes, L'entretien**, 2^e éd, Armand colin,2007 .

-Blin (j F) : **Représentation, pratiques et identités professionnelles**, l'Harmattan, Paris ,1997.

-Boudon (R) , **A quoi sert la sociologie ?** texte paru dans Cités, rubrique « grand article »,131-154. 2002

- Bourdieu(P): « Le capitale sociale. Notes provisoires »,in/ Bevort, Lallment. **Le capital social**, performance, équité et réciprocité. Ed la découverte, 2006.

-Bourdieu (P): **Actes de recherches sociales...**la cause de la science, 1968

-Bourdieu(P) et al: **Le métier de sociologue**, mouton de gruyter, 5^eéd,2005.

- Bourdieu Pierre :**Question de Sociologie**, éd Minuit,1984.

- Bourdieu (P), Passeron (JC) :**La reproduction**, éléments pour une théorie du système d'enseignement, éd Minuit,1970

- Bourdieu (P) : **La Misère du Monde**, éd du seuil,1993.

- Bourdieu (P)et al: **Les Héritiers**, éd de minuit,1964

-Burke.(E): " **L'Institutionnalisation de la sociologie en France**" sa portée sociale et politique, In revue Internationale des sciences sociales, N°4,1984,

-Buteau (M) **La construction identitaire professionnelle de l'infirmier de secteur psychiatrique**, 22 /09/2008.

-Castel (R):**la sociologie et la repense a la demandes sociale** in /Bernard Lahire, **A quoi sert la sociologie?**, 2004

- chapoulie (J-M) : **sur l'analyse sociologique des groupes professionnelles**, in/revue Française de sociologie ,xiv,1.1973.

-Chitour (ch Ed), **Le system Educatif algérien du XXI siècle Entre identité et mondialisation**, OPU

-CREAD-ARCAASD: **Elites et Société**, Algérie et Egypte, éd casbah, 2007.

-Crozier(M) : **La société bloquée**, éd seuil, 1994.

-Crozier (M) , Freiberg(E) : **L'acteur et le système**, Ed seuil 1977.

-Crozier (M) ,**A quoi sert la sociologie des organisation ?** T2, Ver un nouveau raisonnement pour l'action, Seli Arslan, 2000.

D

-De Coster (M) Pichault (F): **Traité de Sociologie du travail**, 2ed,De Boeck université,1998.

-De Coster (M) :**Introduction a la sociologie**, 5^e éd,de boeck2002.

-Demazière (D) :**Le chômage** ,comment peut-on être chômeur ? belin, 2003 .

-De Montlibert (Ch), **La professionnalisation de la Sociologie et ses limites**, Française de sociologie XXIII,1982

-Dubar (C) : **La crise des identités**, l'interprétation d »une mutation, Paris, puf, 2000.

-Dubar (C) : **faire de la sociologie**, un parcours d'enquêtes, belin2006.

- Dubar (C) : préface du livre, **la face cachée de la sociologie**, a la découverte ,sociologues praticiens,belin2006.

-Dubar,(C) :**Les tentatives de professionnalisation des 2tudes de Sociologie : un bilan prospectif**, in Lahire b, A quoi sert la sociologie ? la découverte

Paris,2004.

- Dubar (C) , Tripier (P): **Sociologie des Professions**, éd Armand colins,2010.

- Dubar (C) : **La socialisation** ,3^oéd Armand colins, **PARIS,2000**.

- Dubar(C) :**Identités collectives et individuelles dans le champ professionnel**, in/ De Coster (M) Pichault (F): **Traité de Sociologie du travail**, 2ed, De Boeck université,1998,pp385-401.

E

-El Aoufi (N) Bensaïd(M) : **Les Jeunes : mode d'emploi**, chômage et employabilité au Maroc, Economie Critique,2008

-Elias (N)t: **Qu'est-ce que la sociologie?** Ed de l'aube ,1991.

-El-Kenz (A) : **Au file de la crise** , 4 études sur l'Algérie et le monde arab, Bouchene,1989.

- Epiphane (D).,Martinelli (D).,"l'accès à l'emploi des diplômés de l'enseignement supérieur »*Formation Emploi*, n° 58, Céreq, La Documentation française, avril- juin 1997

-Erbès-Seguin Sabine: **La sociologie du travail**, éd la découverte, 1999.

-Etienne (J) et al, **Dictionnaire de sociologie** : les notions, les mécanismes et les auteurs, édition Hatier, 1997

F

-Feroukhi (D) : **la problématique de l'adequationFormation- Emploi**, CREAD, 2005.

-Feroukhi (D) :**Premier pas a la Vie Active des Sortants de L'université D'Alger**, cerpec,1993

-Feroukhi (D) : « **insertion Professionnelle Des Sortants de l'institut des Sciences Economiques d'Alger** », Cahiers du CREAD, n°3, 1991.

-Friedberg(E) « **sociologie et action managériale** » l'utilité d'une approche sociologique pour le management, in revue **l'épreuve des faits**, mars 1996.

-Foray (D) : **l'économie de la connaissance**, éd casbah, 2004.

-Ferréol (G): **dictionnaire de sociologie**; Armand colin paris 1995.

-Ferréol (G): **Gouvernance universitaire et politique territoriales en europe**. element de coparison, IRES, octobre 2007.

G

-Gazier(F): **Employabilité: concepts et politiques** Automne/ hiver . n° 67/68. 1999.

-Ghalamallah (M) : **Pédagogie universitaire et pouvoir politique en Algérie** ,in/Espace scolaire espace domestique, CREAD ,1997.

-Ghalamallah(M): « **L'université Algérienne : Genèse des contraintes Structurelles, conditions pour une mise a niveau** », In /Etudes sur L'université Algérienne, ,CREAD ,N° 77 , 2006

-Ghalamallah (M): **Les signification Possibles de la récentes refontes des Etudes Universitaires**, "reforme alternatives "ou"contre – reforme", In Annales de l'université alger, N°2,1987-1988, P,51-67.

- Ghiglione (R) et al: **Manuel D'Analyse de contenu**, Armand Colin,1980.

-Ghiglione(R), Matalon (B) : **Les enquêtes sociologiques, théories et pratique**, Armand Colin 1978

-Guerid(D) : **L'exception Algérienne**, la modernisation a l'épreuve de la société, casbah éd, 2007

-Govaerts.(F)« **Le procès de production de connaissances** », in 24em congres de la sociologie, OPU, Algérie, mars 1974

H

-Halpern(C) :**Identité(s)L'individu, le groupe, la société**, éd. SC. Humaines ?2009

-Hainard (F)dir **L'insertion professionnelle des sociologues diplômés de l'Université de Neuchâtel**, Faculté des lettres et des sciences humaine Institut desociologie, U, Neuchâtel 2009-2010.

-Huberman(A) ET Autres:**Analyse des données qualitative**, DeBoeck Université1991.

-Jodelet (D) : **Les représentation sociales**, sociologie d'aujourd'hui , PUF, 1989.

K

-Kadri (A) : **le système de l'enseignement supérieur algérien dans la décennie 80lesréformes dans la réforme : des contournements avortés**. Naqd n° 5, avril-aout1993.

- Kadri-Messaid(H.A) :**L'enseignement de la sociologie du travail : a la recherche d'un sens**, in lakjaa Abdelkader **Sociologie et société en Algérie**, Casbah ed,Alger 2004

-Kadri-Messaid (H.A). : **La sociologie, une discipline d'actualité**, in/Bengurna ,M ,Les Sciences Sociales en Algérie, Genèse et pratiques, cread,2011.

-Khalfaoui, (H), « **Les conditions d'émergence d'une communauté scientifique en Algérie :Savoir et pouvoir de 1962à 1992** » pp159-178 in/ les cahiers algériens desociologie, n° 1, 2000.

-kardyv,1976, in/ Piriou : **la sociologie des sociologues**, formation identité, profetion, ENS Ed,1999.

L

-Labidi (Dj) : **Science et Pouvoir en Algérie**, de L'dépendance au 1^{er} plan de la recherche scientifique 1962-1974, OPU ,1992.

-Lahire (B) : **A quoi sert la sociologie**, la découverte, 2004.

-Lahire (B) d : « **Utilité : entre sociologie expérimentale et sociologie sociale** »

-Legrand(M) : « Essor de l'intervention en sociologie » in/ Vrancken(D) ,Kuty (O), **La sociologie et l'intervention, enjeux et perspectives**, de Boeck ,2001

-Legrand (M) : **la sociologie et ses métiers**, L'harmattan 1995

-Lucas (Y), Dubar (C): **Genèse et dynamique des groupes professionnels**,PUL,1994.

-Louche (C) : **Psychologie sociale des organisations**, Armand colin, Paris 2007.

M

- Mann (B) , Wolfgang Petran: **Que savent faire les sociologues que les autres ne savent pas faire ?** La sociologie professionnelle en Allemagne; Sociologies Pratiques 2007-2011

-Maatouk,(F): **Les contradictions de la sociologie arabe**, L'Harmattan 1992.

-Madoui (M), **Les sciences sociales en Algérie. Regards sur les usages de la sociologie**, sociologie d'ailleurs. In sociologie pratiques, 2007/2 (n° 5).

-Mairi (L) : **Faut-il fermer l'université ?** ENAL ,1984

-Mann(B)et Wolfgang(P): **Que savent faire les sociologies que les autres ne savent pas faire?** La sociologie professionnelle en Allemagne, revue sociologie pratique n° 20, avril 2010.

-Marcyan (y): **L'orientation scolaire et professionnelle des étudiants de licence desociologie et de psychologie de l'université de Nancy 2, contraintes sociales et structurelles, socialisation professionnelle et construction identitaire**, Mémoire de maitrise de sociologie, Nancy 2, 2001.

-Merklé (P) : **Sociologie des réseaux sociaux**, la découverte, paris,2004.

-Merton (R) . K: **Eléments de théorie et de méthode sociologique**, Armand colin1997.

-Messaid(H.A)« pratiques sociologiques et pratique institutionnelle », in/ colloque sur **les sciences sociales Aujourd'hui**, 26-27-28-et 29 mai,1984. Pp207-20-17

-Mills ,(c w) : **L'imagination sociologiques**, éd Maspero,1967,

-Morin (P) : **De la sociologie masquée a la sociologie avouée**, in/ L' intervention sociologique en entreprise, Actes des journée d'études30/31 mai 1991, LAISF ? 1994.

- Morin (E): **Sociologie**, éd fayard1984.

-Mucchielli (R) : **L'Analyse de contenu, des documents et des communications**,5^e ed,1984.

- Musette, (M S) "la situation sociale en Algérie", IN : **monde arabe Maghreb-Machrek**, trimestriel n°167 janv. –mars 2000, France.

Musslin (Ch) :**le pilotage des établissements d'enseignement supérieur**, les entretiens de lille 2-3/07/2003

O

-Oberelé , (D) : **Vivre Ensemble. Le groupe en psychologie Sociale**, in/ Catherin Halpern, Identité(s), l'individu, le groupe, la société. Ed ,SH 2009.

-Osty (f), « **Identitéau ravail et accès a la reconnaissance** », in /guy minguet et christian thuderoz. **travail, entreprise et societé**, puf, 2005.

P

-Peretti(j.m) : **Ressources humaines et gestion du personnel**, vuibert,Paris.1994.

-Piriou (O) : **la face cachée de la sociologie**, a la découverte des sociologues praticiens, belin2006.

-Piriou (O) : **Entretien in/ les femmes changent –ellele travaille?** PUF2007.

-Piriou (O) : **Que deviennent les anciens étudiants de sociologie en France**, novembre 2007, <http://www.afs-socio.fr/f192.htm>.

-Piriou (O) : **La sociologie des sociologues**, formation, identité, profetion ;ENS ed 1999.

R

- Robert (C):**la sociologie et la repensé a la demandessociale** in /Bernard Lahire, quoi sert lasociologie? 2004, pp67-78

-Rose, (J), **les jeunes face à l'emploi** : sociologie économique, édition Desclée de Brower, 1998

-Quivy (R) Campenhoudt (L) : **Manuel de recherche en sciences sociales**,3^e éd, dunod 2006.

S

-SAFIR (N) : **essais d'analyse sociologique**, culture et développement, T1 opu-Enal1985.

-Sain Saulieu (R): « **Quel Métier de sociologues aujourd'hui** » ? In/ **L.S.C.I.**n° 48, 1994

-Sain Saulieu (R) : « **La conduite sociologique du changement piloté en entreprise** », In/ **L.S.C.I.** n° 48 1994. Pp181-203

-Sain Saulieu (R) : « **Le métier de sociologue en pratiques** » , in/ Legrand et al,**la sociologie et ses métiers**, l'harmattan,1985 ,pp13-33

Created with



nitro^{PDF}**professional**

download the free trial online at nitropdf.com/professional

- Sain Saulieu (R): **La construction des Identités au travail**, PSPO 2000.
- Sain Saulieu (R) : « **le métier de sociologue en pratique** »,in/ Legrand et al, **la sociologie et ses métiers**, l'harmattan,1995.
- Shatzment (S) :in /Albarello(L) : **Pratiques et Méthodes de recherche en sciences sociales**, Armand colin,1995.
- Sidi Boumedine (R) **L'AARDES , un enfant du miracle**, in A.A.D.R.E.S.S. M'Hamed boukhobza, connaitre et comprendre sa société, casbah ed.2009
- Stauckieucz (F): **travail, compétence et adaptabilité**, édL'harmattan, 1998
- Streicher.(F): "**Identités et stratégies de professionnalisation**, " in/ Legrand et al, **la sociologie et ses métiers**, l'harmattan, 1995.

T

- Taleb Ibrahim (Kh); "l'arabisation, lieu de conflits multiples", in/ **Elites et questions identitaires, réflexions**, casbah éd, 1977
- Tanguy (L): **L'introuvable relation formation /emploi**, la documentation Française, paris,1986
- Tortagada,(R) : « La qualification :concept empirique »in/ Tanguy Lucie : **L'introuvable relationformation /emploi**, la documentation Française, paris, 1986
- Touraine(A) : **Pour la sociologie**, éd du seuil,1974.
- Touraine (A):**Le moment de la sociologie**, ed du seuil,1974.

U

- Université de Rouen; **Le Capital Social**, Actes du Colloque organisé par le Gris (Group de recherche Innovations et sociétés), Université de Rouen, 6 Février 2003, Cellule Gris, n° 10, Mars 2004, 251 pages

Created with



nitroPDF professional

download the free trial online at nitropdf.com/professional

V

- Valastro Orazio (M): **le sociologue professionnel et la construction sociale de sa pratique**, Esprit Critique, revue internationale de sociologie et de sciences sociales, vol.4; n°.02-février 2002.

-Valenci: **Le Maghreb avant la prise D'Alger**;(S.E),(S.L.D)

-Vatin J.C: **L'Algérie des anthropologues**, éd Maspero, 1975.

-Vrancken (D), Kuty olgierd : **La sociologie et l'intervention**, Enjeux et Perspectives,Deboeck université ,2001.

Autre références

- El watan : **connaitre et comprendre sa société** , BOUKHOBZA M'Hamed:
jeudi 24 avrile2008
- [http:// les definitions.fr/ motivation //ixzz2nalukwbi](http://lesdefinitions.fr/motivation//ixzz2nalukwbi)

الملاحق

دليل المقابلة

زملائي زميلاتي من علماء الاجتماع والذين يشغلون مناصب عمل على مستوى مخلف القطاعات المهنية خارج المجال الأكاديمي، الرجاء منكم المساهمة في انجاز هذا العمل، عن طريق الإدلاء بآرائكم ومواقفكم حول مختلف المحاور التي يحتويها دليل المقابلة

يتحدد الهدف من إنجاز مشروع الدكتوراه المعنون " **علم اجتماع السوسيولوجيين المهنيين** " بمحاولة فهم وضعية العديد من الزملاء السوسيولوجيين المتواجدين على مستوى سوق العمل خارج المجال الأكاديمي، ما هي الصعوبات التي تعترضهم للحصول على مناصب شغل، ما هي طبيعة المناصب التي تقترح عليهم وهل تتناسب مع طبيعة الشهادة التي يحملونها.

ما هي مكانة المعرفة السوسيولوجية خارج المجال الأكاديمي، هل هناك طلب اجتماعي على هذه المعرفة وعلى حاملها من خلال مما يعبر على وجود اعتراف اجتماعي بعلم الاجتماع كعلم همه الوحيد هو فهم ما ينتج في المجتمع من ظواهر نتيجة العلاقات التي تقوم بين الأفراد والذين يحملون ثقافات ومواقف مختلفة.

شكرا على مساهماتكم وعلى إعطائنا فرصة من وقتكم لإنجاح هذا العمل

الأستاذة عمروني

1-دليل المقابلة الخاص بالسوسيولوجيين المهنيين

يتضمن دليل المقابلة عدد من المحاور و هي مدرجة كالآتي

1-محور حول دوافع الالتحاق بقسم علم الاجتماع، ويهدف هذا المحور إلى معرفة:

- دوافع اختيار علم الاجتماع :- إرادة شخصية تدفعها -رغبة معرفية وإستراتيجية مهنية مستقبلية؟ -حتمية فرضتها عليه الإدارة، مع سياسة التوجيه الجامعي.

2- محور حول المسار الدراسي للمحيط العائلي للمبحوث: ونحاول من هذا المحور

- تحديد العلاقة ما بين الخلفية الثقافية للأهل والمسار الدراسي للأبناء مدى تدخل الأولياء في توجيه الأبناء واختيارهم في اختيار الفرع في الجامعة.

3-محور خاص بتصور المبحوثين لتخصص علم الاجتماع قبل وبعد الالتحاق به،

ويهدف هذا المحور إلى:

-تعرف المبحوث على علم الاجتماع سواء كثقافة عامة أو كفرع من

فروع التكوين في الجامعة،

- كيف يقيم عالم الاجتماع هذا التخصص مقارنة بالتخصصات العلوم

الإنسانية والاجتماعية الأخرى؟

- ماهي الحظوظ التي يفرها على مستوى سوق العمل؟

4- موقف السوسيولوجي من التكوين في علم الاجتماع وتأثيره على فكر المبحوث

ونحاول في هذا المحور معرفة:

-رأي المبحوثين من برامج التكوين ومحتوياتها في علم الاجتماع،

-كيفية تقييم السوسيولوجي مختلف المعارف التي تلقاها خلال أربع سنوات من

التكوين، وربما أكثر بالنسبة للمبحوثين الذين أتموا أو هم مقبلين على الدراسات العليا سواء الماجستير أم الدكتوراه.

ما هي الآثار التي أحدثها التكوين في علم الاجتماع في فكر المبحوث؟ كيف أصبح

ينظر للمحيط الاجتماعي بصفة عامة ومحيط العمل بصفة خاصة؟

من هم علما الاجتماع سواء الجزائريون أم العالميون والذين تركوا انطباعات في ذهن

المبحوث؟

5- محور حول الطرق الموظفة للحصول على منصب عمل، انطلاقا من شحة سوق العمل في توفير منصب عمل حتى أمام خريج الجامعة، وتحديدًا أمام خريجي علم الاجتماع سنحاول التوقف عند النقاط التالية:

* مدة البطالة التي عاشها خريج علم الاجتماع قبل حصوله على أول منصب عمل.

* كيف تحصل على منصب عمل؟ هل بواسطة شهادة علم الاجتماع، أم عن طريق شهادات أخرى وتكوين آخر؟

* هل غير منصب عمله، وما هي أسباب تغيير المنصب؟

* عن طريق العلاقات الشخصية، وستعمل هذه النقطة على توضيح مكانة ودور الرأسمال الاجتماعي في فتح فرص التمهين أمام خريج الجامعة.

6 - محور الهوية المهنية للسوسيولوجي في مجال العمل: ويسمح هذا المحور للمبحوث بتقييم -علاقة تكوينه في علم الاجتماع بمنصب العمل.

- تحديد نظرة المستخدمين لعلم الاجتماع وللمعرفة السوسيولوجية؟ ما هي المهام المهنية التي توكل لخريج علم الاجتماع؟ وهل تتناسب وتكوينه السوسيولوجي، والدرجة العلمية التي يحملها؟ هل يعكس منصب العمل المرتبة العلمية التي يحملها عالم الاجتماع، سواء من جانب الرتبة في السلم المهني للوظائف العمومي، أم من جانب الأجر الذي يتقاضاه المبحوث؟

- هل يمكن للسوسيولوجي ومن خلال وضعيته المهنية أن يتصور مهنا لعلم الاجتماع؟

7 -محور مخصص للمشاريع المهنية للسوسيولوجي المهني: سيعالج هذا المحور

* الغايات المهنية للسوسيولوجي المهني؟ هل ينوى تغيير منصب عمله، وما هي الدوافع التي تجعله في تغيير منصب العمل؟

8- علاقة السوسيولوجي المهني بعلم الاجتماع الأكاديمي من اهتمامات هذا المحور:

* مدى تواصل السوسيولوجي المهني لعلم الاجتماع وأساتذة هذا

التخصص في الجامعة؟ ما هي طبيعة هذه العلاقة؟

* التسجيل في الدراسات العليا أم بسبب اندماجه في فرقة بحث؟

* هل أن طبيعة العمل تفرض رجوعه إلى المعرفة السوسيولوجية وإلى

استشارة أساتذة علم الاجتماع؟

* الاهتمامات المعرفية في علم الاجتماع، ما هي آخر مطالعاته في علم

الاجتماع؟ هل له كتابات ومنشورات؟

9- محور الطلب الاجتماعي على البحث السوسيولوجي. ويهتم هذا المحور بفئة

السوسيولوجيين الأكاديميين والذين ينجزون مشاريع بحث حسب احتياجات المؤسسات.

الهدف هو التعرف على:

* طبيعة المعارف التي ينتجها السوسيولوجي الأكاديمي من خلال الدراسات

التي ينجزها،

* مدى تمتع السوسيولوجي الأكاديمي بالحرية الأكاديمية في تحليل وتفسير

الظواهر، أم انه يكون مقيدا بتوجيهات طالبي الدراسة ، مما يجعله ينتج خطايا مكيفا

لطموحات وضغوطات مسؤولي المؤسسات.

10- أمام الصعوبات التي يعيشها تخصص علم الاجتماع سواء على مستوى التكوين

بسبب نقص الهياكل القاعدية وكذا نقص الأساتذة المؤطرين للأعداد المتزايدة للطلبة في كل

سنة جامعية من جهة ثم ومن جهة ثانية مكانة ودور علماء الاجتماع على مستوى سوق

العمل، فان السؤال عن ضرورة إبقاء هذا التخصص في الجامعة أم لا، وكذا نصح الطلبة

الجدد بالتسجيل فيه يعتبر سؤالاً هاماً وضرورياً

11- محور حول البيانات الشخصية للمبحوث ، وهو المحور الذي يطلعنا عن الفئة

العمرية التي ينتمي إليها المبحوث والتي تحدد لنا الظروف الاجتماعية السياسية

والإيديولوجية والتي يكون قد أثرت في أفكار السوسيولوجي،

II-محور خاص بالإطارات المختلفة التخصصات والمقبلة على التكوين في علم

الاجتماع

يسعى هذا المحور إلى محاولة فهم

1-2 أسباب إقبال مهنيين من تخصصات أخرى على التكوين في علم الاجتماع،
ويساعد التعرف على مثل هذا الهدف على ربط العلاقة القائمة ما بين مهنة المبحوث وعلم الاجتماع.

2-2 التخصص في علم الاجتماع الذي اختاره المبحوث وعلاقته بمجال عمله

2-3 المعارف السوسيولوجية التي يمكن أن يوظفها المبحوث في مهامه المهنية

الأصلية؟

2-4 ما هي الإضافات التي يقدمها التكوين في علم الاجتماع للمعارف السابقة التي

يحملها المهنيون المقبلون على علم الاجتماع؟

2-5 ما هي مجالات تطبيق المعرفة السوسيولوجية في منصب العمل.

المقابلات التدعيمية

إن أية محاولة لفهم وتحديد العوامل التي تتحكم في تحديد مكانة علم الاجتماع وبالتالي مكانة خريجي هذا التخصص والأدوار التي يمكن أن يلعبونها في سوق العمل، تبقى ناقصة إن لم تدعم بآراء مختلف الفاعلين والذين لهم علاقة بمسالة والشغل وتوظيف خريجي الجامعات وبالخصوص خريجي علم الاجتماع

لهذا السبب فقد تم الاستعانة بمقابلات تدعيمية خصصت لفئات وهي:

المسؤولون في الوظيفة العمومي ، إن الغرض من التحوار مع هؤلاء المسؤولين إنما من أجل معرفة:

*أسباب عدم استقرار وضعية خريجي علم الاجتماع ضمن قوانين تشريعات العمل.

*ما هي نظرة مسؤولي الوظيفة العمومي لعلم الاجتماع.

*وما هي المعايير التي يجب أن تتوفر في تخصص معرفي حتى يمكن ان يدرج في قوانين التوظيف؟

المسؤولون على مستوى الوكالة الوطنية للتشغيل: ستسمح هذه المقابلة من الاطلاع على:

- فرص الحصول على منصب لخريجي علم الاجتماع .
- ما هي طبيعة لمناصب الشغل التي يوجه إليها خريجو علم الاجتماع.
- ما هي الصعوبات التي تواجه المسؤولين في توجيه خريجو علم الاجتماع في سوق العمل؟

المستخدمون والمسؤولون على التوظيف على مستوى بعض المؤسسات العمومية والقطاعات المختلفة نذكر منهم

-مسؤول الموارد البشرية لبلدية بني مسوس،

-مدير الصندوق الوطني للتوفير ليفيرجي

-رئيس بلدية في العاصمة

Statistiques par filières du bac et par années

Département de sociologie

Total	N06	N04	N03	N02	N01	G09	G05	G04	G03	G02	G01	Filières bac
106	0	2	62	23	19	0	0	0	0	0	0	2000
89	5	6	48	14	16	0	0	0	0	0	0	2001
48	1	2	25	11	9	0	0	0	0	0	0	2002
114	7	4	53	24	26	0	0	0	0	0	0	2003
271	5	2	146	61	57	0	0	0	0	0	0	2004
262	3	14	138	59	48	0	0	0	0	0	0	2005
614	29	39	470	14	62	0	0	0	0	0	0	2006
709	51	48	498	23	89	0	0	0	0	0	0	2007
955	0	4	98	4	71	8	10	52	468	42	198	2008
501	0	5	33	2	4	3	42	12	304	23	73	2009
Système LMD pas d'étudiants en 1ère année sociologie												2010
Système LMD pas d'étudiants en 1ère année sociologie												2011
3669	101	126	1571	235	401	11	52	64	772	65	271	Total

G01	LETTRES ET SCIENCES HUMAINES
G02	LETTRES ET SCIENCES ISLAMQUES
G03	LETTRES ET LANGUES ETRANGERES
G04	SCIENCES EXACTES
G05	SCIENCES DE LA NATURE ET VIE
G09	GESTION ET ECONOMIE
N01	LETTRES ET PHILOSOPHIE
N02	LANGUES ETRANGERES
N03	SCIENCES EXPERIMENTALES
N04	MATHEMATIQUES
N06	GESTION ET ECONOMIE

إعلان

التربية لشرق الجزائر عن تنظيم مسابقة على أساس الشهادات للالتحاق بالأسلاك و الرتب التالية:

شروط المسابقة	عدد المناصب	مادة
• شهادة الدراسات العليا في الرياضيات. • شهادة الليسانس في الرياضيات. • شهادة الليسانس في الهندسة المدنية. • شهادة الليسانس في الهندسة الميكانيكية. • شهادة الليسانس في الهندسة الكهربائية. • شهادة الليسانس في الإلكترونيك. • شهادة الليسانس في الإلكترونيقن.	28	رياضيات
• شهادة الليسانس في اللغة و الأدب العربي.	18	لغة عربية
• شهادة الليسانس في التاريخ.	18	اجتماعيات
• شهادة الليسانس في اللغة الفرنسية. • شهادة الليسانس في الترجمة (من أو إلى الفرنسية).	20	لغة فرنسية
• شهادة الليسانس في اللغة الإنجليزية. • شهادة الليسانس في الترجمة (من أو إلى الإنجليزية).	20	لغة انجليزية
• شهادة الليسانس في التربية البدنية. • شهادة الليسانس في علوم و تقنيات النشاطات البدنية و الرياضية.	30	تربية بدنية

تودع الملفات شخصيا على مستوى مديرية التربية لشرق الجزائر في
بإثناء من تاريخ هذا الاشهار (إلى غاية 26 جويلية 2012).

إعلان

الوزارة عن تنظيم مسابقة على أساس الشهادات للالتحاق بالأسلاك و الرتب التالية:

المادة	عدد المناصب	شروط المسابقة
لغة العربية	168	• شهادة الليسانس في اللغة و الأدب العربي. • شهادة الليسانس في التاريخ. • شهادة الليسانس في العلوم الإسلامية. • شهادة الليسانس في الفلسفة. • شهادة الليسانس في علوم التربية. • شهادة الليسانس في علم الاجتماع شعبة تربوي أو ثقافي. • شهادة الليسانس في علم النفس تربوي أو مدرسي . • شهادة الليسانس في البيولوجيا. • شهادة الليسانس في العلوم الطبيعية. • شهادة الليسانس في الرياضيات. • شهادة الليسانس في الفيزياء.
لغة فرنسية	90	• شهادة الليسانس في اللغة الفرنسية. • شهادة الليسانس في الترجمة (من و إلى اللغة الفرنسية).

و إيداع الملفات : تودع الملفات شخصيا على مستوى مديرية التربية لشرق الجزائر في
بما ابتداء من تاريخ هذا الاشهار (إلى غاية 26 جويلية 2012).

إعلان

مديرية التربية لشرق الجزائر عن تنظيم مسابقة على أساس الشهادات للالتحاق بالأسلاك و الرتب التالية:

المادة	عدد المناصب	شروط المسابقة
رياضيات	58	• شهادة ماستر أو الليسانس أو شهادة الدراسات العليا في الرياضيات • شهادة مهندس دولة في البحوث العلمية
علوم فيزيائية	46	• شهادة ماستر أو الليسانس أو شهادة الدراسات العليا في الفيزياء
علوم طبيعية	32	• شهادة ماستر أو الليسانس أو شهادة الدراسات العليا في العلوم الطبيعية. • شهادة ماستر أو الليسانس أو شهادة الدراسات العليا في البيولوجيا. • شهادة مهندس دولة في البيولوجيا. • شهادة مهندس دولة في الجيولوجيا.
علوم إسلامية	20	• شهادة ماستر أو الليسانس أو شهادة الدراسات العليا في اللغة و الأدب العربي.
أدب عربي	69	• شهادة ماستر أو الليسانس أو شهادة الدراسات العليا في العلوم الإسلامية.
تاريخ و جغرافيا	42	• شهادة ماستر أو الليسانس أو شهادة الدراسات العليا في التاريخ. • شهادة ماستر أو الليسانس أو شهادة الدراسات العليا في الجغرافيا. • شهادة مهندس دولة في الجغرافيا.
لغة فرنسية	42	• شهادة ماستر أو الليسانس أو شهادة الدراسات العليا في اللغة الفرنسية. • شهادة ماستر أو الليسانس أو شهادة الدراسات العليا في الترجمة (من أو إلى الفرنسية).
لغة إنجليزية	34	• شهادة ماستر أو الليسانس أو شهادة الدراسات العليا في لغة الإنجليزية. • شهادة ماستر أو الليسانس أو شهادة الدراسات العليا في الترجمة (من أو إلى الإنجليزية).
تربية بدنية	30	• شهادة ماستر أو الليسانس أو شهادة الدراسات العليا في الرياضة. • شهادة ماستر أو الليسانس أو شهادة الدراسات العليا في علوم و تقنيات التمارين البدنية و الرياضية.
اقتصاد	3	• شهادة ماستر أو الليسانس أو شهادة الدراسات العليا في العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و العلوم المالية و علوم التأمين.

تودع الملفات شخصيا في مستوى مديرية التربية لشرق الجزائر في

تاريخ هذا الاشهر (إلى غاية 26 جويلية 2012).

COMMUNIQUE

2013

Le Ministère de L'éducation Nationale organise un recrutement auprès de l'Administration centrale dans les catégories suivantes :

Catégorie ou Poste	Conditions de Recrutement	Modalité de Recrutement	Postes Vacants
Ingénieur d'Etat en Informatique	Diplôme d'ingénieur d'Etat en Informatique ou équivalent - filière : ingénieur en informatique - filière : ingénieur de l'information	Concours sur épreuves	10
Ingénieur d'Etat en Statistiques	Diplôme d'ingénieur d'Etat en Statistiques ou équivalent	Concours sur épreuves	10
Administrateur	Diplôme de l'enseignement supérieur (Licence ou équivalent) : - Sciences juridiques et Administratives - Sciences Économiques - Sciences Financières - Sciences Politiques et Relations internationales - Sociologie excepté Sociologie éducative - Psychologie (Option Travail et organisation) - Sciences Commerciales - Sciences de l'information et de la communication - Sciences de la gestion - Sciences Islamiques option (chariaa et Droit)	Concours sur épreuves	10
Traducteur Interprète	Licence d'enseignement supérieur en Traduction - interprétariat ou titre reconnu équivalent	Concours sur épreuves	10
Technicien Supérieur en Informatique	Diplôme de Technicien Supérieur en Informatique ou équivalent	Concours sur épreuves	10
Technicien Supérieur en Statistiques	Diplôme de Technicien Supérieur en Statistiques ou équivalent	Concours sur épreuves	10
Attaché Principal Administration	Diplôme universitaire des études appliquées ou Diplôme de Technicien supérieur dans les domaines suivants : - La gestion Publique - Droit des Affaires - Droit des Relations économiques de l'état - Commerce International - Marketing - La gestion des Ressources Humaines - Psychologie	Concours sur épreuves	10
Secrétaire de Direction	Diplôme de Technicien en secrétariat ou autres diplômes équivalent	Concours sur épreuves	10
Agent de Bureau	Niveau première Année secondaire	Concours sur épreuves	10
Agent de Saisie	Certificat d'aptitude d'agent de saisie ou première année secondaire acquise en plus d'une formation en informatique d'une durée de six mois au moins auprès d'un	Test professionnel	10

Constitution de l'Algérie

Ministère de l'Éducation Nationale

Ministère de l'Éducation Nationale

Ministère de l'Éducation Nationale

Ministère de l'Éducation Nationale

Ministère de l'Éducation Nationale

Ministère de l'Éducation Nationale

Ministère de l'Éducation Nationale

Ministère de l'Éducation Nationale

14 Rue Mohamed Boudjoudi - Kouba - ALGER

Master LMD

Sociologie	Psychologie	Philosophie	Histoire	Anthropologie	S. Informatique et Communication	Bibliothéconomie	Total Scs Hum. & Sociales
							0
U. Alger							0
U. Dely Brahim							0
U. Boumerdes							0
U.S.T.H.B.							0
ENS SH Boumerdes							0
ENS Kouba							0
EN S en Informatique (ENI)							0
E.P.A.U.							0
ENP							0
ENSTP							0
ENS Agonomie							0
ENS V.							0
ENSS Mer & Amgt (LSMAL)							0
ENSS EA (NPS)							0
ESC							0
F.H.E.C. (INC)							0
U. Tizi Ouzou							0
U. Blida							0
ENSH Blida	36	77					113
U. Boudja							0
U. Boumerdes							0
U. Chlef							0
U. Laghouat							0
U. Média							0
U. Ouedja							0
U. Khemis Miliana							0
U. Bessia	22	116					138
U. Ghardaia							0
U. Tassanout							0
U. Constantine	134	28				106	268
U. Scs. Humaines							0
U. S. Constantine							0
U. Annaba	36	67	18	30		98	34
U. Batna							0
U. Saida							0
U. Guelma							0
U. Biskra	32	61					93
U. M'Sila							0
U. Guelma							0
U. Wadla							0
U. Tizi							0
U. El Bouaghi							0
U. Tlemcen	87			51	19		157
U. El Tarf							0
U. El Oued							0
U. Boukhalaf							0
U. Khamsa	28				33		61
U. B. B. Annaba							0
U. M'Sila							0
U. Guelma							0
U. S.T. Oum							0
U. S.T. Oum							0
U. Tlemcen	68	74					142
Association de Maîtrise							0
U. S.T. Oum				17			17
U. Tlemcen	179	17	12				208
U. Tlemcen							0
U. Tlemcen				23			23
U. Tlemcen	31						31
U. Tlemcen							0
U. Tlemcen							0

Niveau 6

Niveau 6

	Lic. Sciences	Lic. Psychologie	Lic. Histoire	Lic. Sciences de l'Éducation	P.E.S. Histoire	P.E.F. Histoire	Lic. Philosophie	P.E.S. Philosophie	Lic. Démographie
U. Alger							586		30
U. Dely Ibrahim	500	704	798	221					
U. Boumerdes					157	133		204	
U.S.T.H.B.									
ENS SII Bouzarjah									
ENS Kouba									
ENS en Informatique (I.N.I.)									
F.P.A.U.									
ENP									
ENSTP									
ENS Agronomie									
ENS V.									
ENSSAfer & Argel (LSMA1)									
ENSSFA (LNPS)									
ENSC									
E.H.E.C. (INC)		474		78					
U. Tizi Ouzou	408	297		209					42
U. Blida									
ENSH. Blida	500								
U. Béjaia									
U. Boumerdes									
U. Chlef	422	212		230					38
U. Laghouat									
U. Média	726								
U. Djelfa									
U. Khemis Miliana									
U. Boudja	71	146	170						
U. Ghardaia		31	32						
U. Tamerzaout	224	176	204	86			194		
U. Constantine									
U. Saida Idjmenjout						61	44		54
ENS Constantine	108	148							
U. Annaba	181	196	556	99			215		57
U. Batna	582	617	530	248					
U. Saida	236	220		115					
U. Biskra	95	121		69					
U. M'Sila	289	583	737						
U. Chlef									
U. Skikda	130	179		44					
U. Tizi	351								
U. G.E. Bouaglia	71	192							
U. Taberna									
U. El Tef	78								
U. El Oued		192	463						
U. South Algeria									
U. Khouchela									
U. B.D. Amirell									
U. M'ila									
U. Oued Taza	130	268	231	134				111	11
U. S.T. Oued									
ENSTC Oued									
U. Tlemcen	234	251	270					190	
U. Boumerdes	146	277	247	83				248	
U. Adrar	107	174							
U. Tizi									
U. Adrar	185		400						
U. Adrar	103		208						
U. Adrar			137					84	
U. Adrar									
U. Adrar			163						
U. Adrar	180	277							

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

رئاسة الجمهورية
الأمانة العامة للحكومة
المديرية العامة للتوظيف العمومية
الرقم 3 ك/خ/ع و ع/ع/2008
الجزائر في: 03 سبتمبر 2008

مقرر مؤرخ في 03 سبتمبر 2008 يحدد قائمة الشهادات
والمؤهلات المطلوبة للالتحاق ببعض رتب الأسلاك المشتركة
في المؤسسات والإدارات العمومية.

إن المدير العام للتوظيف العمومية،

- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 190-03 المؤرخ في 26 صفر
عام 1424 الموافق 28 أفريل سنة 2003، المحدد لسلطات المدير العام
للتوظيف العمومية،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04-08 المؤرخ في 11 محرم
عام 1429 الموافق 19 جانفي 2008 المتضمن القانون الأساسي الخاص
بالموظفين المنتمين للأسلاك المشتركة في المؤسسات والإدارات العمومية.

يقرر ما يلي

المادة الأولى: طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 04-08 المؤرخ في
19 جانفي 2008 المذكور أعلاه، لا سيما المواد 23 و 30 و 31 و 41
و 52 و 53 و 55 و 71 و 121 و 160 و 190 منه، يهدف هذا المقرر

في اعتماد تلك الشهادات والمؤهلات حسب التخصص المطلوبة للانتماء
بعض ربات الانتماء للمشاركة في المؤتمرات والافراد المرمية.

شهادة 2: برامج الانتماء برتبة منصرف إداري ومنصرف رئيسي
المشاركين على شهادة الترخيص في العلوم العالي وشهادة الترخيص حسب
الشهادة في الرياضيات والهندسة الآلية.

• علوم القانونية والإدارة.

• علوم الاقتصادية.

• علوم الشريعة.

• علوم الفيزياء.

• علوم الفسيولوجيا.

• علوم الهندسة والميكانيكا والفيزياء.

• علوم الاجتماع بما عدا التخصص علم الاجتماع التربوي.

• علم الفيزياء التخصصي: الفيزياء والفلك.

• علوم الإعلام والاتصال : بما عدا التخصصي هندسة الفيزياء

والتخصصي المسموع.

• علوم اللغويات: التخصص في اللغة والفنون.

شهادة 3: برامج الانتماء برتبة منصرف إداري والمشاركين على شهادة

المشاركة على شهادة الترخيص (2) من طرف رتبة أو قانون الفيزياء في
الفيزياء والهندسة الآلية.

• علوم القانونية والإدارة.

• علوم الاقتصادية.

• علوم الشريعة.

• علوم الفيزياء.

• علوم الفسيولوجيا.

• علوم الهندسة والميكانيكا والفيزياء.

• علم الاجتماع.

• علم الفيزياء.

• علم الإعلام والاتصال.

• علوم الاقتصادية.

• الفيزياء المسموعة.

• قانون الأعمال.

• قانون الميكانيكا والفيزياء والفيزياء.

• الفيزياء والفيزياء.

• الفسيولوجيا.

شهادة 4 : برامج الانتماء برتبة منصرف إداري رئيسي للمشاركين على
شهادة الترخيص الدائمة للفيزياء أو شهادة تقي مسموعة في الفيزياء الآلية.

• الفيزياء المسموعة.

• قانون الأعمال.

• قانون الميكانيكا والفيزياء والفيزياء.

• الفيزياء والفيزياء.

• الفسيولوجيا.

• الفيزياء والفيزياء.

• علم الفيزياء.

شهادة 5: برامج الانتماء برتبة منصرف إداري رئيسي للمشاركين على
المؤهلات والشهادات الآلية.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

مديرية التعليم

برنامج ليسانس

علم الاجتماع

1996-1997

المذيع المشترك:

بناء على المناقشة العلانية التي حثت حول برنامج المذيع (تسمية المقاييس وعددها ومحتوياتها) تقرر مايلي:

1 - البرنامج

السنة الأولى:

الرقم	تسمية المقاييس	الحجم		المعامل	ملاحظات
		محاضرات	أعمال موجهة		
01	علم الاجتماع العام	1.30	2	3	
02	النظريات الرئيسية في علم الاجتماع (1)	1.30	2	3	
03	المنهجية العامة	1.30	2	3	
04	مدخل للعلوم الاجتماعية	1.30	2	2	
05	مدخل إلى علم الاقتصاد	1.30	-	2	
06	مدخل للإحصاء	1.30	2	2	
07	اللغة الأجنبية (2)		2	2	
	المجموع	09.00	12	17	

ملاحظة :

- 1 - يتم تدريس هذا المقياس على مستوى الأعمال الموجهة ، دراسة بيوجرافية للكتاب الأساسيين في علم الاجتماع.
- 2 - يختار الطالب اللغة الفرنسية أو اللغة الإنجليزية.

السنة الثانية:

الرقم	تسمية المقاييس	الحجم		المعامل	ملاحظات
		محاضرات	أعمال موجهة		
01	علم الاجتماع المعاصر	1.30	2	03	
02	منهجية	1.30	2	03	
03	علم اجتماع الإسلام	1.30	2	03	
04	تحليل موبولوجي لتاريخ الجزائر	1.30	2	03	
05	حقول علم الاجتماع	1.30	-	02	
06	الإحصاء المطبق في علم الاجتماع	1.30	2	02	
07	علم النفس الاجتماعي	1.30	-	02	
08	لغة أجنبية		2	02	
	المجموع	10.30	12	20	

البرنامج:

السنة الثالثة:

يتضمن برنامج هذه السنة المواد التالية التي تهدف الى اعطاء الطالب خلفية نظرية و منهجية حول مختلف القضايا الأساسية التي تخدم هذا التخصص.

الرقم	تسمية المقرر	الحجم			المعامل	ملاحظات
		محاضرة	أعمال تطبيقية	الأسبوعي		
01	مدخل لعلم اجتماع العمل و التنظيم.	30ر 1سا	02		03	سنوي
02	التنظيم الحديث للمؤسسة.	30ر 1سا	02		03	سنوي
03	منهجية البحث في علم اجتماع العمل والتنظيم	30ر 1سا	02		03	سنوي
04	تنمية الموارد البشرية.	30ر 1سا	02		03	سنوي
05	اقتصاد العمل	02			02	مستاسي
06	علم النفس الاجتماعي للعمل	02			02	سنوي
07	الاعلام الآلي	02			02	سنوي
المجموع		12	08		18	

السنة الرابعة:

يتضمن برنامج هذه السنة المواد التالية التي تهدف الى تعميق المعارف المكتسبة في السنة الثالثة و توظيفها في فهم واقع المؤسسة الجزائرية بأبعادها المختلفة .

الرقم	تسمية المقرر	الحجم			المعامل	ملاحظات
		محاضرة	أعمال تطبيقية	الأسبوعي		
01	تحليل سوسيولوجي للمؤسسة الجزائرية.	30ر 1سا	02		03	سنوي
02	تحليل سوسيولوجي للحركة العمالية	30ر 1سا	02		03	سنوي
03	قانون وتشريعات العمل.	30ر 1سا			02	مستاسي
04	ملتقى تدريب على البحث الميداني.	30ر 1سا			02	سنوي
05	الاعراف على المذكرة.					سنوي
06	الاعلام الآلي	30ر 1سا	02		02	سنوي
المجموع		7,30	6		12	

تخصص علم الاجتماع التربوي

شرعت اللجنة الفرعية البيداغوجية الوطنية - علم اجتماع التربية - في أعمالها عقب تسليمها ملف العمل المتكون من مجموعة من التقارير لبعض معاهد علم الاجتماع، بمختلف الجامعات الجزائرية، و المتعلقة بتعديل برامج علم الاجتماع. و بناء على دراسة هذه الملفات و أعمال مختلف المعاهد و خاصة جامعتي قسنطينة و عنابة، فقد تبين للجنة الفرعية المشار إليها أعلاه أن البرامج التعليمية السابقة تقتقر آلي الكثير من الوحدات المعرفية و التحليل في ميدان التربية بشكل عام. فطلاب هذه المرحلة الجامعية (تخصص تربية) ليست لديهم خلفية كافية عن المواضيع التربوية التي تمكنهم من ادراك العلاقة بين علم الاجتماع التربوي، و علم الاجتماع و عليه كان من الضروري ادخال التعديلات اللاحقة و المتمثلة في:

أولاً: إدراج و حداث معرفية كبرى تمكن الطالب من بعض المفاهيم الرئيسية في ميدان التربية على المستوى المتدفع المشترك.

ثانياً: ادخال تعديلات على مستوى الوحدات البيداغوجية المدرجة حالياً في الستين الدافئة و الرابعة من تخصص علم اجتماع التربية بما في أحجام الساعات الخاصة بها، و ذلك كما يلي:

I- البرنامج:

السنة الثالثة:

المقاييس	الحجم الساعي			المعدل
	محاضرة	تطبيق	تربص	
1) مدخل علم اجتماع التربية	1.30	2		3
2) التحليل السوسولوجي للمؤسسات والأنظمة التربوية	1.30	2		3
3) تاريخ التربية و نظرياتها.	1.30			2
4) منهجية البحث في علم اجتماع التربية.	1.30		2	3
5) التنشئة الاجتماعية.	1.30	2		3
6) اقتصاديات التربية.		2		2
8) الاعلام الآلي		2		
المجموع	7.30	10		18
			02	

الملاحظة: بناء على الملاحظات التي تقدم بها بعض أساتذة التهجئة تقترح اللجنة الفرعية المذكورة أعلاه أن يجرأ مقاييس

التهجئة آلي جزئين رئيسيين:

أ- جزء تطبيقي نعلم فيه تلك المفاهيم في حصص تطبيقية تأخذ شكل التمرينات البدائية كما هو مبين في الجدول أعلاه.

ب- جزء تطبيقي نعلم فيه تلك المفاهيم في حصص تطبيقية تأخذ شكل التمرينات البدائية كما هو مبين في الجدول أعلاه.

السنة الرابعة:

المعامل	المجموع الساعي			المقاييس
	ملتقى	تطبيق	محاضرة	
2	2	/	/	(1) مشكلات التربية والتكوين في الجزائر
3	/	2	1.30	(2) علم النفس التربوي
2	/	/	1.30	(3) التربية المقارنة
2	2	/		(4) ملتقى التدريب
2	/	/		(5) الإعلام الأكاديمي
				(6) مذكرة التخرج
11	02	02	03	المجموع

* ملاحظة:

تتترح اللجنة الفرعية المذكورة أعلاه التركيز على المشكلات اللاحقة بالنسبة لمقاييس التربية والتكوين في الجزائر:

- 1- مشكلة التنظيم التربوي
 - 2- مشكلة المدرسة والمحيط
 - 3- مشكلة التسرب المدرسي
 - 4- مشكلة الانحراف الطفولة المحرومة
 - 5- مشكلة اللغة والتكوين
 - 6- مشكلة التكوين وسوق العمل
- * كما تتترح اللجنة ذاتها أن تكون مدة مقياس ملتقى التدريب سداسية.

- محتوى برنامج المقاييس المعدلة:تغيير تعديلات:

- الهدف من تغيير مقياس المؤسسة الاجتماعية للتربية يعود الى اقتراح مقياس:

- (1) التحليل السوسولوجي ينبغي أن يقع على المؤسسات الاجتماعية والأنظمة التربوية.
 - (2) أما بالنسبة للتربية فالتركيز يكون على إبراز المفهوم ضمن معالجات التحليل النفسي الاجتماعي لتتجلى مع تخصص التربية/ أو علم اجتماع التربية.
- بنانا على أن علم اجتماع التربية يلتقي مع كثير من علوم التربية في بعض المقاهيم ، و نتائج الدراسات التي توصلت إليها العلوم.

- أما الهدف من تغيير مقياس التربية والتكوين في الجزائر فقد جاء بنانا على أن الطالب في السنة الرابعة يحتاج أكثر إلى تركيز فكره و علمه على المشكلات التي يعاني منها مجال التربية عموما في بلدنا و ذلك حتى ينتج الطالب على محيطه من جهة و ينتج له المجال للمساهمة في إعطاء نظراته في قضايا بلدنا في إطار إمكانية إنتاج الجامعة على المحيط من جهة و من

الخمس علم الاجتماع الثقافي

يحتوي الإختلاص على تقرير الجامعات والأسئلة والمسئلة لمررت الفحة وبناء على المستندات التي يعرفها
المتبع المرفعي خاصة والمستندات العربية الإسلامية بناء على المستويين الإحصائي والنقالي أعمال العمليات التالية
على برامج أستاذية الإختبار تقدم الدراسات السوسولوجية في البلدان التالية.

إستوى البرنامج:

السنة الثالثة:

الرقم	تسمية المقرر	المجموع	الساعي	الأسبوعي	المعامل	ملاحظات
01	علم اجتماع الثقافة	1.30	2		3	
02	التربولوجيا الثقافية	1.30	-		2	
03	منهجية وتقنيات	1.30	2		3	
04	علم اجتماع الثقافة الجزائرية	1.30	2		3	
05	علم اجتماع الثقافة والسوسولوجيا	1.30			3	
06	علم الاجتماع الديني	1.30	2		2	
07	علم اجتماع مؤسسات الثقافة	1.30	-		2	
08	اعلام التي مطبق على العلوم	1.30	2		2	
	الإحصائية					
	المجموع	12	10		20	

السنة الرابعة

الرقم	تسمية المقرر	المجموع	الساعي	الأسبوعي	المعامل	ملاحظات
01	ملتقى التدريب	2	-		2	
02	التربولوجيا المغرب العربي	1.30		2	3	
03	الاتصال والممارسات الثقافية	1.30		2	3	
04	الإنتماءات الفكرية في العالم	1.30				
	العربي الإسلامي					
05	المذكرة	-	-		11	
	المجموع	6.30		6		

السنة الثالثة :

الرقم	تسمية المقرر	المجموع	الساعي		المعامل	ملاحظات
			أعمال تطبيقية	أسبوعي		
1	علم الإحصاء الحضري وتحليل نظريته	1.30	2		3	
2	الطبعة الحضرية (علم الإحصاء لمو المدن والتركيب الحضري)	1.30	2		3	
3	منهجية وتقنيات البحث في علم الإحصاء الحضري	1.30	2		3	
4	الواقع الحضري في بلدان الشرق العربي	1.30			2	
5	ثلاثة مدن أريف	1.30			2	
6	إحصاء حضري	1.30			2	
7	الترسيم البدائي والقرى القريش		2		2	
8	إعلام آلي	1.30	2		2	
9	مركب	1.30			2	
10	البيانات الجغرافية	1.30			2	
	المجموع	13.30	10		23	

السنة الرابعة:

الرقم	تسمية المقرر	المجموع	الساعي		المعامل	ملاحظات
			أعمال تطبيقية	أسبوعي		
1	الأنثروبولوجيا الحضرية	1.30	2		3	
2	السياسات الحضرية	1.30	2		3	
3	التشريع الحضري	2			2	مداسي
4	المركبات السكانية	2			2	مداسي
5	إعلام آلي	1.30	2		2	مداسي
6	ملف التدریب علمی	2			2	
7	البحث العلمي					لقاء أسبوعي مع المشرف
	المذكورة				14	
	المجموع	10.30	6			

تخصص علم اجتماع الإتصال

1- التبررات:

الصفحة الثالثة:

الترتيب	تسمية المقرر	المجموع الساعي		المعامل	ملاحظات
		محاضرة	أسبوعي		
1	مدخل نظم اجتماع الإتصال	1.30		3	
2	منهج وتقنيات الإتصال	1.30	2	3	
3	الإتصال في المنظمات	1.30	2	2	
4	الإتصال والتغير الاجتماعي	1.30	-	2	
5	وسائل الإتصال وتكنولوجيا الحديثة	1.30	2	2	
6	علاقات العامة	1.30	-	2	
	المجموع	09	08	14	

الصفحة الرابعة:

الترتيب	تسمية المقرر	المجموع الساعي		المعامل	ملاحظات
		محاضرة	أسبوعي		
1	الإقناع واستراتيجيات الإتصال	1.30	2	3	
2	علم اجتماع اللغة والميديولوجيا	1.30	-	2	
3	الرأي العام	1.30	-	2	
4	ملتقى التدريب على البحث في الإتصال	-	2	3	
5	الإعلام الأكي	-	2	2	
6	المذكورة	-	-		
	المجموع	4.30	06	10	

الرقم	تسمية المقاييس	المجموع الساعي		الفاعل	ملاحظات
		محاضرة	أسبوعي		
1	مدخل نظم اجتماع الاتصال	1.30		3	
2	منهج وتقنيات الاتصال	1.30	2	3	
3	الاتصال في المنظمات	1.30	2	2	
4	الاتصال والتغير الاجتماعي	1.30	-	2	
5	وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات	1.30	2	2	
6	ملاحظات عامة	1.30	-	2	
	المجموع	09	08	14	

المسلة الرابعة

الرقم	تسمية المقاييس	المجموع الساعي		الفاعل	ملاحظات
		محاضرة	أسبوعي		
1	الاتصال واستراتيجيات الاتصال	1.30	2	3	
2	علم اجتماع اللغة والسيكولوجيا	1.30	-	2	
3	الرأي العام	1.30	-	2	
4	ملتقى التدريب على البحث في الاتصال	-	2	3	
5	الإعلام الرقمي	-	2	2	
6	المذكرة	-	-		
	المجموع	4.30	06	10	

تخصص علم اجتماع التغذية و الزراعة

برنامج السنة الثالثة

الوحدات القومية	الحجم الساعي الأسبوعي	المعامل	ملاحظات
علم الاجتماع الريفي	1.30+2	3	
تاريخ و سوسولوجيا التغذية	1.30+2	3	
اقتصاد التغذية و الزراعة	1.30+2	3	
منهجية متخصصة	2	3	وحدة تتضمن درس و تمارين تطبيقية
ملتقى حول قضايا التغذية و الزراعة المعاصرة	2	3	بدعم بتمارين تاملية السوسولوجية في مؤسسات قطاع التغذية
الاعلام الالي	1.30	2	
ملتقى التدريب على البحث الميداني	2	2	يتضمن تربص مطلق بدوم يوم أسبوع و أسبوعين في مؤسسات زراعية مؤطر من قبل كل من أساتذة التخصص
المجتمعات الريفية في العالم العربي	1.30	2	وحدة سداسية من السداسي 6
المجال الريفي و تهيئته	1.30	2	وحدة سداسية من السداسي 5
المجموع	21	23	

برنامج السنة الرابعة

الوحدات القيمة	الحجم الساعي الأسبوعي	العامل	الملاحظات
علاقات مدن أرياف	1.30	2	
السياسات الزراعية و الغذائية	1.30	2	
اثرولوجيا المغرب	1.30	2	وحدة دراسية قسدي 7
الممارسات الغذائية في المغرب	1.30	2	وحدة دراسية قسدي 8
علم الاجتماع العائلي	1.30	2	
علم الغذاء و التغذية	1.30	2	وحدة دراسية قسدي 7
مذكرة نهاية اليسانس	2	4	
	11	16	

تخمس علم الاجتماع السياسي

المنحة الثالثة:

المقرر	الحجم	الساعات	المعدل
- علم الاجتماع السياسي	2	1	3
- الانتروبولوجيا السياسية	2		2
- تاريخ الفكر السياسي منذ القديم الى نهاية القرن 18	2	1	3
- تشكيل الدولة و بناء الامة في دول المغرب	2	1	3
- دراسة سوسيولوجية للدولة الحديثة	2	1	3
- منهجية و تقنيات البحث	2	1	3
- الاعلام الالي المطبق في علم الاجتماع السياسي	2	1	3
المجموع	14	6	20

المنحة الرابعة:

المقرر	الحجم	الساعات	المعدل
- التيارات السياسية الكبرى	2	1	3
- تاريخ الافكار السياسية منذ بداية القرن 19 الى نهاية القرن 20	2	1	3
- تحليل تاريخ الحركة الوطنية في الجزائر.	2	1	3
- علم الاجتماع السياسي للوطن العربي و الاسلامي.	2	1	3
- ملتقى الاشراف على مذكرة التخرج.	3		3
- الاعلام الالي المطبق في علم الاجتماع السياسي.	1	1	2
المجموع	12	5	17

علم اجتماع التغذية و الزراعة

جدول الوحدات البيداغوجية و الوحدات القيمة

الوحدة	الحجم الساعي			الوحدة البيداغوجية و وحداتها القيمة
	مناقشة	اعمال موجهة	ملتقى	
				تطبيقات علم اجتماع التغذية والزراعة 1
	36	48		علم الاجتماع الريفي
	36	48		تاريخ و سوسولوجيا التغذية
				تطبيقات علم اجتماع التغذية والزراعة 2
	36			السياسات الغذائية و الزراعية
	36			علاقات مدن ارياف
				انثربولوجيا و ثقافة التغذية و الزراعة
وحدة ميدانية	18			المجتمعات الريفية في العالم العربي
	36			علم اجتماع العائلي
وحدة ميدانية	18			انثربولوجيا المقرب
وحدة ميدانية	18			الممارسات الغذائية في المقرب
				اقتصاديات التغذية و الزراعة
	36	48		اقتصاد الزراعة و التغذية
		48		ملتقى حول قضايا التغذية و الزراعة المعاصرة
وحدة ميدانية	18			المجال الريفي و تهيئته
وحدة ميدانية	18			علم الغذاء و التغذية
				مناهج و تقنيات علم الاجتماع التغذية و الزراعة
		48		منهجية متخصصة
				ملتقى التدريب على البحث الميداني
	36			الاعلام الالي

Seconde Version de la grille nationale des nouveaux salaires des enseignants chercheurs applicables à partir du 01 Janvier 2010

-Cette grille est donnée seulement à titre indicatif.

-Les salaires de l'Assistant sont rajoutés à cette nouvelle version.

-Si vous trouvez des anomalies veuillez nous les faire savoir.

Appellations des indemnités du nouveau régime indemnitaire

ID: Indemnité de Documentation

IESV: Indemnité d'Encadrement et de Suivi Pédagogique en % par rapport au traitement,

IQS: Indemnité de Qualification Scientifique en % par rapport au traitement.

IEPd: Indemnité d'Expérience pédagogique par rapport au Traitement de Base par échelon

Prime de Recherche maximale: 40% par rapport au traitement

VIP= 45 DA

Indemnités mensuelles par Grade

Grade	IESV	IQS	IEPd	ID (DA)
P	60%	40%	4%	16000
MC A	50%	30%	4%	14000
MC B	45%	25%	4%	12000
MA A	30%	15%	4%	8000
MA B	25%	10%	4%	6000
Assistant	20%	0%	4%	3000

Etude socio-économétrique à partir de l'enquête sur les budgets familiaux auprès des ménages algériens en 1967-1968 : esquisse du cadre théorique, illustrée de quelques constatations empiriques
Alger : AARDES, 1974.

Les circuits commerciaux de la viande

Alger
A. Au niveau du gros.
B. Au niveau du détail.
AARDES, 1973.

La chaussure en Algérie
Alger AARDES, 1974.

Production et distribution

Estimation du cheptel ovino-caprin en Algérie
Alger : AARDES, 1974.
Auto-construction - Alger - AARDES - 1974

Etude sur le pastoralisme

Alger : AARDES - 1975

Rapport préliminaire.

I : Les problèmes généraux du pastoralisme

AARDES, 1975.

II : Elevage et agriculture. Daïras El Bayadh,

Mechria/- Alger : AARDES, 1978.

III - La sécheresse et la commercialisation. Daïras El

Bayadh, Mechria/- Alger : INEAP.

IV a : L'agriculture steppe. Daïras El Bayadh,

Mechria/- Alger : AARDES.

IV b - Les pratiques d'élevages. Daïras d'El-Bayadh et

Mechria.-Alger : INEAP, 1979.

V - Rapport de synthèse. Daïras El-Bayadh et

Mechria/- Alger : AARDES

1. Etude industrie privée - Alger- AARDES - 1975

2. Les facteurs matériels de la production.- 1975.

3. Les facteurs humains de la production.- 1975.

4. Les structures de la production.- 1975.

5. Document de synthèse : Structure et reproduction

du capital industriel privé.- 1979.

L'habitat rural Alger -AARDES- 1975

Etude nationale sur les migrations Alger - AARDES

-1975

Premières données sur Oran.

Le mariage : lieu d'un rapport entre famille et société
Alger AARDES.-1976

Tome 1 : Texte suivi.

Tome 2 : Notes en marge.

Modèles de consommation et pratique d'achat : La nécessité d'une médiation
Alger : AARDES, 1977.

Revenu et pouvoir d'achat de quatre groupes sociaux (ouvriers agricoles réguliers, ouvriers qualifiés et spécialisés, employés-agriculteurs) - Eléments méthodologiques pour une actualisation des données pour l'année 1976.
Alger : AARDES, 1977.

1^{re} Partie : Approche à partir des revenus

L'indice du coût de la vie chez les divers groupes sociaux en Algérie 1966-1976

Alger : AARDES, 1977.

Les attributaires de la révolution agraire

Alger : AARDES, 1977

VOL 1 : Tailles des ménages : données actuelles et évolution.

VOL 2 : Structures démographiques

VOL 3 : Structures familiales et mobilité géographique, 1977

VOL 4 : Conditions d'habitat des populations candidates à la révolution agraire.

VOL 5 : Conditions souhaitées d'habitat des populations candidates à la révolution agraire - Alger :

AARDES, 1979.

Analyse nutritionnelle de l'enquête nationale sur la

consommation et les budgets des ménages. Algérie: Evaluation de la situation alimentaire. Rapport technique

AARDES.- Rome : PNUD-FAO, 1978.

Etude sur les villages socialistes

Alger : AARDES, 1978

Rapport préliminaire. Données socio-économiques et conditions de logement.

Situation actuelle et perspective

Les balances régionales - éléments de synthèse sur l'agriculture.

ture

Alger : AARDES, 1978

Approche des conditions de développement de la production ovine steppe
Alger : AARDES, 1978.

Les attributaires de la révolution agraire
Alger : AARDES, 1978.

Apertu sur les conditions socio-économiques et résidentielles des attributaires (avant et après l'application de la révolution agraire)

Etude migrations : Premières données sur Mostaganem
Alger : AARDES, 1978.

Estimation des revenus et du pouvoir d'achat en milieu rural

Alger : AARDES, 1979.

Eléments sur l'emploi et les revenus dans les principales villes d'Algérie

Alger : AARDES, 1979.

Etude migrations : Premiers résultats synthétiques/AARDES

Alger : AARDES, 1979.

Mutations et problèmes ruraux

Alger : AARDES, 1979

Nomadisme et crise de la société traditionnelle en Algérie ou les origines du sous-développement rural

Alger : AARDES

Plans communaux de développement

Alger - INEAP, 1979

1: Bilan général et conditions de réalisation - Alger - INEAP, 1979.

2 : Structure et localisation des investissements - Alger.

M'HAMED BOUKHOBZA

OU SOUS SA RESPONSABILITÉ

L'indice du coût de la vie chez les divers groupes sociaux en Algérie 1966-1976
M. Boukhobza. - Alger : AARDES, 1977.

Enquête sur les budgets familiaux

Alger : AARDES, 1973.

1 : Etude socio-économique d'une fonction de consommation pour l'Algérie (sans Alger le Grand Alger.)

2 : Disparités dans les niveaux de vie et différences dans les comportements d'affectation du revenu. Alger : AARDES, 1973-1976.

3A : La dépense d'alimentation. - Alger : AARDES.

3B : La dépense d'alimentation. - Alger : AARDES.

4 : Modèles urbain et rural de consommation alimentaire. - Alger : AARDES.

5 : La dépense d'habillement. - Alger : AARDES.

6 : La dépense d'habitation. - Alger : AARDES, 1974.

7 : Les autres dépenses non alimentaires. - Alger : AARDES, 1975.

8 : Dépenses et consommation de produits alimentaires spécifiques. - Alger : AARDES.

9A : Niveaux et structures de l'alimentation des groupes sociaux. Textes. - Alger : AARDES, 1978.

9B : Niveaux et structures de l'alimentation des groupes sociaux. Annexes. - Alger : AARDES, 1978.

Evolution du modèle de consommation et demande potentielle 1968-1978

M'hamed Boukhobza - Alger : AARDES, 1980.

Les attributaires de la révolution agraire

M. Boukhobza. - Alger : AARDES, 1977

- Volume 1 : Tailles des ménages : données actuelles et évolution.

- Volume 2 : Structures démographiques

Revenu et pouvoir d'achat de quatre groupes sociaux

(ouvriers agricoles réguliers, ouvriers qualifiés et

spécialisés, employés - agriculteurs) - Eléments

méthodologiques pour une actualisation des données pour l'années 1976.

- 1^{re} Partie : Approche à partir des revenus/Boukhobza M'hamed. - Alger : AARDES, 1977.

Estimation des revenus et du pouvoir d'achat en milieu rural

M'hamed Boukhobza. - Alger : AARDES, 1979.

Eléments sur l'emploi et les revenus dans les principales villes d'Algérie

Rachid Aït Hamou, M'hamed Boukhobza. - Alger : AARDES, 1979.

Les revenus des ménages dans le secteur agricole

M. Boukhobza. - Alger : INEAP 1980

La mobilité féminine à travers les relations ville - campagne

M. Boukhobza. - Alger : INEAP, 1980.

Les attributaires de la révolution agraire

Alger : AARDES, 1978.

Aperçu sur les conditions socio-économiques

et résidentielles des attributaires (avant et après l'application de la révolution agraire)

M. Boukhobza.

Structures familiales et changement socio-économique

M'hamed Boukhobza, Mohamed Khelladi, Tahar

Safir. - Alger : INEAP, 1981.

Organisation et commercialisation de la viande ovine :

circuit, caractéristiques, processus de formation des prix

Boukhobza M. - Alger : AARDES, 1974. (Communication au Séminaire international sur le pastoralisme — Alger du 22 au 28 avril 1974.)

Estimation du cheptel ovin-caprin en Algérie

Boukhobza M'hamed. - Alger : AARDES 1974.

Quelques problèmes du développement agricole en Algérie

: Accumulation du retard, retard de l'accumulation

M'hamed Boukhobza. - Alger : AARDES, 19...

Mutations et problèmes ruraux

Boukhobza M'hamed. - Alger : AARDES, 1979

Nomadisme et crise de la société traditionnelle en Algérie

ou les origines du sous — développement Rural

M'hamed Boukhobza. - Alger : AARDES.

(Suite en page 10)